

١٥٣٣
٢١٢

٢٨٣
كتاب المقولات

کتاب المغنولات لادریطالاسی



يافتح

هذه

المقولات العشرة للارسطاطاليس
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد اختلف مفسر كتاب ارسطو في غرض الكتاب فقوم زعموا ان غرضه في
هذا الكتاب النظر في الامور الموجودة والحد بول الى ذلك من قسمة الامور وذلك انه
قسم الامور الى الجوهر الكلي والعرض الجزئي والعرض الكلي والجوهر الجزئي وقسم
الجوهر الى الاول والثاني واتكم الى المتصل والمنفصل وقوم قالوا ان غرضه
الكلام في صورة الحاصلة في النفس من الامور المحد بول الى ذلك من ذكرها ما تدل
على هذه بمنزلة قوله جوهران وعلى مصنوع وما شبه ذلك وقوم قالوا ان غرضه
الكلام في الالفاظ البسيطة الدالة والحد بول الى ذلك وقوم قالوا من نفس كلام
فانه يقسم الالفاظ الى ما هي يتألف والى ما ليس يتألف اما انما انقص فانه ثبت
هذه الفرق الثلاث ويذكر انها باسرها اخطات الا ان خطا ليس على اتمام ذلك
ان عرض هذا الكتاب هو هذه الثلاثة باسرها الا واحد منها وكيفية الايز من العدد

العلمي

العلاطى القايل ان لا يجوز ان يكون كتاب واحد غراض كثير ما يجمع هذه
 الى واحد ويقول ان غرض هذا كتاب هو النظر في الالفاظ البسيطة الدالة على
 الامور الكلية وفي سائر الامور التي يشملها هذه وصحة هذا الغرض يتبين
 من هذا الوجه وهو ان كل امر موجود اما ان يدركه الحس عند ارتفاع اللوانع
 فانه يدركها بغير متوسطة بمنزلة هذا اللون وهذا الطعم فاما الاشياء التي
 تدركها العقل فانها لا تتبع الى الاشياء التي هي قائمة في المنطق بمنزلة القول
 ان على كل شئ بصدق اما لا يحتاج وانما السلب وان الاشياء متساوية في
 متساوية ومنها ما هي خفيه عن العقل وهذه فيحتاج الى صناعة يتخرج له
 الطريق التي بها يتوصل الى الوقوف الى الاشياء وهذه الطريقة هي البرهان
 ولان البرهان قيل ما فينبغي ان يرقا فيعلم اول الطبيعة القيل ولان اقباس
 من مقدمات يحتاج ان يعلم با طبيعة المقدمات وكيف اقتسامها للصدق
 والكذب ولان المقدمات من الالفاظ بسيطة دالة فينبغي ان ينظر اول
 في الالفاظ البسيطة الدالة البسيطة منها ما يدل على شخص كتلفه زيد
 ومنها ما يدل على امر كل والاشخاص لانظر فيها للفلاسفة يكون غرضه
 انما هو في الالفاظ البسيطة الدالة على الامور الكلية ولان الالفاظ
 منها في الوضع الاول ومنها في الوضع الثاني والتي هي الوضع الاول هي

والعقل والاشياء
 التي يدركها الحس

العقل لا يتوقف عليها
 ان يتوصل الى ذلك
 في توصله قد يحجز اذا
 يغلط فيحتاج

ولان الالفاظ الدالة

الدالة على ^{الأمور} التي في الوضع الثاني هي الدالة على اللفاظ وأما الدالة على اللفاظ ^ظ
 التي ليست معلقة بزمان فيدعي أسماؤها الدالة على اللفاظ ^{للعلاقة}
 بزمان فيدعي كله ففرضه أنها هو الكلام في اللفاظ البسيطة الدالة
 على ^{الأمور} الكلية في الوضع الأول ولأن اللفاظ من حيث هي اللفاظ
 لا يتباين كل التباين ^{كلها} لأنها مؤلفة من مقاطع ومن حروف المعجم وأما
 يقع التباين بينها من قبل مدلولها فإن لفظ جوهر تباين لفظ كرم كل
 المباني من جهة مدلولها وذلك أنه لما كانت طبيعة الجوهر تباين
 طبيعة الكرم صارت اللفاظ التي يدل عليها تباين لتباينها ما يقال من أجل
 ذلك أن الكلام في الأمور بحسب اللفاظ لكنها يتصح عند التباين ملائقتها
 الذي بين اللفاظ فليجمع نحن العرض ويقول إن عرض كتاب طينغوريا ^س
 هو النظر في اللفاظ البسيطة الدالة على الأمور الكلية التي في الوضع الأول
 وفي الأمور من أجلها فامليفتة الكتاب فيبين على هذا الوجه قد علمنا
 أن كل واحد من الأمور سعادت يكون موجودة له مادامت صورته ^{حقيقية}
 له وهو متصرف ^{بتسبها} بجميعها وصورة الإنسان هي النفس لناطقة فسعادة أن ^{يكون}
 موجودة له وهو متصرف ^{بتسبها} بحسبها إنما هو بأن يعلم الحق ويفعل الجنب والأشياء ^س
 المعلومة أكثرها خفية عند محتاج إلى طريق سديدة بها يتوصل إلى الوقوف ^{عليها}

وهذا لطريق صوابهات والبرهان لا يتم فهمه الا بفهم قاطيغوريكس فالاول
 ادن شديدة الانتفاع في ان يكون سعيدا بعلم ما في قاطيغوريكس هذه
 منفعة الكتاب فاما عنوانه قد اختلف مفسر وكتب ارسطوطاليس فيه
 بحسب اختلافهم في عرضه لان الاسم ينبغي ان يكون مناسباً للغرض
 فالدين نزعوا ان عرضه الكلام في الصور التي في النفس ترجموه بكتاب الاخبا
 والانواع وطائفة اخرى زعمت انه ينبغي ان يترجم بالكتاب الذي
 قبل طوسقا وخطاه هذه الفرق باسرها ظاهراً اما الفرق ان الاوليان
 فانما انخرطوا وهما في العنوان من قبل خطاياهما في استنباط الغرض
 فلما الفرقه التي جعلت تسمية بالكتاب الذي قبل طوسقا في على
 غاية الخطا او كان ليس هذا لكتاب بان يجعل قبل طوسقا والاض
 بان يجعل قبل باريميناس او كان الكلام فيه انما هو في موضوع الصانع
 المنطقيه والكلام في موضوع الصناعة تقدم الكلام في الصناعة باسرها
 فاما عنوانه المناسب بغرضه فقاطيغوريكس اذ كنا قد قلنا ان غرضه
 انما هو النظر في الالفاظ البسيطة الدالة على الامور الكلية والالفاظ البسيطة
 الدالة على الامور الكلية التي والالفاظ البسيطة الدالة على الامور الكلية التي هو
 اجناس عوال يدعى قاطيغوريكس وايضا قاطيغوريكس هي لفظ بسيطة دالة

٢
 في الامور المعهدة ترجموا
 بكتاب الامور المعهدة
 والذين ترجموا انهم

على امر كلي هو جنس على وعلى جميع ما تحته بميزة لفظ بسيطة دالة على امر كلي
 هو جنس على وعلى جميع ما تحته بميزة لفظ جوهر وكم فاما ابو ذكريا طيحي
 ابن عدي فانها يرسمها بالها لفظه بسيطة دالة على امر من الامور بحسب
 اثر في النفس اذا توصل الرسمان لم يوجد بينهما خلل سوى ان اول
 اشرح فاما ان هذا الكتاب لا وسطا ليس معلوم من غط كلامه من
 ذكره له في عدة كتب ومن ترتيب الصناعة فانه لو لم يضعه ارسطوطا^{ليس}
 لكانت صناعته ناقصة ومن شهادة المفسرين الموثوق بهم حتى ينتهي
 الشهادة الى ثما وفرسطس واوديموس اللذين شاهداه فاناهي^{عن} العلم
 هو من المنطق وكان الكلام انما هو في موضوع الصناعة المنطقية واما
 مرتبته فاول صناعة المنطق باسرها فاقسمته فانه ينقسم الى ثلاثة قسا^م
 فالقسم الاول يتكلم فيه في اشياء يحتاج اليها قليل قاطيعوي^{باسم} ويس وهذه
 هي المتفقة اسماءها والمشتقة اسماءها والمنقضية اسماءها وقسمه الالف^ظ
 الى اقل اقسامها وقسمه الامور الى اقل اقسامها وتحديد العرض وتحديد
 الجزئ وتوضيح انه متى حمل شئ على شئ حمل المحمول على الموضوع قبل
 كل ما يقال على المحمول على الموضوع وتبين ان فصوله الاجناس العوالي
 مختلفة بالصوفى وفي القسم الثاني ينتظر ما يقتضيه صناعة المنطق وفي

يُنظر في القاطيعوي باسم الغش
 وفي الاسماء تحسبها وتوفية
 خلاص كل واحد منها بحسب

القسم

القسم الثالث ينظر في اشياء ذكرها في قاطبي غوي راس ولم يجدوا فيها تقدم و
 هذه المتقابلون واصناف المتقدم والمتأخر واصناف معا واقسام
 الحركة واقسام القضية وانما ذكرها لان منع النسخ منها معرفة ما يكفي في قاطبي
 فلم ينقطع عن غرضه وانشأ عن بها فلما فرغ من غرضه لشاعن بالكلام
 فيها فاما اقسام النقايم التي ليستعملها في هذا الكتاب فثلاثة المحدث وفي
 ذلك انه يجد المتفقة اسماءها والمتواضعة اسماءها وغير ذلك و
 المقسم وذلك انه يقسم الالفاظ الى اقل قسمتها او الى اعظم قسمتها ويقسم
 الامور الى اقل الجواهر الى الاول والثاني والكم الى المتصل والمنفصل
 وغير ذلك والنحو المبرهن وذلك انه يبرهن انه متى حمل شيء على شيء
 حمل المحمول على الموصوع قبل كلما يقال على المحمول على الموصوع و
 بين ان الخاصة الحقيقة للجوهر هي الاخيرة وكذلك الخاصة الحقيقة
 لكم والكيف فقد استوفينا الكلام في اثني عشرة رؤوس التي جرت العادة
 بالكل ام فيها قبل كل كتاب قدناخذ الان في معاني ارسطاطاليس
 التي اورد بها في هذا الكتاب فيشرحها بحسب الطاعة والله المعين
 فلوله ما بداء اخذ في تحديد المتفقة اسماءها ورسومها بان قال المتفقة
 اسماءها هي التي يقال ان الاسم فقط عام لها فاقول الجوهر الذي بحسب الاسم

- قسمتها والاعظم
 قسمتها ويقسم

فخالف ومثاله ذلك الانسان والانسان المصور فانهما تسميان باسم حيوان
 واحد كل واحد منهما بحسبه فختلف فانما نجد الانسان بحسب اسم حيوان
 بانه جسم ونفس حساس متحرك بلادة ويرسم المتصور بحسب اسم الحيوان
 بانه محمول على مثاله تخطيطه الحيوان وقد يجب ان يبحث في امر المنطقه
 اسماءها ويستقصي ايضا شرح اخر لحدها فنقول اما ان المنطقه اسماءها
 موجودة فشيء ظ وذلك انه لما كانت الاشخاص بغيرها يذ الاسماء
 متناهية لانه مؤلفه من حروف متناهية على طريق الوضع والمحو
 في متناهية عند التقلب فان لفظ زيد قد يمكن ان تغير وتبدل ولكن
 بغيرها يقف فاما الاشخاص فانه وان كانت مبادئها متناهية وهي الاسماء
 فليس كونها فيها على طريق الوضع ولكن على جهة الاستحالة والجوهر المستحيل
 ابد يستحيل الى جوهر غيره ففسا ونزيد مثلا الى شيء اخر وعلى هذا ابد
 لان الجوهر لا يفسد على الاطلاق ولا يفقد الى زيد واذا كانت الامور
 الكثير انما صارت كثير بالاختلاف الذي يبينها فالاشياء المختلفة سموها
 اوجدها مختلفة فالمنطقه اسماءها موجودة وهي الامور التي لها اسم
 واحد وخردها بحسبه مختلفه كما مثلنا في الانسان والصورة فاما ما هي
 واي شيء هي فان هذين ينضميان احدهما الذي حداه بالسطوح ليس

غير متناهية ومتناهية
 فالاشياء للاسماء
 اسم واحد والامور

فاقام هـ موجوده فن اجل كون الاشخاص غير متناهية واذ قد استوفينا الكلام
 في المطالب الاربعة قلنا خذ الان في شرح حدها وملخصه فمرا حرافقوله
 ان لفظة يقال يوجد على وجوه شتى وذلك انها يستعمل اما في الالفاظ
 او في المعاني فان استعملت في المعاني والامور كانت بمعنى يوصف و
 يوجد ويسم فاني اذا قلت ان الجوهر يقال انه كذا قد افرق من هذا القول
 والقول بانه يوصف او يرسم او يجد بانه كذا ويستعمل في الالفاظ فاذا ^{ستعمل}
 في الالفاظ انقسمت الى قسمين اما بمعنى بلفظها لفظا والا او بلفظها لفظا غير
 دال فاني اذا قلت ان الالفاظ يقال كان هذا القول بمعنى بلفظها وهذا القول
 اصلا واما غير دال ومن جملة هذه الاقسام فيرين من هذا الموضع معنى يرسم
 فان قولنا في المنقصة اسمها يقال بمعنى يرسم من قبل ان الاتفاق في الاسم
 للاموار معرضا ولا شيء الماخوذة من الاعراض رسوم واحد واما
 الاسم فانه يقال على ضربين على كل واحد من اجل لقول الثمانية اسمها كان
 وكلمة وعما الخصوص للفظ التي يدل ولا يقرب بزمان ومن جملة هذين انما
 يريد العام لا الخاص وذلك ان لفظ وفي يدل على المولى من الولاية وعما
 الذاهب وليست اسما خاصا بل كلمة ولفظه فقط يقال على ضربين على الشيء
 الذي ^{من غير} غيره ^{من غير} قولنا ان فلانا عالم واحد فقط وشمس واحد فقط

هو واحد ، ثاني له
 بمنزلة قولنا

لا يجر

انها هي

او على الشيء الذي يمر من غير بمنزلة قولنا ان فلانا في الجري سيف
فقط ليمر من غير اعني من الذي معه سيف ورمح والمستعمل هو متعلق بهين
القسمين المعنى الثاني وذلك ان قولنا في المنفقة اسماء هاء التي هي متفقة في
الاسم فقط عام لها التميزها من المتواطية اسماءها التي هي متفقة في الاسم والحد
جميعا ولفظ عام يقال على اربعة ضرب على الشيء الذي هو مشترك بين جماعة
من الناس اذا ملوا اقتسامه تمكنوا من قسمته بمنزلة الحمار الضعفة والدار
وعلى الشيء الذي هو مشاع بين جماعة اذا رابو قسمته لم يكن لكن كل واحد
منهم يستعمل في وقت ما بمنزلة العبد والدالة وعلى الشيء الذي هو لمن سبق
فاختص به بمنزلة الموضع من الحمامات والمساجد وعلى الشيء الذي هو
لجماعة معلا مقسوم و لكل واحد منها يستعمل في وقت ما ولا هو لمن سبق
فاختص به لكنه لها معا وفي ان واحد بمنزلة صوت المنادي لجماعة ساعته
على وتيرة واحدة لا بالزيادة ولا بالنقصان وهذا المعنى الرابع استعمل في المنفقة
اسماء هاء وذاك ان لفظ زيد التي يتفق فيها البصري والكوفي هما معالا
بعضها لهذا وبعضها لهذا والقول يقال على خمسة ضرب على القوة الموجبة
في النفس على تصور المعاني وعلى القصص الخارجة بالصوت بمنزلة قولنا زيد
يمشي وعلى عناية الله عز وجل بالعلم فالهم ليمون عناية الله بالعالم القوي

المتصور

المتصور فيه من امر العالم وعلى الرسم والحد وهما يريد من اصناف هذه
 الحد والرسم وذلك ان الاشياء التي يتفق في الاسم سابع ان يكون لها حد
 وسابع ان لا يكون لها حد ود بل رسوم بمنزلة اجناس الاجناس التي
 في اسم للوجود فان كان لها حد وكانت الحدود بحسب الاسم مختلفة وان
 كانت لها رسوم كانت الرسوم بحسب الاسم مختلفة ولفظ جوهر يقال على
 معينين على كل ذات عرضا كانت ام جوهر بمنزلة ما يقال جوهر الحرارة وهو
 زيد وعلى الشيء الذي لا في موضوع وهما يريد من معناه المعنى الاول فان
 الولاية والذهاب ليسا جوهرين الا انها من المنفقة اسماءها فاما السبب الذي

من اجل اصناف الى قوله وقوله الجوهر قليلا يظن انا ينبغي ان ياخذ حد
 الامور المنفقة لاحد اللفظ التي الامور فيها منفقة فاما استثنائه بقوله
 التي بحسب الاسم من قبل ان لكل واحد من الامور اسماء كثيرة وحدود
 كثيرة بمنزلة زيد مثلا فانه يسمى جوهر او جسما او حيوانا وناطقا وانسانا زيدا
 وله حدود بحسب كل واحد من هذه الاسماء قليلا تعد الانسان واحدا
 ما من الاسماء بمنزلة زيد وهو نعم جماعة من الاشخاص وتعد بحسب ذلك
 الاسم بمنزلة هذا الحيوان فيبطل به المنفقة اسماءها وينبغي ان يعلم ان المنفقة
 اسماء ما يقال على معاني كثيرة واسطوطاليس اذ ذكر معنى واحد من معانيها

اللفظ فاشعنا انه ينبغي ان ياخذ حد

التي قسمين

وهو المتفقة أسماء على طريق التشبيه فينبغي لنا ان نعد جميع معانيها على طريق
الايجاز فنقول ان المتفقة أسماء هي انقسم أولين الى المتفقة أسماء التي
بغير روية وكيف اتفق وإلى المتفقة أسماء التي بروية والمتفقة أسماء
التي بغير روية وهي صنف واحد بمنزلة انسان يولد في الشام فيسمى زيد
اخر يولد بالعراق فيسمى لهذا الاسم فاما هذين لم يتفقا في التسمية لهذا الاسم
قصد فاما المتفقة أسماء التي بروية فينقسم الى سبعة اقسام الى المتفقة أسماء
التي نسبتها واحدة بمنزلة النقطة والوحدة والان وغيرهن والقلب وما
يجري مجرى ذلك فان هذه باسمها ليست مبدأ وانما اتفقت في الاسم من قبل
نسبة اجتمعت لها واحدة من قبل مروي لما راها يتفق في نسبة واحدة سماها
لهذا الاسم وذلك ان القلب مبدأ لجميع الحيوان والعين مبدأ لجميع
الانهار والان مبدأ عنه ليكون الزمان والنقطة عن جزء يحدث الخط والى المتفقة
أسماءها التي على طريق التشبيه بمنزلة الانسان والمصور على
هو الذي ذكره ارسطو طاليس وهذه انما اتفقت في اسم الانسان من قبل الرتبة
لا كيف اتفق وإلى المتفقة أسماء التي من فاعل واحد بمنزلة جميع الاشياء
الطبيبة والادوية الطبية فان هذه باسمها اتفقت في هذه اللفظة وهي قولنا
طبي المستخرجه لها في صناعة الطب التي هي بمنزلة الفاعل لها وإلى المتفقة أسماءها

سما التي هي متباعدة
من صناعة الطب
بمنزلة التي
الطبية والادوية
الطبية

التي

التي يسوق الى غاية واحدة بمنزلة تسمية الدوا والغذاء والرياضية صحيحة لانها يسوق
الى الصحة والى المتفقه اسماءها التي على طريق الاستبشار بمنزلة ما تسمى الانسان
والدالة باسطا ليس استبشارا بانه بلغ مرتبه والى التي على طريق التذكرة و
لا استبشار معا بمنزلة ما يسمى الانسان والدالة باسم جدي كان له فاضلا يزيد
بذلك اهيا ذكره ورجان يبلغ المسمى مبلغه وينبغي ان يعلم ان الاسم الذي
يتفق فيه الامور يجب ان يكون اسمها الظاهر الذي يعرف به الاسماء غريبا
فانه قد يسمى بعض الشعر اصم الجبل رجل الجبل ولم يتفق للمفسرون ان يكون
صم الجبل ورجل المانيق ورجل الحيوان من المتفقه اسماءها متواطيه اسماءها
وقد بطرا على المتفقه اسماءها لانها لا يجوز العادة ان يسمى صم الجبل رجلا
فيجب ان يكون الاسم اذا من الاسماء الظاهرة للشيء والمتفقه اسماءها من حيث
هه متفقه اسماءها متواطيه اسماءها وقد بطرا على المتفقه اسماءها سكان ولا
منها يجري على هذه الصفة ليس يخلو ارسطا ليس ان يكون وعدا بمر ولى
تخلو او يكون لى ما وعد به والذي وعد به في هذا كتاب هو الكلام في
القاطيع يراى العشر ما السبب في تركه الكلام فيها وعدوله الى النظر في المتفقه
اسماءها وهولم بعد بذلك فنقول انه لم ينس ما وعد به ولا وعد ايضا بالشيء
والى تخلو له لكن كما اى لصناع المهر اذا ارادوا ان يفعلوا فعلا من الافعال

الذكر كونه بمنزلة
ما يسمى به الناس
الدالة كما عوي
ذكره الى المتفقه
على طريق

لانه لم يرب الجادة ان
يسمى

تقدموا فاعدوا قبل فعله جميع ما يحتاج اليه في فعل ذلك الشيء مثلاً اذا اتى
الى الموضع الذي يحتاجون اليه فيه ولم يكونوا قد اعدوه انقطعوا عن فعلهم
هكذا الرسطوطا ليس لما كان محتاجا عند كلامه في القاطيغوريكس العشر
الى استعمال المنفعة اسمائها والمتواطئة اسماءها وجميع ما قدم الكلام فيه قيل
القاطيغوريكس علم عنه اولا وجعله كالاصل للموضوع له ثم حينئذ احذر الكلام
في غرضه فاما الشك الثاني فانه يجري على هذا النحو ان كان غرضه الكلام في المنفعة
اسماءها والمتواطئة اسماءها لانه ينتفع بها في القاطيغوريكس فلم قدم المنفعة
على المتواطئة والجواب عن ذلك هو ان المنفعة اسماءها للملأ فيها من معنى
الاسم المشترك وعرض صناعة المنطق باسمها ان يفصل الاسم المشترك
لهذا قدم الكلام فيها على المتواطئة وعند هذا منتهى الكلام في المنفعة اسماءها
فاما المتواطئة اسماءها فهي التي الاسم عام لها وقول الجوهر الذي يجب
الاسم موافق وكل لفظ في هذا الحد فشرها بحسب ما تقدم في المنفعة
اسماءها والمثال على ذلك الانسان والتمور فالحما يسمىان حيوانا واحدا
بحسب هذا الاسم واحد وذلك ان كل واحد منهما يحل بحسب الاسم الحيوان
ما به جسم ذو نفس حساس متحرك بالبرادة وينبغي ان يعلم ان المنفعة و
المتواطئة هي امور واحدة اذا اخذت بوجه كانت متفقة عبرة شخصين

سميان زيدا فان حداثها بحسب الاسم مختلفان وهذه اذا اخذت بوجه اخر كما
متواطية اعني من حيث يسميان باسم الانسان ويجدان بجدة والمشتقة
اسماءها هي التي ليسي باسم من امر موجود لها وبحسب ذلك الامر انه مخالف
للفي التصريف بمنزلة الفصح من الفصاحة والكاتب من الكتابة والمشتقة
اسماؤها تحتاج في ان يكون مشتق اسمائها الى ثلثة شروط وهوان يكون
لها حال موجود وان يكون الاسم المشتق لها ثم هذا اسم تلك الحال وان
يكون مخالف في التصريف وليس يحتاج المسئلة اسمائها الى امر كثير او يتم
كما يحتاج المتفقة اسمائها من قبل ان المتفقة اسمائها يتم في الواحد يتم في
الواحد فاما الرسطا ليس فالقي ذكر المبانيه اسمائها والمترادفه اسمائها
ليفهم من مقابلتها والمبانيه اسمائها هي التي يتباين في الاسم والحد عبرة
الجميل والبعير وهذه القابل للتواطية اسماءها والمترادفه اسمائها هو
التي ليسي باسماء كثيرة وحدها بحسب تلك الاسماء باسمها واحد بمنزلة
قطعة حديد ليسي سيفاً وصمماً وحدها بحسبها انها حديد ذات حد
معولة لقبول الحيوان وهذه هي مقابل للمتفقة اسمائها ومن بعد ذلك خذ
السطا ليس في قسمه الالفاظ الى اقل اقسامها وكذلك الامور فاما
الالفاظ فيقسمها الى البسيط والى المركبة والبسيط بمنزلة قولنا النور الانسان

يجزى بقلب والمركبة بمنزلة قولنا الانسان لصلب النور يحصر في هذا الكتاب
 انما ينطق في الفاظ البسيط ويجل عن المركبة الى الكتب التالية لهذا الكتاب في
 الامور فانه يقسمها الى اربعة اقسام الى الجوهر الكلي والعرض الجزئي والعرض
 الكلي والجوهر الجزئي ويعبر عن الجوهر الكلي بانه الذي لا في موضوع
 وعلى موضوع لا يعبر عن العرض الجزئي بانه في موضوع وليس عام موضوع
 ويعبر عن العرض الكلي بانه في موضوع وعام موضوع ويعبر عن الجوهر
 الجزئي بانه لا عام موضوع ولا في موضوع فاما المفسرون فافهم يزعمون ان
 اعل قسمه الامور للجوهر والعرض وذلك ان كل الامور اما ان يكون قائمة

بنفوسها

مستقلة بوجودها غير موجودة في شئ او محتاجة في وجودها الى امر
 يوجد فيه فالقسم الاول يدعى جوهر والقسم الثاني يدعى عرض
 كل واحد من هذين يلزمه معنى الكلي والجزئي واذا رايت جت بين
 هذه الاربعة حدث عنها سبب مرادجات اثنان لا قوام لها وهما مقارنة

متفق ان يقين

الكلي والجزئي ومقلنة الجوهر والعرض فيقول ان يقسمان الكلي بالجوهر
 والعرض فيحدث عن ذلك قسمان الجزئي والجوهر والعرض فيحدث عن
 ذلك قسمان فيحصل لها جوهر كلي وعرض جزئي هو ان القسم تحققه

و يقين

وهو عرض على جوهر جزئي وسبب الذي
 من اجله قرن بالجوهر
 الكلي والعرض الجزئي
 التي يحصل للقسمين متباينين من الواجب قرن الى الجوهر

الكلي

الكلية العرض الجزئي لان الجوهر يقابل العرض والكلية تقابل الجزئي و
بالواجب ايضا قرن الى العرض الكلية الجوهر الجزئي للسبب للمقدم ذكر
والسبب في تقديمه في القسم الاول الجوهر الكلية على العرض الجزئي من
قبل ان الجوهر اشرف من العرض والكلية اشرف من الجزئي وكذلك قدم
قدم في القسم الثاني العرض الكلية على الجوهر الجزئي من قبل ان الكلية
اشرف من الجزئي في صناعة المنطق والسبب ايضا في تغيير اسمائها
وتغيير عنها باسماء اخر من قبل ان الاسماء الثواني التي اكسبها انها يجري
جري الرسوم ويوضح عن معانيها فصل اوضح فاني اذا قلت في الجوهر
الكلية لاني موضوع فهمت من هذا انه مستقل بنفسه واذا قلت فيه انه على
موضوع فهم من هذا القول انه يحكم به على ذات من الذات وكذلك
اذا قلت في العرض الكلية انه في موضوع فهمناه عن مستقل بنفسه واذا
قلنا على موضوع فهمناه محمولا على غيره ومن بعد يا خدا رسطا ^{ليس}
في تحديد العرض من تحديده يفهم تحديد الجوهر الذي هو مقابله
والسبب الذي لم يجعل الا برعكس من قبل ان العرض اخفى ^{خفي}
اولي ان يتشاغل باظهاره من الاظهر فهو يرسمه ويقول العرض هو
الموجود في شيء لا الجزء منه ولا يمكن ان يكون قوله خلوا من ذلك الشيء

الذي هو فيه ولما كان في هذا الحد ايضا شئ يجري مجرى الجنس وشئ يجري
 مجرى الفصول فينبغي لنا ان يشرح جزا من هذه ويجبر بدنه فيقول ان
 قولنا في العرض انه للوجود في شئ يجري مجرى الجنس والاسم المشترك
 وذلك ان وجود الشئ في الشئ يقال عا عدة معان بمنزلة هو الجزئ في
 الكلي كالاصبع في اليد ووجود الكل في الاجزاء فان الكلي اما هو صورا
 المحدث عند تاليف الاجزاء بعضها الى بعض ووجود الشئ في المكان
 بمنزلة النار في نهاية كرم القرو ووجود الشئ في الاناء بمنزلة الشراب في الد
 والفرق بين وجود الشئ في الاناء ووجوده في المكان ان المكان غير
 متحرك والاناء متحرك ووجود الجنس في النوع اعني من حد النوع بمنزلة
 الحيوان في حد الانسان ووجود النوع في الجنس بمنزلة الانسان في الحيوان
 فان الحيوان عام للانسان وغيره ووجود الشئ في الفاضل بمنزلة صورته
 الكري في نفس النجار ووجود الشئ في الكمال كالنفس في السعادة والملا
 في السيلة الرضية ووجود الصورة في الهيولى كوجود الحرارة في مادة الن
 ووجود العرض في المعرض بمنزلة البطل في الجسم ووجود الشئ في الزمان
 بمنزلة سائر الامور التي نقدر وجودها في الزمان وقولنا فيه اي في رسم
 العرض لا كجزء من الشئ ولا يمكن ان يكون قوامه خلوا من الشئ الذي

هو فيه لفصله من هذه العشرة والفرف بين وجود الصورة في الحيوان ^{والعرض}
في المعرض ان العرض ^{في} تخيل وليس بجزء من الشيء والصورة جزء من
المركب وقد نظرنا على هذا الحد فكان احدهما يوجب ان يكون هذا ^{الحد}
للعرض والجوهر لا للعرض وحده الا ان الرسوم والحدود الصحيحة وهي التي
يتطبق على الرسوم والحدود وحده ولا يفضل عليه ولا يصير عنه ^{الشك}
الثاني يوجب ان يكون هذا الرسم لبعض الاعراض لا لكلاهما ^{للاول} اما ^{الشك}
فيجري على هذه الصفة جميع الجواهر الا ^{الاول} اعني الاشخاص الموجودة هي
في مكان وليست جواهر المكان ولا يمكن ان يقوم خلوا من المكان
وهذا هو العرض فاذا رسم العرض منطبق على الجواهر ^{الاول} فليس هو
العرض ^{فقد} فليس هو ^{رسم} صحيحا وحل هذا ^{الشك} يجري على هذا الوجه اما
قبل في حد العرض انه الموجود في الشيء ^{لا} كجزء من ذلك الشيء ولا يمكن ان
يكون قوله خلوا من ذلك الشيء المعين الذي فيه بمنزلة البياض فانه لا
يمكن حينئذ بطلانه من زيد ان يوجد في عمرو فاما كل واحد من
اشخاص الجوهر فقد يمكن ان اذا انصرف عن مكان ان يشعل مكانا
اخر والعرض فليس حكمه هذا الحكم فان بياض زيد ليس فيه يمكن ان
ينقل عن زيد ويصير في عمرو لكن عندما يتوهم انضافه عن زيد ^{سجل}

انه يصل فاذا كان الامر هذا يكون هذا العقل ليس بمستقيم وزعت طابفة

اخرى ان المحسوسات يصل الى حواسنا يتجلى بخارات والطباع الهوائية تصبغ

المحسوس وقد ذكرنا القول بان ادراك المحسوسات تكون بخارات يتجلى فاما اذا سطا لها ليس فيعقد ان

بخارات ولا بان يتقل هو لكن بان الطبع امثاله في الهواء كانباع الصلوات لا يتجلى

في المرة وتلك التي يحصل في الهواء يحصل مثاله في الهواء فعل هذا

الوجه يرى ان الجنس يدركه محسوسا والعقل يدركه معقولاته هو

بان يكون المحسوسات والمعقولات يطبع انضالها امثاله في العقل و

الحس من غير ان يزول هي عا هي عليه كما يفعل الصور المقابلة ليري هذا

كان في هذا الشك ويجعلنا هذين الشكين يسم رسم العرض وبعد ذلك

ناخذ في بعدى تحديد الجزئي وتحديد الجزئي يفهم تحديد الكل وهو

يحد والجزئي بانه الذي لا يحمل على موضوع لكن جميع الاشياء عليه

يحمل لانه هو المحقق في الوجود والذي يشاهده الحواس والتدبير على

ذلك انه ان حمل احكام حكم به على شئ فليس خيلو الحكم به اما ان يكون على

نفسه او على شخص اخر مثله او على الصور الكلية التي في النفس ومثال ان

يحمل على نفسه لانه لا فائدة في القول بان زيد هو زيد ومحال ان يحمل

على نفسه لانه شخص اخر مثله لانه قبيح ان يقال ان عمر هو زيد ومحال ان

طرية
والنيل
الدليل

ان يحمل على الصور التي في النفس لانه محال ان يحمل الى ان يحمل ^صلها
 على العام بل الامر بالعكس فيصح اذن القول بان الجزئي هو الذي لا
 يحمل على شيء وهو ينقسم الى ما منه لا في موضوع كاشخاص الجواهر ^{اول}
 باسرها ولا ما هو في موضوع وهي اشخاص الاعراض باسرها ومن تخرب
 الجزئي يفهم الكلي والكلي هو صورة موجودة في العقل اشترعها واستخرجها
 من المشابهة الموجودة في الصور وهي محمول على غيرها اعني ان يحكم بها
 على الاشياء التي منها انتزعت فان العقل يحكم بصورة الانسان المطابق
 الذي حصلها على زيد وعم وهذا يتحقق عنده وجودها وتتحصل له ^{الفق}
 بينها وبين صورة ^{غير} فلان وان صورة غيرا بل لا ينطبق على شيء موجود
 ومن بعد هذا يعلمنا ارسطاطاليس عن المحمول الجوهرية ويقول انه ^{على}
 منه حمل شيء على شيء حمل المحمول على الموضوع فجميع ما يقال على المحمول
 يقال على الموضوع وقيل ان يشرح ذلك يجب ان يذكر اشياء ثلاثة
 ما المحمل والثاني ما المحمول والثالث ان يشرح ذلك يجب ان يذكر
 قسمه المحمولات على كم ضرب يكون فيكون ان معنى الحمل هو الحكم بذات
 موجودة في النفس على ذات موجودة من خارج بمنزلة حكم النفس بصورة
 الانسان الموجودة فيها التي اشترعها من اشخاصه على كل واحد من اشخاصه

غيره بل

لوجوده

الموجودة لكيما يفرزها من الصور التوهمة والحقائق لها بمنزلة غراب فاما
المحمول فهو صورته كلية موجودة في العقل حصلها من تصحيح الاشياء الطبيعية
وفعل فيها فعلة اعني انه حصل لها معنى العموم والخصوص فهو محكم بها على
الذوات التي من خارج والحكم بها على جزئين اما يحكم النفس بالصور
التي عندها على الشيء الذي من خارج والحكم بها على جزئين بان ذاتها ذاتة
لا فرق بينهما الا في الخصوص والعموم يسمى هذا حملا جوهريا وحمل على
واما ان يحكم بالصورة الموجودة فيها على الشيء الذي من خارج الا انها
موجودة فيه لا على ان ذاتها ذاتة بمنزلة الحكم بالبياض على زيد فانه ليس
طبيعة زيد طبيعة البياض لكن طبيعة البياض طارية عليه وموجودة
فيه واما المحمول فينقسم الى المحققة وغير المحققة والمحققة تنقسم الى
الحمل الجوهرى والعرضى وقد شرحنا بتمام وغير المحققة تنقسم الى حمل
جوهري وعارض كحملنا الانسان على الابيض والاسود وكحمل عرضا
عارض بمنزلة حملنا الابيض والاسود على الحار والبارد وانما صار هذا
غير محققة لان الموضوع في الحقيقة انما هو الجوهر فان الابيض ليس محملا
على الحار بل هو عارض لان العرض لا يثبت حتى يقبل لان هو يحتاج الى ان
يكون في شئ موجود وكيف يمكن ان يحمل غير بل الموضوع في الحقيقة

يحمل

هو جوهر الذي عرضت له الحراثة من جميع هذه الاصناف ارسطوطاليس
يستعمل في هذا الموضع الحمل المحقق ومن جملة المحقق الجوهرى السبب
في ذلك ان كلامه هو في الاجناس العوالى وهذه اما يجعل على انواعها
واشخاصها حمل جوهر لان الجنس لا يجعل على نوعه بالعرض ولا على
شخصه وليس ينبغي ان يقال فكيف يجعل مقولات لا عرض حمل
جوهريا فيقول ان الاعراض على ضربين اما يجعل على الجوهر او على انواعها
واشخاصها فان حملت على الجوهر كان حملها في وحملا عرضيا لان الاعراض
طبيعتها موجودة في الجوهر لانها هي الجوهر و ارسطوطاليس يجعل الحمل
الجوهري ويقول المحمول الذي يجعل على موضوعه حمل على اى حمل
جوهريا هو الذي اذا حملت عليه محمول اخر حملت ذلك المحمول على ذلك
الموضوع بعينه وينبغي ان يثبت ما هنا انه كل ما يجعل على المحمول
حمل جوهرى لا اى حمل كان بمنزلة ما احملا على سقراط انه انسان فهذا
العمل هو حمل جوهرى فجميع ما يجعل على الانسان ايضا حمل جوهرى
يجعل على سقراط ايضا بمنزلة الحيوان والجسم والجوهر واما استنباط قولنا
جميع ما يجعل على الانسان حمل جوهرى من قبل ان قد يجعل على الانسان
اشياء عرضية لا يصلح ان يجعل على سقراط بمنزلة ما يجعل عليه انه نوع ولا يقول

٢ على انواعها واشخاصها
'كان ذلك الحمل حمل
جوهريا وان حملت

يقوم

في سقراط انه نوع على انه قد يمكن ان يوجد له اشياء عرضية يحمل على ما تحته.
 بمنزلة الصخالة والكاتب والمهندس الا ان الاشياء الجوهرية على طريق
 القانون على ما تحته فالمفسرون في هذا الموضوع يعملون مراوجات
 اربع على طريق الارتياض وان كان لا مدخل لها في كلام ارسطو طاليس
 ان ارسطو طاليس انما ذكر المحمولات على هذا الكتاب حيث والمراوجات
 لا يكون في شيء واحد الا ان الاعتبارين لما ذكر واحمل الجوهر وحمل العرض
 وكان لهذين موضوع تحصلت لهم ثلثة اشياء فظروا كم مراوجات يحمل
 منها فقال المحمولات محمولون محمول جوهرى ومحمول عرضى ولهما موضوع هذا
 ان المحمولات اللذان يحملان على الموضوع ليس يحملوا ان يكون جميعا
 بين او جميعا عرضين او احد منها جوهريا والاخر عرضيا وهذا على ضربين
 اما ان يكون الاول جوهريا والثاني عرضيا او بالعكس فان كانا جوهرين
 يكون الاول على الثاني عمل على والثاني على الثالث حمل على اما ان
 الاول على الثالث حمل على بمنزلة الحيوان على الانسان والانسان على
 سقراط فالحيوان على سقراط وان كان جميعا عرضين فلا اقوام لهذه المزا
 لان العرض لا يشبه حق بحمل عرضا والثاني عرض فلا يشبه حق بحمل
 الاول وان كان الاول يحمل حمل جوهريا على الثاني والثالث على الثالث حمل

يحمل

غرضنا بمنزلة اللون على البياض حمل على البياض على قتل حمل في فاللون
 على قفس حمل في ان كان الاول على الثاني حمل في والثاني على الثالث حمل
 على فالاول على الثالث حمل في مثال ذلك البياض على الطائر وحمل في و
 الطائر على قفس حمل على والبياض على قفس حمل في ومن ذلك يوخذ
 ارسطو في تعليقه عن فصول الاجناس العولى ويقول ان فصول الاجناس
 العولى ذات طبائع مختلفة وذلك ان الجوهر يفضل بناطق ولا ناطق
 والكنية ينقسم بالمتصل والمنفصل وطبائع هذه يختلف فاما المفسرون
 فاهم يرفون فيقسمون فيقولون الامور ليس يحل من ان يكون ذات جنس
 واحد بمنزلة الاشياء التي يحصرها مقوله مقوله فان جميع اشخاص الجوهر
 جنسها الشامل لها باسرها واحد وهو الجوهر ويكون ذات اجناس مختلفة
 والاجناس المختلفة اما ان يكون بعضها مرتب تحت بعض او لا يكون مرتب
 تحت بعض اما الاجناس المختلفة وليس بعضها مرتب تحت بعض فانها
 على ضربين منها ما يشملها جنس واحد بمنزلة الناطق وغير الناطق ^{الذي}
 ليس احدها مرتب تحت الاخر ولها جنس يعبرها وهو الحيوان ومنها ما ليس
 تشابهها جنس واحد لكن طبائعها على غاية التباين بمنزلة جنس من
 اجناس الجوهر وهو الحيوان وجنس من اجناس الكثيفة وهو المملوك

قفس

لم

التي بعضها مرتب
 تحت بعض فتم له
 الجسم الحيوان واما
 الذي هي مختلفة

وارسطوطاليس انما قصد ان يعلم عن فصول الاجناس التي ليس بعضها متراً
 تحت بعض ولا لها شيء يشتملها فزعم ان فصولها القاسمة مختلفة بالوف^ع
 ونحن فينبغي ان نفهم مع الفصول القاسمة الفصول المقصودة ايضاً و
 السبب الذي من اجله نظر ارسطوطاليس في هذا لقسم من الاجناس
 والقي البواقي لان كلامه انما هو في الاجناس العوالي في هذا الكتاب وهذه
 فليس بعضها مرتباً تحت بعض وهي مختلفة فاما الاجناس التي بعضها^{مرتبة}
 تحت بعض ففصولها واحدة بعينها واعني بالفصول ههنا الفصول المقصو^{مة}
 فانه لما كان الناطق مرتباً بحسب الحيوان كانت جميع فصوله الحيوان المقصو^{مة}
 موجودة للناطق بحسب القانون المتقدم وهو انه متى حمل شيء على
 شيء حصل المحمول على الموضوع فانه يمنع ما يقال على المحمول يقال ايضاً
 على الموضوع فاما الفصول القاسمة فسايع ان يكون فصوله الخبيث^{العل}
 لما تختمه وسايع ان لا يكون فاذا الحيوان ينقسم بفصل الطائر وغير الطائر
 وهو ينقسم بالكل العيث واكل اللحم وههنا تختم الكلام في الاشياء
 الحاجة اليها قبل قاطيغورياس وارسطوطاليس ياخذ بعد ذلك بالكلام
 فيما هو بسبيله وهو الكلام في القاطيغورياس وفي الامور بحسبها وقيل ان
 يشترع في النظر في ذلك فينبغي لنا ان نرسم لفظ القاطيغورياس فيقول ان

واكل للعبث واكل اللحم واكل
 البرد نوع الطائر لا ينقسم
 بالطائر وغير الطائر

هذه اللفظة هي لفظ بسيط دالة على امر كلي هو جنس عال وعلى جميع الصور
التي تحتها فاما ابو ذكرى يحيى بن عدي رحمه الله فانه يسميها بان قال لها
لفظ دالة على امر من الامور بحسب صورته منه في النفس اذا تأمل الانسان
وجبا واحدا لان الاول اشرح واو قد حدها بالقاطيع ويراس فلنقل
مكان السبيل فنقول ان ارسطو طليس ينظر في القاطيع ويراس على ثلاثة اوجه
وفي الامور بحسب ذلك الاول بان يحددها لانها موضوعة وثانيا بان يحددها
بالمثال وثالثا بان يضع واحدة واحدة منها والامر الذي يدل عليه وشرحها
بحسب ما يتبقى به في الصناعة المنطقية وهو بان يقسمها ويوفى خواصها
فيبلغى ان حدوها نحن ايضا كما فعل هو فنقول ان اللفظة التي يدل
اما على جوهر او على كم او على كيف او على مصنف او على ابن او على متى او على
له او على الموصوع او يفعل او على سطر وهذه هي العشرة قاطيع ويراس
والاجناس العولى التي تدل عليها العشرة القاطيع ويراس في المثال على الجوهر
هذا الانسان وهذا الحمار والمثال على الكم هو هذا الطويل وهذا العريض والمثال
على الكيف هذا الابيض وهذا الاسود والمثال على المصنف هذا الابن وهذا
الابن والمثال على الابن هذا المكان والمثال على متى هذا الزمان والمثال على
له هذا المنقول وهذا المتسلخ والمثال على الموصوع بمنزلة هذا المتكى وهذا الجالس

تسليها

وللثالث على يفعل بمنزلة هذا المتحرك وهذا مثالا على مقوله يفعل بمنزلة
هذا المتحرك وارسطوطاليس يتسلم تسليها ان المقولات عشرون ^{العوا} الاجناس
عشرة ولا يفرق بين ذلك بحسب صناعة المنطقية لانه ما من صنائع
ولا يتسلم موضوعات تسليها فان النجار مثلا لا تخصص عن طبيعة
الخشب لكن يتسلمها وتسلها ويفعل فيها ما يليق لصناعته كذلك
ارسطوطاليس يتسلم موضوعات وهو القاطيعوري ^س والعشرة الاجناس
العوالى ولا يبحث في هذا ككتاب عن كميتها فان البحث عن ذلك يبحث
على الرجل الا لى وهو النظر في الموجودات باسرها بما هي موجودات فلما
المفردون فافهم لا يوضح يتجاوزون هذا لقلون ويبتنون انها عشرة
به طريق الخلف بان يوردوا جميع الاثر التي راها غيرهم في اجناس ^س الاجناس
يناقضونها فيصح دعواهم بان اجناس الاجناس عشرة ^{ليس} على ان ارسطوطا
اعشرة بقوله فيما بعد الطبيعة في البيان على انها عشرة على الصنف الامور
وذلك انه اى فرض من الاشياء التي في العالم فان هذه المعاني العشرة
يوجد فيه لازيدية ولا ناقصة فالراى الاول في اجناس الامور هو ^ي اللى
القائل ان جنس الاجناس واحد وهو الموجود ذلك ان الوجود تحمل
على الاجناس العوالى باسرها والشيء المحمول على اشياء كثيرة هو جنس لها

الراى الاول في كتاب
العوالى

في بعض النسخ

فالموجود اذا جنس والمفسود يتلصقون هذا لاي ويقولون ان الجنس
عند انواعه بالسوال ان معنى الحيوان ليس هو للحمار بالكثر ما هو الانسان
والموجود عند الجوهر بخلاف عند العرض لان الجوهر بالوجود من
العرض من قبل انه قائم بنفسه والعرض مفتقر اليه فاذا كانت صورة
الوجود عند هاهذه الصورة فلا محالة انه ليس بجنس لها لكنه يجري
مجري الاسم المشترك وايضا فان كانت هذه العشرة متضرع عن الوجود
فانقسامها عنه على ثمانية اوجه اما قسمه جنس الى انواع او نوع الى
اشخاص وكل الى اجزاء متشابهة وكل الى اجزاء غير متشابهة او جوهر الى
اعراض او عرض الى جواهر او عرض الذاتي الى عرض غريب او اسم مشترك
الى معاني مختلفة وليس يمكن ان ينقسم الاجناس العوالي عن الوجود
على واحد من هذه الاقسام الا كانقسام اسم مشترك لكنها يجري مجرى
الاول والمبادئ التي لا مبداء اعلى منها واخر صور خصلتها النفس من الامور
وهي يجري مجرى القابلة والاسلاطين للعساكر فاما انها لا ينقسم كالانقسام
جنس الى انواع ولا نوع الى اشخاص فن قيل ان ما ينقسم هذا لضرب من
الانقسام لا يوجد فيه الامور والاكثر والجوهر والعرض يوجد فيها
من معنى الوجود اكثر واقل ولا ينقسم كالانقسام كل الى اجزاء متشابهة من

قبل ان الاجزاء المتشابهة اسمها واسم الكل وحدها وحدها كل واحد مختلف
 في معنى الوجود وانما اتفقت في اسم ولا ينقسم وانقسم كل الى اجزاء غير
 متشابهة من قبل ان الاجزاء الغير المتشابهة لا يستعمل باسم الكل ولا يجد عدد
 والجوهر والعرض يستعملان باسم الموجود ولا يصلح ان ينقسم كما نقسم جوهر
 الى اعراض من قبل انها ليست باسمها اعراضا لكن منها جنس وجوهر ولا
 ينقسم كما نقسم عرض الى جوهر من قبل ان تسعة منها اعراض ولا ينقسم
 كما نقسم اعراض الى اعراض كما نقسم الباردة الى الابيض والاسود من قبل ان
 انقسام الموجود ان ليست كلها اعراضا تضديقي ان يكون الموجود
 ويجري لها مجرى اسم مشترك وهي مجرى مجرى الروس الاول والمبادي
 الاول التي لا مبداء قبلها وايضا لو كانت تنقسم عن الوجود لوجب على
 ارسطو طالع ليس ان يذكر شيئا ثم يقسمها عنده ولم نره فعل ذلك لكنه
 عدوها اولافقالة التي تدل على كذا وكذا هذا كان في بعض الراي
 الاول فاما الراي الثاني فهو القائل ان اجناس الموجودات جنسان
 وهما الجوهر والعرض فافهم قالوا اما باله جعل الجواهر كلها تحت جنس واحد
 وفرع الاعراض الى تسعة واصول ان يحوي الاعراض كلها في جنس واحد
 كما فعل في الجوهر حتى يصير اجناس الموجودات جنسين فاما اصحاب ارسطو
 طالع

في الراي الثاني
 اجناس الجوهر
 في نقص الراي الثاني

فهم دروام
فانهم

القول بان الاعراض كلها يدخل تحت جنس واحد هو العرض ونزعوا انها
لستة وبيتوا ذلك على هذا الوجه قالوا لو كان العرض جنساً للتشترت
ان يحصل عليها باسم وحدة على وتيرة واحدة وليس الامر على هذا الوجه قالوا
لو كان العرض فان حد العرض هو الموجود في الشيء لا كجزء ومنه لا يمكن
ان يكون قوامه خلوا من ذلك الشيء الذي هو فيه ومقولات النسب على
المضاف وما بعدها ليست موجودة في شيء لكنها بين شيئين فان الاضافة

في المضاف ولا

هـ تستعمل بين المضاف والمضاف اليه وليست في المضاف اليه لكنها
نسبة بينها وكذلك جميع مقولات النسب بما هي بين الشيء المنسوب منه
وللمنسوب اليه وليست في واحد منها ولا هي حملها لكنها النسبة التي بينها و
مقولات النسب اعراض وليست موجودة في شيء فاذن هذا العرض ليس
منطبقا على سايرها على وتيرة واحدة واذا كانت صورة هذه الصورة هي
لها مجرى الاسم المشترك لا مجرى الجنس فليس العرض اذن جنساً لكنه
اسماً مشتركاً وايضاً لو كان العرض جنساً للمقولات التسع لوجب علينا مني
حدونا واحداً منها ان يبداء فيه بذكر العرض او كان اول لفظه بذكر في
الحد هي اللفظة التي يبداء على الجنس ونحن في حدونا واحداً منها لم يذكر في
حدنا لفظه عرض وذلك انا متى حدونا بالياض مثلاً قلنا نقول انه بون مفرق

للبي

للبصر ولا نقول أنه عرض مفرق للبصر فليس العرض اذن جنسا للشع المقول

هكذا يكفى في رد الراي الثاني فاما الراي الثالث فهو الراي القايل ان اجناس

الاجناس احد عشر وذلك انهم يقولون ما قاله ارسطو طالميس جعل مقوله

يفعل عن نيفعل ولم يجعل مقوله يصي غير مقوله يصي ورد هذا الراي يجري

على هذا السبيل اما ان معنى نيفعل غير معنى نيفعل فهو ظاهر اذا كان معنى ان

الفاعل الشيء هو ان يؤثر في غيره تاثيرا ما ومعنى ان نيفعل هو ان يتاثر به

غيره فاما معنى ان يصي و يصي فليس يدل على اكثر من فان وقته لكن في

احدهما ذكر القلق وفي اخر كنى عن اسمه فاما الراي الرابع فهو ان اجناس

تسعة وذلك انهم يصصون مقوله يفعل و نيفعل الى معنى يتحرك و يزعمون ان

هاتين مقوله واحدة وهو امثاله هو لا لم تتسا مؤالفسقه ولا عرفوها وكان

معنى ان يتحرك الشيء هو ان يتاثر في نفسه ومعنى ان يفعل هو ان يؤثر

في غيره وايضا فان القدماء باسهم ليس يرون ان كل ما يحرك يتحرك فان

الحركات التي تتحرك على سبيل العشق بمنزلة العلة الاولى تقدست اسماءه

تحرك من غير ان يتحرك فاما الراي الخامس فهو الراي القايل ان اجناس

الاجناس اربعة الموضوعات والكيفيات والمضاف والذي يقال به في

الشيء كيف هو وكيف حاله وهذا الراي في غاية الشاعة اذ كان قد اتفق من

في الراي الثالث في
اجناس العوالى
في الراي الثالث

في الراي الرابع في
اجناس العوالى في ذلك

في الراي الخامس في
اجناس العوالى في ذلك

المقولات مقولات على غاية الظهور وهي مقولة الكم ويفعل ويفعل فاما
 كيف حاله فالحكم يعنون به الموضوع وقد ينبغي لنا ان نحذر من قبل الاشياء
 التي مر بها الطبيعة لما يدخل الاساء والا غايط فاما الرأي السادس وهو
 رأي جالينوس فانه يزعم ان اجناس الجناس خمسة جوهر الكم والكيف
 والمضاف والاضراف التي تأخذ من الكيف فاما الاضراف التي تأخذ
 من الكيف فانهما ليست ما يقتدر على فهم واما مقصده مقولات النسب
 كلها في المضاف فانه على غاية الخطا او كان المضافين ليسا اللذين بينهما
 بسبب حسب لكن اللذين ذات كل واحد منهما وطبيعة يقال بالقياس الى اخر
 هذا جميع الا التي اعتقدت في اجناس الاجناس واذا كان كل ما قد بان
 خطأها فالرأي القائل انها عشرة صحيح لا محالة لانه اذا بطلت الامور التي تنطق
 انها هذا الرأي فاولي بعضها التي لم ينطق بها ان يطل ايضا فاجناس
 الاجناس اذن عشرة وقد بين ان اجناس الاجناس عشرة على الوجه
 الذي انا اذكره معلوم ان الطبيعة يجعل جميع ما يفعلها تاما بان يكسبه
 معنى الثلاثة وذلك انه من دون طبيعة الثلاثة لا يمكن امر من الامور
 لان كل امر فيكون بان يبدأ الفاعل فيه من مبداء وعيضي بوسط
 ويقف عند غاية ولما كان اسفل الموجودات هو هذا الجوهر الشخص وكان

الرأي السادس في اجناس
 الكم وهو رأي جالينوس
 الطبيب

في ذلك الرأي

في تصحيح رأي اسطو
 في ان اجناس الكم
 عشرة

ان يتجمل

هذا الجوهر انما تم وجوده بمعنى الثلاثة وكان من شأنه ان يطرا عليه عرض
 زائغ على ذاته وجب على طبيعته كما جعلت له معنى الكمال في ذاته ان يجعل
 له معنى الكمال في اعراضه فيقرن اعراضه معنى الثلثة ولما كانت الاعراض
 الدخيلة اما ان يكون في نشوها منه او باسنة من خارج يكون نشوها منه
 واما من خارج وجب ان يجعل كل قسم منها على ثلثة اضرب فيشج من ذلك
 ان يكون عدد المقولات عشرة تشعة اعراض وواحد جوهر المقولات^{الثلث}
 التي نشوها من الجسم نفسه هي الكم والكيف والوصوع فاما الثلثة التي
 اسماها من خارج هي القسمه الجدة والزمان والمكان واما الثلثة التي ليست بها
 يكون من ذات الشيء اولى من ان يكون ذات الشيء الذي من مخارج لكنها منها
 جميعا في المضاف ويفعل ويفعل فان نسبة الاضافة ليست بان يكون
 من الاب اولى ان يكون من الابن ولا من الابن اولى من ان يكون من الاب
 لكنها منها جميعا وكذلك يفعل ويفعل فان نسبة الفاعل الى المتفعل^{بعلق}
 بعضها ببعض فان الفاعل انما ان يكون فاعلا اذا كانت الى المتفعل النسبة
 الى المتفعل وتلك حال المتفعل انما ان يكون متفعلا من قبل الفاعل المؤثر
 فيه وقد وجب علينا من بعد الفرائغ من ان اجناس الاجناس عشرين
 ان نعود الى ما كنا نسسله فيقول ان اسطوطاليس من بعد ما عد المقولا^ت

في خاصية اللفظ
البيانية

العشرة واورد الامثلة عليها احد في ان يفيدنا خاصة الالفاظ البسيطة فهو قوي
ان الالفاظ التي لم يشبهها شيء من التركيب لا بالقوة ولا بالفعل هي انما تدل
حسب ما ان يصدق او يكذب فلا لان الصدق والكذب انما يكونان عند
التركيب بمنزلة قولنا الانسان يمشي فان هذا الحكم ان يطبق على الوجود
كان صادقا وان لم ينطبق كان كاذبا وتركيب الالفاظ يكون على جزئين
اما ان يكون من مقولتين واحدة كقولك ان الانسان حيوان او من مقولتين
اثنين كقولك ان الانسان يمشي ومن بعد ذلك بالحدس سطو طليس
في ان يضع مقوله مقوله والامر الذي يدله عليه ويتكلم فيها بحسب المقولتين
القاصي غوييريس ومن خواصها ايضا بحسبها وهو يقدم الكلام في مقوله الجوهر
على سائر المقولات الاخرى لان الجوهر اقدم بالطبع من سائر الاعراض فان
الاعراض متأخرة بالطبع وهو يبتدى بان يقسم الجوهر الى الاول والثاني
والجوهر الاول هو هذا الشخص المحسوس الذي يدركه بالحس فاما الجوهر الثاني
فهو الصورة التي انزعها النفس منه وحصلت لها معنى الخصوص والعوم
سمتها اجناسا وانواعا والسبب الذي من اجله دعيت ثواني هو ان
العقل انما استنبطها وحصلها ثواني اعني بعد وقوف الحس على الاشخاص
وارسطو طليس يدعي ان الجوهر الاول يوصف بأنه حق وافصل واقدم في

منه الجوهر الثاني الى
الاول والثاني

في ان الجوهر الاول الحق
المتعالي

الجوهرة

الجوهرية وسين هذه الدعوى على هذا الوجه يقول جميع الامور هي امال
 واما اعراض والجواهر اما الاول واما ثوان والجواهر الثواني مفقودة والى
 الجوهر الاول بان يحكمها الفصل عليها فان الاجنلس والانواع انما يصح
 لها الوجود ويخرج من ان يكون تصور ان باطله بان يكون العقل لطبقها
 على الامور التي من خارج متحدة ينطبق عليها فاما الاعراض فانها يحتاج
 في وجودها الى الجوهر الاول وكان العرض لا يقوم بنفسه فاذا كانت ^{موجودة}
 ما سوى الجوهر الاول مقفزة اليه وهو غير مقفزة اليها فهو اقدم وافضل
 واحق في الجوهرية منها اما اقدم فلانه متى وجد جوهر الاول لم يلزم وجود
 الجوهر الاول ومتى ارتفعت لم يرتفع واما انه افضل واحق فانه الثاني
 ومتى ارتفع ارتفع ومتى وجدت الجوهر السوالى لزم وجود الجوهر الاول
 ومتى ارتفعت لم يرتفع واما انه افضل واحق فلانه مستغن ومقفزة
 فاما النوع فهو احق بالجوهريه من الجنس وهذه الدعوى سادس بحجتين ^{اولى}
 منها ما يجري على هذه الوجه النوع اقرب الى الشخص من الجنس من قبل انه
 اول على ذات الشخص من الجنس وكما كان اقرب الى ما هو احق بالجواهر
 كان احق بالجوهريه ما بعد عنه فالنوع اذن احق بل الجوهريه من الحر قبل
 انه موضوع برئد النوع موطن الغير مما شبه النوع ايضا في انه موضوع لغير

فان النوع احق بالجوهريه
 من الجنس

يكون الحق في بالجوهرية ما هو موضوع والنوع موضوع للجنس فالنوع ادن الحق
 بالجوهريه من الحق الجنس من بعد هذا ارسطو طاليس في ان يقايل بين الجوهر
 اعني الاول والثاني والمقابلة التي يسلي العرض لان تلك الاول تسميها النفس
 مقابلة الحق وهذا بان يوجد من الجواهر ما هو في صنف واحد اعني شخصا
 وشخصا مثله ونوعا مثله و ارسطو طاليس لقولانه ليس في هذه ما هو حق
 بالجوهريه من غير لانه ليس هذا الشخص احق بالجوهريه اعني بانز قايام بنفسه
 من هذا الشخص الاخر والا هذا النوع احق بالجوهريه من هذا النوع الاخر لانه
 ليس هذا النوع بان يحمل على اشخاصه اولى من هذا النوع الاخر وهو من
 بعد ذلك بين ما كان بقى عليه ان يتبينه وهو ان الاجناس و انواع الجواهر
 جوهر ايضا نقول ان الجوهر الثواني يحمل على الجواهر الاول حصل على وكل ما
 حصل الشيء على حصل على فذاته ذاته قد اثنى الجواهر الثواني ذات الجواهر الاول
 وذوات الجواهر الاول جواهر ذات الجواهر الثواني اذن جواهر ارسطو طاليس
 ليس بعد ذلك يبتدى في افادة بيان ست خواص للجواهر ويقول ان
 منها هي الحقيقة لانها الموحدة واما البواقي فليس صورتها هذه الصورة و
 السبب الذي من اجله اني له خواص ورسوم ورميات له يجد هو ان الجوهر
 جنس عالي والجنس العالي هو على غاية الخطا ورسوم ورميات وما كان على

ياخذ

في ان جناس انواع الجواهر

في ان خواص الجوهريه

غاية

غاية البساطة فلا مبداء له ولا مبدأ له فلا حد له لان الحد ما يلف من
 للباوي اعني المحبس والفصل فالوجه خاصة بوردها للجواهر هو انه لا في موصوع
 اى مستقل قائم بنفسه ولما كانت الجواهر منها اوله ومنها ثوان والجواهر الاوله هذا
 المعنى الظاهر فيها اذ كان رسم الجواهر الاول انه لا في موصوع واما الجواهر
 الثاني ففيها اشتباه اذ كانت صورها موجودة في النفس وارضطوطاليس
 من انها لا في موصوع ساتين احدها ان الجواهر الثاني يحمل على الجواهر الاوله
 حمل على ذاتها ذاتة وذاتة انه لا في موصوع فذاتها انها لا في موصوع والى
 التواني الاعراض انما يتكلم على ما هي فيه باسمها واما احدها فلا والجواهر الثاني
 حمل على الجواهر الثاني الاول باسمها واحدها فان زيدا يسمى باسم الانسان
 وباسم الحيوان ومحدد ما فالجواهر الثاني اذن ليست اعراضا وكل ما لم
 عرضا فليس يحكم عليه بانه موجودة في غيره والجواهر الثاني ليست موجودة
 في غيرها في اذن قائمة بنفوسها في اذن لا في موصوع وارضطوطاليس
 ليس بقوله ان هذه الخاصة ليست للجواهر حسب لكنها والفصل ايضا فان
 فصول الجواهر ايضا لا في موصوع من قبل انها يحمل على الجواهر الاوله باسمها
 وحرها لان الناطق يحمل على زيد باسمه وحده وقد نظره على هذا الموضع
 شك وهو ان يقال فصول الجواهر حواهر من قبل انها يحمل على الجواهر

في خاصة الاول المحبوس

في ان الجواهر الثاني ليس فيها هذه الخاصة

في ثبوت المفسر في هذه الخاصة

في ما لم ذلك شك

باسمها وحدها وزعم ان هذه الخاصة التي هي في موضوع ليست للجواهر حسب
لكن للفصول ايضا فابانا بهذا الكلام ان الفصول هي الجواهر وغير جواهر
وهذا شنع محال وحل الشك يكون على هذا الوصف قوله ارسطوطاليس ان
هذه الخاصة ليست للجواهر لكنه للفصول لا يخرج الفصول من ان يكون
جواهر وذلك ان ارسطوطاليس ليس نظره في هذا الكتاب في جميع اصناف
الجواهر وذلك ان الجوهر ينقسم الى المحسوس والعقول والمعقولة بمنزلة العلة
الاولى تقدست اسماء والعقل والمحسوس بمنزلة السماء وسائر صالحويه
والمحسوس ينقسم الى الكاين الفاسد بمنزلة الاسطقس والاشياء الكائنة
عنها الى الغير الكاين الغير فاسد بمنزلة السماء والكواكب والملائكة
وقد ينقسم ايضا الجوهر الى الامور الشخصية والى الامور الكلية وفيه
والانواع والفصول ونظر ارسطوطاليس في هذا الكتاب ليس هو في
جميع اصناف الجواهر وذلك انه ليس ينظر في هذا الكتاب في ~~الاشياء~~ ^{الاشياء}
~~في الحيوان والنبات~~ ^{في الحيوان والنبات} لكن نظره انما هو في الاجناس العوالى العشر
وفي الاشياء التي يجمل هذه عليها وهي انواعها واشخاصها هذه المحسوسة
مقدي كلام ارسطوطاليس ان يكون على هذا الوجه هذه الخاصة ليست
لجواهر الذي كلامنا فيه حسب لكن للفصول التي له ايضا وهذا لا يخرج

في
اشكال رسطوطا ليس
خاصة الاولى للجواهر

ليس
في رسطوطا اشكاله

في
اشكال رسطوطا ليس

في
اشكال رسطوطا ليس
حسب الاول
لا يحمل دلائل السبب
صالح الخاصة
هذه

الفصول من ان يكون جواهر فعلى هذا الوجه ينحل الشك وهذا الشك ليس
هو لا رسطوطا ليس لكنه للفسيرين فاما شك الرسطوطا ليس على هذه الخاص
فانه يجري على هذا الوجه زعم ان الجنس جوهر والفضل ايضا جوهر
والجنس والفضل هما جزأ النوع وجزاء الشيء موجودا فيهما وكل ما هو موجود
موجود في شيء فهو عرض فليفر اذن من هذا الوجه ان يكون اجناس و
فصول الجواهر جواهر واعراضا ومحال ان يكون الشيء الواحد بعينه جوا
وعرضا وحل الشك يجري على هذه السبيل ليس حد العرض انه الوجود
في شيء حسب كنه الوجود في شيء الا كخرج منه وجزاء الشيء يكون موجود
ما فيه على انها اجزاء له فليس اجزاء الشيء بمنزلة الاجناس والفصول الجواهر
التي هي اجزاء الانواع اعراضا اذا كان حد الغرض لا ينطبق عليها فانه هي
الخاصة الاولى وليست حقيقة لانها ليست للجوهر وحده لكنها للفصول
كما قال الرسطوطا ليس وهي للعلية الاولى ايضا والهيولى والصورة والخاصة
الثانية من خواص الجوهر انه يحمل على ما يحمل عليه بالتواطوعى بلا اسم
والحد فانه الخاصة ليست حقيقة لانها ليست للجوهر وحده ولا لكل
لانها للفصول ايضا وليست للجواهر الاولى فاما ان الجواهر الثواني يحمل
يتواطؤ فذلك ظاهر وذلك ان الجنس بمنزلة الحيوان والنوع بمنزلة الا
نسان

الخاصة بالثالث المعجى

يحملون على سائر اشخاص الجواهر بالاسم والحد جميعا فان زيد لسي باسم
الانسان باسم الحيوان ويجد مجدها هذه هي الخاصة الثانية والخاصة
الثالثة هي ان الجوهر هو الشيء الذي يقصد اليه بلا شارة فاما الجواهر
الاول فان هذه الخاصة هي موجودة لطى الحقيقة وذلك ان كل واحد
من الجواهر الاول بمنزلة زيد وعمر ويمكن ان يقصد اليه بالاشارة ويوى
اليه بلا صبح بانه فلان النجوم الكاتب المهندس فاما الجواهر الثواني فقد
نظن ذلك بها ظنا من قبل اشتباه القابها وذاك انه كما كنا نسماها باسماء
منفردات كما كنا نفعل في الجواهر الاول بمنزلة قولنا انسان وحيوان توهمنا
كمان اسماء الجواهر الاول يدل على اشياء مشابها ان هذه ايضا لهذه
وليس الامر على هذا فان الجواهر الثواني ليست شيئا واحدا لكنها اشياء
كثيرة فان الحيوان هو محمول على اشياء كثيرة بمنزلة سائر انواعه واشخاص
انواعه وليس هذا في الوجود مفردا لكنه هذه باسمها فليس هو اذن شيئا
واحدا موجودا لان النفس حصلت من هذه الاشخاص ومميز بكنهه حقيقته
فانها لما تناولت الجوهر ومميزه بالاحساس والحركة بالارادة حصلت منه
معنى الحيوان ليس لان الحيوان شئ واحد في الوجود اشياء كثيرة وليس
على هذه الجهة يجري امر الكيفية العرضية بمنزلة البياض فان الكيفية الجوهرية



لازمية

لازمة لشيء واحد بمنزلة فصول الحيوان والالسان فانها لا تخطأ فاما
 الكيفيات العرضية فيمر في اكثر من نوع بمنزلة البياض الموجود في الثلج
 وفي معس وغيره وهذه الخاصة فليست للجواهر باسرها لكنها للجواهر
 الاولى حسب والخاصة الرابعة هي ان الجوهر لا ضد له ومعنى قولنا ان
 الجوهر لا ضد له هو انه لا يوجد فيه شخصان تضاداً باحدهما الاخر ولا
 نوعان تضاداً احدهما الاخر من قبل ان الصدين يحتاجان الى موضوع
 يكونان فيه كالسواد والبياض والجوهر لا موضوع له او كان هو الموضوع
 لجميع الامور وقد نظرنا على هذه الخاصة شك صفته هذه الصفة
 كيف استجاز ارسطو طاليس ان يقول ان الجوهر لا ضد له والجوهر انما
 هو عنده جوهر تضاد صور الماء وهي عدة جوهر وبالجملته فاطال
 البيان في الاول من السماع ان الصورة ضد لها العدم فكيف يزعم
 ان الجوهر لا ضد له فنقول انه ليس كلام ارسطو طاليس في هذا الكتاب
 في جميع الجواهر لكن في الجوهر الشخصي للصوف المحسوس المركب والنوع
 واجناسه هذه لا ضد لها فاما الصورة الهيولى فلا مدخل لها في هذا
 الكتاب وبالجملته فليس كلامه في هذا الكتاب في الجوهر على الاطلاق
 ولهذا لا يفر هذا الشك الذي شك به على الصور وهذه الخاصة فليست

الخاصة الرابعة للجواهر

شك هذه الخاصة

في حل الشك

في حل الشك

حقيقه من قبل انكم ايضا فان اذ مرا عين التضاد ثالثه اذ عر و
 بالجملة لا تضاد شخص من الاشخاص لكم شخص آخر من اشخاصه الخاصة
 الخاصة هي ان الجوهر لا يقبل الاكثر والاقل اعني انه لا يوجد في الجوهر
 شخصا اكثر في باب الجوهرية من الاخر فانه ليس زيد في معنى انه
 لا في مصنوع اول من عمرو ولا ايضا يوجد نوعان احدهما اكثر من الاخر
 في باب الجوهرية بمنزلة الانسان والعمار والاكثر والاقل انما يتولدان من
 اختلاط الضدين وذلك انه انما يقال في هذا انه اكثر سوادا من هذا من
 قبل ان يباينه قد خالطه من معنى السواد شئ اكثر وقد بان فيما يقدم
 ان الجوهر لا ضد له فليس يحتاج اختلاط المتضادات فليس يوجد فيه
 اقل واكثر والضررون يزعمون ان هذا ليس يقابون اعني ان الاكثر والاقل
 انما يكون من اختلاط المتضادات فانا نقول ان خصت البدن اكثر من
 الصحة وليس انما يقول ذلك لان خصب البدن فيه معنى من المرض
 شئ اقل واكثر لا الصحة ولا خصب البدن يحتاجها شئ من المرض ^{هذه}
 الخاصة ليست بحقيقته او كان لكم ايضا والخاصة السادسة هي ان الجوهر
 الواحد منه بالعدد ومن شأنه ان يقبل المتضادات بمنزلة زيد فانه يصح
 وليسم ويرد ويسكن لكن لا معا وهذه الخاصة احوال الجوهر لا الهاله

منه الساد للجوهر

ان اولئك يقولون انما يتولدان من الضدين

منه الساد للجوهر
 في النجاء الساد للجوهر
 منه حقيقة الجوهر
 فانه خاص حقيقة الجوهر

وحدة فانه ليس في شيء من سائر المقولات الواحد منه بالعدد ^{ذات} الثقيل للتضا
 وقد نظر على هذه الخاصة الشك الذي هو اوردته ارسطاطاليس ^{صوته}
 هذه الصورة كيف يزعم ان هذه الخاصة هي للجوهر وحدة ونحن نجدها
 للكم والكيف ايضا فان القول هو من الكم يكون صادقا وكاذبا والصدق
 مضاد للكذب والظن وهو كيفية في النفس يكون حقا وباطلا والحق ايضا
 الباطل ارسطوطاليس يحل هذه الشك على ضربين ضرب بدعي وضرب
 المسامحة والاخر بدعي ضرب للعاذلة اما ضرب المسامحة فنقول انه وان كان
 القول والظن يقبلان المتضادات فليس جهة قبولها وقبول الجوهر
 جهة واحدة وذلك ان الجوهر يقبل المتضادات بغيره في نفسه فان زيد
 انما يتعاقب عليه في نفسه الحرارة والبرودة والصحة والسقم فاما القول
 والظن فليس يصلان المتضادات بتغيرهما في انفسهما لكن بتغير شيء الذي
 يلبس على القول وقصته الصانع فان القول يكون صادقا لافي نفسه ولكن
 من قبل مطابقته لأمور وكذلك الظن انما نحن اذا كان مطابقا او
 تكونان جميعا كاذبين اذا لم يطابق الامور والصدق والكذب والحق والباطل
 الباطل هي لهما من خارج لا بنفوسهما فيكون خاصة للجوهر اذن ان الوا ^{حد}
 مسر بالعدد ويكون قابلا للضدين بتغيره في نفسه فاما الزد الذي على

طالب السب
 في شك او في الحق
 على هذه الخاصة
 الشك
 طالب السب
 في حل ارسطوطاليس
 وانه على المعاد المسامحة

في حل ضرب المسامحة

الشك
 طالب السب
 في حل ارسطوطاليس
 في حق المعاد

طريق المعاندة فهو ان يقال القول والظن لا يقبل ان قط الاضداد ولكن
 عرض من قبل ما يدان عليه ان يصدق او ان يكذب ^{سهما} فاما ما هما في نفق
 فتش واحد لا يغير فاما الجوهر فانه لا يقبل المتضادات صغيرة في نفسه
 وعند الفراغ من الكلام في هذه الخاصة يقطع ارسطاطاليس القول في
 الجوهر وياخذ الكلام في الكم وينبغي لنا قبل ان الشرع في ايضاح كلام
 ان نجبر بالسبب الذي من اجله بل الكلام في الكم بالكلام في الجوهر ^{ففقوله}
 انه فعل ذلك لتبين الاول منها هو انه ساعته يوجد هذا الجوهر الجسماني
 الذي كلامه يميزه الكم المتصل والمنفصل اما المنفصل فمن قل انه يميز
 انما ان يكون واحدا او كثيرا واما المتصل فمن قيل انه يلزم ان يوجد لطلو
 وعرض وعمق وهي انواع المتصل والسبب الثاني هو انه كثير اما ذكر الكم
 في الجوهر وبسبب ذكره ^{له} وجب ان يجعل الكلام فيه تلوا الكلام في الجوهر
 والاول ما ابتدئ بيقسمة ويجعل قسمته على وجهين مختلفين مقسيمه اولاً
 الى المتصل والمنفصل وثانياً الى ما له وضع وما لا وضع له ولعلكم الكلام
 في القسمة الاولى ثم يتكلم ثانياً في القسمة الثانية ونحن قيل ان يشرع في
 كلامه ينبغي ان يجد المتصل والمنفصل ليكونا عندنا مفهوماً فنقول
 ان المنفصل كم مولف من اجزاء مفردة بعضها من بعد غيره متحدة ولا يمكن

في خاتمه ارسطاطاليس الكلام
 في الجوهر وكلامه في الكم

في قسمته الكم

المنفصل
 في كل المتصل

ان يتوهم فيها أجزاء متتالية بين كل اثنين منها أحد مشترك هو نهاية واحد
 ومبدأ الآخر وقد صدقنا المنفصل والمتصل قلنا اخذ الان في كلام ارسطو
 فيقول انه قسم المنفصل الى العدد والقول وقسم المتصل الى الخط والسطح
 والجسم والمكان والزمان ونزعم ان هذه السبعة هي انواع الكم لازا بديها
 والناقصة وارسطو طالس سدي قديم كل واحد من هذه انه كم وانما
 منفصل وقيل ذلك فينبغي لنا ان نجبر بسبب ترتيبها على هذا فنقول انه
 قدم المتصل على المتصل من قبل ان المنفصل هو اظهر من في معنى الكم من المتصل
 وذلك ان كون العدد عند الناس من الكم اظهر من كون الخط والسطح وهذا
 السبب قدم العدد على القول لان العدد واظهر في معنى الكم من القول فاما
 تقديم الخط على السطح فلا لان الخط البسط من السطح والسطح ولهذا السبب
 قدم العدد على القول لان العدد ابسط من الجسم واما تقديم هذه الثلاثة
 على الزمان والمكان انما صار كما لمشابهة هذه فان المكان يشبه السطح و
 الزمان يشبه الخط واما تقديم الزمان على المكان فن قبل ان الزمان ابسط
 من المكان وذلك ان الزمان ذو طول حسب المكان ذو طول وعرض وينبغي
 ان يعلم ان هذه السبعة الانواع باسرها ليست كم من قبل ذواتها لكن انما صار
 كم بالتقدير واقع عليها وكذلك سايرها ووقد اتينا على ترتيبها قلنا اخذ

والمتصل هو الكم الذي ان نوعه
 في اجزاء يعني كل جزء
 متناهي من واحد مشترك
 هو نهاية واحد ومبدأ

فنقول ان الزمان والمكان

في ان العاد كمر
منفصل

في الكلام في نوع نوع منها وبين فيه انه كمر وانه اما منفصل واما متصل ونقد
المنفصل على المتصل والعدو على القول مقلو ان العدد كمر منفصل اما انه كمر
فلا نه يقدر بالوحدة وكل مقدر كمر فالعدد اذن كمر واما منفصل فمن قبل
انا لا يمكن ان يتوهم بين جزئين متساين من اجزاء حلا مشتركا ربط
احدهما بالآخر يكون نهاية لاحدهما ومبدأ للاخر فان الخمسة والخمسة اللتين
هما جزان للعشرة ان ربطا بمبدأ مشترك وذلك انا ان فرضنا اخر الجزئين
الاول هو عدد الخمسة الثانية صارت العشرة تسعة فان فرضناه غير
صارت العشرة احد عشر ومع هذا فيكون متصلا لا متصلا فاما الرطو^{طاليس}
لس يحل عن ان يبين ان العدد كمر نظيرة وبين فيه انه منفصل فاما
القول فاول ما شرع فيه بين من امره انه كمر وثانيا بين فيه انه منفصل اما
انه كمر فبينه على هذه الصفة قال القول يقدر بمقطع مدودا ومقصودا
كل مقدر كمر فالقول كمر اذ فاما انه منفصل فمن قبل انه لا يمكن ان يتوهم بين
جزئين اعني مقطعين منه حلا مشتركا يكون نهاية لاحدهما ومبدأ للاخر و
ذلك ان له ليس يمكن ان يتوهم بين المقطعين اللذين يتألف منهما اسم
سقاط عن ان يكون سقاط ويبقى ايضا منفصلا مع الزيادة واذا قد ذكرنا التقطع
فيبلغ لنا ان حدة مقلو ان المقطع اقل شئ يمكن التصويت به وقد نظرنا على

في القول وانه كمر

في ان القول كمر
منفصل

فان الخط المفضل

فان السهم فصل

انما يمكن ان يتوهم فيه بين كل جزئين متتاليين منه حد مشترك يربط احدهما
 بالآخر فيكون نهاية لاحدها ومبدأ للآخر والحد ينبغي ان يوجد خطأ في السطح
 فاما الجسم فبين فيه انه كم من قبل ان يقدر بالزراع طولاً وعرضاً وعمقاً
 وكل مقدركم فالجسم كم فاما انه متصل فن قيل انه ممكن ان يتوهم فيه
 اجزاء بين كل جزئين متتاليين منه حد مشترك هو نهاية لاحدها ومبدأ
 للآخر والحد السطح فاما ان الزمان كم فظاهر وذلك انه يقدر باليسا^{عة}
 فان الساعة هي ا بين الازمنة باسرها وتكرارها ينشوء يتولد وامانه^{متصل}
 فن قيل انما يمكن ان يتوهم فيه اجزاء بين كل جزئين متتاليين منها حد
 مشترك هو نهاية لاحدها ومبدأ للآخر والحد هو الان وذلك ان^{الان}
 يجري في الزمان مجرى النقطة في الخط والان على ضربين حقيقي وغير
 حقيقي فالحقيقي هو الذي يتولد عنه الزمان وهو الغير منقسم وهو
 الذي يجري مجرى النقطة في الخط والان على ضربين حقيقي وغير حقيقي^{غير حقيقي}
 فالحقيقي هو الذي يتولد عنه الزمان والواحدة في العدد والغير حقيقي
 هو الذي له عرض وهو زمان قريب من هذا الان الغير الحقيقي كما يقو^ل
 جئت الان وانا ماض الان فاما المكان فبين انه كم على هذا المكان
 يقدر بالزراع طولاً وعرضاً وكل مقدركم فالمكان كم فاما انه متصل

في ان الزمان كم متصل

في ان المكان كم متصل

فنقول انما يمكننا ان يتوهم بين كل جزئين متباينين مترحدا مشتركا
 يربط احدهما بالآخر ويكون نهاية لاحدهما ومبدأ للآخر فانه ان لم يكن
 بين اجزاء المكان حد لهذه الصفة حتى يكون بين الاجزاء اخلاء و
 المكان المحتوي على سائر المتمكن وجب يبق من المتمكن خبر لا مكان له
 فلعرض المتمكن ما فينبغي على هذا لقياس ان يسيل ذلك الجزء من
 الماء وكان الا مكان له وما كنا لا يشاهد ذلك ولا العقل يشهد به
 علمنا انه حيث يتصل اجزاء الجسم هناك يتصل اجزاء المكان واوقد استونا
 الكلام في القسمة الاولى من قسمي الكم فلنقل الان الى الكلام في القسمة
 الثانية وهي القسمة التي قسم بها ارسطوطاليس الكم الى ماله وضع وملا
 وضع له والسبب في تاخير هذه القسم وتقدير تلك هو ان تلك ^{القسمة}
 هي للكم في نفسه وهذه له بحسب سببيه الى المكان والنظر في شئ بحسب
 نفسه وما يخصه اقدم من النظر فيه بحسب نسبه الى غيره وقبل ان
 يعدد انواع ماله وضع له ينبغي ان يحذر هذين اولا فنقول ان ماله وضع
 هو كم متصل اجزاء ثابتة يمكن ان يشار بالاصبع الى كل واحد منها يمكن
 ان يتوهم فيها اجزاء بين كل جزئين حد مشترك يربط احدهما بالآخر فاما
 ملا وضع له فهو كم منفصل بغوته اما هذه الشروط باسرها او بعضها اذ قد

في قسمي الكم الى ماله وضع
 وملا وضع له

في تحديد ماله وضع
 وملا وضع له

حددنا كل واحد من هذين فليسرع في قسمتها الى انواعها وسنين في انواعها
 ايها ماله وضع وايها مالا وضع له فنقول ان انواع ماله وضع اربعة الخبط
 والسطح والنصمت والكان فاما ان هذه ماله وضع فبين على هذه الصفة
 هذه اجزاؤها ثابتة يمكن ان يشار الى كل واحد منها ويمكن ان يقوم فيها
 اجزاؤها مشتركة يربط احدها بالآخر كل ما هو بهذه الصفة فهو ماله
 وضع هذه الاربعة انواع هي ماله وضع فاما مالا وضع له فانواعه ثلثة
 العدد والقول والزمان وذلك ان العدد وبصورة من شروط الوضع
 ان يشار اليه او كان موجودا في النفس وبصورة ان يكون اجزؤه يربط بمجد
 مشترك فاما القول فيعبر عن شروط الوضع الثلثة وذلك ان اجزائه
 غير ثابتة لان القول انما هو في الكون وذلك اننا الى ان يلفظ بالمقطع
 الثاني قد يفرض المقطع الاول ولهذا لا يمكن ان يشار اليه الى اجزائه
 ولا يمكن ان يربط بمجد مشترك فاما الزمان فصورة هذه الصورة واذ قد
 بينا عن كل واحد من انواع الكم انه كم وانما منفصل واما متصل واما
 له وضع له فلناخذ الان في ان سنن ان انواع الكمية هي هذه السبعة
 لزيادة ولا نقصان فنقول ان ذلك سنن بانك تعد الى اي شئ فرضته
 ما هو خارج من هذه السبعة وظننته كم متحدة فانك ملتحده انما صار كم

فان انواع الكم
 هي السبعة

لوجود واحد من هذه الأنواع السبعة له فانا نقول في الحركة انها طويلة وفي
 العمل انه طويل او قصير والطول والقصر وانما دائماً من صفات الكم فيظن
 ان الحركة والعمل من الكم وليس الامر على هذا فانك اذا حددت الحركة بما
 طويلة قلت ان الحركة الطويلة هي التي زمانه طويل والقصيرة هي التي زمانها
 قصير فترد الطول والقصر الى الزمان التي هي اخذ انواع الكمية فيتحصل
 ان سائر الانواع الكم بالذات هي هذه السبعة واعين بقولي بالذات
 ان الكم يوجد في حدها فاما ما عداها فهو كم بطريق العرض كالعمل والحركة
 والشئ يوجد للشئ بالعرض على وجهين اما للمحمول يتوسط الموضوع
 او للموضوع يتوسط المحمول اما للمحمول يتوسط الموضوع كالحركة جود
 تزيد بالذات ولا يبيض بطريق العرض فاما للموضوع يتوسط المحمول
 فيمنزلة ما يصف زيداً لم يشبه غيره وان التشبيه وغير التشبيه انما هو على
 للكيفية وتوسط الكيفية للموضوع واوقد قرعنا من الكلام في هذه
 المقولة واستوفينا النظر في انواعها قلنا خلا لان في افادة خواص هذه
 فنقول ان ارسطوطاليس يضيف بانها ثلث خواص الاولى والثانية غير
 حقيقتين من قبل انهما للكم والجوهر ايضا فاما الاخرى هي الحقيقة اذ كانت
 للكم حسب فالاولى ومنها هو ان الكم لا يقبل التضاد ومعنى قولنا هذا

بحسب الشئ
 في ان الشئ يبين
 بالعرض على وجهين

في خواص الكم

في الخاصية الاولى
 للكم

سطحان

اشي لا يوجد فيه نوعان متضادان ولا يخصصا متضادان فانه لا يوجد خطا
يضاد احدها للآخر ولا استحسان ولا عدوان ولا التزامان ولا جسمان ولا
شخصان متضادان فانه لا يوجد خطان يضاد فانه ان ضاد احدها
الاخر لزمه شناعتان احدهما ان يكون الضد موجود الضد فانه ان
فرض للثلاثة مثلا ضد فليس يحلو من ان يكون اما ثلثة او اكثر من ثلثة
او اقل من ثلثة فان كان ثلثة ضاد الشيء نفسه وان كان اكثر من ثلثة
مميز لثمة الخمسة فاما الثلثة موجودة في الخمسة فيكون الضد موجود في
ضده وان كان اقل من الثلثة كان موجودا في الثلثة فيكون الضد ايضا
موجودا في ضده وعاما عمليا في العدد يعمل في سائر انواع الكم والشنا
الاخرى هو ان يكون للضد الواحد اكثر من ضد واحد وقد استقر في غير هذا
الموضع ان الضد اما له ضد واحد ونحن نمين ذلك في هذا الموضع بطر
مختصر ان وجد للضد اكثر من ضد واحد فليس يحلو الضد الثاني ان
تضاده بالمعنى الذي به تضاده الاول فيكون على هذا القيل الثاني والاول
او يضاد بغير ذلك المعنى فيوجب في الاول معنيان كل واحد منهما يضاد شيئا
ما فيصير على هذا القيل لكل ضد ضد واحد فاما كيف يصير للضد الواحد اكثر
من ضد واحد فهو انه ليس لاحد ان يعرض له ضد الثلثة خمسة دون ان يفرضها

فانه لا يكون للشيء حل
الشيء من حله

اربعة فيكون على هذا لقيس ضد الواحد اكثر من ضد واحد وهو
 محال وقد نظر على هذه الخاصة شك ان عظيم الاول منها من قبل الصغير
 والكثير والكثير القليل وهو يجري على هذه الصفة كيف ارسطو طاليس
 انكم لا تضاد فيه والكبير يضاد الصغير والكثير يضاد القليل وهذه من اكم
 فاكم فيه تضاد وارسطو طاليس يحل هذا الشك على ضربين حل يجري على
 طريق المسامحة وحل يجري على طريق المعاندة فاما الحل الذي يجري على
 طريق المعاندة فصورة هذه الصورة ليس هذه من اكم وذلك ان هذه تقا
 بالقيس الى غيرها فان الكبير يقال فيه انه كبير بالقيس الى الصغير وكذلك
 الكثير بالقيس الى القليل وكل ما قيل بالقيس الى غيره فهو من المضاف
 هذه اذن من المضاف لا من اكم فاما ان الكبير يكون كبيرا بالقيس الى
 الصغير والكثير بالقيس الى القليل فعلمو ذلك انا نقول في الجبل انه
 صغير في الخردلة انها كبيت فلو كان الصغير والكبير معينين في ذوات
 الاشياء لكان الجبل بالكبر حق من الخردلة لكنه لما حكما بذلك انما
 يكون بالاضافة وذلك بان نصف الجبل الى هو اكبر منه في جنسه و
 الخردلة الى ما هو اصغر منها من جنسها فيحكم على ذلك بالصغر وعلى هذا
 وكذلك ان في الملوك ناسا كرا وفي ابيته ناسا قليلا على اهم اضعاف ذلك

في بعض هذه
 الخاصة شك الاول
 في حل ارسطو طاليس
 الشك على طريق المعاندة

الملعب

فصل في اسطوارها في الشك
على طريق المسامحة

فاما الحل الذي يجري على طريق المسامحة فهو على هذه الصفة ههنا سلمنا
ان هذه من الكم فانه لا يصلح ان يكون تقابلاها تقابل التضاد فان الكبير
لا يقابل الصغير الا انه ضد لكن تقابل المضاف وسوف يفضل في آخر
هذا كتاب للتقابل على كم ضرب يقال فان الاشياء المتقابلة على طريق
التضاد وانها يفهم كل واحد منها على انفرادها بمنزلة الحار والبارد فاقب
احتاج في فهم الحار الى اعتبار البارد والكبير والصغير لا يفهم كل واحد منهما
بنفسه لكن بالقياس لاقرينة فليس يقابلاها اذا تقابل التضاد لكن تقابل
المضاف وايضا ان تقابلت على طريق التضاد اعني الكبير والصغير والكثير
والقليل لم تثن شاعتان احدهما ان يوجد الضد والاخرى ان يكون الشيء
سببا لنفسا ونفسه فاما كيف يكون ذلك فبين على هذا الوجه قد يجد
مقدرا واحدا يحكم عليه بانه كثير بالقياس الى شيء وصغير بالقياس الى شيء
اخر والصغير والكبير على راي هؤلاء ضدان فيلزم اجتماعها في موضع واحد
وهذا محال وذاك انه قد يقرانه ليس يوجد شيء يقتل الاضداد وسوى
الجوهر وهذا انما يقبلها بغيره في نفسه لا معا وايضا ان كان الشيء الذي هو
كبير هو بعينه يكون صغيرا والضد يفسد الضد فانه يلزم ان يكون الشيء
مفسدا لنفسه وهذا محال والشك الثاني في تطرأ على الكم من قبل المكان و

الشك الثاني

صورة هذه الصورة والمكان من الكم والمكان ينقسم الى الفوق والى
 الاسفل والفوق والاسفل صندان فالكم اذن فيه تضاد والفوق والاسفل
 على ضربين الضرب الاول من المضاف بمنزلة هذا السقف الذي هو بالقياس
 الى شئ فوق والى شئ اسفل والضرب الثاني على من الاصداد بمنزلة
 الفوق الذي هو فوق محقق اعني متعرفك القمر والاسفل الذي هو
 محقق بمنزلة نهاية كرة او المركز واربسطوط البين ^{الحل} عن حل هذه الشك لا
 ليس هذا موضع حله فاما المفسرون فيقولون ان المكان بما هو مكان لا
 تضاد فيه وانما تضاد مائتة من قبل الفوق والاسفل والفوق والاسفل
 كيفيات فيه فيحصل على هذا لقياس التضاد في الكيفية لا في الكمية والخاصة
 الثانية هي ان الكم لا يقبل الكبر والاقول بما هو كم وذلك ان الخمسة بما هي
 كم ليست بالكثير من المائة ولا هذا المكان الهادي لهذا الجسم الصغير بالكبر في
 معنى الكم بان يقع عليه التقدير اولى من هذا المكان وقد قلنا ان معنى
 ان معنى الكم انما هو وقوع التدبير والخاصة الثالثة وهي الحقيقة ان
 الكم وحده يقال فيه انه مساو ولا مساو اعني اى شخص مضيه من اشخاص
 لزمه معنى متساو وغير متساو بالقياس الى شئ يكون مساويا والى اخره يكون
 غير مساو بمنزلة هذه الخشبة مثلا فانها بالقياس الى خشبة يكون مساوية

الخاصة الثانية للكم

الخاصة الثالثة للكم
التقديري

وارسطوطاليس بين ان هذه الخاصة هي اخص الخواص من قبلنا اذا
 تصفنا
 ساير المقولات لم نجد فيها ما يوصف بهذه الصفة ان الكمية فان الكيفية
 لا يقال فيها مساو ولا غير مساو لكنه شبه تشبيه فانا نقول ان هذه الحمى
 مشابهة لهذه وان قلنا هذه الحمى مساوية لهذه الحمى فاما يزيد ان ما فيها
 متساويان والزمان من الكم لا من الكيف وقد نظر على هذه الخاصة
 صورة هذه الصورة كيف زعم ارسطوطاليس ان الكم لا يقبل الاكثر
 والاقل ثم زعم انه يقبل التساوي والتساوي هو اكثر واقل مكانه ناقص
 نفسه في قوله انه قال ان الكم لا يقبل الاكثر والاقل بما هو كم وبما التقدير
 واقع عليه ولهذا زعم انه يقال فيه انه مساو ولا مساو وعند قيلس
 بعضه الى بعض وبما بعضه مضاف الى بعض فهذا كاف في حل هذا
 عند هذا تحتم الكلام هذه المقولة وارسطوطاليس من بعد هذا
 خذ
 في الكلام في المضاف وقيل ان يشرع في شرح كلامه ينبغي ان يجبرنا
 لسبب
 الذي من اجله تلا الكلام في الكم الكلام في المضاف في قوله ان ذلك
 لسببين
 احدهما ان الكم المنفصل والمتصل يلزمهما المضاف وذلك ان المنفصل يكثر
 القليل والكثير والمتصل يلزمه الصغير والكبير وهذه المضافات في الكلام
 في الكم واذا قدرنا العلة التي من اجلها رتب هذه المقولة بعد الكم قلنا
 خذ

١٢ الحمى بدنيا منها حديث عن اخطا من جهة الاخطا حديث عن عذمانه م

في هذه سبب الاول وسبب الثاني هو ان يكثر
 اسفل ارسطوطاليس المضاف م

الآن في شرح كلام أرسطوطاليس في قوله أول ما عمل هو أن حد هذه
المقولة ثم قسمها فقال أن اشياء التي من المضاف هي التي ذات بعضها
يقال إنها بعض ونزعم المفسرون أن هذا الرسم بفلاطن وأنه رسم غير
كان للمضاف لأن أرسطوطاليس سوف يلزم بحسب هذا الرسم أن يكون
جوهر ما با جوهر من المضاف وهذا محال في رسم المضاف برسم ما
يدل على طبيعة المضاف في الحقيقة وهو ينقسم المضاف الى نوعين اثنين
ويقول الاشياء التي من المضاف منها ما ذات بعضها يقال إنها بعض
يغير حرف وصل ومنها ما يقال أن بعضها بعض بحرف وصل والتي
بعضها بعض بحرف وصل ينقسم الى قسمين الى ما ينسب حرف الوصل
فيها عند التناكس بمنزلة القول بان الاب اب لابن فانا اذا عكسنا
هذا القول ينسب حرف اللام عند الانعكاس بمنزلة قولنا ان الابن
ابن لاب والاب لا يثبت فيه حرف الوصل عند العكس بمنزلة قولنا
ان الابن ابن لاب والاب لا يثبت فيه حرف الوصل عند العكس بمنزلة
قولنا ان الملك ملك للمالك والوضع وضع للموضع والحس حس
للمحس فان هذه المضافات عند العكس لا يثبت حرف الوصل فيها لكن
يتبدل فانا عند ما عكس لقوله ان الموضع موضع موضع بالوضع والمحس محس

بالحرف للمالك مالك بالملك فيل حرف الهم باليه وقد بقي علينا ^{ان} يورد
 المثال على القسم الاول الذي ليس هو حرف وصل والمثال عليه بمنزلة ^{الصغير}
 والكبير واسطوطاليس لقيم المضاف لقسمه اخرى ويقول ان المضافات
 منها ما هي متفقة اسماءها ومنها ما هي متباينة اسماءها والمتفقة اسماءها
 بمنزلة الشبيه والصديق فان الشبيه يشبه لشبهه والصديق يصدق
 تصديقه فاما المتباينة اسماءها ففي التي الاسمان فاما مختلفان بمنزلة
 الكبير والصغير ولما كان اسطوطاليس قد ذكر في الامثلة التي
 ذكرها الوضع وكان الوضع له اقسام احدا ان بعد وبعضها ويقول
 الوضع بمنزلة القيام والجلوس والاصطجاع فاما الموصوع فهو صورة
 يحدث عن حصول الوضع للشيء فان معنى ان يصطجع هو غير الاصطجاع
 وذلك ان معنى ان يصطجع هو صورة وهيئة يحصل عن حصول الوضع
 الموصوع والموصوع ينظر في ثلثة اقطار احدها من حيث ذاته والاخر
 من حيث هو طرف اضافة وذلك الموصوع ان موصوع بالوضع ^{لث}
 من حيث اشتق له اسم من اسم الوضع ومن بعد ان فرع اسطوطاليس
 من قسمه المضاف اخذ الآن في ان يفيد باخواس المضاف فهو يصيد
 بالمقولة المضاف في العاجل خواص اربع واذا رسم هو المضاف بالرسم ^ي

يرتضيه

تتضمنه اقلنا له خاصة اخرى فيصير جميع خواص المضاف بالرسم
الذي خمس الخاصة الاولى هو انه يوجد فيه تضاد وذلك ان الفضيلة
والزولية هما من المضاف والفصله ايضا الزولية وهذه الخاصة ليست لجميع
المضاف ولكن لبعضه من قبل ان المضاف يوجد في جميع المقولات
والمقولات فيها ما فيه تضاد ومنها ما ليس فيه تضاد فالمضاف الذي
في المقولة التي فيها تضاد يلزمه التضاد بمقتضى الفضيلة والزولية فاما
المقولات التي لا تضاد فيها فلا يوجد في مضافاتها تضاد فان الكبير
والصغير من المضاف وليسا متضادين والاب والابن من المضاف
وليس متضادين وهذه هي الخاصة الاولى وليست حقيقة من اجل انها
ليست للمضاف وجود فانها للكيف ايضا ولا لاله كلة فاما الخاصة الثانية
فهي ان يوجد فيه الاكثر والافل فان المساوي والامساوي والشبيه
والاشبيه يوجد فيها الزيادة والنقصان فان الاثنين والسبعة
وان كان غير مساويين للعشرة فان السبعة اقل في بلب غير التساو
والاثنان في ذلك اكثر منها وكذا يلزم في الشبيه وغير شبيه فانه قد يوجد
بياضات مخالفة لبياض قابلت الا ان احدهما اكثر في ذلك والاخر
اقل فلهذه هي الخاصة الثانية وليست ايضا حقيقة من قبل انها ليست

لجميع المضاف فان المضاف التي هي جواهر ومكيات لا توجد فيها الاكثر والاقول
 او كان الجوهر والكم لا يوجد فيها الاكثر والاقول ولا هي للمضاف جده او كانت
 للتكيف ايضا والخاصة الثالثة هي ان المضافات ينعكس بعضها على بعض
 بالتكافي ومعنى قولنا انها ينعكس بالتكافي هو انها شيئا يعنى من المضاف
 جعلناه محمولاً وانها شيئا جعلناه موضوعاً بمنزلة القول ان الابواب
 للابن والكبير اكبر مما هو اصغر منه والملكة ملك للمالك فان لثان ^{يعكس}
 هذا لقوله وهذا من الشيء الذي اليه وقعت الاضافة فقوله ان الابن
 ابن للاب والمالك مالك بالملكة وارسطو طاليس يعرفنا علوطين
 تقع في هذه الخاصة ويعرفنا طريق اصلاحها ونفيدنا بابعد ذلك قانونا
 في اعتبار الشيء الذي اليه يقع الاضافة والاعلوطتان هما واقعتان
 فيما اليه يقع الاضافة اليهما هو ان يكون الشيء المضاف اليه اسما لا اما هو ^{اس}
 الى عن تحصيله فتضيف الشيء الى ما هو اعم منه والى ما هو اخص منه فيزيد
 الاضافة ولا ينغاكس بمنزلة ما يضيف السكان الى الزورق ويقول
 السكان سكان للزورق فلا ينعكس ما اليه الاضافة حتى يقال ان الزورق
 ويقول السكان سكان للزورق فلا ينعكس ما اليه الاضافة حتى يقال ان
 الزورق زورق بالسكان او كانت زوايرق كثيرة لسكانها بمنزلة التي ^{ها}

احدها

على المخاويف ومبذلة ما يصيف الجناح الى ذى الريش فنقول ذى الريش
هو ذى الريش بالجناح فليس يعكس النسبة فليس ذى الجناح وجناح
بالريش او كانت اشياء كثيرة لا ريش لها وهي ذوات الاجنحة بمبذلة الخفا^ش
والجراد والاعلو ط الثانية هو ان يكون الشيء الذي اليه الاضافة لا اسم
له فيقع بذلك الحق فيضاف الشيء الى ما هو اعم واخص فيفسد^{ضافة} الا
واصلاح الاعلوطين جميعا هو ان يحصل الذي اليه الاضافة فان
كان له اسم يحسب عنه الى ان يحصله وان لم يكن له اسم اخترعنا له اسما
من الاول فنقدر ذلك الاضافة فيقول ان السكان سكان لذي السكا^ن
والجناح جناح لذي الجناح وارسطوطاليس يقيد بالقانون الذي به
يعبر الشيء الذي اليه وقعت الاضافة ونقول ان الشيء الذي
اليه يقع الاضافة يعبر ان يرفع جميع الامور التي تظن انها اليها وقعت
الاضافة فالذي بارقفا عنه سطل الاضافة يعمل منه انه هو الذي اليه
يقع الاضافة بمبذلة العبد الذي اضافة المولى اليه في الحقيقة فان
هذان رفعت جميع لوازمه بمبذلة الانسان والحيوان ويعيب العتب.
يعيب الاضافة يقاير فان لم يكن وجودا ان كانت كاتب وها قد يشك
على هذا القانون يشك صفة هذه الصفة كيف يزعم ارسطاطاليس عند

ارتفاع جميع لوازم العبد مثلاً وقرار العبد على حاله يبقى الاضافة ونحن
 يعلم ان العبد انما هو حاله للانسان ومعلوم ان امتي رفعنا الانسان لنرفع
 العبد وارسطوطاليس يحل هذا الشك على هذه الصفة لعمري ان الانسان
 متى ارتفع في الوجود الا ان ارتفاعه في الوجود لا يمنع من بقاءه في
 الوهم فيبقى الاضافة يقاتل وايضا فلوا قررنا بقاء الانسان ورفعا
 العبد الانسان بطلب الاضافة بارتفاعه فيعلم ان العبد الاضافة
 في الحقيقة انما هي الى المولى وانما صار عبداً بالقياس اليه لا بالقياس
 الى الانسان لانه لو كان الامر على هذا لوجب ان يكون كل انسان له عبد
 وكذلك صورة الاب عند الابن والكبير عبد الصغير والخاصة
 الرابعة من خواص المضاف ان كل مضافين على الاكثرهما معاً بطبع
 وانما استنبأ قولنا على الاكثر من قبل شكوك نظر على بعض المضافات
 بمنزلة المحس والمحسوس والعلم والمعلوم فان هذه يظن بها انها ليست
 معاً بطبع ومعنى قولنا معاً بطبع هو انه متى وجد احدهما لزم وجود الآخر
 . ومتى ارتفع احدهما لزم ارتفاع الآخر فالاب متى وجد لزم وجود
 الابن ومتى ارتفع ارتفع الابن وقد نظرنا على هذه الخاصية شك صورة
 هذه الصورة كيف يزعم ارسطوان المضافين معاً بطبع ونحن نجد المحسوس

أقدم من الحس والمعلوم أقدم من العلم فان زيدا هو قبل الاجناس وقبل
 العلم به وايضا مع الدائرة هو امر معلوم الا ان علمه بعد لم يقع لنا فهو ادن
 موجود قبل العلم واما رسطو طاليس فينبغي حله هذا الشك المهابة فينبغي
 لنا يحق قبل ان يجاوز ان يحله فيقوله ان الغلط وقع من جهة واحدة
 ومعنى من احدهم ما من شانه ان يكون محسوسا او من شانه ان يكون
 علوما قبل ان يكون محسوسا ومعلوم ما فظنوا ان المحسوس اقدم من
 الحس ~~والمحسوس~~ ~~والمحسوس~~ ~~والمحسوس~~ والمعلوم اقدم من العلم وهذه الخا^{صة}
 ليست حقيقة للمضاف من قبل انها للحد ودون الخواص فان الحد
 المحدود وهما معا بالطبع وكذلك الخاصة والمخصوص ^{ليس} وراسطوطا
 من بعد هذا شيرشكا تو يا يلزم فيه بحسب الرسم الاول الذي
 رسم المضاف وزعم المفسرون انه لفلاطن ان يكون جوهر من الجوهر
 بما هو جوهر من المضاف وزعم المفسرون والمضافات بما هي مضافات
 اعراض فيكون جوهر من الجواهر بما هو جوهر عرضا وهذا محال فاما ^{كيف}
 يلزم ذلك فعلى هذه السبيل يقسم راسطوطا ليس الوجود الى هذا ^{لشخص}
 المخصوص المحسوس والى الصورة التي في النفس وتقسم كل واحد من هذين
 الى الكليات والجزءات فالجوهر الشخصي هو كل واجزائه بمنزلة اليد والرجل وما ^{جري}

مجزأها وكل واحد من هذين قائم بنفسه وما هو قائم بنفسه فهو جوهر ^{فليس}
 تعرضنا للشبهة في الجوهر الشخصي فاما الجوهر الكلي اما حمله بمثله حمله
 الانسان والنور فلا يعرض فيها شبهه لها جواهر او كانت قائمة بنفسها
 فاما اجزاء الجواهر الكلية بمثله اليد الكلية والرجل الكلية والراس
 الكلي لذاته ومعناها هو ان لم توجد لغيرها وكل موجود لذاته ^{موجوب}
 بغيره فهو من المضاف فاجزاء الجواهر الثواني بما هي جواهر هي من
 المضاف والمضافات بما هي مضافات اعراض فاجزاء الجواهر الثواني
 بما هي جواهر اعراض اعراض وهذا محال وهذا الرسم يجب ان يكون جميع
 العينات اذ هي موجودة تغيرها من المضاف فيكون النور اذ هو للانسان
 والدار هي ايضا للانسان من المضاف اليه وهذا محال ارسطوطاليس
 من بعد سبقي هذا الرسم في رسم المضاف يرسم على غاية الصحة وهذا ^{محال}
 وارسطوطاليس يخل مع جميع السكوك والرسم الذي يرسم به المضاف
 هو هذا الاشياء التي من المضاف هي التي ذات بعضها يقال بالتقاييس
 الى بعض وهذه فيحتاج ان يستوفي فيها خمس شرائط الاول منها ان يكون
 كثير والثانية ان يكون المضافات غير الاضافة والثالثة ان يكون لها
 اسم زائدا على اسمها فان يسمى زيدا اما هو اسم زائد على اسمه ^{لغير}

يكون

ان يكون حدوثها بغير حركة والخامسة ان يكون فسادها على هذه الصورة وهو
 بفساد الخاصة الحقيقة للمضاف وهو ان من عرف احد المضافين ^{التخصيل} على
 وجب ان يكون قد عرف الاخر على التخصيل فان من عرف مكان هذا علم
 اب فقد عرف الشيء التي هو اب له فانه ان لم يعرفه لم يعلم ولا ان هذا ب ^{الذي}
 او كان علم كل واحد من المضافين معلق بعلم آخر فنزعم انه قد علم
 احدهما ولم يعلم الاخر فقد ظن ظنا انه قد علم وما علم وهذه الخاصة هي
 للمضاف وحده وارسطوطاليس بعد هذا يحل الشك للآزم في الجوهر
 ويقول انما صارت اجزاء الجوهر الثواني يلزمها ان يكون اعراضها لا اخذنا
 ان معنى المضافات هي التي بعضها يقال بالقياس الى بعض وكان الراس
 الكل واليد الكلية لا يقالان بالقياس الى شيء فاجزاء الجوهر الثواني
 ليس من المضاف واذ لم يكن من المضاف لم يكن اعراضا والشناعة انما
 دخلت من قبل كون اجزاء الجوهر الثواني اعراضا وعند هذا ^{يقطع}
 ارسطوطاليس الحكيم الكلام في مقوله المضاف ويلخذ في الكلام في مقولة
 الكيفية وقيل ان ينظر في مقولة الكيفية فينبغي ان يستوفى الكلام في
 ثلثة اشياء الاولى منها لم رسم هذه المقولة اولو لم يفعل هكذا في مقوله
 انكم ولا في مقوله الجوهر والثاني لم رسم هذه المقولة بعد مقولة المضاف

فيقول ان السلب فانه منتم الكيفية ولم يفعل ذلك في ما في المقولات
 من قبل ان الكيفية اسم مشترك يقع على الكيفية الجوهرية والعرضية
 وعرض ارسطو طاليس في هذا الموضع انما هو النظر في الكيفية العرضية
 لا الجوهرية في رسم الكيفية لعلنا ان يد الكيفية العرضية لا الجوهرية
 فقل ان الكيفية هو التي بها يقال في واحد واحد كيف هو التي
 اذا سئل عن كل شخص من الاشخاص تكيف هو وقع الجواب بها ان
 بانه حار او بارد او مريض او صحيح والسبب الذي من اجله يرمي هذه
 المقولة بالكيف والكيفية ولم يرمي الكم بالكم والكمية من قبل ان الكم
 والكمية من الاسماء المترادفة وكلاهما بلان على معنى واحد اعني المقدار
 فلما اكيف فانه اعم من الكيفية فان الكيف يقال على الكيفية نفسها
 وعلى ذوات الكيفية والكيفية انما يقال على معنى واحد وهي على الصورة
 نفسها والحال بمنزلة الكتابة فتقدي الكلام مقولة الكيف ومن جملة
 الكيف والكيفية وهذا بمنزلة ما يرمي ارسطو طاليس كتابه الثاني من
 الطبيعيين بالسماء والعالم لان اسم السماء اعم من اسم العالم وذلك ان
 السماء يقال على فلك الكواكب الثانية وعلى البراسمات السبعة
 وعلى العالم فتقدي الكلام كتاب السماء ومن جملة معاني السماء العالم فاما

السبب

السبب من ان جعل هذه المقولة بعد مقولة المضاف فان ذلك ^{تبين}
بمجتان الاول منها انه ساعته يوجد الجوهر الجسماني يلزمه المقدار
وبعد المقدار يلزمه الكيفية العرضية فيجب ان يجعل بعد الكم
الكيف الا ان لما كان الكم يلزمه الكبير والصغير والكبير والقليل
وهذه من المضاف قدم الكلام في المضاف على الكلام في الكيف
الحجة الثانية ان كثيرا ما ذكر الكيفية المضاف بمنزلة الملكة والحالة
والوضع والحس ويعلم وارسطوطاليس بعد ردهم للكيفية باحد
في قسمتها فهو تقسيمها الى اربعة انواع الاول منها الملكة والحالة والملكة
بمنزلة الفضائل النفسية والاحوال الجسمانية كالبياض والسواد ^{العطسة}
البطسة الانصراف الطويلة الزمان والحالة هي الفضائل النفسانية و
الاحوال الجسمانية السريعة الزوال البسرة الزمان ^{طاليس} الا انه قد يقال لارسطو
كيف يزعم ان الملكة غير الحالة وانت زعمت انها نوع واحد والنوع
الواحد انما هو صورت واحد فيقول ان الملكة والحالة ها واحد في
المصنوع وانما يختلفان بحسب نسبتها الى الزمان فان الصورة
الموجودة في الشيء مادام زمانا يسير في سبي حاله فاذا طال زمانها
سميت ملكة بمنزلة ما يسمى انسان ولد اليوم صبيا فاذا استحكم وجوده

وعلى سمة سميها شيئا فصورة الحال عند الملكة الصورة الصبي عند
الشيخ وليس الحال والملكة نوعين ولا شخصين ولا فصلين لان
النوعين والفصلين لا يمكن ان يصير احدهما الاخر في زمان الزمنة
والحال يصير ملكة والنوع الثاني من انواع الكيف هو قوة ولا قوة اعنى
التهيؤ والاستعداد والوجودين في الامور نحو الصور الطبيعية بمنزلة
التهيؤ الخوان يصير الانسان احمر ومضاعرا وملاكيًا ومراضا وصحيا
والفرق بين هذا النوع وبين الاول ان الاول هو صورة موجودة بالفعل
وهذا هو الاستعداد من الصورة والنوع الثالث هو الكيفيات الانفعالية
والانفعالات بمنزلة الحرارة والبرودة والسواد والكيفيات الانفعالية
ينقسم الى ما يحدث عن الانفعال ويدرك بلا انفعال والى ما يدرك بلا
حسب والى ما يحدث بالانفعال وتذكر بالانفعال والكيفيات التي تحدث
عن الانفعال ويدرك بلا انفعال هي بمنزلة ساي الكيفيات المحسوسة بحاسة
البصر فان الالوان باسرها يحدث بالانفعال اعنى بان تغير المزاج ضربا من
التعريض يدرك بلا انفعال لانا نذكر كما بعد ان يتغير حاسنا وينفعل
بها فاما الكيفيات التي يدرك بالانفعال ولا يتولد بالانفعال بمنزلة ساي
الكيفيات الملموسة والمدافاة التي هي فيها هي في متداول العجلة بمنزلة حلاوة

الصل لم يحدث فيه بانفعاله لانها في مبداء اول كونه وكذلك حرارة النار لكونها
 يدرك بانفعاله لان حاسي الذوق واللس يدركها بان يتغير حالها ويتطبع
 بصورتها فاما الكيفيات التي يتولد بانفعاله ولا يدرك بانفعاله بمنزلة
 سائر الكيفيات النفسانية اعني الخجل والفرح فان هذه يتولد بان يتفعل
 الجسم ولا يتفعل بها النفس عند ادراكها فان العقل عند سقوط ^{طاليس}
 يدرك مدركا بغير انتقال لان كل انفعاله في زمان وهو يدرك ما يدركه
 لافي زمان فاما الانفعالات فلها احوال يطرا على الشيء ولا يثبت حتى
 اذا سئل عن الشيء كيف هو يقع الجواب بها فلا يستحق ان يكون ^{كيفية}
 وهو انفعاله لان الشيء قد الفعل بمنزلة الخجل عند التكبب والفرح عند
 سقوط الصاعقة والنوع الرابع من انواع الكيفية هو الشكل والخلقة
 والشكل هو صورة موجودة في الشيء هو يقال فيه انه مثلث ومربع و
 مخمس والخلقة هي التناسب الموجودة في تاليف الاعضاء بعضها الى
 بعض الذي يحسنه يقال فسا اما احسان في المنظر وقبح في المنظر و
 جمع المفسرون ان الشكل يوجد للنفس غير للنفس والخلقة يوجد
 الاشياء لنفسه حيث ومن حملها للحيوان اولحق بها الانسان فاما
 الاستقامة والاعتدال والكيفيات فلها يدخل في الشكل والتكالف ^{الخلل}

بانفعاله

والعشوية والملاسة فارسطوطاليس يخرجها من جملة الكيفية ويدخلها
 في مقولة موصوع لان حدها يقتضي ذلك وذلك ان التكا^{ثف} الذي
 اجزؤه مصنوعة بعضها بحسب بعض من غير فرح بينها والتخلخل ضد
 والحشر هو الذي في اجزائه بعضها باي عن البعض والا^ل ليس ضد^ل
 يفترض الموصوع ولا يقتضي الكيفية فلهذا هي انواع الكيفية عن الاكثر^{انما}
 من قبل ان ارسطوطاليس بعد ولكيفية انواع اخر فيما بعد
 الطبيعة لامتدخالها فيما عن سبيله ومن بعد تعليمه عن انواع^{الكيفية}
 ياخذ في ان تعلمنا عن الاشياء القابلة للكيفية اعني ذوات الكيفيات
 ويقول ان ذوات الكيفيات ليس من كيفياتها على ثلثة اضرب
 على طريق المشتقة اسمائها وعلى طريق المتباينة اسمائها وعلى طريق
 المتفقة اسمائها فاما على طريق المشتقة اسمائها فنزلت الكاتب من
 الكتابة والفصحى من الفصاحة والنحو من النحو وبالجملة فان
 اكثر ذوات الكيفيات^ت انما يسمي من الكيفية على طريق المشتقة اسمائها
 فاما على طريق المتفقة اسمائها فليسمي^ت اللون الابيض ابض والمراء
 التي معاصنة الموسيقى موسيقى فاسم اللون واسم اللون اسم واحد
 فاما المتباينة اسمائها فليسميها الفاضل ايضا فان عادة اليونانيين

قد جرت بان يسمو الفاضل حصباً ولا يسموه فاضلاً وهذا يوجد على
الاقل ومن بعد هذا ياخذ ارسطو طاليس في افادتنا عن خواص الكيفية
وهو بعيداً للكيفية ثلث خواص^{الاول} هي ان الكيفية يوجد فيها التضاد
وذلك ان السواد يضاد البياض والصحة يضاد السقم وهذه الخاصة
ليست للكيفية باسرها لانها انما هي للاطراف بمنزلة السواد والبياض
لا للمتوسطات بمنزلة الاركن والاسقرفان المتوسطات يسمى بالطرفين
جميعاً فلا ضد لها وليست لها وحدها لانها المقولة يفعل ويفعل فان
يسخن مضاد لان يبرد ولهذا صارت هذه الخاصة ليست حقيقية و
يلزم هذا ان يكون متى اخذنا واحداً من الطرفين بمنزلة السواد مثلاً
كيف ان يكون الاخر كيفاً بمنزلة البياض فان البياض لا يدخل في مقولة من
المقولات الا في الكيف حجب والخاصة الثانية هي ان الكيف قد
الكثر والاقل فانه قد يكون ابيض اكثر من اخري معنى البياض وكذلك
قد يوجد فيها الاكثر والاقل فان السواد في الغاية والصحة في الغاية
لا يوجد فيهما الاكثر والاقل وارسطو طاليس في شك نظر على هذه الخاصة
صورة هذه الصورة زعم قوم ان الكيفيات لا يوجد فيها الاكثر والاقل
وانما يوجد الاكثر والاقل في ذوات الكيفيات فانا نقول ان هذا ابيض من

غيره ولا يفعل ذلك فانا نقول ان هذا ابيض من غيره وهذا اكرم جلاله
 من غيره ولا يفعل ذلك في الكيفيات وهو يحل عن حل هذا شك
 ولها سر فاما نحن فنقول ان ذوات الكيفيات ايضا يقبل الزيادة
 والنقصان وبالحمل على الكيفيات اما ان يكون اطراف او متوسطات و
 كذلك ذوات الكيفيات اما ان يكون قابلا للاطراف او للمتوسطات و
 فلكيفيات الاطراف والقابل لها لا يقبل زيادة ولا نقصانا لانها في الغاية
 فاما المتوسطات والقابل للمتوسطات فقبل الزيادة والزيادة بحسب
 ما تقدم بيانه وارسطوطاليس لما اورد هذا شك احد في تعريفها اي
 شئ من الكيفيات لا يقبل الاكثر والاقل فهو يزعم ان نوع الشكل
 والحلقة بامر لا يقبل الاكثر والاقل فانه لا يوجد مثلث اكثر من مثلث
 بما هو مثلث وذلك ان المثلثات باسرها يرسم بانها اشكال محيط بها
 خطوط ثلثة وهو يفيد بالقانون الذي يفرق الاشياء التي يقبل
 الاكثر والاقل هي التي يكون وحدا وحدا الا انها يزيد فيه ونقص
 بمنزلة يومين اسودين يرسمان بانها لونان جامعان للبصر الا ان
 احدهما اكثر والاخر اقل والخاصة الثالثة وهي الحقيقة لانها للكيفية وحدها
 وهي ان الحقيقة هي التي يقال في واحد واحد من اشخاصها انها شبيهة

لا يشبه

لاشبهه فانقول في هذه المحو بمنزلة العباد فما شبه هذه المحو اعني غبا
مثلا وغير شبهه تحوي اخرى اعني حى دائمة وههنا تحتم ارسطوطا^{ليس}
الكلام في خواص الكيفية وياخذ في اثاره شك ويجله وعند ذلك
يقطع الكلام في الكيف وصورة الشك هذه الصورة زعم ارسطوطا^{ليس}
ان الملكة والحالة من المضاف فكيف عدوها في الكيفية لان ذكر^{احد}
انواع الكيفية الملكة والحالة وقد حل هذا الشك مجلتين حل مرتضى
حل غير مرتضى فالحل الغير المرتضى صورته هذه الصورة الملكة و
الحالة اما اشخاصها فن الكيفية بمنزلة هذه النحو وهذا الموسيقى لانه اذا^{سئل}
عن الاشخاص فكيف هو وقع الجواب بها فاما اجناسها وانواعها فن
المضاف فاما الحل المرتضى فيجوز على هذه الصفة ليس بممكن ان يكون
شيء واحد بعينه من الكيفية والمضاف يبين اثنتين فان النحويين
قبل ان اسئلنا عن الشخص فكيف هو وقع الجواب بانه نحوي يكون
من الكيفية واذا اخذنا بالقياس الى النحوي يكون من المضاف فنقول
ان النحوي نحوي ونحوي^{ليس} ارسطوطا ليس الكلام في الكيفية
وياخذ من بعدها في الكلام في المقولتي يفعل ويفعل والسبب الذي
من اجله جعل الكلام في هذه بعد الكلام في الكيفية من قبل ان العفل

والانفعال إنما يصدران على الكيفية وذلك ان الاستحواً وانما يصدر
 عن الحرارة والبرودة عن البرودة واسطاطاليس توخر الكلام فيها فلو
 ينبغي لنا ان يرسمها ثم يأتي بالخواص التي اوترها اسطوطاليس فيقوله
 ان مقوله يفعل في نسبة يوجد بين الفاعل وفعله الانفعال هو نسبة
 يحدث بين المفعول والانفعال فاما الخواص التي افادنا اسطوطاليس
 فهي اثنتان الاولى منها وجود التضاد فان يسخن متضاد فان يسخن
 متضاد يبرد ويسخن متضاد يبرد والثانية وهو الاكثر والاقول فان
 معنى يسخن في بعض الادوية او الاغذية اكثر من معنى يسخن في بعضها
 لانه في المية بخلافه في غيرها واسطوطاليس من بعد ذلك يعلمنا
 عن مقولة متى واين وله والوصوع ويقول ان متى في نسبة يحدث بين
 الامور وبين الزمان وايت نسبة يحدث بينها وبين المكان وله نسبة
 يحدث بين القاني والمقتنى والوصوع نسبة وهينة يحدث عند حصوله
 هذه نصير للجسم صورة ما من الصور وشكل ما من الاشكال تلك الهيئة
 والصورة يقال فيها مقولة موصوع ولا ينبغي لنا ان نطق ان المقولة هي النسبة
 مع الطرفين اعني النسبة التي بين الانسان والزمان مع الانسان والزمان
 لكن النسبة حسب وعلى هذا ينبغي ان يفهم في سائر مقولات النسب ولا

٤

البرد

ينبغي

ينبغي ان بحسب ان النسب بأسرها طبيعة واحدة لكن طبيعة كل واحد
غير طبيعة الأخرى فان النسبة التي بين الزمان غير النسبة بيني
وبين المكان في الطبيعة وان اتفقتا في الاسم وهما تحتتم الكلام
في المقولات العشرة نحن نأخذ من بعد ذلك في الكلام في خمسة
الأمور التي تجرى ذكرها في القاطيف ويرى من غير مخد يد لها وهذه
هي المتقابلات والمتقدم والمتأخر والتي هي معا واقسام الحركة في اقسام
العيية وقد كان يجب على ارسطو طالس ان يقدم تحديدها مع ما قدم
حده من امر المنفقة اسماءها وغيرها لكنه اخبرها لان عند الجمهور منها علم
فان الجمهور يعلمون من امر المتقابلات المتقابلة على طريق التضاد
من امر المتقدم والمتأخر المتقدم والمتأخر في الزمان ولهذا السبب اخبر
ارسطو طالس ذكرها فان الموضع الذي ذكر فيه المتقابلات في الكم
ذلك انه يقول ان الكبير والصغير يقابلان على طريق المضاف الا على
طريق التضاد والموضع ذكر فيه المتقدم والمتأخر فالجمهور فانه يقول
ان الجوهر الأول اقدم بالطبع من الجواهر الثواني والموضع الذي ذكر
فيه التي اي معا المضاف فانه زعم ان المضافات معا بالطبع والحركة
فذكرها في الكم لانه قال ان الحركة من الكم الذي بالعرض الغيبة ذكرها عند

ما ذكر مقولة مقولة وارسطوطاليس هذا بالكلام في المتقابلات ويجعلها
 ويقول ان المتقابلات هي التي الموصوع لها واحد ولا يمكن ان يجتمع فيه معا
 ونقسمها الى المتقابلة على طريق المضاف بمنزلة الاب والابن والصغير
 والكبير والمتقابلة على طريق التضاد بمنزلة السواد والبياض والصحة والسقم
 والعلم والجهل والمتقابلة على طريق الايجاب والسلب بمنزلة جالس
 ليس به جالس وكلما يحصل انواع المتقابلات اربعة في الحقيقة ينبغي لنا
 ان ياتي بالفروق بينها والفروق بين الامور انما يتبين من حدودها فليبدأ
 بالفروق بين المتقابلة على طريق المضاف وبين المتقابلة على طريق
 التضاد فيقول ان المتقابلة على طريق المضاف هي التي ذات كل واحد منها
 يكون مفهومه معلومة بالقياس الى الاخر فان الاب وان كان متقابلا لابن
 فذاته انما يكون بالقياس اليه والمتقابلة على طريق التضاد لا يقال ذات كل
 واحد منها بالقياس الى الاخر فان الحما ليس طبيعيه ومعناه بسببه الى اباخر
 فاذن المتقابلة الى الاخر على طريق المضاف غير المتقابله على طريق
 التضاد وارسطوطاليس بعد هذا يأخذ في ان يفرق بين المتقابلة على
 طريق التضاد والمتقابلة على طريق العدم والملكة وقبل ذلك يقسم
 المتقابلة على طريق التضاد والمتقابلة على طريق العدم والملكة ويقول

ليس

ليس محلوا فيكون بينهما وسط او لا يكون بينهما وسط والتي بينهما وسط اما
ان يكون بينهما وسط واحد ووسطا كثيرة والتي بينهما وسط واحد اما ان
يكون لذلك الوسط اسم لا يكون له اسم فالمتضادات التي ليس بينهما ^{وسط}
ممنزلة الفرج والفرد والصحة والمرض اذا كان في الغاية وهذه لا يمكن ان
يكون محلوا للموضوع من احدهما فان العدم متى لم يكن زوجا فمفع الفرد
موجود فيه فاما التي بينهما اوساط كثيرة بمنزلة السواد والياض والحارة
والبرودة فان الاسود والابيض بينهما الاشقر الاحمر والاخضر والاصفر
والادكن والمتضادات التي بينهما وسط واحد بمنزلة المحموم والمزكوم ^{الذين}
بينهما الذي هو محموم ولا مذموم وهذا لوسط لا اسم وهو من بعد ما قسم
المتضادات ياخذ في ان يفرق بينهما وبين العدم والمملكة ويقول ^{العدم}
والمملكة هما الذات موضوعا واحدا لا يجتمعان فيه ولا يجوز وجوب
العدم في ذلك الموضوع الا بعد تقدم المملكة وبلوغ الوقت الذي
من شأنها ان يوجد فيه بمنزلة العمى والابصار فان موضوعا العيون
ولا يجوز وجود العمى الا بعد تقدم وجود الابصار وبلوغ الوقت الذي
من شأنه ان يوجد فيه كثير من الحيوات يولد بحال لا يكون فيها ^{موضوع}
لا بالابصار ولا بالعمى فاذا بلغ الوقت الذي من شأنه الابصار ان يكون

فيه ولم يوجد قبل في ذلك الشيء انما عني الفرق بين المتقابلة على طريق
 العدم والملكية وبين المتقابلة على طريق المتضادات التي لا وسط بينها
 ان هذه لا يخلو الموضوع من احدهما وتلك قد يجوز ان يخلو الموضوع
 منها قبل ان يحين له ان يقبل احدهما والفرق ايضا بينها وبين المتقابلة
 على طريق المتضادات التي بينها اوساط واحدها طبيعي للموضوع بمنزلة
 الحرارة والنار والبرودة للثلج ان هذه لا يمكن ان يكون الموضوع منها ^{تلك}
 فقد يخلو والفرق ايضا بينها وبين التي لها اوساط وليس احدها طبيعيا
 للموضوع ان هذه قد يخلو الموضوع منها جميعا عند حضور المتوسط
 والعدم والملكية عند ما يحين للقابل ان يقبل لا يخلو الموضوع من احدهما
 فان العين لا يخلو من احدهذين اما العمى والابصار والفرق بين العمى
 والاعمى والبصر والمبصر هو ان تلك هذه هي احوال وهذه ذوات احوال
 والحالة غير ذى الحالة وقد بقي علينا ان يفرق بين المتقابلة على طريق
 الايجاب والسلب وبين المتقابلة على المضاف بين ما في المتقابلات
 فنقول ان الايجاب والسلب يلزمها الصدق والكذب اما الصدق
 فعند مطابقة الوجود واما الكذب فعند عدم المطابقة وبقى للمتقابلة
 لا يلزمها الصدق فعند مطابقة الوجود واما الكذب فعند عدم المطابقة

على الكذب

وباقى المتقابلا لا يلزمها الصدق والكذب او كانت الفاظ بسيطة فان الابن
والخارج المعنى الفاظ مفردات والا لفاظ للمفردة لا يصدق ولا تكذب
هو من بعد ذلك ياخذ في تقييح الكلام في المتقابلة على طريق التضاد
عناية منبئية لها لانهام يميز فيما تقدم فنقول ان الضدان هما ضد واحد
واعتداله الافعال النفيسة بمنزلة الفصحة والشجاعة والحكمة هي متوسط
بين ضدين وكل واحد منهما يضادها فيحصل من ذلك ان للضد
الواحد شيئين يضادونه فيقولان الطرفين ضدان الوسط لا
بمعنيين لكن بما هما شئ واحد هو حصر فيهما في هذا المعنى واحد فاذن الضدان
له ضد ويجرد المقابلة على طريق التضاد فيقولان المتقابلة على طريق
التضاد وهي التي الموضوع لها واحد ولا يجتمع جميعا فيه ينتقل الموضوع
في احدهما الى الاخر والبعد بينهما في الغاية ويجتمع احدهما جنس واحد قريب بمنزلة
السواد والبياض اللذين يجمعهما اللون والبعد بينهما في الغاية والموضوع
لها واحد وهما يقطع الكلام في المتقابلات وياخذ في تعداد اقسام المنقذ
والمتاخر هذين يعددها خمسة اقسام الاول منها المتقدم والمتاخر في الزمان
بمنزلة من قد مضى من عمر السنون الطواله فانه يتقدم على من عمره قريب
من الوجود المتقدم والمتاخر بالطبع بمنزلة البسيط والمركبات فان البسيط

اقدم بالطبع من المركب والمركب متأخر بالطبع وخواص المتقدم بالطبع انه
 متى وجد لم يلزم وجود المتأخر فان عند وجود الخرق لا يلزم وجود و
 الاسماء متى فقد فقد المتأخر لانه متى فقدت الحروف فقدت الاسماء
 وخواص للتأخر بالتدريج ذلك فانه متى وجد المتأخر لم يوجد
 المتقدم لا متى وجد الانسان لم يوجد الاسطقسا ومتى ارتفع المتأخر
 لم يلزم ارتفاع المتقدم والمنقدم والمتأخر على طريق المرتبة بمنزلة الاشياء
 التي يصدرها العلماء والخطباء في اوائل كتبهم وصناعا علم فان صدر الكتاب
 الذي يكتبه الخطيب يتقدم في المرتبة على الاقتصاص وكذلك
 الاشياء التي يوطها العلماء في اوائل صناعا علم بمنزلة هذه النقطة و
 الوحدة يتقدم في المرتبة على براهين التي يوردونها على موضوعا علم
 والمتقدم والمتأخر في الشرف بمنزلة تقدمه الرؤساء والمجوبين على
 يضرهم وان كانت اسما علم حديثة والمنقدم والمتأخر على طريق العلة
 والمعلول بمنزلة الاب والابن فهذه هي اقسام المتقدم والمتأخر فاما اقسام
 معالجتة مثلها الاولة منها الاشياء التي هي معاني الثمان بمنزلة اثنين
 يولد اثنى يوم واحد والتي هي معا بالطبع بمنزلة المضافات والتي هي معا
 في الشرف بمنزلة رئيسين ياستهما واحدة او محبوبين لها واحدة والتي هي معا

في المرتبة بمنزلة صدور العلوم التي مرتبها عند العلوم واحدة وانما ^{درجات} مصداق
للهندسية ومصادرات العدد هي واحدة في المرتبة وذلك ان كلاهما ^نمقتد
على الهندسة العددية هذه اقسام معافا ما اقسام الحركة قسمة حركة الكون
وحركة الفساد وحركة النمو وحركة الاضمحلال وحركة الاستحالة والحركة في
المكان والحركة هي الانتقال من الضد الى الضد بمنزلة الانتقال من السوا
الى البياض والدليل على ذلك ان المتحرك يوجد له احوال ^{ثلاثة} حال
هو فيها بالفعل وحاله هو فيها فتنقل من القوة الى الفعل ومحاله ان
يكون الحركة كونه فانه اذا صار بالفعل قطع الحركة فبقي ان يكون الحركة
هي انتقال من حال الى حال فاما الحركة الكون في الانتقال من عدم
الى الصورة بمنزلة انتقال التمام من عدم الانسان الى صورة الانسان و
الفناء هو الانتقال من الصورة الى عدم بمنزلة انتقال زريد
من صورة الانسانية الى عدمها والنمو هو انتقال من مقدار صغير
الى مقدار اعظم والنقص من الانتقال من مقدار اعظم الى مقدار
اصغر والاستحالة هي الانتقال من الكيفية الى كيفية بمنزلة الانتقال
من السواد الى بياض ومن الصحة الى السقم والحركة في المكان بمنزلة
الانتقال من فوق الى اسفل وبالعجلة الانتقال من مكان الى مكان

وهذه الاشياء اوردت ههنا على طريق الاجازة وكان ليس ههنا موضع
الكلام فيها بان يحسب الكلام للمستقصى يخرج ارسطوطاليس الكون
والفساد من ان يكون حركتين وتدعوها بغير حيزين وقد ظن قوم الاستحالة
ليست تسمى مفردا لكنها داخلية في ضمن الفوق والنقص فان عند المرض
يتخف الانسان فنقص وعند الصحة يحصب بانه فريد والاستحالة
انتقال في الكيفية والنمو والنقص انتقال في الكمية والكون والفساد انتقال
والفساد وانتقال في الجوهر وايضا فاما عندنا يزيد العلم على البرع بيزمه
الزيادة ولا يرضه الاستحالة فان قبل الزيادة كان مبرعا وكذلك
بعدها بقي بحاله مبرعا والحركة على الاطلاق يصارها السكون فان
السكون هو عدم الحركة سوى الحركة الدورية فانها لا تضدها فاما الحركات
الجزئية فمبثلة بحركة الاستحالة فان المصاد لها ايضا حركته لان الحركة
من السواد الى البياض تضاد الحركة من البياض الى السواد والحركة من الصحة
الى السقم تضاد الحركة من السقم الى الصحة وحركة النمو تضادها حركة النقص
ههنا ينقطع الكلام في الحركة فاما اصناف المعينات فثمة المعينة على انه
جزء مبثلة الاصبع في اليد والمعينة على انه شيء في الحر مبثلة الخاتم في الاصبع
والمعينة على انه كيفية مبثلة البياض الا انه كمية مبثلة المقدار لنا والمعينة

والمعينة

على انه

الطيبين ۝

الظاهر

۱۱

يَفْتَحْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كتابا مينا س لا وسطا طاليس الحكيم
قلنا خذ في الكلام بار مينا س وهو الكلام في العبادة ويجب ان يجري
على العادة في ايراد الابواب الثمانية التي تجرت العادة بايرادها
في اول كتاب الاول منها هو العرض فنقول ان عرضا سطو طاليس
في هذا الكتاب هو الكلام في صورة القول الجازم البسيط المحمل على
هه اقتسام الصدق والكذب وذلك ان عرضه في هذه الصنابا سرها
واعنى بالصناعة الصناعة المنطقية البرهان ولان البرهان قياسي
ما فطبيعة مركبة من القيل المطلق وهذا يجري مجرى الحسوس
من صورة المقدمة البرهانية وهذه يجري مجرى الفصل الكلام في حنب

يتقدم الكلام في ذلك الشيء نفسه فقدم ارسطوطاليس اول النظر
 في طبيعة القيلس ولان القيلس مؤلف من مقدمات ماركية ^{مادة}
 وصورة ومادتها الالفاظ البسيطة وصورتها المناسبة لغرضه ^{اقتسام} وهي
 الصدق والكذب وذلك ان غرضه في هذا الكتاب انما هو تحصيل ^{مقد}
 مات صواق يبين منها القيلس ففي كتاب المقولات ^{لفاظ} تكلم في الـ
 البسيطة التي هي مادة المقدمات وفي هذا الكتاب يتكلم في صورتها التي
 هي اقتسام الصدق والكذب فقد بان ان غرض ارسطوطاليس في هذا
 الكتاب انما هو الكلام في صورة القول الجازم البسيط ^{الحمل} وهي اقتسام
 الصدق والكذب وانما خصص الكلام في هذا الكتاب في القول الجازم ^{الحمل}
 من دون سائر الاقوال لان غرض البرهان والبرهان قول جازم ^{حمل}
 لا شرطيا وخصص الكلام ايضا كلامه في القول الجازم البسيط ^{حمله}
 في القول الجازم المركب ياتي به في الكتب التي بعد هذا الكتاب وقيل ان
 يلخص في الكلام في المتفقة فليخلص مامعنى قولنا قول جازم مقدمة
 عملية مقادسة شرطية ويستوفى الكلام في القول وسائر انواعه فيقول

في حين قهر العلوم في ان يتكلم في طبيعة المقدمات ولان المقدمات

ان القول الجازم هو الذي قد حكم فيه محمولاً على طريق الثبات بمنزلة
 قولنا ان الانسان حيوان فانه ليس وجود الحيوان للانسان من قبل
 وجود شيء آخر وكذلك المقدمة العملية هي التي قرنت فيها المحمول
 لموضوع من غير استثناء ولا شروط والمثال واحد فاما المقدمة الشرطية
 فهي التي قد حمل فيها محمول على موضوع بشرطية وجود شيء آخر
 لشيء آخر بمنزلة قولنا ان كان النهار موجوداً لان الشمس فوق الارض
 فالضوء ابداً موجوداً منته قارنه هذا لاستثناء فاما متى عدم هذا الاستثناء
 لم يكن له وجود والقول مجري مجرى الجنس وهو ينقسم الى خمسة انواع
 الى المتضارع والى المنادي والى الامر والى السائل والى القول الجازم
 فالمتضارع بمنزلة القول يا رب ارحمني والمنادي بمنزلة قولنا يا زيدا
 قبل الامر بمنزلة قولنا هلم فعمل المصير اليها والسائل بمنزلة قولنا
 بل النفس موجودة والقول الجازم بمنزلة قولنا هلم فعمل المصير اليها
 والسائل بمنزلة قولنا بل النفس موجودة والقول الجازم بمنزلة القول
 بان الانسان حيوان والسبب الذي من اجله صارت انواع القول

خمس لوائيك ولا ناقصه هو ان الطبيعة لما انعمت على النوع الانساني
من الكمال وجعلت له في بدنه الاستقلال كل الات وهي الابدان كذلك
ايضا جعلت له في نفسه قوى يستعمل بها جميع ما يحتاج اليه من غير
ويقيد بها غيره معاني قد تحصلت له وما يلتمسه فليس يخلو من ان يكون
اما امر من الامور فاما ان يلتمسه من الارض فيحدث القول للتضرع
واما ان يلتمسه من المساق فيحدث القول السائل وان افاد معنى ما
المعاني التي تحصلت عنده لغيره احث القول الجائر فقدان انواع
القول خمسة لوائيك ولا ناقصه وعصاية العور باعورين يريدون
على هذه الخمسة انواع خمسة اخرى وهي القول المشكل والقول المتعجب
والقول الخالف والقول الشرطي والقول الواضع فالقول المشكل
والقول المتعجب القول الخالف ومثله قولنا ترى النفس مائة ام غير
ماهية والقول المتعجب مثله قولنا بالله كيف خفضت هذه البلية
والقول الخالف مثله اقسم بالله خالف العالم والقول الشرطي مثله
قولنا يضع ان الارض وسط السماء هذه الاقوال كلها لا ينبغي ان

يلتمس

يظن

من القول الخالف كانت الشمس فوق الارض والنهار موجود
والقول الواضع بمنزلة

يظن بها انها خارجة لكنها باسرها داخله في القول المجازم الا انها منع
وتشكل وحلف وشروط وضع واليبك الثاني وهو المنفعة فيقول
ان منفعة هذا الكتاب منه حبل وذلك انه لما كان عرضا القيلس
البرهان وكان القيلس واحد ويستوفي الكلام فيه وقيل ان يقول ذلك
ينظر في الاشياء اللازمة لهذه النسبة الاشياء وان كان ليس من عمره
لكن قد جرت عادة اذا ذكر امر من الأمور ولم يذكر ذلك الامر شيء
من الاشياء ان يصح ما هو كلام والاشياء اللازمة لها اربعة
منها ان يكتب ويلفظ بها ويدل على صورة في النفس وعلى امر من خارج
وارسطوطا ليس ينظر في الخواص اللازمة لهذه الاربعة الاشياء الخواص
اللازمة لها ثلاث الخاصة الاولى ان ما يكتب يدل دلالة فقط و
الامور التي من خارج يدل عليها فقط لا يدل فاما الصور التي في النفس
والالفاظ والخارجة بالقول فيلزمها صفتان جميعا اعني انها بالان و
يدل عليها والخاصة الثانية هي ان اثنين منها بالطبع واثنين بالتواطؤ
فاما التي هي متواطؤ فهو الالفاظ والكتابة وذلك ان الحروف التي منها

بأواخر

من بالطبع في الصورة التي في النفس والامور التي من خارج
الموجودة والتي في التناسخ والاشياء التي في التناسخ والامور التي

يؤلف لفظه الذي شكلها واللفظ بها عند اليونانيين بخلافه عند
العجم والعرب وقد نفى علينا ان يقوله ما معنى قولنا بالطبع وما
معنى قولنا يتواطؤ قولنا فيقول ان معنى قولنا بالطبع هو ان يكون
ذلك الشيء الذي يتزلف فيه انه بالطبع بالطبع لا خلاف فيه بين
امم من الامم ومعنى قولنا يتواطؤ هو ان يكون الشيء الذي هو ^{لهذه}
الصفة مختلفا عند الامم والخاصة الثالثة هي ان ما يكتب ^{يلفظ}
به والصورة التي في النفس يلزمها عند التركيب عن عند ما يوجب
له شيء او يصب عنها الصدق والكذب فاما اذا اخذت مفردا
فانها تدل ولا تـ حسب ولا يصدق ولا يكذب فان لفظه زيدا نما
يدلنا على هذا الشخص ولا تـ حسب من غير صدق ولا كذب فاما ان حكم
عليها بانها موجودة او غير موجودة حينئذ ان طابقت الوجود صدقت
وان لم يطابق كذبت فاما الكذب والصدق انما يكونان عند الايجاب
والسلب فاما الامور الوجودية فلا يصدق ولا يكذب الا الصدق الذي
بذكره ارسطو طالع ليس فيما بعد الطبيعة وهو الصدق الوجودي ^{هذا}

هو انتكونا صورها الخاصة بها موجودة لها ومن بعد هذا ياخذ ^{طاليس} ^{يستطو}

في الكلام في الاسم واقله ما يدل على الحد وهو يقول هو الاسم هو صوت

دال يتواطؤ مجرد من الزمان جزء من اجزاء لا يدل على انفراد ^{فإنه}

لنا ان نشرح هذا الحد بحسب الطاقة ويذكر كل جزء ^{طاليس} ^{استطو} اوده ارسطو

فيه ويستوفي الكلام وفيه ويرى من اى شئ قد فصل الاسم بذلك

الحرف فيقول ان قولنا في الاسم انه صوت يجري مجرى النفس الجبس و

قولنا فيه دال لفصل الاسم من الاصوات غير الدالة بمنزلة التضعيف

باليدين وقولنا فيه يتواطؤ لفصل من اصوات البهايم فان اصوات

البهايم تدل ولكنها ليست يتواطؤ فان الصوت الذي يتواطؤ هو

الذي يكتب ويفصل الى مقاطع المجا صوت البهايم هو بالطبع لا

يتواطؤ وقولنا فيه ان اجزاء من اعزابه لا يدل على انفراد ^{الفصل}

من الاقاييل فان القول بجزء من اجزاء لا يدل على انفراده وفي هذا ^{للمع}

الشك صورة هذه الصورة كيف يزعم ان اجزاء الاسم لا يدل ونحن نرى

ان الاسماء المركبة اجزاء لا يدل بمنزلة فليوسوفس فان هذا الاسم لا

ينقسم الى جزئين كل واحد منهما يدل على الشك يجري على هذه ^{الصفة}
الاسماء منها مركبة ومنها بسيطة والبسيطة فظاهر من امرها ان اجزاها
لا يدل فاما المركبة فان جزوها وان كان يدل مفردا فدلالة مفردة على غير
ما كان يدل عليه وهو محمل فان عبد الملك محمل انما يدلنا على
الشخص المسمى بهذا الاسم فاذا فصلنا عبد عن الملك لم يكن كلاً ^{حد}
من الاجزاء الاسم يدل على قطعة من المسمى ولا على جملة لكن يدل
على شئ اخر فان العبد يدل على المشرق والملك انما يدل على السائس ^{للعلم}
فينبغي ان يعبر عن حدارسطوطا ليس بهذه العبارة وبقية الاسم هو
صوت دال يتواطؤ مجرد من الزمان جزء من اجزاءه لا يدل على افراد
على ما كان يدل عليه وهو محمل ومن يتعد تحديد الاسم ياخذ في
قسميه وارسطوطا ليس بقسم الاسم الى المحصل والى غير المحصل و
الى المستقيم والمرفوع والمنصوب والمخصوص فالاسم المحصل هو الذي
يدلنا على امر واحد معين بميزة لفظ زيد التي يدلنا على شخص واحد
فالاسم الغير محصل هو الذي لا يدلنا على شئ واحد معين بميزة ^{لنا} فو

الانسان

الإنسان فان هذه اللفظة يدلنا على جميع الامور التي هي سوى ^{إنسان} ^{الإنسان}
وينبغي ان يعلم ان هذه اللفظة ليست سالبة لان السالبة هي
التي ترفع شيئا من شيء والاسم الموضوع المستقيم هو الذي
لم يدخل عليه زيادة في اوله فاما المنصوب والمخفض فهما اللذان
قد زيد عليهما طرف في اوائلها بمنزلة با او لام حتى يلفظه باللفظة
بها على هذا الوجه يزيد ولزيد والفرق بين المرفوع والمستقيم
والمنصوب والمخفض ان المرفوع والمستقيم متع اصفا اليه كان او
يكون ثم الكلام فاما المنصوب والمخفض متع اصفيا اليها هذه الكلمة
الاصليّة لم يتم الكلام فانا عندنا يقول بزيد كان ولزيد كان
يحتاج ان يلقى بلفظ اخرى لتمام الكلام فيقول لزيد كان ^{لكتاب}
ويزيد كان الافتخار فاما المفسرون فيعدون للاسم ثمانية معان
الاول منها كل جزء من اجزاء القول الثمينة التي هي الاسم بمنزلة زيد
والكلمة بمنزلة ضرب والخالفة بمنزلة هوو المشتركة بمنزلة الذي قام
والرباط بمنزلة الحروف التي يربط اجزاء القول في تقدمه الوضع بمنزلة

من الملك ومن اجله والثانية ثانيا الكلمة بمنزلة متى واين وما يجري
عبرها والثاني الاسم المحقوق وهو المحر المخصص من اجزاء القول الذي
لا يدل مع دلالة على زمان بمنزلة سقاط والثالث الاسم المطلق الذي
حده ههنا والرابع على الاسم المحصل والخامس على الاسم غير المحصل
والسادس على الاسم المرفوع والمستقيم والسابع على المنصوب والمخفوض
والثامن على الموصوع في المقدمة وذلك ان ارسطوطاليس يسمي
المقدمة الموصوع الى المقدمة اسماء كان او كلمة ومن بعد فراغ
ارسطوطاليس من الكلام في الاسم ينتقل الى الكلام في الكلمة لان
الكلمة تتبع الاسم وذلك ان الاسم يتبع ويليه على الذات والكلمة
يليه على الفعل والذات اقدم من الفعل فالاسم اقدم من الكلمة وهو
يجري على عادة في الاسم وهذا بتحديد الكلمة ويقول ان الكلمة هي
صوت ذاتي يواطئ جز من اجزائها لا يدل على انفراجه ومتى يدل معا
يكن عليه ان ذلك الامر في زمان وهي ابداء على المحمول فنقولنا
فيها الها صوت يقوم مقام الحبس وقولنا فيها انها دالة ليفصلها من ^{لفاظ}

في الكلمة
الكلام

غير ذلك

غير الدالة وقولنا يتواطؤ ليفصلها من اصوات الهيايم التي يدل ولكن دلالتها
 بالطبع وقولنا جزم من اجزائها لا يدل على انفرادة للفرف بينها وبين القول
 الذي جزم من اجزائه الكبار يدل على انفرادة وقولنا فيها انها يدل
 على واثباته على المحصول ليفصلها من الاسم الذي هو دل على الموضع
 ومجرد من الزمان وهو يقسم الكلمة الى المحصلة وغير المحصلة للمحصلة
 بمنزلة قولنا صم وغير المحصلة بمنزلة قولنا لاصم وانما دعيت الاول
 محصلة لانها توقف اذهاننا من كالاتها على شيء يتعين وهو اعتدال
 الاخطاط وسميت الثانية غير محصلة لانها لا توقف اذهاننا على شيء
 معين وهو يقسمها ايضا الى المرفوعة والمستقيمة والمنصبة والخفوضة
 وهي الكلم المصرفة المرفوعة والمستقيمة هي التي يدل على الزمان
 الحاضر والمتصرف هي التي يدل على الزمانين المنطبقين به والكلمة
 اقسام بعدد الاقسام التي عدنا هالاسم ونحن متعلون عن اعدادها مستعنون
 واربطة طاليسين بين على طريق الخصوص ان الكلمة لا يصدق ولا
 يكذب ويقوله الكلمة لفظ بسيطة دالة والالفاظ البسيطة الدالة

ليس فيها ايحاج شئ لشئ ولا سلب شئ عن شئ والصدق والكذب انما
 يدخل في الايجاب والسلب لكثرة اذن لا يصدق ولا يكذب وايضا
 فان الكلمة الاصلية التي يجري مجرى المصادك لسا في الكلام هي الالفاظ ^{دنية} الوخو
 وهي كان ويكون وان يدل هو اذام يصدق هذه ولم يكذب فاو لي بها
 من الكلام اللفظية والانفعالية بمنزلة ضرب وبضرب الا الصد ولا
 يكذب وهذه اعني الكلام الوجودية لا يصدق ولا يكذب عالم يصف
 اليها شئ فذلك ايضا صورتها هذه الصورة من بعد هذا ينتقل ^{طاليس} ارسطو
 الى الكلام في القول المطلق ويبدأ على الرسم بتحديد ويقول القول ^{هو}
 صوت دا يتواطؤ جز من اجزاء الكبار يدل على انفراده دلالة لفظ لا
 دلالة ايحاج ولا سلب فقولنا فيه صوت يقوم مقام الحبس في قولنا
 فيه لة لتفصيله من الالفاظ وغير الدالة وقولنا فيه يتواطؤ ^{التفصيل}
 من اصوات البهايم التي هي بالطبع وقولنا فيه ان جزا من اجزاء الكبار
 يدل على انفراده للفصله من الاسم والكلمة فاذا جزا الاسم والكلمة لا يدل
 على انفراده او قولنا فيه دلالة لفظ لتفصيله من المقالات التي يدل لة

لا يحجب

الاجب والسلب فاما السبب في استثنائها بقولنا الكبار فمن قبل ان
القول اجزا كبار وصغار فالصغار هي اجزاء الاسم والكلمة وهذه لا يد
على افرادها على ما مضى الكبار بمنزلة الاسماء والكلام فان هذه اذا فردت
دلت على ما كانت يدل عليه اولا وقد عاند قوم في القول وقالوا ليس
هو يتواطؤ لكن بالطبع علموا القيلس على ذلك هكذا قالوا القول ^{للمفرد}
المصوت وكله الامر طبيعي فم بالطبع فالقول اذن بالطبع فقولهم
انذاله للقوة المصوت غلط من قبل ان الة القوة المصوت هي قضية
المراد جميع آلات الصوت فاما القول فيمر ذلك ونحن يبين بان ^{هون}
سعى ان يتواطؤ فيقول ان القول يكتب ويقراء ويفصل للمقطع
الحين وكل ما هو هذه الصفة هو يتواطؤ وايضا فان اجزاء الاسم
والكلمة يتواطؤ فوا قبل يتواطؤ وما كانت انواع القول الخمسة
كان احدها القول الجافر وهو الذي ينتفع في البرهان الذي عرض
هذه الصناعة هو خصص رطوطا ليس تحديده من بعد تحديده
للقول المطلق وقالا القول الجافر هو صوت داله يتواطؤ جز من اجزاء

الكبار يدل على انفراده دلالة لفظه لدلالة ايجاب وسلب ويدل ^{الصدق} على
 والكذب واما الصدق فاذا انطبق على الامور واما الكذب فاذا لم ^{يطابق}
 والقول الجائر فلا بد فيه من كلمة لان القول الجائر مركب من محمول
 وموضوع والموضوع اللفظ الدالة عليه اسم والمحمول كما زعم ^{طاليس} ارسطو
 اللفظ الدالة عليه كلمة لان المحمول حال للشيء واحوال الشيء يجري
 مجرى التأثير والتاثيرات معلقة بالزمان وكل معلق بالزمان ^{لفظ} فاما
 الدالة عليه كلمة وقد نحاض المفسرون في هذا القول الجائر بل هو
 حقا ورسم واستقر الراي بينهم على انه رسم لاحد خواصه ايضا في
 امر القول الجائر هل هو جنس لا ايجاب والاسم ام اسم مشترك
 واستقر اى من يوثق به وهو الاسكندر على انه مشترك لا جنس
 ذلك ان الجنس يحمل على انواعه بالسواء القول الجائر لا يحمل على
 انواعه بالسواء الا ايجاب والسلب بالسوء فان القول الجائر هو
 صوت فيه اما ايجاب شيء لشيء او سلب عن شيء وهذا لا يصلح ان
 يحمل على الايجاب وحده ولا على السلب وحده من غير تحديد القول
 الجائر

الجاهل في قسمته وهو تقسيمه الى الواحد والكثير ويقسم الواحد الى
 الواحد بالذات والى الواحد ما يعرض والكثرة الى الكثرة بالذات و
 الى الكثرة بالعرض ويقسم الواحد بالذات الى الاول والثاني فالواحد
 بالذات هو الذي فيه محمول واحد بالطبيعة لموضوع واحد ^{لطبيعة}
 بمنزلة قولنا الانسان حيوان وهذا لقوله ينقسم الى الاول الذي هو
 الايجاب والى الثاني الذي هو السلب فاما الواحد بالعرض فهو الذي
 يربط قد يربط بعض اجزاء بعض افعال عن الرباط صار القول اقابل
 كثير بمنزلة قولنا زيد يمشى وعمر يتكلم قالوا وقد ^{بطلت} القضية فجعلها
 واحدة بمنزلة قولنا ان كان النهار موجودا فالشمس فوق الارض فربط
 ان قد ربط القضيتين فجعلها واحدة والكثير بالذات هو الذي
 قد صرح فيه بالكثير بمنزلة قولنا زيد يمشى وعمر يتكلم والكثير بالعرض
 اما ان يكون معه براط او يكون بالقوة كثيرا اما ان يكون الموضوع فيه اسما
 مشتركا بمنزلة قولنا الكلب يمشى الات اسم الكلب مشترك والمحمول فيه
 اسم مشترك بمنزلة قولنا الانسان يتحرك فان الحركة اسم مشترك او يكون

القضيتين

الموضوع والمحمول فيه اسمين مشتركين بمنزلة قولنا الكلب يتحرك وما
 من الاقاول الجارئة لهذه الصورة فاقاويل كثيرة لا قول واحد لانه
 يتضرع بحسب المعاني التي يدل عليها الاسماء المشتركة وههنا يقطع
 ارسطوطاليس الكلام في القول الجارء وياخذ في تحديد لا يجب السلب
 ويقول ان الموجبة هي صوت دال يتواطؤ اجزاء من اجزاء الكبار يدل
 على انفراد دلالة لفظة دلالة ايجاب ولا سلب وفيه ايجاب شئ شئ
 ويدخله الصدق والكذب فاما السلب فانه صوت دال يتواطؤ
 من اجزاء الكبار يدل على انفراد دلالة لفظة دلالة ايجاب والسلب
 ويدخله الصدق والكذب وفيه سلب شئ عن شئ ومن بعد هذا
 يأخذ ارسطوطاليس في الكلام في النقيض وهو ينظر في النقيض ثلثة
 انظار في الاول منها كيف تولد والثاني ما هو النقيض والثالث كم
 شروط النقيض فيقول ان تولد النقيض بحري على هذا الوجه لما كان كل
 ما يوجب موجبا فللسالب ان يسلبه وكل ما يسلبه سالب فالمر
 ان يوجب وجب ان يكون بارا كل موجبة صادقة سالبة كاذبة يناقضها

النقيض
 الكلام في

وبإبرار كل سالبة صادقة موجبة كاذبة يناقضها وكل مقدمة فبارأها
مقدمة ساطرها الصدق والكذب فيؤكد يكون على هذا الوجه وهذا
هو المطلوب الأول فاما المطلوب الثاني فهو النظر فيما هي النقيض وهو
انه اية موجبة وسالبة متقاويان اعني مقسمين للصدق والكذب حتى
اذا صدقت احديها كذبت الاخرى لا محالة فاما شروط النقيض فهي
تسعة الاولى منها ان يكون المحمول والموضوع في الموجبة هو بعينه ^{المحمول}
والموضوع بالسالبة بمنزلة زيد يمشي زيد ليس يمشي والثاني ان يكون
الموضوع في المقدمتين مشتركا فانه ان كان اسما مشتركا بمنزلة الكلب
عرض ان يصدق الموجبة والسالبة معا بمنزلة قولنا الكلب يتحرك و
نحن بعينه السامع الكلب ^{ليس} يتحرك ونحن نشئ البيع اذا كان وايضا و
الثالث ان لا يكون للمحمول ايضا اسما مشتركا عرض ان يصدق المقدمتا^ن
بمنزلة قولنا زيد يتحرك حركة الفوزيد ليس يتحرك حركة الاسترخاء
والرابع ان يكون الموضوع ان كان طبيعة كلية واسور فانه ان لم يكن و
امور صدقت المقدمتان جميعا بمنزلة قولنا الانسان كاتب ونحن يكر^د

يعني

سقاط الانسان ليس بكاتب ونحن يريد شخصا اخر والخامس ان يكون
الزمان واحدا فانه ان اختلف الزمان صدقت القصبان بمنزلة قولنا
زيد يمشي ونحن يعني الآن زيد ليس يمشي ونحن يعني الزمان المستقل
والسابع ان يكون الجهة واحدة فانها ان لم يكن واحدة صدقت المقد^ن
جميعا واعني بالجهة القوة والفعل بمنزلة قولنا الصبي يحوي زيدا بالقوة
الصبي ليس يحوي يريد بالفعل والسابع ان يكون الجزء واحدا فان
لم يكن كذلك صدقت المقدمتان بمنزلة قولنا الزنجي اسود ونحن
زيد جسمه الزنجي ليس باسود ونحن يريد اسنانه والثامن ان يكون
الاضافة واحدة فانه ان لم يكن الاضافة واحدة صدقت القضيتان
بمنزلة قولنا العشرة نصف اذ اقسناها الى العشرين العشرة ليست نصف^ا
اذ اقسناها الى المائة والتاسع انه اذا كانت احدي المقدمتين كلية
ان يكون الاخرى جزئية وهذا لفصل لشرح فيما بعد وههنا ^{تقطع}
الكلام في الفصل الاول ومن بعد ياخذ ارسطو ليس ياخذ في الكلام
في الفصل الثاني وقد قلنا انه في الفصل الثاني يتكلم في المقدمات الثا^{نية}

والسبب

السبب الذي من اجله قدم الكلام في المقدمات الشائئة على الباقي
 المقدمات لانها البسط وذلك ان الثلاثه هي ثنائيه بزيادة حرف
 يوجد وكذلك ذوات الجمة هي ثنائيه وثلاثيه قد زيد عليها ^{الجمه}
 وقد جرت عادة المفسرين ان ينظروا اصل الكلام في هذا الفصل في
 ثلثة اشياء الاول منها لم يبلغ عدد المقدمات الشائئة والثاني
 النظر في الامور السود الثالث النظر في امر حرف التلب فليبد
 بالمطلوب الاول وتذكر ان عدد المقدمات الشائئة بانه اربع
 واربعون مقدمة في النوع ونحن يوضح ذلك بهذا طريق كل مقدمه
 لا بد فيها من محمول وموضوع وموضوعها ليس نخلوان يكون اما
 شخصا واما طبيعة كلية وهذه اما ان يكون ذات سوى او غير ذات
 سور ان كانت ذات سور ما ان يكون ذات سور كل او ذات سور
 جزئي فيحصل لنا اربع مقدمات شخصية ممثلة قولنا سقراط ^{عشي}
 ومهملة ممثلة قولنا الانسان يمشي وكلية ممثلة قولنا كل انسان ^{عشي}
 وجزئية ممثلة قولنا واحد من الناس يمشي وهذه الاربع اما ان

هذا هو الذي ينبغي ان يفهم في الموضوعات الشائئة
 الكلام في المقدمات
 الشائئة

سور

موضوعها اسما محصلا واسما غير محصل فالمحصل بمنزلة قولنا الانسان
 وغير المحصل بمنزلة قولنا الانسان فيحصل لنا ثمان مقدمات باراء
 كل موجبة سالبة فيصير المقدمات ستة عشر وهذه اما ان يكون المحل
 فيها ضروريا او ممتنعا او ممكنا اما الضروري فيمنزلة قولنا الانسان
 يمشي فيحصل عنه المقدمات ثمانا واربعين وهذه اذا تكررت في
 الازمنة الثلاثة صارت مائة واربع واربعين مقدمة والارزمة^{الثلاثة}
 هي الماضي والحاضر والمستألف فالماضي بمنزلة قولنا زيد يمشي والحاضر^ض
 بمنزلة قولنا زيد ماش والمستقبل بمنزلة قولنا زيد يمشي فاما السور
 فينقسم النظر فيه الى سبعة مطالب الاول ههنا ما السور فيقول
 ان السور بلفظة بسيطة من شأنها ان يفرق بالموضوع شي ونحو
 فكم من الكثرة التي تحصرها الموضوع يوجد المحمول ولا يوجد بمنزلة
 قولنا كل انسان يمشي فانه لفظة كل هي السور وهذه قد لاحظت
 بالانسان فواجبت المشي الكلية وينبغي ان يعلم ان السور لا يجوز
 ان يقرن بالشخص لكن لطبيعة كلية بمنزلة الانسان والثاني عدو

في السور
 الكلام
 سبعة
 هو

الاسوار فيقول لها اربعة والثالث ما هي فيقول ان الواحد منها سوء
كله موجب بمنزلة كل والاخر جزئي موجب بمنزلة واحد والثالث سوء
كله سالب بمنزلة قولنا واحد والاربع سوء جزئي سالب بمنزلة
ليس كل اوليس بعض والمطلوب الرابع هو ان ينظر كيف يتقابل
الاسوار فيقول ان يقابلها ليس يخلو من ان يكون استعمالنا في اسوار
متساوية او غير متساوية فان استعمالنا مع المتساوية حدث يقال
الاضداد والتي يجب الاضداد اما الاضداد فاذا احدث السور الكلي
الموجب بازاء سوء الكلي السالب بمنزلة قولنا كل انسان يمشي ولا
واحد من الناس يمشي فان هاتين القضيتين منقلبا بلان يقابل
الاضداد واما التي يجب الاضداد ماذا احدث السور الجزئي الموجب
مع السور الجزئي السالب بمنزلة قولنا واحد من الناس يمشي ليس كل
انسان يمشي هذه يمشي يقابلها تقابل التي تحت الاضداد التضاد
الاضداد الضار فان استعمالنا الاسور غير متساوية هذه بمنزلة
ما ياخذ مع الكلي جزئيا حدث يقابل الشاقص فان قلنا كل انسان

يعيش تناقض قولنا واحد من الناس يعيش فيقابل التناقض اذا اخذ مع
 الكلي جزئ ويقابل الاضداد اذا اخذ مع الكلي كلي ويقابل الاضداد
 والصغار اذا اخذ مع الجزئ جزئ والمطلوب الخامس النظر في خواص
 هذه الثلاثة المتقابلات فيقول ان الذي يخص التي يتقابل على طريق
 الاضداد الكبار هي انها يجوز اجتماعها على الكذب بمنزلة قولنا كل
 انسان كاتب ولا واحد من الناس كاتب وذلك ان المقدما الكليتين
 في المادة الممكنة كاذبة ابدل فاما التي يتقابل على طريق الاضداد الصغار
 فيخصها انها في المادة الممكنة يصدق ابدل وذلك ان قولنا واحد من
 الناس كاتب صادق وقولنا كل انسان كاتب صادق فاما الملمهين
 الباقيتين اعني الضرورية والممتنعة فتقسم كلا الصنفين الاضداد
 اكبار والاضداد الصغار الصادق والكذب سوى ان في المادة ^{الضرورية}
 الموجبة صادقة السالبة كاذبة وفي المادة الممتنعة السالبة صادقة
 والموجبات كاذبة فاما المتقابلات على طريق الناقض فيخصها انها
 تنقسم الصادق والكذب في جميع المقدمات وفي جميع المويد وفي

المطلب الخامس

جميع الارضنة حتى اذا كانت الموجبة صادقة يكون السالبة كاذبة
 اما في المادة الضرورية فالموجبة صادقة والكاذبة سالبة بمنزلة
 قولنا كل انسان حيوان ليس كل انسان حيوانا فلما في المادة الممتنعة
 فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة بمنزلة قولنا كل انسان يطير ليس
 كل انسان يطير فلما في المادة فالكلية كاذبة والحركة صادقة والكلية
 بمنزلة كل انسان كاتب والجزئية بمنزلة قولنا ليس كل انسان كاتباً
 فقد بقى علينا ان ينظر فيما يخص المهملات والشخصيات فيقول ان
 الشخصيات تقسم الصدق والكذب في جميع المواد وجميع الارضنة
 وصورتها صورة المشاقصا فاما المهملات فصورتها صورة الجزئيات
 وذلك انها في المادة الضرورية والممتنعة يقسمان الصدق
 والكذب فلما في المادة الممكنة فيجتمعان جميعا على الصدق والمطلق
 الصادق هو ان ينظر كيف يسمى ذوات الاسوار من الاسوار فيقول
 بان المقابلة على طريق الاضداد يسمى كليات حسب ثنتين احدها
 لان الموصوف في القدمات كل والثاني لان اسوارها كلية والمتنقاة

المطلق الثاني

على طريق الاضداد الصغار لئتي كليات كالجزئيات فن قبل السور
والمقابلة على طريق الاضداد الصغار لئتي كليات كالجزئيات فن
قبل السور والمقابلة على طريق التناقض لئتي كليات كالكليات اما
فن قبل الموضوع واما كالكليات فن قبل السور الافضل وذلك
ان احدهما السور فيها كل والاخرى واما المهملات فيسمى كليات لا
كالكليات اما كليات فن قبل الموضوع اقاله كالكليات فن قبل
انها الاسور لها فاما الشخصيات فيسمى فردات ووحداث من قبل ان
الموضوع فيها شخص المطلوب السابع لم سلب قوله كل بلبس كل
ولم يسلب قوله واحد بل واحد بل سلبه يعني له ولا واحد وزيد
هذه الواو في قوله ان السبب في اضافة هذه الواو هو ان عرض
السالب يرفع ما اوجبه الموجب الذي اوجب الموجب الشيء الواو
من الناس وغرض السالب ليس ان يرفعه من واحد او احدا ^{اتفق}
بل من اى واحد كان حتى يرفع وذلك الواحد في جملة ما يسلبه
السالب وههنا ينقطع الكلام في السبعة المطالب التي من بينا المفسرين

السابع
المطلوب

ان ينظروا فيها في السور وقد بقي علينا ان ينظر في المطلوب ^{الثاني}
 وهو حرف السلب الى اي شئ من ما في الموجبة ^{ضعيف} ^{الثانية} اذا
 حرف السلب حديث ومنها سالبة تيا قضاها فنقول ان حرف السلب
 في الهملات والشخصيات يضاف الى المحمول وفي ذوات الاسوار الى
 السور غير تلك قولنا الانسان يمشي ليس كل انسان يمشي وذلك ان
 عرض السالب ان يرفع ما اوجبه الموجب والموجب انما اوجب في
^{ذوات} ^{الثانية} الهملة والشخصية والمحمول وفي الاسوار السور ^{السالب}
 انما ينبغي ان يعهد فيرفع هذين وفي الجملة انه على هذا الوجه تقسيم
 المقدمات الصادق والكذب وهما ينقطع التعليم الذي من بيان
 المفسرين ان يقدموا قبل الكلام في هذا لفصل قلنا خذ الان في شرح
 كلام ارسطوطاليس على الرسم فيقول اول ما بدا ارسطوطاليس في هذا
 الفصل هو ان عرفنا مبلغ عدد المقدمات ^{الثانية} التي موضوعها
 محصل فيزعم انها ثمان ووضح ذلك بانه قال للمقدمات احكام على ^{مورد}
 فعددها بحسب عدد الامور ^{الامور} ما شخصية واما كلية فينبغي ان

السلب
 من الكمال في الحرف

يكون الاحكام اما شخصية واما كلية واما كذا ات السور غير ذ^ت
 السور اما ان يكون كلية او جزئية فيحصل من ذلك عدد المقدمات
 اربعة شخصية ومهمة وكلية وجزئية وبازاء كل موجبة سالبة فيكون
 الجميع ثمان مقدمات اثنتان منها كليتان وهاتمان يتقابلان تقابل
 الاضداد واثنتان جزئيتان وهاتان يتقابلان تقابل الاضداد^{الكبار}
 واثنتان شخصيات وهاتان متقابلتان تقابل التناقض وبعد هذا
 يأخذ ارسطو طريقا ليس في ان يبين ان السور لا يمكن اقترانه الى المحمول
 لكن ان الموضوع ومن ههنا استخراج المفسرون منهم السور فقالوا انه
 لفظ يقرن بالموضوع وارسطو طريقا ليس بين ذلك بطريق الحلف
 ويقول ان اضيف حرف السلب الى المحمول لفران يبطل اشرف المقد^{مات}
 في الكمية والكيفية والاولا اذا بطلت اشرف المقدمات فاولى ما ذكرنا
 ان يبطل واذا بطلت المقدمات باسرها وخرجت من ان يكون صا^{فة}
 لم يبق لنا مقدمة يصلح عند اضافة السور الى المحمول والقضية المقابل
 كل انسان هو كل حيوان ان يكون اى واحد واحد فرضناه من الناس

هو

المقدم والمقدمة الشريفة التي يبطل بها الموضوع
 كلية في الامة الفردية فالكلمة يبطل عند افتادة
 السور ان المحمول فيجب على ما دام واضع وهو الك
 ان يبطل من صم

هو كل حيوان فيكون سقاط طائرا ويقبلنا وغيرها من الحيوان^{ات} وهذا
شع وهذه الشناعة جزءها القول بان السور ينبغي ان يضاف الى
المجول فما ينبغي اذن ان يضاف السور الى المجول فيبقى ان يضاف الى
الموضوع فاما المفسرون فيفتحون هذا باب ويستقصون بان يقولوا
ان امكن اضافة السور الى المجول بعد الفراغ افترانه الى الموضوع فلقر
ولان الاسوار اربعة فيجب ان يعهد الى قضية ما ولا يرب ان فيها
مجموع وموضوعا ليجمع مع موضوعها واحد من الاسوار وليقرن
الى المجول الاسوار الاربعة حتى يصير المقدمة وان سورين فيقول
من ذلك ستة عشرة مقدمة كل انسان كل حيوان واحد من الناس
كل حيوان ليس كل انسان كل حيوان ولا واحد من الناس كل حيوان^{ات}
كل انسان واحد من الحيوان واحد من الناس واحد من الحيوان ليس
كل انسان كل حيوان ولا واحد من الناس واحد من الحيوان كل انسان^{ات}
ليس كل حيوان واحد من الناس ليس كل حيوان ليس كل انسان^{ات}
كل حيوان ولا واحد من الناس ليس كل حيوان كل انسان لا واحد من

الحيوان واحد من الناس ولا واحد من الحيوان ليس كل انسان واحدا
ولوا واحد من الحيوان ولا واحد من الناس ولا واحد من الحيوان
فهذه هي الستة غير مقيدة التي يتولد من اضافة السور الى المحمول
حتى يصير المقدمة ذات سورين الا ان هذه الست عشرة يلزم
منها باسرها شاعات وذلك ان اربعة منها يصدق دائما في اللوا
كلها واربعة يكذب في اللوا كلها واربعة يصدق في الضروري و
الممكن ويصدق في المقدمات التي هذه صفتها يلزم شاعات عظيمة
وذلك انها يصدق في الشيء وضده وقيح ان يكون القضية صادقة
على الشيء وضده فاما المقدمات الكاذبة في اللوا كلها في غدها اربعة
الاولى من كل انسان كل حيوان والثانية واحد من الناس كل حيوان
والاربعة الصادقة في اللوا كلها الاولى من كل انسان كل حيوان
كل انسان كل حيوان ولا واحد من الناس كل حيوان فاما الاربعة الصواب
في الضروري والممكن الكاذبة في الممتنع فالاولى من كل انسان واحد
من الحيوان واحد من الناس واحد من الحيوان ولا واحد من الناس
ولا واحد

ولا واحد من الحيوان وأما الأبرع الكواذب في الضروي والممكن ^قالصواد
في المتنح في ليس ح انسان واحد من الحيوان ولا واحد من الناس
واحد من الحيوان كل انسان ولا واحد من الحيوان واحد من الناس من
الحيوان وقد كنا قد منا القول بان هذه المقدمات مردولة باسرها
من قبل صدقها في جميع المواد وكذبها في جميع اوصدها في مادتين
متقا بلتين بمنزلة الضروي والممكن او كذبها في مادتين متقا بلتين
بمنزلة الضروي والممكن والقيس فلا يصلح له مقدمات مشبه لهذه
الصفة لكن انما يصلح له من المقدمات ما كان صدقه بسبب الامور
لا من قبل القول وفساد نظمه والزيادة فيما لا يحتاج اليه وينبغي
ان يعلم وان يجاوزنا فيما نقوله ما نحن لسبيله ان كل مقدمة لمحد
فيها سلبين فذلك المقدمة موجبة لاسالبه بمنزلة قولنا ليس كل
انسان ليس كل حيوان فان هذه المقدمة هي مساوية لقولنا كل
انسان كل حيوان وقد احتج قوم وقالوا بل السور ينبغي ان يضاف
الى المحمول ويكون المقدمة صادقة فان ارسطو طاليس وفلاطون قد

قد قرناه وقولها صادقان وذلك ان ارسطوطاليس يقول في كتابه
 في النفس ان النفسان طلحنا ماى كمال ما ونعنه بكمال ماى كمال واحد
 والكمال هو المحمول على النفس وقد اطن يقول ان الربط يرقى الى الخطا
 قومنا فرغوا ان لفظه ماسور ليس الامر على هذا لكن لفظه ماى
 هذا الموضع يجرى مجرى الفصل فان لفظه ماى مواضع كثيرة يقول
 مقام الفصل فانا اذا قرناها بالحيوان قامت مقام الناطق والمات
 هذا يكفي في ازالته هذا لا عراض ومن بعد ذلك باختار ارسطوطاليس
 في تعليلنا عن تقابل للقصوات ولما كانت المقدمات تقابل على
 ضربين على طريق التضاد وعلى طريق التناقض نجبرنا ارسطوطاليس
 ويعلمنا كل واحد من هذين الضدين فيقول انها يتقابل على طريق
 التضاد اذا جعلت بارا الا يجب الكلى السلب الكلى بمنزلة القول
 كل انسان يمشى فان المقابل لهذا على طريق الفساد التضاد القضية
 القائلة ولا واحد من الناس يمشى فلما التجريان فيقابلها على طريق
 الاضداد الصغار وهاتان بمنزلة قولنا بعض الانسان يمشى ليس بعض

لصفتين
 الكلام في تقابل
 المقدمات

الانسان

الانسان يمشى والذي يخص الصنف الاول انه يسوع فيه ان يجتمع
المقدمتان على الكذب فاما على الصدق فلا وذلك ان المقدمات الكلية
في المادة الممكنة كاذب كلها فاما الصنف الثاني فتخصر ^{المقدمتين}
فيه يجوز اجتماعا التناقض فيقسم القسمين الى المتناقضة على التحقيق
والى المتناقضة على غير التحقيق والمتناقضة على التحقيق ينقسم
الى قسمين الى الكليات والى الشخصيات والكليات ينقسم الى قسمين
الى الموجبة الكلية والسالبة الجزئية والى السالبة الكلية والموجبة
الجزئية والذي يخص هذا الصنف من اصناف التقابل انه يقسم
الصدق والكذب في جميع المواد وفي جميع الازمنة فاما الشخصيات
فانها يقسم ايضا الى الصدق والكذب في جميع المواد وفي جميع الازمنة
وهذه بمنزلة قولنا زيد يمشى زيد ليس يمشى والفرق بينها وبين
الكليات او الكليات تقسم الى الصدق والكذب في جميع المواد وجميع
الازمنة على التفصيل والتحصيل فان الموجبة في المادة الضرورية كلية
كانت او جزئية صادقة ابدًا والسالبة كاذبة ابدًا وفي المادة المحتملة

صادقة والموجبة كاذبة ابدل وفي المادة الممتنعة الممكنة في الزمانين
 الماضي والحاضر هما صادقة على التحصيل والاخرى كاذبة ابدل وفي الماد
 الممكنة في الزمانين على التحصيل فاما في الزمان المستقبل فانها يقتسم الصدق
 والكذب ولكن على غير تفصيل ولا يحصل فان زيدا لا بد اما يسبحم او لا
 يسبحم الا انه اثبات الحكم على احدهما قبل وقوعه فاما المتناقضة على
 غير طريق التحقيق فمع المهملة وذلك ان هذه في المادتين الصورتين
 والممتنعة يقتسمان الصدق والكذب على ما معنى فاما في المادة الممكنة
 فيجتمعان على الصدق لان قوة الممكنات الجزئيات وهذا ^{طاليس} ^{سظو} نزع
 ان تناقضها على طريق التحقيق هي المقسمة للصدق والكذب في جميع
 المواد وجميع الازمنة واربسطوطاليس ينشر على ذلك شكاقوبيا
 صورة هذه الصورة القول بان المهملة في المادة الممكنة لا يقتسم
 الصدق والكذب كذب وذلك ان الموجبة المهملة يساوي الموجبة
 الجزئية والموجبة الجزئية تناقضها السالبة الكلية فيجب ان يكون السا
 المهمل مساوية للسالبة الكلية فاذا كانت لهذه الصورة كانت ^{لبن}

المهمة متناقضة للوجبة المهمة وللتناقض لا يصل فإن كيف زعمت
لها اجتماع على الصدق والكذب وحل الشك يجري على هذه الصفة أما
ان الوجبة المهمة يساوي الوجبة الجزئية فلا كلام فيه وأما ان السالبة
الكليّة تساوي السالبة المهمة بغير صمد وذلك ان السالبة الكليّة كاذبة
لا محالة في المادة الممكنة بمنزلة قولنا ولا واحد من الناس يمشي فاما المهمة
فليست كاذبة بمنزلة قولنا الانسان ليس يمشي وذلك انه ليس يمكن ان
يعدم الشيء جميع نوع الانسان فاما المفسرون فقد يأتون بحج من ادعى
ان السالبة المهمة المساوية للسالبة الكليّة وبالبحج التي الطلب اقوالهم
فان اصحاب فلاطن يرون ان السالبة المهمة مساوية للسالبة الكليّة
وينسبون ذلك على هذه الصفة قالوا ارسطوطاليس نفسه استعمل
ذلك لقوله في السماء الطبيعي انه لا حركة خارجة من المتحرك ويقول
في كتاب النفس انه لا حاسة خارجة من الخمس فيقول ان ارسطوطاليس
لم يستعمل هذه الا انها سوابب ممكنة بل انما يستعملها على ان سوابب
ممتنعة والسوابب الممتنعة صواب وايضا فان فلاطن استعمل في

كتاب السئلة واوميرس استعمالها ايضا بقوله لاخري في كثير من الروايات

ان هذه المقدمة ليست كلية لكنها جزئية والجزئية في المادة الممكنة

صراحة فاما اصحاب ارسطو ليس فينبوا ان السالبة الممثلة غير

السالبة الكلية على هذا الوجه قدموا ولا اربع مقدمات يقربها الفرقا

احدهما ان ليس مقدمة كلية ممكنة صادقة لا موجبة ولا سالبة والثاني

ان الموجبة الممثلة غير السالبة الكلية على هذا الوجه قدموا ولا اربع

مقدمات يقربها الفريقان احدهما ان ليس مقدمة كلية ممكنة صادقة لا

موجبة ولا سالبة والثاني ان الموجبة الممثلة مساوية للموجبة الجزئية

والثالث انه اذا كانت المقدمات هي التي صالفت من القياس صادقة

وكانت المقدمات قياسا فلا سبيل الى ان يكون نسخا يتبع امر ما في

المقدمات في الكم والكيف ثم علموا القيد هكذا الجاري ولا واحد من العدل

والعدل على الانسان بلا هاله وهذا لقياس هو في الشكل الاول في

الضرب السادس ونتيجة هي قولنا الانسان ليس بجاري وهي سالبة ممتلئة

فقالوا اصحاب فلاطن هذه السالبة مساوية للكلية ام الجزئية فان

سألنا ما لمف
منه القياس صادقة
وكان تماثلها قياسيا
فلا سبيل الى ان يكون
النسخة تتبع امر ما
في المقدمات

قلم للكلية وهي صادقة ان مقدمة كلية ممكنة صادقة وهذا بخلاف
 الاصل واذ لم يكن كلية فهي جزئية فالسالبة المهملة مساوية للجزئية
 ومن بعد هذا ياخذ ارسطو طاليس في ان يبين ان الموجبة الواحدة
 انما تناقضها سالبة واحدة ويقول ان السوالب التي يمكن ان يقر
 بازاء كل موجبة اربعة سالبة يكون موضوعها وموضوع الموجبة
 واحدا الا ان محمولها ما مختلفان بمنزلة قولنا سقراط يمشي سقراط ليس
 يكتب وسالبة يكون محمولها ومحمول الموجبة واحدا في موضوعها
 بمنزلة قولنا سقراط يمشي زيد ليس يمشي وسالبة يكون محمولها وموضوعها
 غير المحمول الموجبة وموضوعها بمنزلة قولنا سقراط يمشي فلا طين
 يمكن وسالبة يكون محمولها وموضوعها وهو محمول وموضوع التوجبة
 بمنزلة قولنا سقراط ليس يمشي فالسلب السوالب الاوائل لا يجوز
 ان يكون مناقضان من قبل انها يجتمع مع الموجبة على الصدق والصدق
 فقد بان ان المناقضة للتوجبة انما هي سالبة واحدة وهي التي محمولها
 غير محمول الموجبة وموضوعها ومثالا ذلك قولنا كل انسان يمشي

في ان الموجبة الواحدة
 تناقضها سالبة واحدة
 يعني

يمشي سقراط

فاما الجزئية في التي ليس لها موضوع
 الصدق والصدق

كل انسان يمشي واحد من الناس يمشي ولا واحد من الناس يمشي ^ن
يمشي الانسان ليس يمشي سقراط يمشي سقراط ليس يمشي ^{طاليس} وارسطو
ياخذ بعد ذلك في ان يبين متى يكون للوجبة واحدة ومتى يكون ^{لبن}
واحدة ويقول ان الوجبة يكون واحدة متى كان محمولها طبيعة ^{حدة}
وموضوعها طبيعة واحدة ولم يكن فيها اسم مشترك وكذا ^{السالبة}
يكون واحدة بان يكون صفاتها هذه الصفة ومن بعد هذا ^{طاليس} شرارسطو
شكا وحله ويتبعه بالكل في الممكن ويردحج من البطله وجعل ^م
كلها ضرورية ويطلبها ويرى ان ههنا ممكنا ويوفقنا على وجه الشبهة
التي قاوت الدين البطلو الممكن الى البطله وهذه الصورة الشك زعموا
المتشكك ان اجري الناقض لها بحسب ما قاله ارسطو ^ن طاليس
الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل وهذا هو ان يكون احدهما
صادقا ابدا والاخر كاذبا ابدا واذا كان لهذه الصفة وجب ان يكون
الامور باسرها ضرورية الوجود وضرورية العدم لان الصدق ابدا
يتبعه الوجود والكذب يتبعه العدم فارسطو طاليس محل هذا

الشك

الشك يقسمه التناقضات ويرى ان ليس كلها يقسم الصدق
 والكذب على التفصيل والتحصيل ويقول المناقضا منها كلية ومنها
 مهمله ومنها شخصية والمناقضات الكلية التي هي موجبة كلية و
 سالبة جزئية وسالبة كلية وموجبة جزئية يقسم الصدق والكذب
 في جميع المواد وجميع الارضنة على التفصيل والتحصيل اما في المادة
 الضرورية فالموجبة سالبة ابدا والسالبة كاذبة ابدا واعني يقول
 صادلة
 ابدا في الارضنة الثلاثة في المادة الممتنعة السالبة صادقة ممتنعا
 ابدا والموجبة الكاذبة ابدا واما في المادة الممكنة فالكلية كاذبة
 ابدا والجزئية صادقة ابدا والمناقضات المهملة يقسم الصدق
 والكذب على التفصيل والتحصيل في المادتين الضرورية والممتنعة
 على ماضى فاما في المادة الممكنة فجميعا صادقتان لان المهملتين
 متساويتان بجزئيتين والجزئيتان في المادة الممكنة صواب و
 المناقضات الشخصية اما في المادة الضرورية والممتنعة في جميع
 الارضنة فانها يقسم الصدق والكذب على التفصيل وفي الزمان

التحصيل اما

الماضي فأنجز تحقق الصدق أحدهما على التحصيل وفي الزمان الحاضر للشأ^{هد}
 يصح ذلك فاما في الزمان المستقبل فلا يعلم لها صادق ولا انها كاذ^{ذب}
 وذلك ان اقتسامها للصدق والكذب واجب ضرورة ولكن نحن قبل
 وقوع الامر الممكن لا نعلم أي المقدمتين صادقة وإيهما كاذبة فان است^{استحتم}
 سقراط في غدي يجوز ان يكون ويجوز ان لا يكون وكذلك استحتمامه
 فالنقيض الدال عليه يجوز ان يصدق أي حر كان منه ويجوز ان يكذب
 فالمقدمات الشخصية في المادة الممكنة في الزمان المستقبل لا يقسم
 المتناقضات الدالة عليها الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل
 لكن اذا صدق أحدهما كذب الآخر وهذه هي القضية التي تجرت ان
 يكون الامور كلها ضرورية فليس الامور اذن كلها ضرورية لكن الامور
 الشخصية جواهر كانت ام الكائنة في الزمان المتصل هي ممكنة و
 ذلك انه شائع في الزمان المتصل ان يوجد وتسايع ان لا يوجد
 فلناخذ الآن في أي ادراج اصحاب الضروري كما فعل ارسطو طاليس
 فيقول ان الدين ادعوان الامور كلها ضرورية الامور الممكنة يتناول

في القول في الامور
 ضرورية الجوهرية
 العلة

دعواهم بحج كثيرة الاول منها صفتها هذه الصفة قالوا الامور الممكنة
 ثبتوا دعواهم بحج كثيرة الاول منها صفتها هذه الصفة قالوا الامور يتبع
 القول بحسب ما ينصرف عليه القول ينصرف عليه الامور والاقاويل
 يقتسم الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل فاحدا جزاء لخاصة
 ابدل والاخر كاذب ابدل والصالح يتبعه ان يكون الامر موجودا و
 الكاذب يتبعه ان لا يكون الامر موجودا ابدل والكاذب يتبعه
 ان يكون الامر معد وما ابدل فينتج من ذلك ان يكون الامور اما حادثة
 ابدل او معد ومتا ابدل ويبطل طبيعة الممكن وهذه الحجة الثانية صفتها
 هذه الصفة قالوا اذا كان سقراط الان ما شديدا فقد كان القول
 السالف فيه ما يمتنع صاذا قال لا محالة واذا كان صادقا لا محالة فالامر
 من الاضطرار وجوده وما هو من الاضطرار ان يوجد فمتنع ان
 لا يوجد وما هو ممتنع ان لا يوجد فليس هو ممكنا ان لا يوجد ف
 لا مولا ان كونها ضروري لا يمكن وهذه الحجة يدعى التي من قبل
 تقدم المعرفة والحجة الثالثة للفسيرين لا لارسطوطاليس قالوا

فمنهم

قال اذا كان الله عالما بالامور ^{علم الله} على الله لا يجوز ان يتغير فالامور اذن
 وقوعها من الله اضطرار واذا كان الامر على هذا فامور باسرها ضرورية
 ونحن نقول ليس من اجل ان الله جل اسمه عالم بالامور يجب ان يكون
 هو السبب في كون هذه الامور ذلك ان ليس السبب في احراق النار
 على ما كن ما كانت هي هذه الحالة فلنكن نذكرها كذلك ليس السبب
 في الوجود الامور علم الباري بها لكن لما كان علمه حقيقيا لا يشوبه
 الخط اعدم فعلم الامور قبل كونها وعلمها بحسب ما هي ولا من ضلها
 ومنها امتنعوا وانما مكنها هو يعرف كل واحد منها بحسب طبيعة فيعلم
 ان النار يحرق لا محالة والانسان متنع ان يطير وان زيدا يجوز سحبه
 في غده ويجوز ان لا يتحم هذا كان في فتح هذه الحجة وارسطو طاليس
 ياخذ في الزام الشناعة المجتئين او ردوها وقبل ذلك يورد اعراض معتز
 اعترض على اصحاب الضرري فقال قولكم ان ضربي النقيض يقسمان ^{الكن}
 على التفصيل والتحصيل كاذب وذلك انزلوم يكونا جميعا صادقين ^{ذيين} او كما
 فارسطو طاليس يثبت هذه الراي ويقول يلزم من كونها صادقين

يتم

او كاذبين شناعتهما الا وضهما بطلان شرط النقيض والثانية تكذب
 الضوري وذلك انها اذا كان جميعا صادقين لزم وجود الامور والا
 وجودها من الاضطرار وان كان جميعا كاذبين لزم ان لا يوجد الامور
 ولا الا يوجد من الاضطرار ومن بعد ذلك يورد الشناعة اللائمة
 لاصحاب الضوري في الحقيقة ويقول انه متى كانت الامور كلها ضرورية
 لزم بطلان اشرف الامور وهو العقل وذلك ان العقل انما خلقه
 الله تعالى لينصرف بحسب ما يرى فاذا كانت الامور ضرورية
 فكر العقل ولم يتفكر وقوع الامور اذا كان وقوعه من الاضطرار لا بد
 منه ولا معنى للرؤية والفكر ولا يسنن ولا للتو اميسر ولا للامر ولا للنواهي
 ويلزم من هذا ان يكون خالق العقل والرؤية قد خلق شيئا باطلا
 فلهذه الشناعة التي يلزمها اسطوطاليسر وهي بين ان ههنا ممكنا
 يتباين احدهما من الرؤية ويقول اذا كانت الرؤية موجودة فلا
 ان يروى فيما يريد فيما يريد ان يفعل له ان يفعل ما يوشى ولان لا
 يفعل ما يوشى ولان لا يفعل ذلك واذا كان الامر على هذا فيجوز وجود الامور

غنى
 في التسمي
 المتجدين

ولا وجوده وما كان لهذه الصفة فهو ممكن والحجة الثانية من قبل الفعل
 والانفعال وذلك انا شاهد شيئا يفعل وليس فعلها دائما بمنزلة مشي
 زيد واشياء منفعل وليس انفعالها وانما بمنزلة تخريف الثوب فانه قد
 يجوز ان تترق وان لا تترق بان ساء الاشياء التي يوجد تارة ولا ينو^{جد}
 تارة هي ممكنة وارضوطاليس من بعد بيته ان ممكنا موجودا ياخذ
 في ان يري الشبهة التي وحت على القابلين بان الامور كلها ضرورية
 ويقول ان اعتقادهم بان حرق النقيض يقسمان الصدق والكذب
 على التفصيل والتحصيل هو الذي حرمهم الى ذلك ليس الامر على هذا على
 ما بيننا اولاً ان المقدمات الشخصية في المادة الممكنة في الزمان المستقبل
 تقسم الصدق والكذب على غير تفصيل ولا تحصيل وارضوطاليس
 ياخذ من بعد هذا في ان يعرفنا مبلغ عدم المقدمات الغير^{محصله}
 وجميع جميع المقدمات البانية ونختم بها الكلام في هذا الفصل فيقول
 ان المقدمات الغير محصلة وجميع جميع المقدمات البانية ونختم بها
 الكلام في هذا الفصل فيقول ان المقدمة البانية التي موضوعها غير

محصل

محصل اما ان يكون محصيه بمنزلة قولنا الانسان يمشي وباراء هذه الاربعة جوبا
 اربع سوابل فيصير عدد هائلا ثمانية وهذه اذا كررت في المواد الثلث صار
 اربعة وعشرين واذا كررت في الازمنة الثلث صارت اثنين وسبعين
 واذا اضيف اليها اللقدمات المحصلة ويبلغها اثنتان وسبعون يصير
 المحصلة مائة واربعة واربعون متقدمة في النوع وقد نفى علينا ان
 يخبر بالسبب الذي من اجله يستعمل المحمول غير المحصل في هذه
 اللقدمات فيقول انه لو استعمله لاشبهت الموجبة السالبة وذلك
 انه لو استعمله في مقدمة شخصية ومهملة بمنزلة قولنا الانسان لا يمشي
 زيد لا يمشي لكانت صورة هذه الصورة سوابل فكانت الموجبات
 السوابل وهذا من اضل ما يكون وكذلك لو استعملنا في الكليات
 بمنزلة قولنا كل انسان لا يمشي لكانت نسبة هذه المقدمة ولا واحد
 من الناس يمشي فلذا سبب لم يستعمل مقدمة بيانية محمولها غير محصل
 وههنا فليقطع في الفصل الثاني فلنا هذا لان الكلام في الفصل الثاني
 وقيل ان يشرع في الكلام فيه فليورد ما من بيان المفسرين ان يوردوا قبله

في عدد اللقدمات الثمانية

في انه لم يستعمل المحمول
 في السبب

في الفصل الثاني

من المباحث وهي اربعة الاول لم يجعل هذا لفصل ثالثا والثاني لم عد

مبلغ المقدمات الثلاثية والثالث التطرف في الجزء الثالث الذي به

صتر الثلاثية ثلاثية والرابع اعطى القانون اى شئ ما في الموجبة

الثلاثية اذا اضيف حرف ثالث حتى في الموجبة سالبة يناقضها

السبب

ان السبب في قصير هذا الفصل ثالثا هو ان المقدمة الثنائية بسيطة

من الثلاثة والبسيطة تقدم على المركب وذلك ان الثلاثية

هي بياضية وزيادة حرف ثالث وايضا ان الثنائية هي بالقوة ثلاثية

وما بالقوة تقدم على ما بالفعل في الزمان فاما عدد المقدمات

وثمانية وثمانون مقدمة في السور وبيان ذلك على هذه الصفة

المقدمة الثلاثية اما ان يكون الموضوع لها شخصا او كليا وهذا اما

مع سور الذي هو مع سور اما ان يكون مع سور كلى وسور جزئى

فيحصل من قبل ذلك اربع مقدمات موجبات ومعارضة

صار

سالبة فيصير ثمانية وهذه اما ان يكون في المادة الصورية او الممكنة

او الممكنة فيصير ثمان واربعون مقدمة وهذه في الارضنة الثلثة

مائة وأربع وأربعين مقدمة وهذه اما ان يكون المحمول فيها محصلا و
غير محصل فيصير مائتين وثمان وثمانين وكون المحمول غير محصل به
فارقت البيانية للشذائش لان الشائش لم يستطع فيها ان ياتي جملة
محصولا لان نسبة السالبة وقد شرحنا ذلك فيما تقدم فاما الحرف
الثالث فهو لفظة بسيطة دالة على الوجود من شأنها ان يقرن الى
احد حكا مقدمة يربط المحمول فيها بالموصوع ويجعل بالعرض وهي
ثالث بالطبع فقولنا فيها على الوجود للفرق بينها وبين السور الذي
لا يقرن الا الى الموصوع وقولنا فيها انها يحمل بالعرض للفرق بينها
وبين المحمولات التي يحمل بالذات فان الحرف الثالث انما يحمل
بسبب اضافته الى المحمول وقوله فيها وانها ثالث بالطبع من قبل انها
في المرتبة قد يجوز ان يكون اولا وثانيا وثالثا فاما حرف السلب في هذه
المقدمات اما الهملة والشخصية حرف السلب فيها يضاف الى الثا^{لث}
واما في ذوات الاسماء فالى السور من قبل ان الثالث والسور
صورتا المقدمة واذ قد استوفينا الكلام في الاشياء التي جرت عاد

في الخلاف بين الشائعية
والشاذلية

المفسرين يتقدمها قبل هذا الفصل فلنأخذ الآن في كلام ^{طاليس} ارسطو
 واول ما بدا في هذا الفصل علمنا عن الخلاف الشائعية والثلاثية وثانية
 عن الوفاق بينهما اما الخلاف فرع من يجري على هذا السبيل المقدّمات
 الشائعية فيها متناقضتان احدهما محمولها محصل والاخرى محمولها
 غير محصل والاولى من هاتين والمتناقضتين يسمى بسيطة والاخرى
 معدولة وبسبب يسميا معدولة من قبل عدول محمولها من التحصيل
 الى غير التحصيل والمثال على المناقضة الاولى قولنا الانسان يوجد ^{شئ}
 ماشياً الانسان ليس يوجد ماشياً والمثال على المناقضة الشائعية
 قولنا الانسان يوجد ^{شئ} ماشياً الانسان ليس يوجد ماشياً
 بعد تحصيل ارسطو طاليس هاتين المتناقضتين احد في المنا
 بينهما ويرتبا الى جزئها يصدق بعضها مع بعض فهو يقوله ان
 السالبة المعدولة يصدق مع الموجبة البسيطة ويفصل عليها ^{حد}
 والموجبة المعدولة يصدق مع السالبة البسيطة وبعضها ^{حد}
 ويناسب بينهما هذه النسبة بتوسط ^{حد} المدمتين لان الاشياء

يناسب

اما ان يكون قبل الصوق حسب ثما او ضدها دائما والامر في جميعا في ارضته
 مختلفه فيحصل عدد الامور خمسة وهي غير القابل والملي لا يقبل والذي
 قد قبل احد الضدين دائما والقابل لهما جميعا في ارضته مختلفه فاذا كانت
 الامور ينحصر في هذا العدد وكانت السالبة المعدولة يصدق في اثنين
 منها والوجبة البسيطة يصدق على واحد فعلوم ان السالبة للمعدولة
 يصدق في اثنين منها والوجبة البسيطة يصدق في واحد فعلوم ان السالبة
 المعدولة يتبع الموجبة البسيطة ويفضل عليها بواحد وكذلك الموجبة
 المعدولة يتبع السالبة البسيطة ونقص عنها بواحد والاصل الثالث
 هو ان احد جزئي النقيض اذا صدق في واحد من هذه الامور حسب
 فيقتضيه يكذب فيه ويصدق في البواقي ومن بعد فراغ ارسطوطا^{ليس}
 من المناسبة بين النقيضين المعدولة والبسيط المهملين ياخذ في ان
 تناسب بين التقايض الكلية ولما كانت التقايض على ضربين احدهما
 في موجبة كلية وسالبة جزئية والاخر من سالبة كلية وموجبة جزئية
 وكان الاول فيهم المناسبة التي في المهملات حسب ذكرهم وعلى عن الاخر

وينبغي

وينبغي ان يعلم ان التلبنة المعدولة الجزئية يصدق على مع الموجبة الكلية
البسيطة ويفصل عليها بواحد والموجبة الكلية المعدولة يصدق مع التلبنة
الجزئية البسيطة وينقص عنها بواحد وهذه الملازمة هي الملازمة التي
كانت في المهملة فاما النقيض الاخر فاجمع المضروبين باسرها ان صورتها
تناسبه ضد هذه الصورتين وارسطوطاليس من بعد فراغه من بعد
المناسبة بين المقدمات المناقضات البسيطة والمعدولة ^{خذا}عضوا
يناسب بينهما فطرا فهو يقول ان المهملة يصدق بعضها مع بعض في
المادة الممكنة او كانت قوتها قوة الجزئيات والجزئيات في المادة ^{الممكنة}
صادقة ابد فاما في الكليات فطرفا قطر حسب منها صادقان وهما
الجزئيات وطرفا القطر الاخر كاذبان وهما الكليات ومن بعد ذلك
يلخذ في تعليلنا عن المناقضات التي الوصوع فيها غير محصل ويزعم ان
عدد هلو مناسباتها يجري بحسب ما جرى الامر عليه في التي موضوعها
محصل وهذه التي موضوعها غير محصل هي بمنزلة قولنا الانسان يوجد
عادلا لا الانسان ليس يوجد عادلا لا الانسان يوجد عادلا لا الانسان

والثلاثية ينقبض الى الثنائية فهذا مبلغ ما يورده ارسطو طاليس من
الاشتراكات ومن بعده هذا ياخذ في ان يعلمنا عن تقابل الثلاثية ^{بها} وثقائلا
يشبه تقابل الثنائية وذلك ان الكليتين الموجبة والسالبة بمنزلة
قولنا كل انسان يوجد كائنا ولا واحد من الناس يوجد كائنا ^{بلان} ثقائلا
تقابل الاضداد من قبل انها يجتمعان على الكذب في المادة الممكنة
فاما الجريئات فيثقابلان التي تحت الاضداد والاضداد الصغار
من قبل انها يجتمعان على الصدق والمادة الممكنة فاما الكلية ^{ثنية} والجريئة
بمنزلة قولنا كل انسان يوجد كائنا ليس كل انسان يوجد كائنا
واحد من الناس يوجد كائنا ولا واحد من الناس يوجد كائنا ^{فثقائلا}
يقابل الشاقص فهذا كاف في الكلام في تقابل المقدمات الثلاثية
وارسطو طاليس من بعده هذا ياخذ في تعليمنا عن المقدمات التي يصيد
بعضها مع بعض ولا يتفاصل ويقول ان الموجبة الكلية البسيطة
بمنزلة قولنا كل انسان حيوان يصدق معها السالبة القابلة ولا واحد
من الناس يوجد لحيوان والمقدمة القابلة سقراط يوجد حيوان

يصدق معها المقدمة القابلة سقراط ليس يوجد لحيوان ولا جمل^{ينا}
ان تغد على عن طريقة الاستقراء ويضد القانون الابريقليسي وهو^{انكل}
مقدمين متفقين في الكمية والموضوع مختلفين في الكيفية والمحمول
قوتها متساوية فاما يحيى بن عدي فانه زعم انه ينبغي ان يراد في هذا
القانون بعد ان يكون الموضوع واحد وليس لهذه الزيادة معنى من
بعد ذلك ياخذ ارسطو طاليس في ان يبين ان الاسماء والكلم غير^{المحصلة}
ممثلة قوتها الانسان ولا اصح ليست نكها الفاظ دالة حسب^{للد}
على ذلك انها فاقد لخاصة الموجبة والسالبة وهي الصدق والكذب
والبيان على انها ليست صادقة ولا كاذبة يجري على هذه الصفة^{اسم}
والكلم المحصلة شرف من الاسماء والكلم غير المحصلة واذا كانت تلك
لا تصدق ولا يكذب فاولى هذه الايصدق ايضا ولا يكذب ومن بعد
هذا ياخذ ارسطو طاليس في ان يبين ان اجزاء الموجبة اذا فصلت
وازيلت عن موضوعها بعد ان يبقى الموضوع فيها موضوعا والمحمول
محمولا والثالث ثالثا فان دلالتها يبقى واحدة وبيان ذلك انها ان

فانه يلزم ان يكون للمو
الواحدة ٢

لم يبق الواحدة سالتان يناقضا لها وهذا مناف الصنعة المنطق فاما
كيف ذلك فعلى هذه الجهة الموجبة الاولى التي هي الانسان لا يوجد
عدلا مثل سالبة تناقضها وهي ان الانسان ليس يوجد عدلا الانسان
فان السالبة المناقضة لهذه ينبغي ان يكون غير السالبة الاولى لانها
يناقض الموجبة الاولى فيحصل للموجبة الواحدة سالتان يناقضا
وهذه محال وهو من بعد ذلك ماخذ في ان يبين متى يكون للمو
واحدة ويكون السالبة واحدة وهو يقول ان للموجبة يكون واحدة
وكذلك السالبة اذا كان محمولها واحدة بالطبيعة وموضوعها كذلك
والوجه الى التحقيق معنى التوحد في الموجبة السالبة لانه نافع في
الصنابع الجدلية وذلك ان ثلثة امورها على السؤال والجواب و
السؤال متضمن مجرى التناقض اما بالقوة بمنزلة قولنا ابرى النفس
مايئة واما بالفعل بمنزلة قولنا ابرى النفس مايئة ام غير مايئة
فانه ان يضمن ذلك اسم مشترك ثم على المجيب ان يفصله قبل
الجواب الوقوع في اشياء يناقض راءه والفرق بين السؤال البرهاني

والجدي ان السؤال الجدي يتضمن حرفي الشاخص والجيب ان يجيب
ماهما شيئاً فاما البرهان فهو سؤال عن المهية والجواب ينبغي ان يقع
بلا يعرّها واسطوطاليس يتبع ذلك بالنظر في معنى خيل وهو النظر
في المحولات الكثيرة ومتى يسوع جمعها وبصيرها كالشيء الواحد
متى لا يسوع ذلك وفي المحولات بالجموعة ومتى يسوع وتفردها
ومتى لا يسوع واو لا يلزم القول بان جميع المحولات الفروى يسوع جمعها
وبصيرها كالشيء واحد شاعات ثلث الاولى من الكذب وذلك بمنزلة
حملنا على بعض الناس له طبيب الا انه في طبه متخلف وحملنا عليه
بانه يصير يفن بذكره انه يصير نفسه فان جمعنا هذين المحولين
كنا كاذبين فان القول بانه طبيب يصير كذبا والشناعة الثانية
المسروبة لا نهاية وذلك انا اذا حملنا على زيد ^{حيوان} انه ابيض وجمعنا
ذلك كالحملية وحملنا عليه على طريق الافراد انه ابيض وجمعنا ذلك
وفعلنا مثل هذا دائما زمنا المروبة لا نهاية له والشناعة الثالثة ^{التكرار}
والهديلان عنبرلة ما يحمل على زيد لا انسان وانه حيوان فان جمعنا

ذلك

ذلك يلزمنا التكرار فان يقولنا فيه انه انسان قد قلنا فيه انه حيوان
ومن بعد هذا ياخذ ارسطوطاليس في النظر في المحمولات المفردة^{التي}
لا يسوغ جمعها والمحمولات المفردة التي لا يسوغ جمعها اما المحمولات المفردة^{التي}
التي لا يسوغ جمعها فهي جميع المحمولات العرضية لان المحمولات
العرضية لا يتم من اجتماعها طبيعة واحدة لان ذواتها متباينة فان
طبيعة الشيء غير طبيعة البياض فاما المحمولات الجوهرية فيجتمع
من الكثير منها معمول واحد بمنزلة قولنا حيوان ناطق ماتت الا
انك ينبغي ان يراعى تقديم المحصور فيها من حيث هو ذات على^{الحاضر}
بمنزلة تقديم الحيوان على الانسان فاما المحمولات المجموعة التي
يسوغ تفها فهي المحمولات التي ليست مولفة من الشاقص الذي
هو اما بالقوة واما بالفعل ولا يتعلق بعضها ببعض ما الذي هو
مشتق من الشاقص بالفعل فيتم قولنا الخادم رجل ولا رجل القاطن^{في}
سلطان ولا سلطان فان امثاله هذه المحمولات اذا وردت كذبت
واما الذي ينبني من الشاقص بالقوة فيتم قولنا في الميت انه انسان

ميت فانه جدلا انسان انه حي فتمنى اسقطا هن المحمول لفظه الميت كذب
 القول واوى ذلك الى ان نصف الميت بانه حي والذي بعضها معلق
 ببعض بمنزلة قولنا او ميرس يوجد شاعر اذ ان حمله الوجود وغيره
 مفردا كذب فاما المحمولات المحمولة التي ليست صنيعة من التناقض
 لا بالقوة ولا بالفعل ولا بعضها معلق ببعض فسايع تفريد المجموع منها
 بمنزلة قولنا حيوان ناطق مات فانك ان تفرد كل جزء من هذه و
 تحمله مفردا وهما ينقطع الكلام في الفصل الثالث من بعد هذا ^{خذ}
 في الكلام في الفصل الرابع وهو المقدمات ذوات الجهة وقد جرت عادة
 المفسرين قبل هذا لفصل ان ينظروا في اربعة اشياء الاول منها كم
 مبلغ عدد المقدمات ذوات الجهة في النوع والثاني المنظر في الجهة
 والثالث المنظر في حرف السلب والاربع من اجزاء الموجبة ينبغي
 ان يقع اصله والرابع المنظر في ترتيب هذا الفصل والسبب الذي
 من اجله جعل اربعا فيقولان مبلغ عدد المقدمات ذوات ^{الجهة} ~~الجهة~~
 وخمسة او ثنتان او تسعون مقدمة في النوع ويبان ذلك تبصيح على هذا

الكلام في الفصل الرابع

الوجه المقدمة ذات الجهة ^{ليس} مخلوان يكون ثنائية وثلاثية والثنائية
ليس مخلوان يكون موضوعها اما شخص او طبيعة كلية وهذه اما
ذات سور او عادية للسور وذات الاسوار اما ان يكون معها سور على
او سور جزئي فيحصل من ذلك اربع مقدمات وهذه اما ان يكون
المحمول الموضوع فيها محصلين او غير محصلين واحدها والاخر
غير محصل وهذه ينقسم الى قسمين فيحصل من ذلك ستة عشرة
مقدمة وهذه في المحمولات الثلاثة يصير ثمانية واربعين مقدمة
وفي الارضنة الثلاثة يصير مائة واربعة واربعين مقدمة وفي الجهات
الثلاث يصير اربع مائة واثنى وثلاثين مقدمة وبارك كل موجبة
سالبة فيصير ثمانية واربعة وثمانين مقدمة فاما الثلاثية فليس
يخلو موضوعها اما ان يكون شخصاً او طبيعة كلية وهذه اما ذات
سور او عادية للسور وذات السور اما ان يكون السور فيها كلياً او
جزئياً فيحصل من ذلك اربع مقدمات وهذه اما ان يكون المحمول
والثالث فيها غير محصل او محصله واثنين اثنين منها محصلين

واحد غير محصل واحد منها محصل واثنين غير محصلين فيحصل من ذلك
 اثنين وثلثين مقدمة وهذه في المحمولات الثلاثة يصير ستة وستين
 مقدمة وفي الأزمئة الثلاثة يصير مائتين وثمانية وثمانين مقدمة وفي
 الجهات الثلاث يصير ثمانمائة وأربع وستين مقدمة وبأكثر من جهة
 سالبة فيصير ألف وثمانمائة وعشرين مقدمة فاذا اضيف إليها
 الشائيات ذات الجهة وهي ثمانمائة وعشرين مقدمة وأربع وستون
 مقدمة صار المجموع ألف وخمسمائة واثنين وسبعين مقدمة وإذا
 إلى هذه المقدمات الشائيات ومبلغها مائة وأربع وأربعين
 والثلاثية ومبلغها مائتان وثمانية وثمانون صار الجميع ثلاثة
 ألف وأربعين وعشرين مقدماً في النوع فهذا هو المطلوب الأول
 من المطلوب الأول وهو فاما المطلوب الثاني وهو النظر في الجهة
 فينقسم إلى خمس مطالب الأول منها الجهة والثاني كم عدد الجهات
 والثالث كم صارت هذه العدد والرابع ما الفرق بين الجهة والمادة
 والخامس ما الفرق بين الجهة والسور فبقوله ان الجهة هي لفظ بسيطة

الكلام في الجهة
 أربع

من شأنها

الكلام في الفرق بين الجهة
والمادة

من شأنها ان يقرن بالحدود المقدمة بيني ويخبر عن حال المحمول عند
الموضوع قد هو ضروري له او ممتنع او ممكن فاما عدد الجهات فتلث
ضروري ممكن ممتنع فاما السبب كونها بهذا العدد فهو لان المحمول
عند الموضوعات مناسبات ثلثة وهي انه انما يكون دايما الوجود
او دائم امتناع الوجود او تارة يوجد او تارة لا يوجد له فالجهة
اللايقة بالاولى هي ضروري والثاني ممتنع والثالث ممكن فاما
الفرق بين الجهة والمادة فهو ان المادة بالقوة والجهة بالفعل ايضا
فان للمادة صادقة ابدا والجهة سايع ان يكون كاذبة واما الفرق بين
الجهة والسور هو ان الجهة لفظي يبنى عن حال المحمول عند الموضوع
والسور نقطه يقرن بالموضوع بيني ويخبر بوجود المحمول له بل هو
لكل او لبعضه فاما المطلوب الثالث وهو النظر في حرف السلب
والى شئ مما في الوجبة ذات الجهة ينبغي ان يضاف فيقول ان
ينبغي ان يكون الى الجهة في جميع المقدمات ذوات الجهة الشخصية منها
والهملية وذوات الاسوار وسبين ولك الفيلسوف عند ابتداء الكلام

في هذا الفصل فاما المطلوب الرابع وهو اعطى السبب في تاخير هذا ^{لفصل}

وتقديم الثاني والثلاثي وهو لان المقدمات ذوات للجهة الشا ^{ئية}

واما ثلثيه فضرورية فاوتك الى استيفاء الكلام فيها ثم اضافة فرق

السلب اليهما قد استوفينا في المطلوب التي جرت عادة المفسرين

بالنظر فيها قبل هذا الفصل الرابع قلنا خذ الان في كلام ^{طاليس} ارسطو

فيقول ان الاول ما يداء ارسطو طاليس يعلمناه في هذا الفصل هو

ان حرف السلب الى اي شئ ما في الموجبة ذات للجهة ينبغي ان

يضاف او لا شئ مشتركاً يوجب منه ان حرف السلب يجب ان ^ف يضاف

المحمول الى الثالث وقوله المتشكك يجري على هذه الصفة وقد علمنا

ان المقدمات الشائعية حرف السلب فيها يضاف الى المحمول ^{شئ} والنتيجة

الى الثالث فاذا ن حرف السلب ينبغي ان يضاف دائماً الى المحمول والى

الثالث ووجب ان يصدق النقيضان جميعاً بمنزلة قولنا زيد ممكن

ان يمشى زيد ممكن ان لا يمشى زيد ممكن ان يوجد ملشيا زيد ممكن ان

لا يوجد ماشياً واذا كان الامر على هذا لم يجب ان يضاف حرف السلب

الى المحمول

السلب
الكلام في حرف

الى المحمول ولا الى الثالث ونحن نمدى ان لا يجب ان يضاف ولا الى السور^{ال} ايضا
من قبل ان السالبة يكون سالبة ممكنة لا سالبة الممكن فقد بقي ان يضاف^ف
حرف السلب في المقدمات ذوات الجهة الى الجهة حسب هذا البيان
الاول على اضافة حرف السلب الى الجهة والبيان الثاني يجري على
طريق المناسبة وصورة هذه السورة صورة الجهة في المقدمات
ذوات الجهة هي صورة الحرف الثالث في الثانية لان بهما بصير
المقدمة ثلاثية وذوات جهة وكان حرف السلب في الثانية
يجب ان يضاف الى الثالث كذلك يجب ان يضاف في ذوات الجهة
الى الجهة فيصير سلب قولنا ضروري ليس ضروري ممكن ليس ممكن
ممتنع ومن بعد ذلك ياخذ ارسطوطاليس في المناسبة بين المقد^{مات}
ذوات الجهة وهو يضعها الواح اقرب في كل الواح المقدمات التي
يصدق بعضها مع بعض وينبغي ان يعلم ان يرتبها على ثلاثة اضر^ب الاول
منها فاسد وهو على ما كان عليه القديما والثاني مصلح والثالث^{لث}
ترتيبها فيه على ما يجب وصورة الترتيب الاول يخرج على هذا.

يمكن ان يوجد . وليس يمكن ان يوجد فاللوح الأول هو الممكن البسيط ^{وبعد} ^{جدة}
 موجبة المحتمل . محتمل ان يوجد . ليس محتمل ان يوجد . محتمل ان لا يوجد
 البسيطة وبعد . ليس محتمل ان يوجد . ليس ممنوع ان يوجد . ممنوع ان يوجد
 سالبة فلممنوع ليس ممنوع الا يوجد . ممنوع ان لا يوجد . ليس من الاضطرار ^{ان يوجد}
 البسيطة والرابعة من الاضطرار ^{لا يوجد} . ليس من الاضطرار الا يوجد ^{ان يوجد} من الاضطرار ان يوجد ^{جدة}
 سالبة الضروري البسيطة واللوح الثاني فيه موجبة الممكن ^لالمعقد
 وبعد هلمن موجبة المحتمل المعدولة والثالثة سالبة للمتنع المعدولة
 والرابعة سالبة الضروري المعدولة واللوح الثالث فيه سالبة الممكن
 البسيطة والثالثة الموجبة الممتنع البسيطة والرابعة موجبة الضروري
 المعدولة واللوح الرابع فيه سالبة الممكن المعدولة وبعدها سالبة ^{المحتمل}
 المعدولة والثالثة موجبة الممتنع المعدولة والرابعة موجبة ^يالضروري
 البسيطة والفرق بين الممكن والمحتمل هو ان الممكن مالم يوجد بعد
 ويمكن فيه ان يوجد والمحتمل هو ما قد وجد ويمكن ان يوجد ^{ينبغي}
 ان يعلم ان الممكن هنا يريد به الممكن العام والخاص الممكن العام محجري

مجرى القوة ينقسم الى القوة الدائمة والتي يمكن ان يوجد ويمكن الوجود
 واطرطوط الير ياخذ في تصفح هذا وتصحيح ترتيب المناقضات
 الضرورية ويقول اما المناقضات الممتنعة فامرها قد جرى على الصواب
 في الترتيب لان كل موجبة منها بالاساليبها وفي اللزوم وذلك ان ما
 كان ممتنعا ان يوجد فليس ممتنعا ان يوجد وما كان ممتنعا ان لا يوجد
 فليس ممكنا ان لا يوجد واذا كانت موجبا الممتنع يصدق مع نتائج
 الممكن فبالسببها ويصدق مع موجباتها فاما الضرورية قاله الترتيب
 فيه جرى على الصواب والا للزوم وذلك ان الموجبة المعدولة بالزوا
 السالبة البسيطة وقد كان يجب ان يكون بالزوا السالبة للمعدولة واللو
 البسيطة ينبغي ان يكون بالزوا السالبة البسيطة فاما في اللزوم فان
 الامر جرى على غير الصواب وذلك ان السالبة الضرورية البسيطة
 لا يصلح ان يصدق مع موجبة الممكن البسيطة من قبل ان موجبة الممكن
 البسيطة القابلة يمكن ان يوجد تصدق مع موجبة الضرورية البسيطة
 القابلة البسيطة من الاضطرار ان يوجد فان كان يصدق مع يمكن ان يوجد

ليس من الاضطرار ان يوجد ممكن ان يوجد يصدق مع من الاضطرار
 ان يوجد يصدق مع من الاضطرار ان يوجد ممكن ليس من الاضطرار
 ان يوجد وهذا محال فليس يصدق السالبة الضرورية البسيطة مع مقو
 الممكن البسيطة فقد بقي ان يصدق معها اما موجبة الضرورية للمع
 وه قولنا من الاضطرار الا يوجد الا ان هذه يصدق مع سالبة
 الممكن البسيطة هو فيلزم ان يصدق السالبة مع موجبتها عن سالبة
 الممكن مع موجبتها وهذا محال ولا موجبة الضرورية البسيطة يصدق
 معها على اتمام من قبل ان الضرورية انما يصدق عليه ما هو موجود
 الوجود فاما الممكن فيصدق ايضا على ما هو موجود تارة وغير
 موجود تارة فقد بقي ان يصدق معها سالبة الضرورية للمع
 القابلة ليس من الاضطرار ان لا يوجد واذا قلب هذه المقدمة
 وجعلت في اللوح الاول وحلت للمقدمة التي في اللوح الاول
 جعلت
 في اللوح الثاني ويصلح ترتيب المقدمات وحصلت كل سالبة بازا
 موجبتها واستقام الثلاثي وهنا ان يصور اللوح تصوير ثانياً هو التصوير
 المستقيم

ممكن ان يوجد • ليس ممكنا ان يوجد • ممكن الا يوجد •
 ليس ممكن الا يوجد • ومن بعد • محتمل ان يوجد • ليس محتمل ان يوجد
 محتمل ان لا يوجد • ليس محتمل ان لا يوجد • ذلك بذكر • ليس متعانا
 متنع ان يوجد • ليس متعانا ان لا يوجد • اسطوطالين • ليس الاضطر
 من الاضطر ان لا يوجد • ليس من الاضطر ان يوجد • من هي اضطر ان يوجد
 شك صورة هذه الصورة اذا كان ممكن ان يوجد يصدق معه ممكن
 الا يوجد وكان ممكن ان يوجد يصدق معه من الاضطر ان يوجد
 فممكن ان لا يوجد يصدق مع الاضطر ان يوجد وهذا شنيع و
 قيل ان يجبل اسطوطالين هذا لشك يقسم اسم الممكن الى معنيين
 الى لديم وإلى الممكن الذي تارة يكون وتارة لا يكون ويرغم ان الممكن
 والقوة بمعنى واحدة ينقسم إلى القوة التي فعلها دايماً بمنزلة القوة التي
 في النار على الاحراق وإلى القوة التي تارة يفعل وتارة لا يفعل بمنزلة
 التي معها روية وبمنزلة القوى الانفعالية فان القوة التي في النار على
 الاحراق وإلى القوة التي تارة يفعل وتارة لا يفعل بمنزلة القوى التي معها

ردية ومتمثلة القوى الانفعالية فان القوة التي يروى لها ان يصدر
 فعلها ولها ان لا يصدر والقوى الانفعالية قد يصدر عنها الافعال
 قد لا يصدر متمثلة القوة التي في هذا الشوب على الاحتراق فانه قد لا يحترق
 بل يترق فاذا كان الممكن يقال على ضربين على القوة التي فعلها دائم وعلى
 القوة التي يجوز ان يفعل تارة ولا يقبل تارة فالممكن الذي يصدر
 مع من الاضطرار هو الممكن العام لا الخاص باحد جزئيه وهو الدائم
 وهما باحد ارسطوطاليس في ترتيب اللوح بحسب رايه وتقدم المقدمات
 الضرورية اولاً وثانياً المقدمات الممكنة وثالثاً المقدمات الممتنع
 قبل ان المقدمات الضرورية اولاً وثانياً المقدمات الممكنة وثالثاً
 المقدمات الممتنع من قبل ان المقدمات الضرورية يدل على التي هي
 موجودة تارة غير موجودة تارة والممتنع يدل على ما ليس موجود اصلاً
 بالفعل لكن بالقوة متمثلة في يد العبد وانقسام العظم فان هذين اثباتها
 في القوة لا في العقل وهما ينقطع الكلام في الفصل الرابع فلناخذ
 في الكلام في الفصل الخامس ولنبداء بالمطالب التي حرت عادة المفترس

مس
 الكلام في الفصل الخامس

كتب اسطوطاليس ان ينظر وفيها قبل النظر في هذا الفصل وحدوها اربعة
الاول منها معرضه في هذا الفصل والثاني ما منفعته والثالث هو ^{طاليس} رتطو
ام لا والرابع بل رايه فيه موافق الراي فلا ظن ام لا فيقول ان غرض ^{طاليس} ^{سطو}
في هذا الفصل ان يبين ان سالبه النقيض اشد في باب المعاند ^{يحبها} لقول
من الوجبة التي المحمول فيها ضد محمولها بمنزلة قولنا زيد علول اترى اي
المقدمتين هي المعانده هذه في الحقيقة للوجبة التي المحمول ضد محمولها
بمنزلة قولنا زيد هاي ام السالبة المناقضة لها بمنزلة قولنا زيد ليس
بعادل اما اسطوطاليس فيبين ان سالبه النقيض اشد في باب التضام
عند اقتسام الصدق والكذب من موجبة الضد ^{صها} الحج الاول فمن لا يرى
ما طيفه كثير مع الاسكندر اثنين فيزعمون ان موجبة الضد اشد في
باب العباد ويقولون ان الصديق اشد في باب العباد وذلك ان الصديق
هم المتباعدان في الغاية فاما السالبة فتشبه الاوساط والطرفان ^{حد} كلا
منها بعد من صاحبه من الاوساط عنهما وقد استك هذه العصاة من قبل
انه ليس نظر اسطوطاليس في هذا الكتاب في العباد الذي في الامور هو

بمنزلة

الذي يلزم فيه ان يكون الضد شديدا في باب المعاندة لضده من الوسط
 لكن نظره ههنا في العناد الذي في الاقوال وهو الخال بهما عند انقضاء
 للصدق والكذب فلما نسبتهم السالبة الاوساط فقيح لهم وذلك ان
 السالبة طبيعتها انما هي في رفع المحمول من الموضوع حسب من غير ان
 ينسب صورة من الصور فقد انضح عرض هذا لفصل وهو المطلوب
 الاول فاما منفعة فظاهرة جدا وذلك انه اذا كان انما سأل في هذا
 الكتاب للعباد الذي من المقدمات وعلى اي وجه وهو اعني الى
 اي شيء قما في الموجبة اذا اضيف حرف السلب حدث منها سالبة ^{قصها}
 وكان الكل موجبة مقادمتان لعادتها المناقضة لها والوجبة ^{المحمول}
 فيها صد محمولها فن اذن شديدا لا شفاع بالنظر الى هاتين ^{متين} المقادمتين
 واهما في المعاندة على الحقيقة فاما المطلوب الثالث فقوم قالوا ان ^{هذا}
 الفصل ليس لارسطوطاليس واستدلوا على ذلك بان قرفوريوس
 لم يفسره وقد يجوز ان يكون قرفوريوس فسر ولم يظهر لنا تفسيره ابدا ^{ليس}
 بلزم وان لم يفسره ان لا يكون ارسطوطاليس وقوم قالوا هذا لارسطو ^{طاليس}

طاليس
الا انه ليس بحسب راية الكنه اوردته مراد الا فكر المتعلمين ومثل هذا

لعت لا يليق بارسطوطاليس فاما نحن فنقول انه في الحقيقة والصحة

وبحسب راية من اجل المنفعة التي قدما ذكرها فاما المطلوب الرابع هو

النظريه بحسب فلاطن فعلوم ان اى فلاطن يجب ان يكون موافقا

لوضح ذلك سنين من الصغ كبروا قد استوفينا النظر في الابواب التي

جرت العادة بالنظر فيها قبل الفصل الخامس فلناخذ الان في النظر فيه

وارسطوطاليس قبل ان سن ان سالبه النقيض اشد في باب العناد

من موجبة الضد يفيد بالطريق التي يسلكها في استخراج هذا المطلوب

ويقول ان الالفاظ هي دلائل على الصور التي في النفس فان كانت النقيض سالبه

فيها اشد عنادا من موجبة الضد في اقتسام الصدق والكذب فليكن

الامر في التقاويل يجري هذا المجرى وان كانت موجبة الضد اشد في باب

العناد فينبغي ان يعتقد فيها ان حايه المعاند في الحقيقة ومن بعد

تعليمه لنا عن الطريق التي يسلكها ياخذ في ايراد الحجج الست التي بين بها ان

سالبه النقيض اشد في باب العناد وقد كنا قلنا ان الحجج الاولى ^{تضمنها}

بمنه

س ر ا ي

سنين

وصورتها هذه الصورتان المتضادان بحدان بانها الدان هما الموضوعين
 متضادين ومثل هذين سابع ان يصدق جميعا بمنزلة قولنا في سقراط انه
 حروفي فرعون انه شر وسالبة النقيض لا يجوز ان يصدق مع موجبها
 في ان اشد في باب العباد والرسول طاليس لا يمتنع هذه الحجة من قبلنا
 مثلثة على مقدمة كاذبة وهي القابلة بان الصدين محال بانها الموضوعين
 متضادين وليس هذا الصدين لكن الصدين هما الدان للموضوع
 لها واحد ولا يجتمعان معا فيه بمنزلة السواد والبياض في باب العباد
 والمقاومة وهو الحق بمعنى التضاد من غير وسالبة النقيض هو الاصل
 في باب العباد والمقاومة وهو الحق بمعنى التضاد من غير وسالبة النقيض
 في الاصل في باب العباد لموجبها وذلك ان عنها ينفرع ما في الموجبات
 الذي يوجب للموضوع ما ليس في السوالب التي يسلب منه عالم بمنزلة
 قولنا في سقراط انه خير وقولنا انه فيه ليس بخير وانه شر وانه قبيح وانه مذموم
 وانه ليس بحبيبه فان هذه الموجبات والسوالب سببها باسرها قولنا فيه
 انه ليس بخير فانه في الاصل في باب العباد من موجبة الصدين فانه هي

الحجة الثانية والحجة الثالثة صفتها هذه الصفة الشيء الرابع لا مرق
أحق باب العناد من الرفع لا معرضي سالبة النقيضه رافعه لا مر
ذاتي وموجبة الضد معاندة لا معرضي فسالبة النقيض اشد في باب
العناد ومثاله ذلك قولنا في سقراط انه خير وانه ليس بشئ وقولنا
انه خير ذاتي له وانه ليس بشئ عرضي وذلك انه يعرض للشيء ان لا يكون
غير سالبة النقيض القابلة سقراط ليس بخير رافعه لا مر ذاتي وموجبة
الضد القابلة سقراط شر معاندة لا معرضي فسالبة النقيض بالهزيمة
لا معرضي فسالبة النقيض لانها معاندة لا مر ذاتي اشد في باب العناد من
موجبة الضد فهذه المركب الحجة الثالثة والحجة الرابعة على هذه الصفة
عاد البسيطة للبسيط اشد من عناد المركب للبسيط وسالبة النقيض
تناقض مناقضة بسيطه وقر ذلك انها يرفع المحمول حسب الموضوع
موجبة الضد فيناقضة مناقضة مركبة وذلك انها انما يحدث بعد توهم
سالبة النقيض فهي فرع عليها فهي لانها معلقة بها الشبه المركب فهذه الحجة
الرابعة والحجة الخامسة صفتها هذه الصفة سالبة النقيض يعاند موجبتها

ابدا حتى اذا كانت صادقة كانت هي كاذبة واذا كانت كاذبة كانت هي صادقة
وهذا يكون مستمرا في جميع الامور فاما موجبة الضد فانها محموق ^{بعض}

الامور فان لكم والجوهر لا ضد فيها فلو جئنا الى المحمول فيها جوهر ولم
لا اضدادها اسوالب فاذن سالبة النقيض اشرف بل العناد هذه
هي الحقبة الخاصة والحقبة الساتر صفتها هذه الصفة اذا كان ^{متشكلا} شأن

قام في احدهما حكم ما فان ذلك الحكم لا يقر في الاخر لنا نقيضان احدهما

بسيط بمنزلة قولنا يوجد عادله ليس يوجد عادله والاخر نقيض معدوله

بمتزلة قولنا يوجد عادله ليس يوجد عادله ومعلوم ان المناقض بقولنا

يوجد عادله قولنا ليس يوجد عادله الموجبة الضد بمنزلة قولنا

يوجد شير مرافان هاتين كلناهما يصدقان واذا كان في النقيض المعدل

سالبة النقيض المعاندة في الحقيقة لموجبها فيجب ان يكون في النقيض ^{البسيط}

الصورة هكذا فاذن سالبة النقيض هي المعاندة والمشاطرة للصدف والكذب

وفي الحقيقة وعند هذا ينقطع الكلام في كتابنا بلير ميتلان

ووما توفيقي الا بالله

بمخت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب القياس للارسطاطاليس الحكيم

جوامع ابولوطيف الاولى والثانية وهما القيلس والبرهان اول ما ينبغي

ان يشترح فيه ان يبدأ في الابواب الثمانية التي تجرت العادة باستيفائها

قبل كل كتاب وليقدم المرض على سايرها فيقول ان عرض هذا الكتاب هو

النظر في صورة القيلس المطلق واستخراج هذا يجري على هذه الصفة

قد علمت ان عرض اسطوطاليس في الصناعة البرهانية باسمها كتاب

البرهان وما كان البرهان مركبا من جنس ونقل ومعرفة فمعرفة جنسه و

فصله وجنسه هو القيلس المطلق اعني الطريق السديقة والميزان الصحيح

الذي يتوصل به العقل الى الوقوف على الاشياء الحقيقية بلا شياء الظاهرة

وفصله المقدمة البرهانية وشروطها وأرسل طالس في كتاب البرهان تكلم

في المقدمة البرهانية التي هي فصل البرهان وفي هذا الكتاب ينظر في حبه

الكلام في أقسام الشك

الذي هو القيل المطلق فقد انضم العرض بحسب ما أوردنا والقيل

ينقسم إلى المحل والشرطي والقيل الشرطي هو الذي فيه مقدمة شرطية

وهذا ينقسم إلى خمسة أنواع إلى القيلين المتصلين وإلى المفصلين وإلى

الذي على طريق السلب أما المتصلان فالأول منهما بمنزلة قولنا إن كان

النهار موجود فالضياء موجود لكن النهار موجود فالضياء موجود وهو

الذي بآثبات المتقدم است الثاني والثاني بمنزلة قولنا إن كان هذا

المقبل إنسان فهو ناطق لكن ليس هو ناطق فليس هو إنسان وهذا هو الذي

يرفع التالي منه يرتفع للمقدم والمنفصلان الأول منهما يجري على هذه

الصفة هذا المقبل ما سيكون إنسانا وأما فرسا لكنه إنسان فليس هو

والثاني صورته هو هذه الصورة هذا المقبل ما سيكون إنسانا وأما فرسا

وليس هو فرسا هو إذن إنسان والذي على طريق السلب هذا المقبل ليس

هو إنسانا وفرسا لكنه إنسان فليس هو إذن فرسا والقيلان الحان ينقسم

الكلام في أقسام الحمل

إلى خمسة

الى خمسة انواع الى البرهان وهذا بمنزلة قولنا الانسان ناطق و الناطق حيوان
 فالانسان اذن حيوان والى الحدى بمنزلة قولنا الله لا يصير بالاشياء
 الله يوجد ما خيل وكما هو بجهة الصفة فليس يجزى الله لا يصير بها
 ليست حيوان الى السوفسطائى بمنزلة بمنزلة قولنا البقل فوق الارض و
 كلما هو فوق الشئ هو القل من الشئ فهو النقل اذن انقل من الارض
 والى الخطاى وهذا بمنزلة قولنا فلان مبرن وكل مبرن فان فعلا
 اذن رى والى الشعرى وهذا هو الذى يقدم مقدمات معتنعه كما بان فنتج
 منها ان الانسان نسبة السماء والبحر فان انواع القياس المحل على هذه
 الخمسة لازايقة ولا فاقصة فيبين من الامور الى القياس عليها ومن
 القياس نفسه ومن القوة القيلية اما من الامور فينتج على هذا الوجه
 الامور ما يكون ضويرة الوجود بمنزلة كسوف القمر عند مجر الارض
 به عن نور الشمس واما معتنعه بمنزلة كون القطر مشاكر للضلع واما
 ممكنة وهذه ينقسم الى ما يمكن على الاكثر بمنزلة كون الانسان ذا خمسة
 اصابع وبعثرة وروود المطر في الشتاء والحر في الصيف والى الممكن الذى على

الكلام ينقسم الى
 ممكن

الاقل بمنزلة كون الانسان ذات ست اصابع ومنزلة ورود المطر في الصيف
 والحرق في الشتاء والى الممكن بالتساوي بمنزلة سائر الاشياء يصدر عن القوة
 واذا كانت الامور تنفر الى خمسة اقسام فلا محالة ان القيلس الكائن عليها
 ينقسم الى خمسة اقسام فلا محالة ان القيلس الكائن عليها ينقسم الى خمسة
 اقسام فاما بيان ذلك من قبل القيلس فيجرب على هذا الوجه القيلس
 اما ان يكون على امور ضرورية او على امور متعينة او على امور ممكنة بحسب
 تعدد القياسات الخمسة فاما من قبل القوة القيلية فيثبت على هذا
 الوجه القوى خمسة قوة الحس وقوة التخييل وقوة الفكر وقوة العقل
 وقوة الرأي ما قوة الحسية والتخيلية فليس من شأنها ان يستعملوا القيلس
 من قبل انها يدركان الاشياء الشخصية والقيلس كما يكون على الامور
 الكلية ولا قوة العقل ايضا من شأنها ان يقيس اذا كان العقل انما فعله
 استنباط الانبياء الكلية واستخراج الحدود فاما الرأي فانه يجزى
 الحرية للفصل فان العقل من شأنه بعد تحصيل الاعتقادات ان يجزى
 الرأي فلم يبق من قوى النفس ما يستعمل القيلس في مطلوبة الفكر

حسب

حسب والفكر اما ان يتوصل الى الوقوف على امور ضرورية وامور ممكنة
على اقسامها او منفعة واذا كان الامر على هذا فقد بان من قبل القوة ايضا
ان اصناف المقائيس الحولية حمية وهمنا ينقطع الكلام في العرض فلما ^{خل}
بعد في المنفعة فيقول ان منفعة هذا كتاب تصح بجنتين الاولى منهما
يجري على هذه الصفة لما كان عدد الجواهر ثلثة لان منها جواهر غير
عالم وجواهر علمه ببعض الامور حاف عليها بعض الامور التي بين
غير علمه بمنزلة الاسطفسا والبكت والحيوان غير الناطق واما العالم
بجميع الامور فتميز له الجواهر الالهية وذلك ان تلك لما كانت معرفة
من الحيولى ستغنيه عن الحولس لاشئ يعوقها عن ادراك الامور صار
مدركه لجميع الامور من غير عائق لتعوقها فاما التي هي علمه ببعض
حاف عليها البعض فتميز له الجواهر الانسانية فان هذه لما كانت مقارنته
للهيولى مفتقرة الى الحولس صارت متكررة العلم فبعض الاشياء ظاهرة
ها وبعضها خفية عنها والاشياء الخفية عنها من شأنها ان يتوصل الى
الوقوف عليها وتوصلها برا ووقع فيه السبل حتى يظن بالمر تدركها

قد أدركته وبمقدار كنهه الهالم تذكر فلماذا ما يحتاج الى صناعة يتوصل
 بها الى الوقوف على الاشياء الحقيقية بالاشياء الطاهرة حتى لا يفلط ولا
 ينزل وهذه الصناعة هي صناعة البرهان والقياس فهذه هي الحجّة
 الاولى والحجّة الثانية يجري على هذه الصفة كل امرئ ما يكون سعيدا
 بان يكون صورته الخاصة به موجودة له وهو منصرف بحسبها ولما كانت
 صورة الانسانية الخاصة هي النفس الناطقة فتعبر به ان يكون هي
 موجودة فيعاز به ان يكون هي موجودة له وهو منصرف بحسبها ولما كان
 تصرف بحسبها وان يعلم الحق ويفعل الحروف وكان بغض الخيرات وعلوم
 الحق خفيه عنده احتياجا الى صناعة يقوم له الطريق التي يسلكها في استخراج
 الاشياء الخفية بالاشياء الظاهرة حتى لا يفلط هذه الصناعة هي
 صناعة البرهان والقياس فهذه هي الحجّة الثانية وقد وجد قوم
 الانتفاع بالبرهان وبالجملة القيلس وقالوا الفائدة في نقله او كنا
 يرى كثير من الناس يجدون التوصل الى ادراك ما يلتمس من غير
 جعلوا القيلس بمنزلة امر يضيف ادوية نافعة واكار يحد الرى في الزرع

وملاح نقوم الفكر في تدبير البيض فيقول انه ليس معنى ان يلتزم الشيء كيف
اتفق هو معنى ان يلتزم بطريق صناعي فانه وان اتفق للمصيب في بعض
الافاق ان يصيب فقد يجوز ان يغلط في بعضها فاما العلم بالصناع
فانه دائما هو متصل بالتوصل الشديد من غير غلط ولا زلل وطائفة
اخرى زعمت انه وان كان القليل قد يحتاج اليه فقد يكفي فيه القوام
وان يتوصل الانسان تعلقه الى الوقوف على ما يحتاج اليه فان فلا
واو ميسر قد توصل الى الوقوف على ما راها الوقوف على ما يحتاج اليه فان
على غاية ما يجب ولم يكونا علمين بصناعة المنطق وحل الشك يجري
على هذه الصفة نيين ما زعمت هذه الطائفة وادعت على فلاطن انه
لوم يكن يخبر امر المنطق والقوانين البرهانية فان كان على غاية العلم
بهذه الصناعة واسطوطاليس من اقاويله استخراج القوانين المنطقية
وينبغي ان يعلم ان الصناعة انما يستخرج من الصابغ الزكية التي يصدر
من غير صناعة فان اسطوطاليس من قوانين فلاطن في البرهان قوام
الصناعة البرهانية وكذلك من قوانين او ميسر عمل الصناعة الشعرية

وطايفة ثالثة زعمت انه يكتفى في تعليم المنطق بتصنع اقاويل فلاطن في كتبه ^{سرها}
والرد على هذه الطايفة سهل جدا وذلك انما يرى فلاطن تارة برهن
وتارة تضع وتارة يجادل فان لم يتعلم صنائع ارسطوطاليس فن اين
يتعلم البهان من الجدل والجدل وطايفة اخرى قالت انا قد يكفي بالتعاق ^{لهم}
في تعلم البرهان والرد على هذه الطايفة يجري على هذه الصفة التعاليم
ليس يتضمن قانون البرهان وانما هي مستعملة لذلك القانون فكما انه ^{ليس}
من استعمل اشياء من صناعة ما يحكم عليه بان يعرف تلك الصناعة يكن
من يعلم قوانين تلك الصناعة يحكم عليه بان يعرف تلك الصناعة فاذا
كانت التعاليم لقوم لنا مقام البرهان فليت شعري اذا اردنا ان ^{يقس}
على بقا النفس ماذا نيفعنا الهندسة والعدد لكن الذي نيفعنا انما هو ^{عنة}
البرهان ارسطوطاليس وقوانينه فانما هي التي نفتح لنا طريقا سديدا في ^{استخراج}
جميع الاشياء الخفية بالاشياء الظاهرة على ان فلاطن يدري بالتعاليم ^{كثير}
وهي باظنوننا اعلو ما اذا كانت غير معرفة المبدء ولا المنتهى فقد اتينا
في منفعة هذا الكتاب بما فيه كفاية قلنا خذ الان في سميت فيقول ^{البحر}

يسمها

هذا الكتاب التلويطيقا وتفسير هذه اللفظة التخللات بالعكس والسبب
الذي لاجله ترجم هذا الكتاب بهذا الترجمة يتضح بمحتين الاولى منها يجري
على هذه الصفة كل ما يستعمل في هذا الكتاب انما يجري على طريق التحليل
وذلك ان في الفصل الاول تعلمنا كيف يجعل المقائيس التي في الشكل
الثاني والثالث التي هي غير مائة الى المقائيس التي في الشكل الاول التي
هي تامة وعلما في الفصل الثاني كيف يستخرج المقدمات والحد^ط الاول
بتحليل جزئي حتى المطلوب الى المحمولات الذاتية والخاصية والعرضية
وللباينة وعلما في الفصل الثالث كيف تحليل كل قبيل يد عليها الى
جزء وشكل والحجة الثانية يجري على هذه الصفة قد علمت الاغراض في
هذه الصناعة باسرها البرهان ولما كان القبيل برهانا ملغاد وفعلمت
عن القبيل المطلق ولما كان القبيل من مقدمات عاد فعلم عن المقد^{مات}
ولما كانت المقدمات من الفاظ بسيطة دالة عاد فعلم عن الالفاظ
البسيطة الدالة وظاهر قد انعكس عرضه لان عرضه البرهان فجعل^{بتدء} الا
من قاطيع ويرى فاما واضع فارسطاطليس وذلك يتبين من انه لما

تصفت كتب التحليل ان بالعكس التي وجدت في حراين الاسكندرية و
اربعون كتابا لم يشهد المفسرون ان منها شيئا الا سوطا ليس
هذا كتاب من قبل وجازع الفاظه وسداده معانيه ومشاكلته لكلا
ارسطوطاليس فاما مرتبته فان قرابه يكون بعد كتاب المقدمة
وقيل كتاب البرهان واما من اى العلوم هو فن المنطق وكان هو
الصناعة المنطقية وقد اختلف الفلاسفة في الصناعة المنطقية وكان
وطايفه زعمت انها جزء من الفلسفة والها وطايفه زعمت انها ^{للفلسفة}
وطايفه زعمت انها جزء من الفلسفة وحسب فالطايفه التي زعمت
الفاخر للفلسفة بئيت دعواها على هذا الوجه زعمت ان الصناعة
المنطقية اما ان يكون جزء الصناعة غير الفلسفة او جزء جزء تلك الصن
او جزء الصناعة الفلسفة او جزء جزءا وزعموا ان لا يصلح ان يكون جزء
الصناعة اخرى ولا جزء لها من قبل ان جزء الجزء مشترك للجزء في الموضوع
والغايتان الاصبغ التي هي جزء للسيد يشتركها في موضوعها من قبل ان مشا
موضوعها الاسطقس الا ربع وفي غايتها من قبل ان غايتها الامساك وليس

لله

والنطق

والمنطق لا يشارك جزء في الفلسفة العملية والعمل في الموضوع ولا في الغاية من
قبل ان موضوع الفلسفة العملية الامور وغايتها ادراك الحق وموضوع
العملية النفس وغايتها تقويمها ولها ذيب اخلاقها فاما المنطق فموضوعه
الالفاظ البسيطة الدالة وغايتها تقويمها ولها ذيب اخلاقها فاما
المنطق فموضوعه الالفاظ البسيطة وغايتها تقويم البرهان فقد بقي
ان يكون المنطق جزء للفلسفة ورد هذه الحجة بحجة على هذه الصفة
والنقص في القسمه ادى الى هذه الضلالة وذلك ان المنطق اما
ان يكون جزء للفلسفة او آله وليس هو جزء فبقى ان يكون آله فاما المطابقة
التي زعمت ان المنطق جزء له فرممت انه آله او احد مجرد من الامور
و جزء اذا استعمل في الامور و اذا تأملت قوتها حق التأمل علمت
انها آله مجردة احد او مضبوطة بمادة اخرى وذلك انها ليست اكثر من
طريق يتوصل به الى الوقوف على الاشياء الخفية بالاشياء الظاهرة
فاما المشاؤون فزعمون انها آله حسب ويتشون دعواهم هكذا زعموا
ان الاشياء لا يصلح ان تدخل بعضها بعضا ولا يفعل بعضها ما يفعل بعض

فان العين لا يدخل البد ولا يفعل ما يفعله اليه والمنطق يستعمل في
الفلسفة العلمية والعملية فليس هو ابعاد جزء وايضا فانه وان كان جزء
للفلسفة فهو جزء للطب ايضا والصانع اخرى فيكون شيئا واحدا
لا شيئا كثير وهذا محال وايضا وان كان جزء للفلسفة والطب يستعمله
يلزم من ذلك ان يستعمل الحسن الاشراف وهذا شنع فاما مقننة هذا
الكتاب فانه ينقسم الى مقالتين اولى وثانية ففي المقالة الاولى يتكلم في
الاشياء الجوهرية للقيس والخاصة به وفي المقابلة الثنائية يتكلم في
اعراضه وهي ثمانية عشر عرضا والمقالة الاولى ينقسم الى ثلاثة فصول
ففي الفصل الاول تعلمنا عن الحاد صورة القيس وفي الثاني تعلمنا
عن استخراج المقدمات والحد الاوسط وفي الفصل الثالث تعلمنا
عن اعتبار صورة القيس ودرها الى شكها وضربها فاما ابطال الشا^{من}
وهو النظر في نحو التعليم فانه يستعمل التمام الاربعة النحوي المقسم وذلك
ينقسم المقدمة الى الكلية والجزئية والمهمة ويقسم القيس الى القيا^س
الكامل والى القيس غير الكامل والنحو الممدود ذلك انه مجرد المقدمة
والحد

والحد والقياس الكامل والقياس غير الكامل والنحو المبرهن وذلك أن
يبرهن أن السالبة الكلية الموجودة تنعكس على ذاتها فالموجبة^{الكلمة}
والجزئية تنعكس جزئية وإن السالبة الكلية الممكن لا ينعكس على ذاتها
والنحو المحلل وذلك أنه تحلل القياس الذي في الشكل الثاني والثالث^{لث}
إلى خروج الشكل الأول وحلل كل قياس إلى شكله فقد اثننا على^{الأنواع}
الثمانية التي جرت العادة بإيرادها والنظر فيها قبل كل كتاب كلناخذ^{الآن}
في كلام أرسطو طاليس فيقول أنه أول ما بدأ به في هذا الكتاب أخبرنا بغير
الصناعة البرهانية بأسرها فقال إن نظم انما هو في البرهان وغاية العلم
البرهاني والبرهان هو طريق ومسلك سديد يتوصل به العقل إلى
الوقوف على الأشياء الحقيقية وقوفاً متقناً بتوسط شيئاً ظاهرة العلم
البرهاني هو الصورة الحاصلة في النفس من ذلك التي يجري مجرى^{الأصل}
والاستلزام والعباد الذي به يغير كل برهان ويحكم على الصحيح بصحته
وعلى السقيم بسقمه والفرق بين البرهان والعلم البرهاني هو أن البرهان
ما يشترك به أن يخرج بالصوت والعلم البرهاني هو الصورة الحاصلة في

العلم النفس من ذلك التي يجري مجرى الأصل والاستلزام والعياد الذي
بغير كل برهان ويحكم على الصحيح بصحته وعلى السقيم بسقمه والفرق بين
البرهان والعلم البرهاني هو ان البرهان ما يشترك به ان يخرج بالصوت
والعلم هو الصورة الحاصلة في النفس والعلم البرهاني هو سبب البرهان
فان الخارج بالصوت ومن بعد ذلك ذلك بعد ارسطو طالع الاشياء
كثير ويذكر ان العلم بها يحتاج اليه قبل العلم بصورة القليل المطلق و
هذه هي المقدمة للمقدمة والحد الذي هو خير للمقدمة هو خير المقد
ماتة
وحد القليل وحد القليل الكامل وحد القليل غير الكامل وسرح
معقولنا هذا على كل هذا وهذا في كل هذا وهذا ولا على شيء من هذا
وهذا ولا في شيء من هذا وهذا على بعض هذا وليس هذا على بعض هذا
والسبب في تقديم المقدمة على الحد ان كان الحد بسيطاً هو ان
ما خوة في رسم الحد والاشياء لما خوة في الرسم يحتاج ان يكون معلومة
فلذا ما قدم تحديد المقدمة على الحد ومن بعد تحديد ما يخذ في حد
واحد واحد من هذه ويقول ان المقدمة هي قول موجب شيئاً بشيء

اوسالب شيئاً عن شيء وهو ينقسم الى الكلية والخزئية والمهمة وينبغي
 ان يعلم ان هذا الذي رسم به المقدمة هو رسم واحد وذلك ان الخرد
 لا يوجد فيها اقسام المحرود المقدمة فقد الطوب فيها اقتسامها والسبب
 الذي من اجله التي ذكر المقدمة الشخصية وهوانها غير ينتفع بها
 في صناعة المنطق ولا في شيء من العلوم الفلسفة او كانت الاشخاص
 لا يثبت حتى يعلم والمقدمة الكلية هي التي المحمول فيها على كل الموضوع
 وليس بموجود لبعضه وليس بموجود لبعضه وليس بموجود لكله
 وذلك ان السالبة الخزئية بعينها بعبارتين احدى العبارتين
 من حيث هي مناقضة لكل والاخرى من حيث سلب النقيض و
 المقدمة المهمة هي التي المحمول فيها موجود للموضوع او غير موجود ^{حالة} ^{بالا}
 بمنزلة قولنا الانسان يمشي وارسطوطاليس من بعد تحديده للمقدمة
 بلحد في تصفح حدها بالا استقر لما كانت المقدمات اما برهانية واما
 جدلية والبرهانية هو التي المحمول فيها موجود للموضوع او غير موجود
 وكذلك الجدلية والبرهانية هي التي المحمول فيها موجود يصح من ذلك ^{سما}

ادلا على شيء منه والمقدمة
 الخزئية هي التي المحمول فيها
 موجود البعض الموضوع

المقدمة على الاطلاق اذ كان الكل انما قوامه باخراؤه والجدلية هنا يقتضيها
مقام ساير المقدمات سوى البرهانية ولما وفق من الجدلية والبرهانية
لئلا يظن انها في جميع الجهات واحداً في ان يوحى الخلافات بينهما
وباقى الوفاقات فهو يورد بينهما خلافاً في وفاقاً واحداً لخلاف الأول
هو ان البرهن يأخذ مقدماته من الأمور الجدلية من السؤال وذلك
ان الحيولى عرضه ايتاج صديراً به خصمه فتوصل تسلسل اى خصمة
ومقدمات ينتج عليه منها نقيض او صديقه والخلاف الاخران البرهن
من مقدمات صادرة حقيقة والجدلية مقدمات مأخوذة من الامر
المشهور والا المشهور بعضها صادق بمنزلة قولنا بان الله سبب
جميع الموجودات وبعضها كاذب بمنزلة قولنا ان الله قادر على كل
شيء وكذا غير المشهور بعضها صادق بمنزلة القول ان الله غير متماثل
وبعضها كاذب بمنزلة القول ان الله ثابت والوفيق بينهما انها اذا
حصلت مقدماتها نظامها واحد اذا استعملت صيغة القيل على ديرة
واحد وهما ينقطع الكلام في المقدمة فاما الحد فهو الذي اليه نخل

للمقدمة وهذا اما موصوع واما محمول وهذا انما يكون بزيادة وجود
او تنقصانه فان كان معها حرف يوجد كانت المقدمة ثلاثية وان لم
يكن كانت المقدمة ثنائية وينبغي ان يعلم ان الاصول في المقدمة مثلا
حسبها المحمول والموصوع فاما ما يرد بعدها فهو كالخادم لها و
المعين والسبب الذي من اجله رسم الحد بطريق التحليل ولم يرسمه
بالتركيب هو ان الوقوف على الشيء من تحليله او كره من الوقوف عليه
من تركيبه فاما القيلس فهو متى وضعت فيه اشياء اكثر من واحد
لزم شي ما خرين الاضطرار بوجود تلك الاشياء الموصوعة بذاتها
وقيل ان يشرح هذا الحد فينبغي ان يرد على الذين انكروا وجود القيلس
فان طائفة زعمت ان القيلس غير موجودة وذلك انما ان كان موجودا
فانما يعلم وجوده بقيلس والقيلس بقيلس وهذا يعنى الى ما لا نهاية
له وقد يعاند هذه الطائفة بمثل ما عاندت وذلك ان زعمها ان القيلس
غير موجود ليس بخيل من ان يكون مثبتة او لا يثبتة فان لم يثبت لم يقبل
منها وان اثبت فقد اعترفت بالقيلس فاما نحن فيقول ليس كل ما يدعى

يدرك بالقياس فاما استخراج رسم القيلس فيجري على هذا لما كانت ^{مع}
 وبعضها ظاهرة للعقل وبعضها خفي عنده وكان العقل من شأنه ان
 يتوصل الى الوقوف على الاشياء الخفية بلا شياء الظاهرة فالقيلس
 ليس هو غير طرف العقل لاشياء الخفية بلا شياء الظاهرة فيقول
 في رسم القيلس انه قوله مجرى مجرى الجنس وقولنا اذا وضعت فيه
 للتفصل من انواع القول الاربعة اعني الداعي والامر والمناهي ^{التسايل}
 فان تلك لم يوضع فيها شئ بل شئ على طريق الايجاب والسلب قولنا
 اشياء اكثر من واحد للفصل بين القيلس وبين لوفم التالى للمقدم
 ولوفم عكس المقدمة لها فان هذين يلزمان من الاضطرار لكن
 لشيء واحد لا لاشياء اكثر من واحد للفصل بينه وبين المقائيس
 المنصرفة بمنزلة مقائيس الخطباء فان الخطباء ابداء ملعون المقدمة
 الكلية اما الكذبة والظهورها فافهم اذا قدموا فلانا ميهين القوال ^{للمقدم}
 الاخرى القابلة ان كل ميهين ران فيكون فلان ران وقوله لوفم شئ ما
 للفرق بين الافتراضات القيلية والافتراضات غير القيلية ^{قترانات} فان لا

غير

غير القيلية بل من غيرها الاضداد اعني الايجاب الكلي والسلب الكلي فاما
الاقتراعات القيلية فاللازم عنها شئ واحد من الاضطرار وقوله
اخر فلفرق بينه وبين الاقوال التي كان يوردوها الروافضون ونحو
منها شيئا لصحة القيلس بمنزلة القول اما ان يكون الدليل موجودا
او الزمان لكن التليل موجودا فالدليل موجودا واما قوله من الاضطرار
فللفرق بين القيلس وبين الاستقرار والمثال فان الاستقرار والمثال
اللازم عنها ليس من الاضطرار بمنزلة قولنا ان الثور والانسان يحركان
فيهما الاسفلين فكل حيوان هذه الصفة فان هذا ليس ملازم
ليس الاضطرار فان المتسلح لا تحرك فكل الاسفل بمنزلة القول ان
فلانا كركب البحر ففرق فلان ايضا اذا كركب فيه يعرف فان هذا
ايضا ليس ملازم من الاضطرار وفرق بين ان يقال في الشجرة انها ضيقة
وبين ان يقال فيها انها لا ترض من الاضطرار فان كونها ضيقة هو
ان يكون المحمول فيها ضروريا للموصوع وكونها لا ترض من الاضطرار هو
ان يتبع المقدمات من الاضطرار وان كان المحمول فيها ممكنا وقولنا فيه

وضع تلك الاشياء الموضوعه بذاتها للفرق بينه وبين المقائيس التي
 يكفي فيها احدي المقدمتين بمنزلة قولنا مساوية لـ ج و ج مساوية لـ فـ
 مساوية لـ ج فان هذا لقييل قد القى منه المقدمة المعتمد عليها وهي الكلية
 وهي قولنا وكل الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فان ^{طاليس} ^{ارسطو}
 لا يعتقد قياسا ما كان احدي مقدمتيه ناقصة بل الذي مقدما
 كلها موجودة فيه وان كانت شجرة برا كانت ظاهرة بمنزلة نتائج الشكل
 الاول وبراء كانت غير ظاهرة بمنزلة نتائج الشكل الثاني فان الشكل
 الثاني والثالث اجمع المضمون ان مقائسها كاملة في نفوسها
 الا انها غير الظاهرة لنا ويجري الانسان المستتر في بيت فله في
 نفسه كامل الا ان كماله غير ظاهرة لنا والفرق بينها وبين المقاييس ^{التي}
 فيها مقدمة زائدة بمنزلة قولنا النفس متحركة من ذاتها كالمحرك من
 ذاته غير ثابت والعالم كروي فالنفس غير ماثرة وقد اثبتنا في شرح رسم
 القليل قدنا اخذنا ان في تحديد القليل الكامل فيقول ان القليل
 الكامل الذي ينتجة ظاهرة الوجود لمقدمة اي ان العقل ساعة يولف

للشجرة

مقائسها

المقدمتين

المقتضين نصف على الشئ من غير توقف وهذا القياس هو الشكل الاول
وجميع ضرورية فان جميع ضروب الشكل الاول نتايجها ظاهرة للروم
لمقدمة اى للمقدمات الى اكثر من شرح معنى قولنا هذا على كل هذا وهذا
ولا على شئ من هذا فاما القياس غير الكامل فهو الذي ينتج ظاهرة
الروم للمقدمات بمثل ضروب الشكل الثانى وضروب الشكل الثا^{لث}
فان جميع هذه نتايجها غير ظاهرة للروم للمقدمات وانما يظهر باخت^{ار}
اما بعكس احدى المقدمتين ورد ذلك الضرب الى احدى ضروب الشكل
الاول واما بالاستعمال برهان الخلف فاما معنى قولنا هذا على كل هذا هو
يكون المحمول موجود الى واحد واحد اخذ به الموصوع بمثل قولنا
للحيوان على كل انسان ومعنى قولنا هذا فى كل هذا هو ان يكون الموصوع
فى كل المحمول ولا يفهم من هذا انه تساوقه فى الوجود او كان المحمول
امن الموصوع بل انما يساوقه فى الاسم والحد والفرق بين الاول والثا^{لث}
ان فى الاول بذات من المحمول ووقفت عند الموصوع وفى الثانى بذات
من الموصوع ووقفت عند المحمول ومعنى قولنا هذا ولا على شئ من هذا

هو ان يكون المحمول غير موجود لاي شئ اخذته من الموضوع بمنزلة قولنا
المجروح لا على شئ من الانسان ومعنى قولنا هذا ولا في شئ من هذا هو
ان يكون الموضوع منافيا للمحمول في اسمه وحده ومعنى قولنا ان هذا
على بعض هذا هو ان يكون المحمول موجودا لبعض الموضوع بمنزلة قولنا
الكاتب على بعض الانسان ومعنى قولنا هذا ليس على كل هذا هو ان يكون
المحمول ليس على بعض الموضوع بمنزلة البياض فانه ليس على بعض
الانسان وههنا ينقطع الكلام في الاشياء التي وعدا رسطا طاليس
بالنظر فيها قبل الكلام في صورة اقليدس المطلق ولما كان قد ذكر ان
صروب الشكل الثاني والثالث انما يظهر نتائجها يستعمل العكس
او برهان الخلف احده ان يعلمنا العكس فاما برهان الخلف
فيؤخره الى المقابلة الثانية وقبل ان تعلمنا عكس المقدمات باحده في
تحصيل عدد المقدمات التي ينبغي ان يعلم عن عكسها فهو يقول انه
جميع المقدمات التي ينبغي ان يعلم عن عكسها ثمانية عشر وذلك
ان المقدمة الوجودية هي التي يوجد المحمول فيها موجود للموضوع حسب

من غير ان يراعى بل هو ضروري له او يمكن بمنزلة قولنا السماء متحركة واما
الضرورة في التي المحمول فيها موجود للموضوع من الاضطرار ومعهما جهة
في لفظ الاضطرار وهذا اللفظ ينشأ ويتجبر ان المحمول ضروري للموضوع
وايم الوجود له بمنزلة القول ان الانسان من الاضطرار حيوان واما
المقدمة الممكنة في التي المحمول فيها ممكن للموضوع اعني انه غير موجود
له ويمكن ان يوجد ويمكن الوجود ويمكن الوجود ومعهما ايضا جهة
الا يمكن بمنزلة القول ان الانسان ممكن ان يكون كاتباً والسلب الذي
من اجله التي المقدمة المتبعة هو ان المتبع داخل في الممكن والضروري
وذلك ان سالبة المتبعة على ما بان في كتاب العبارة داخل في موجبة
الممكن وصادقة معها وموجبة المتبع صادقة ايضا مع موجبة الضروري
المعدولة والبسيطة فاما المفردون فالحق يقسمون الضروري الى ثلاثة معان
الاول منها من الشئ الموجود بمنزلة النفس لزيد والثالث مادام المحمول
موجود بمنزلة مشي الماشي اذا كان ما شيئاً ويقسمون الوجودي الى هذه
الثلاثة الاقسام ويقسم الممكن الى اربعة اقسام ثلاثة منها هذه المتقدمون اربع

هو الخاص بمعنى الممكن وهو الذي ليس بموجود ويمكن ان يوجد ويمكن
 ان لا يوجد وذلك انه ان لم يصدق الممكن على الثلاثة المعاني المنقذة
 فانه سلبه يصدق عليها فيصدق مع من الاضطراب ليس ممكنا ان يوجد
 وهذا محال لان هذا يصدق معه تمتنع ان يوجد فلما الاسكندر
 جماعة ممن اتى بعده فيعتقدون ان الوجودى هو ما حضر من الاعمال

مسطوبس

بالفعل بمنزلة مشي الماشي اذا كان ماشيًا فاما ثا وفطر سطوبس
 مشطوس وجل المفسرين فاهم لا يرون هذا لاري ويردونه ويريدون
 انه كانت المقدمه المحمولية وجودها الوجودها محمولية عرض حاضر
 بالفعل وقد بان ان المقدمات الكلية في المادة الممكنة لا يمكن ان يكون
 صادقة لم يوجد مقدمه كلية وجودية صادقة وعمدة القيل على
 الكل فلا يكون قيل من مقدمتين وجوديتين وايضا القصة انما
 السماء يتحرك ليست ضرورية لان جهة الاضطراب ليست معها ولا
 تفقد هاجته الامكان فيبقى ان يكون وجودية المحمول فيها ليس هو عرضا
 حاضرا بالفعل وارسطوطاليس يقسم المقدمات الوجودية والضرورية

والممكنة

والممكنة من جهة الكيفية الى الوجبة والسالبة ومن جهة الكمية الى الكلية
والجزئية والمهملة فيحصل مبلغ عدة المقدمات الضرورية ^{لك} وكذلك
الممكنة وكذلك الوجودية وارشوطا ليس ياخذ بعد ذلك في ان
تعلمنا عكس واحدة منها والمفسرين قبل ذلك يلتمسون ان ^{العكس} يجد
فيقولون العكس اما ان يكون في الامور وفي الاقوال اما في الامور فمتمثلة
قوله فلاطن ان الرطوب يقي اي الخطابة معاكسة لكنه باليقطري الجدل
بمعنى مساوية هالان كلما يستعملان المقدمات المشهورة وان كان ^{العكس}
في الاقوال فاما ان يكون في الالفاظ البسيطة متمثلة عكس المضاف
وهذا متمثلة قولنا الاب اب الابن وابن ابن الاب او في الاقوال
المركبة وهذه على ضربين اما المركبة التركيب الاولى متمثلة المقدمات
او المركبة التركيب الثاني متمثلة القياس وعكس القياس وهو ان ^{جد} يو
نقيض ضد النتيجة ويضاف عليه احد مقدمتي القياس وينتج عنه
ضدا ونقيض المقدمة الاخرى فاما عكس المقدمات اما الشرطية
منها فهو ان يرفع الباقي فيرفع المقدم وهذا لعكس هو العكس الذي مع

التضاد قولنا ان كان المقبال انسانا فهو حيوان لكن ليس هو حيوان فليس
 هو انسان واما المقدمات الجزئية فعكسها المطلق يجري على هذا ^{ببديل}
 العكس هو اشتراك مقدمتين في حدودها واختلاف ترتيب حدودها
 مع بقاء الكيفية والصدق بمنزلة قولنا كل انسان حيوان بعض الحيوان
 انسان واو قد ذكرنا العكس المطلق فلذا اخذ الان في تعليم عكس ^{متم} مقدمات
 مقدمات ولنبداء بالوجودية من قبلها البسط واعمرو ذلك ^{جهة} ان لا
 معها ويجعل السالبة الكلية الاهلا كما فعل ارسطوطاليس من قبل ^{سها} العكس
 على نفسها ومن بعد ان تعكسها يتبين عكس الوجبة الكلية والجزئية
 وارسطوطاليس يبين ان السالبة الكلية يتعكس على ذاتها اى سالبة
 كلية على ضربين بالمثال والافتراض واما بالمثال فبمنزلة قولنا اذا كان
 الحجر ولا على شئ من الانسان فالانسان ولا على شئ من الحجر واما ^{فتراض} الا
 فيجري على هذه الصفة اذا كانت اولاً على شئ من ا فان لم يكن بولاً على
 شئ من ا فيمكن على بعضها فا على ذلك البعض وب ايضا ^{محمولة} عليه
 فقد اشركت اوب وقد فرضنا في الاصل متباينين فليس ب اذن ^{بعض} على

في اذن على شئ من اقاما ثا وفسطس واوميس فليان ان السالبة
 الكلية يعكس على ذاتها ثثان يعتقد انه سهلا وصورته هذه الصورة
 للمباين مباين لمباينة واذا كانت آمباينة لجميع ب فب من الاصل
 مباينة لجميع او هنا يجب علينا ان يتبين لم عدل ارسطو طاليس
 عن استعمال الفاظ لا بالحروف فتقول طاكانت غرض ارسطو طاليس
 القانون والقانون لا يجوز ان يعلم عنه في مادة مخصوصة من المواد
 دون مادة وكانت الفاظ انما يدل على مواد مخصوصة اعتاض عن
 الفاظ بالحروف واقامها مقام الفاظ على الاطلاق والى على ال
 على الاطلاق حتى اذا علم القانون بها خصصه في اى مادة اراد وما
 ما فعل في اعتياضه عن الفاظ بالحروف للتناسب التي بينهما اذا كانت
 الفاظ انما هي مؤلفة من حروف فلما للوجبة الكلية الوجودية والوجبة
 الجزئية الوجودية فكلاهما يعكسان على الوجبة الجزئية وارسطو
 يتبين كل واحد منهما بالمثل وبكيفية عكس السالبة الكلية اما بالمثل
 فبمنزلة قولنا اكان الحيوان على كل انسان فالانسان على بعض الحيوان

الذي

وان كان الأبيض على بعض الإنسان فالإنسان على بعض الأبيض وإما لثقل
عكس المسالبة الكلية فيجري على هذه الصفة ان كانت آ على كل ب فب على
بعض آ فان لم يكن ب على بعض آ فهي ولا على شيء منها وإذا كانت ب
ولا على شيء من آ فالأعلى شيء من ب وقد كانت على كلها وهذا مخالف
اذن على بعض آ أيضا ان كانت آ على بعض ب فب على بعض فأن لم يكن
على بعضها فهي ولا على شيء منها وإذا كانت ب ولا على شيء من آ فالأعلى
شيء من ب وقد كانت على بعضها وهذا مخالف اذن على بعض فآ
ثا وفرسطر او ومس فبيان عكس هاتين المقدمتين على هذه ^{الصفة}
المشارك مشترك لمشاكرك وإذا كانت آ على كل ب وعلى بعضها فهي
مشاكرك لها فب اذن مشاكرك لا وليس يلزم ان يشاركها باسرها فهي
اذن مشاكرك لبعضها فب اذن على بعض آ فاما المسالبة الجزئية فلا ^{عكس}
لها اذ كان ليس يلزم نظاما واحدا في جميع الوارد فلا قانون لها فآنها
في المادة الضرورية يعكس على الوجبة الكلية بمنزلة قولنا ان كان ليس
كل حيوان انسانا فكل انسان حيوان وفي المادة الممكنة يعكس على

الموجبة الكلية بمنزلة قولنا ان كان ليس كل حيوان انسانا فكل انسان
 حيوان في المادة الممكنة ينعكس على الموجبة الكلية كقولنا ان كان ليس
 الجزئية
 كل انسان كاتباً فبعض الناس كاتب ينعكس على الموجبة الجزئية
 وفي المادة الممتنعة ينعكس على السالبة الكلية كقولنا ان كان ليس كل
 طائر انسان قولاً واحداً من الناس طائراً فقد استوفينا في عكوس
 استقصينا
 المقدمات الوجودية والمفردات من شأنهم ان يوردوا اسكوا في
 عكوس السالبة الكلية والموجبة الكلية والجزئية يرومون بها وفاقاً
 نون
 ارسطوطاليس بمنزلة قولنا ولا حايط واحد في وتد فان عكس هذا
 يظن انه ولا وتد واحد في حايط وهذا كذب وبمنزلة القول ولا قرعة
 واحدة قاطعة تسكين فانه يظن انه ولا وتد واحد في حايط وهذا
 كذب وبمنزلة القول ولا قرعة وهذا كذب وبمنزلة القول كل ثبت
 ان قد كان بكران نقص الابكار اذن قد كن بثبت وهذه الشكوك
 فبعض
 باسرها انما وردت من قبل ان المحمول والموضوع لم يستوفيا عند
 وارسطوطاليس من بعد فراغه من تعليم عكوس المقدمات الوجودية

بأحد في الكلام عكس المقدمات الضرورية من قبل ان الضروري اشرف
 من الممكن ويبدأ بالسالبة الكلية على الرسم ويدعى ان السالبة الكلية
 الضرورية بمنزلة قولنا اولاً على شيء من ب من الاضطرار ينعكس على
 سالبة كلية ضرورية بمنزلة قولنا ب ولا على شيء من آمن الاضطرار
 فان لم ينعكس هكذا فليكن ب ممكناً ان يوجد لبعض هذه ينعكس
 فاذن ينعكس ممكن ان يكون لبعض ب وان كانت ولا شيء من او قد
 ان لا يستعمل النقيض ممكناً بل وجودياً فنقول ان لم يكن ب ولا على شيء
 من آمن الاضطرار قبل على بعض وجوداً وهذه ينعكس فيكون آ على
 بعض ب وجوداً وقد كانت ولا على شيء منها من الاضطرار فذلك
 في ولا على شيء من آمن الاضطرار فاما ثا وفرسطس واو ولمن فيثا
 ان السالبة الكلية ينعكس على ذاتها مثل ما بينا في السالبة الوجودية فما
 الموجبة الكلية وللوجبة الجزئية فينعكسان على موجبة جزئية ذلك
 انه ان كانت آ على كل ب من الاضطرار وعلى بعضها فب على بعض آمن الاضطرار
 فان لم يكن على بعضها في ولا على شيء منها فاولاً على شيء من ب لان السالبة

الكلية

الكلية ينعكس على ذاتها وقد كانت على كلها او على بعضها من الاضطرار
هذا محال فيه فب اذن على بعض من الاضطرار والذي يرى اللبس و
فاسطوس لا يوجد النقيض الا ما يقع فيه الخلاف فاما لا يقع فيه
الخلاف فلا نوع وبوجه فلا خلاف فيها ما السالبة الجزئية فلا عكس
بالعلى مثل ما مضى في الوجودية والسكوت التي يشك فيها في السالبة
الكلية والموجبة الكلية الوجودية بمثابة يشك في الضرورية وسلك
الحلول محل فاما المقدمات الممكنة اما الممكن الذي يحققه الضروري
والوجودي فعكسوه يجري على مثل ما جرى عليه الا في الوجود
والضروري واما الممكن الخاص فالتسالبة الكلية الممكنة فيه لا ينعكس
على مثل ما ينعكس عليه السالبة الضرورية والوجودية اعني على ذاتها^{لكن}
على سالبة جزئية ضرورية ونحن تبين ذلك اما انتهينا الى موضعه
وهو النظري للمقابلين الكائين من مقدمات ممكنة في الشكل الثاني
فاما الموجبة الكلية الممكنة والموجبة الجزئية ممثلة قولنا ^{مكان} على كتاب بلا
او على بعضها فينعكس موجبة جزئية ممكنة وذلك ممثلة قولنا ب ممكن

ان يكون بعضاً فان لم يكن هذه الصفة فليكن ولا على شئ منها فاذا اذن ولا على
 شئ من ب لان السالبة الكلية الوجودية ينعكس فكانت على كل ما
 او على بعضها بالامكان وهذا حاله فب اذن ممكن ان يكون بعضاً ما
 السالبة الجزئية فسنبين انها ينعكس على سالبة جزئية في غير هذا الموضع
 وهذا بخلاف ما جرى عليه الامر في الوجودي والضروري وقد بقي
 ان يستقر بالفرف بين السالبة الضرورية وسالبة الاضطرار فيقول
 ان السالبة الضرورية هي التي يرفع المحمول من الموضوع من الاضطرار
 ويبقى فيها الجهة على حالها بمنزلة قولنا الحجر من الاضطرار غير موجود
 لواحد من الناس وهذه يدعى موجبة معدولة ايضاً وذلك ان الحرف
 الثالث فيها قد عدل به من التحصيل الى غير التحصيل فاما السالبة الاضطراري
 التي يبقى للمحمول للموضوع ويرفع معنى الاضطرار وهو الجهة بمنزلة قولنا
 الكفاية ليس من الاضطرار على بعض الناس وهنا ينقطع الكلام
 في الاشياء التي يدعى الحاجة اليها قبل النظر في صورة القيل المطلق ومن
 هنا ياخذ رسطوطا ليس في الكلام في صورة القيل المطلق وتعلمنا

الكتاب

في شكل ضرب وضرب وقل ان يشرع في ذلك فيجب ان يستوفي
الكلام في الابطح جرت عادة للفسرين ان يجتوا عنها قتل النظر في صورة
القياس وعدة هاجمة الاولى منها بالاقتران وكان القياس هو اقران
مقدمتين في قوله ان الاقتران هو اشتراك مقدمتين في حد او
مبتلة قولنا الانسان ناطق واننا طوق حيوان وقولنا في الاقتران
انما اشتراك مقدمتين يجري مجرى الجنس وقولنا في حد او
تفصيل به من المتناقضين مبتلة قولنا الانسان حيوان ^{انسان} الا
ليس حيوان والمتضادين مبتلة قولنا كل انسان يمشي ولا واحد من ^{الناس}
يمشي والاضداد الصغار مبتلة قولنا واحد من الناس يمشي ليس كل ^{الناس}
يمشي والاقتران ينقسم لقياسي وغير قياسي فالاقتران القياسي
هو الذي يلزم عنه مطلوب ما من الطالب والاقتران غير القياسي
هو الذي لا يلزم عنه مطلوب ما من الطالب من قبل انه عند اختلاف
المواد يلزم الاضداد والصندان يرفع احدهما الاخر رفع التضاد ورفع
النقيض من قبل الجزئيات التي تحتها الشافي النظر في عدد الاقترانات

الكائنه عن المقدمات من المعينين فيقول ان عدد الاقترانات الحاد
عن كل مقدمتين هي ستة وثلثون وبيان ذلك تجري على هذه

لما كانت مقدمات القيلس يلزمها من قبل الكيفية معنى السلب والايضا

ومن قبل الكيفية معنى الكلى والجزئ والمملو من قبل النتيجة معنى
الاكبر والصغر وذلك ان المحمول في النتيجة يدعى حد اكبر والموضوع

فيما يدعى حدا صغرى فيصير عدد جميع ذلك تسعة المقدمات والمعاني
الذات يلزمها من قبل الكيفية والثلاثة المعاني التي من قبل الكمية

والمعينات الذات يلزمها من قبل النتيجة فلهذا بحسب قانون
الازدواج ينبغي ان يسقط منها واحد ويضرب الباقي في الاصل فيجد

عن ذلك اعني عن ضرب ثمانية في تسعة اثنتان وسبعون اقترانا
واذا سقط النصف من ذلك بقي ستة وثلثون اقترانا فكل مقدمتين

مقدمات الحادثة عنها يكون ستة وثلثون اقترانا ونحن نرسمها

ينصح الكليات اربع

كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة كلية كبرى سالبة كلية وصغرى

ينج

ينتج في الشكل الاول موجبة كلية وفي
 سالبة كلية في الاشكال^{الثالثة}
 الشكل الثاني لا ينتج وفي^{لث} الثاني ينتج
 لا ينتج

موجبة جزئية

كبرى لتساوية كلية وصغرى موجبة كلية ينتج في
 كبرى موجبة كلية وصغرى^{سالبة}
 الشكل الاول سالبة كلية وفي الشكل الثاني^{لث}
 كلية ينتج في الشكل الثالث^{في كلية}
 كلية وفي الشكل الثالث سالبة جزئية وفي الاول والثاني لا ينتج

الجزئيات

كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة جزئية في
 كبرى لتساوية جزئية وصغرى لتساوية^{لث}
 الاشكال الثلاثة^{غير ناتج} كبرى لتساوية جزئية^{لث}
 في الاشكال الثلاثة غير ناتج كبرى موجبة جزئية
 موجبة جزئية في الاشكال الثلاثة غير ناتج وصغرى سالبة جزئية في الاشكال الثلاثة غير ناتج

المهملي

يتم ترتيب الجزئيات وهي ايضا غير ناتج في واحد من الاشكال الثلاثة

كليات وجزويات عددها ثمانية كبرى وصغرى جزئية^{لث} رابعة
 كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية^{لث} ينتج
 في الشكل الثالث موجبة جزئية وفي الثاني^{لث}
 سالبة جزئية غير ناتج

في احدها

لا ينتج

كبرى سالبة كلية وصغرى
الاشكال الثلاثة ^{لث} كبرى جزئية وصغرى كلية سالبة جزئية ينتج في الشكل الثالث ^{لث}
اربعة سالبة جزئية ولا ينتج في الاول والثالث

كبرى موجبة جزئية وصغرى كلية ينتج كبرى لثا جزئية وصغرى
في الشكل الثالث موجبة غير لثية ^{لث} في الاول ^{لث} سالبة كلية غير لثية في احدها
كبرى سالبة جزئية وصغرى كلية كبرى موجبة جزئية وصغرى
ينتج في الشكل الثالث لثا جزئية ولا ينتج في ^{لث} سالبة كلية ينتج في احدها

كليات ومملات عدد هاشمية صورها صورا الكليات والجزئيات الناجحة
جزئيات ومملات عدد هاشمية هذه ناجحة فيها ناجحة وغير الناجحة غير ناجحة
هذه غير ناجحة ولا في واحدة من الاشكال الثلاثة فيصير جميع الاقتراحات
ستة وثلاثين افتراضا اربعة كليات واربعة جزئيات واربعة مملات
وثمانية كليات وجزئيات وثمانية كليات ومملات وثمانية جزئيات ومملات
منها الستة في الشكل الاول اربعة وفي الشكل الثاني اربعة وفي الثالث

ستة

سته فيصير الجميع اربعة عشرة اذا قطعت واسقط التكرار فيها عادت
الى ثمانية سوى المهلات فانها والجزئيات واحدة وعددها ثمانية منها
في الشكل الاول اثنان وفي الثاني اثنان وفي الثالث اربعة ^{طاليس} واربعة
يلقى المهلات لانها جزئيات واحد والثالث هو التنظر في الشروط و
الخواص اللازمة لكل واحد من اشكال الثلاثة والعامه له فيقول ان
الاشياء العامه للاشكال الثلاثة عددها ستة الاول منها هو ان القياس لا
يكون من مقدمتين جزئيتين والثاني انه لا يكون من سالتين والثالث
ان النتيجة يتبع احسن ما في المقدمات من الكمية والكيفية والرابع
انه لا بد فيه من معنى الكلي والخامس انه لا بد فيه معنى الايجاب والسلب
هو ان الذي لا يوجد في نتيجة كل واحد منها ليس هو الحد الاوسط
ولكن الحاشيتين ويكون الحد الاوسط معمولا على الا صغرفا ما الشروط
التة محض الشكل الاول ام في مقدماته هو ان يكون الكبرى كلية والصغرى
موجبة احص من هذا هو ان لا يكون فيه سالبة جزئية والذي
يخصه في وسط ان يكون الاوسط فيه وسط بالطبع موضوعا لأكبر

محمولا على الاصغر الذي يخصه في وسطه ان يكون الوسط فيه وسط
بالطبع موضوعا للاكبر محمولا على الاصغر الذي يخصه في نتائجه ينتج
المطالب الاربعة اعلى الايجابين الكل والجزئ والسلبين الكل والجزئ
واخص من هذا انه ينتج الايجاب الكل فاما الشكل الثاني فالذي يخصه
في مقدماته هو ان يكون الكبر كلية والصغر مخالفة في الكيفية وفي
وسطه ان يكون الوسط فيه محمولا على الطرفين وفي نتائجه ان ينتج سلب
حسب والذي يخص الشكل الثالث في مقدماته هو ان يكون الصغر
فيه موجبة وان يكون احدهما كلية واخص من هذا هو انه سايغ فيه ان
يكون كبراه جزئية والذي في وسطه ان يكون موضوعا للطرفين جميعا
والذي يخصه في نتائجه هو ان جميع نتائجه جزئية موجبات وسلبات
والرابع اعطاء السبب الذي من اجله استعمل ارسطو طاليس في
الاقتراعات اسماء هندسية لشيء جزء المقدمة حدا والمقدمة بعد اوتنا
المقدمين شكلا فيقول انه استعمل هذا لاسماء للمشاهدة الواقعة بين
الاقتراعات القياس وبين الاشكال الهندسية وذلك انه عندها يقرن

المقدمات

المقدمات يحصلها اما شكل الخط المستقيم او شكل المثلث وهذا على
جزئين اما منكوس واما غير منكوس فالشكل الاول يشبه الخط المستقيم
او كان الوسط فيه بين الطرفين والشكل الثاني يشبه المثلث الذي
راسه الى فوق من قبل ان الوسط فيه محمول على الطرفين والشكل
الثالث يشبه مثلثا منكوسا الاول ان الوسط فيه موصوع للطرفين
واما التسمية المقدمة بعد المشابهة بها للخط وجزءا حادا فللمشابهة
والخامس هو النظر في ترتيب الاشكال فنقول ان الشكل الاول اسحق
الاولية لمحنة اسبغ الاول منها انه كامل اعني ان نتيجة ظاهرة الزوم
لمقدساته والاثنان والاخران غير كاملين والثاني انه يبين به جميع
المطالب الاربعة والثالث ان الحد الاوسط فيه لا يضر مرتبته اعني انه
بالطبع اوسط من قبل انه موصوع الاكبر على الاصغر والبراع ان العلوم
البرهانية اياه يستعمل وهو الذي في طبائع الناس كانه مركز فيها والحق
ان عنه يتولد الشكلا^{ان} الاخران وذلك انه لما كان الشكل الاول فيه
صغرى موجبة وكبرى كلية وكل واحد منهما عكس فعن عكس الكبرى يتو^{لد}

الشكلان الاخران وذلك انهما كان الشكل الاول فيه صغرى موجبة و
 كبرى كلية ولكل واحد منهما عكس فعن عكس الكبرى يتولد الشكل الثاني
 لونها اشرف من الصغرى واذا علت صار الموضوع فيها محمولا وهو
 الوسط وقد كان محمولا على الاصغر الطرفين جميعا وعن عكس الصغرى
 يتولد الشكل الثالث والوسط فيه موضوع للطرفين جميعا فلهذا هي
 المعاني التي جرت العادة بالنظر فيها قبل الكلام في كل واحد من الاشكال
 فلناخذ الان في النظر في الشكل الاول وقد كنا قلنا لم يرب هذا الشكل
 اول وعدنا وشروطه وخواصه في مقدمة ووسط ونتايجه وقد نفى
 علينا ان يعدد الاشياء التي تيسلها ارسطوطاليس تسلا من غير بيان
 في هذا الموضع وعددها وخمس منها هو ان القيلس البسيطة انما يكون
 من مقدمتين ومن ثلثة حدود وان يكون بين المقدمتين حدود
 والثاني ان الاشكال ثلثة والثالث ان القيلس لا يتم الا بمقدمة
 كلية وموجبة والرابع ان من جزئيتين وسالبتين ومهلتين لا يكون
 قيلس والخاصة ان الشيخة نسبة احسن ما في المقدمات في الكيفية

فيصير الاوسط محمولا على

والكلية

والكيفية لا في الجهة وسبب تسليمه هذه كلها هو انه لو احيى ان يبينها لا
ان يستعمل في بيانها صورة القيلس المستقيم وهذا ما لم يعلمه بعدد ينبغي
ان يعلم ان الذي فعله ارسطو في كل واحد من الاشكال هو انما كانت
الاقتوانات الموجودة في كل شكل ينقسم الى القيلسيه وغير القيلسيه
فهو فعلنا القيلسيه بان توفينا شروطها وخواصها وغير القيلسيه بان
ربنا الهال يرض نظاما واحدا في جميع المواد وانما صارت الافتراضات
القيلسيه قيلسيه لانها يرض القانون في جميع المواد وينتج ابدا ينتج
وارسطوطاليس يبدء بتعليمنا صورة القيلس في المادة الوجودية لا
البطولا لانها اعم وعن نزع ان عدو الافتراضات القيلسية التي في
الشكل الاول ستة افتراضات كليان احدهما من كبرى موجبه كليه وصغرى
موجبه كليه ينتج موجبه كليه بمنزلة قولنا ا على كل ب وب على كل ج
فاعلى كل ج والثاني من كبرى سالبة كليه وصغرى موجبه كليه ينتج
سالبة كليه بمنزلة قولنا ا على شئ من ب وب على كل ج فاعلى
شئ من ج لان ج واحد من ب واثنان اخرين الاول منها من كبرى موجبه

كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية بمنزلة قولنا ا على كل
ب وب على بعض ج فاعلى بعض ج لان بعض ج واحد من ب والثا
في
من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج سالبة جزئية بمنز
لة
قولنا اولاً على شئ من ب وب على بعض ج فالبس على بعض ج لان
بعض ج واحد من ب اثنان مهملان الاول منها من كبرى موجبة
كلية وصغرى موجبة مهملته ينتج موجبة مهملته بمنزلة قولنا ا على
كل ب وب عن ج بالا هاله فاعلى ج با هاله والثاني من كبرى سالبة
كلية وصغرى موجبة مهملته ينتج سالبة مهملته بمنزلة قولنا اولاً على
شئ من ب وب على ج فالبس على ج بالا هاله لان ج واحدة من ب
وارسطو طاليس يزعم ان صورة المهملته والجزئية واحدة فنصف
الاقترايين المهملتين الى الجزئيتين فيصير جميع الاقترانات القيلية
في الشكل الاول اربعة ولان كل مقدمتين يحدث عنهما ستة وثلاثون
اقتراناً فاذا سقطت منها الستة الاقترانات القيلية بقي ثلثون اقتراناً
وارسطو طاليس يزعم انها غير قيلية من قبل انها عند ما يعلاها عن اللواد

ينتج

ينتج الاضداد اعني الايجاب الكلّي والسلب الكلّي والموجبة الكلية يجبها
الموجبة الجزئية والسالبة الكلية يجبها السالبة الجزئية والعامل هذه
يرفع بعضها بعضا رفع التضاد ورفع النقيض فاي نتيجة ابحت
رفعها اماضدها ونقيضها فلا يلزم عن هذه الاقترانات مطلوب
من الطالب الاربعة وكل قيل ليس جيد مطلوب فليست بمقا ئيس قد
بقي علينا ان يسم جميع الاقترانات غير القياسية ويورد الامثلة
عليها من المولد مثله ما نقله سوطا ليس التي يحسبها يلزمها الاضداد
ويخرج من ان يكون قيله فالضرب الاول من كبرى سالبة كلية و
صغرى سالبة كلية اما الحدود التي يلزم منها الايجاب الكلّي فهو الناطق
والفرس والانسان والحدود التي يلزم منها السلب الكلّي هي الناطق
والفرس والحمار والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة
كلية اما الحدود التي يلزم منها الايجاب الكلّي في الحق والانسان والفرس
والسلب الكلّي في الحي والانسان والحمار والضرب الثالث من كبرى
سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية والحدود التي يستعمل فيها شيء الحدود

المقدمة في الضرب الأول من الاقتران غير القيلية والضرب الرابع
من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية والحدود التي بها يظهر
انه غير ناتج هي حدود الضرب الثالث والضرب الخامس من كبرى موجبة
جزئية وصغرى موجبة كلية والحدود التي ينتج منها الايجاب الكل
هي الخيرة والفقه والحكمة والتي ينتج منها السلب الكل هي الخيرة والفقه
والجهل والضرب السادس من كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية
والحدود الذي ينتج منها الايجاب الكل الابيض والفرس والغراب و
الضرب الثامن من كبرى موجبة كلية جزئية وصغرى سالبة
كلية والحدود على مثل ما تقدم في الضرب الذي قبله والضرب
الثامن من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية والحدود
الخيرة والفتنة والحكمة والخيرة والفتنة والجهل والضرب التاسع من
كبرى من سالبة كلية صغرى سالبة مهملة وحدود ذلك هي حدود
الذي صفراء سالبة جزئية والضرب العاشر من كبرى موجبة كلية
وصغرى سالبة مهملة وحدود فيه هي الحدود التي في القياس الذي

صفراء سالبة جزئية والضرب الحادي عشر من كبرى موجبة مهمل^ية وصغرى
 موجبة كلية والحدود فيه هي الحدود والضرب الذي كبراه موجبة جزئية
 والضرب الثاني عشر من كبرى سالبة مهمل^ية وصغرى سالبة كلية^ية وحد^يده
 هي الحدود والذي كبراه سالبة جزئية والضرب الثالث عشر من كبرى
 سالبة مهمل^ية وصغرى موجبة كلية وحد^يده وحد^يد الذي كبراه سالبة
 جزئية والضرب الرابع عشر من كبرى موجبة مهمل^ية وصغرى سالبة
 كلية والحدود المستعملة فيه هي الحدود المستعملة في الذي كبراه موجبة
 جزئية وقد بقي منه عشر اقترانا اربعة جزئيات واربعة مهمل^يات وثلاث
 جزئيات ومهمل^ية واسطوطاليس مجموعها معا ويرى انها غير ناتجة بحد^يد
 واحد باعيانها والحدود التي ينتج ايجابا كليها هي الحمى والايض والانسان
 والتي ينتج اسلب الكل هي الحمى والايض والحجر ونحن نصفها حتى يظهر

المهمات موجبتان الجزئيات

سالبتان موجبتان سالبتان سالبة موجبة سالبة

موجبة وسالبة سالبة وموجبة موجبة وسالبة وموجبة

الجزئيات والمهملات الكبرى جزئية وصغرى مهملات موجبتان

سالبة وموجبة

واذ قد فرغنا من الكلام في الشكل

سالتان

موجبة وسالبة

الاول فلناخذ في الشكل الثاني كبرى مهملات وصغرى جزئية

ولنخرج على ابعاده في ايراد الاقترانات موجبتان

سالتان

موجبة وسالبة

القيلية وغير القيلية وعدد الاقترانات القيلية في هذا الشكل

لان امر سطوط ليس نقيض الممملتين والجزئيتين للضربين من قبل

ان المهملات لجزئ الضرب الاول منها كبرى سالبة كلية وصغرى

موجبة كلية ينتج سالبة كلية ويظهر بنتيجة ويصير كامله بعكس

الكبرى من مقدميته بمنزلة قولنا اولاً على شيء من ب و على كل ج فب و

على شيء من ج فاذا عكست الكبرى وهي القابلة اولاً على شيء من ب فان

ب يكون ولا على شيء من آ و آ على كل ج فب ولا على شيء من ج وهذا هو

الضرب

الضرب الثاني من شكل الاول والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية
وصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية وهذا يكمل بعكس الصغرى
والنتيجة وهذا بمنزلة قولنا آ على كلاب واولا على شئ من ج فب ولا
على شئ من ج فاذا عكست الصغرى صارت ج ولا على شئ من ا و آ على
كل ب فيصير ج ولا على شئ من ب و لان السالبة الكلية منعكس ما يضر
ولا على شئ من ج والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة
جزئية ينتج سالبة جزئية ولكل نتيجة بعكس الكبرى وهذا بمنزلة قولنا
اولا على شئ من ب و آ على بعض ج فب ليست على بعض ج فالمقدمة
القابلة ا ولا على شئ من ب ينعكس على المقدمة القابلة ب ولا على
شئ من ا و آ على بعض ج فب ليست على بعض ج وهذا هو الضرب
الرابع من الشكل الاول والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى
سالبة جزئية ينتج سالبة سالبة جزئية بمنزلة قولنا آ على كلاب و آ
ليست على بعض ج فب على بعض ج وهذا الاقتران لا طريق الى اظهار
نتيجة بالعكس لان الكبرى من مقدمة موجبة كلية فانه عكست

على موجبة جزئية فيصير الاقتران من جزئيتين والصغرى من مقدّمته
لا ينعكس لأنها سالبة جزئية فاسطوطالبين يظهر نتيجة بالحلف و
نتيجة سالبة جزئية بمنزلة قولنا ب ليس على بعض ج ويقول ان لم يكن
سالبة جزئية فليكن موجبة كلية بمنزلة قولنا آ على كل ج ونصف الى
ذلك المقدمة القابلة الموجودة في كل ب فينتج من ذلك في الضرب
الاول من الشكل الاول ان آ موجودة في كل ج وقد كانت ليس في بعضها
وهذا محال فآ ب ليست في بعض ج والضرب الخامس المتساوي
للضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة مهملة سالبة
مهملة ويتضح نتيجة بعكس الكبرى وهذا بمنزلة قولنا آ على شئ من ب
وآ على ج فب ليست على ج وهذا يتضح بعكس الكبرى ورو الاقتران الى
الاقتران السادس من الشكل الاول المتساوي للرابع والضرب السادس
المتساوي للرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة مهملة ينتج سالب
مهملة ويتضح بالحلف على ما مضى في الضرب الرابع هذه هي الاقترانات
القياسية فاما الاقترانات الغير القياسية فعدد هائشون اقترانا اثنان

كلتان واربعه مهمله واثنان من كبرى كلية وصغرى مهمله واربعه من
كبرى مهمله والصغرى كلية وثمانية من جزئية ومهمله فالضرب الاول
من الكليات وهو الذي موجبتين اعلى من كبرى موجبة كلتيه ^{صغرى}
موجبة كلية اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي في الجوهر والحى
والانسان والتي يلزم فيها السلب الكلي في الجوهر والحى والحجر والوسط
هو الجوهر والضرب الثاني الذي من سالتين اعلى من كبرى سالبة
كلية وصغرى سالبة كلية واما الحدود التي ينتج الايجاب الكلي ^{نقط}
والحى والانسان والتي ينتج السلب الكلي فالخط والحى والحجر والوسط
والخط والضرب الثالث من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية
اما الحدود التي ينتج منها السلب الكلي فالابيض والفقنس والحمام و^{الوسط}
الابيض فاما حدود ^و ويلزم منها الايجاب التي ينتج منها السلب الكلي فـ
الابيض والعفس والحمام والوسط الابيض فاما حدود ^و ويلزم منها
الايجاب الكلي فلا طريق الى وجدانها من قبل ان الصغرى في هذا ^{الشكل}
يصدق مع السالبة الجزئية واذا كان الامر على هذا عاد هذا الى الاقتران

الرابع وهو قياسي وسلواه وهو ينتج سالبة جزئية فان وجد له حد ^١ ينتج
 منها الايجاب الكلي وهو ينتج السلب الجزئي ^٢ انتج سالبة جزئية فان وجد له
 حدود ينتج منها الايجاب الكلي وهو ينتج السلب الجزئي ^٣ انتج اقتران ما
 قياسي جزئي النقيض وهذا شنع لكن الموجبة الجزئية وان كانت يصيد
 في المادة الممكنة مع السالبة الجزئية ففي المادة الضرورية يصدق مع الوجبة
 الكلية فيصير الاقتران من موجبتين كليتين وهذا لا ينتج منها السلب
 الكلي فيوجد وهي الاسود والثلج والحي فاما الايجاب الكلي فلا طريق
 الى وجدان حدود ينتج منها من قبل ان الصفري التي هي سالبة جزئية
 يصدق في المادة الممكنة مع الموجبة الجزئية فيعود الاقتران قياسي
 ينتج سلبا جزئيا فيلزم في اقتران قياسي ان ينتج المتناقضين وهذا
 محال الا انها وان صدقت مع الموجبة الجزئية في المادة الممكنة فاما يصدق
 مع السالبة الكلية في المادة المتنعة فيصير الاقتران من سالتين وهذا ^٤
 ينتج في واحد من الاشكاله والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية
 و صفري موجبة كلية فالحدود التي يلزم فيها الايجاب الكلي ^٥ الايجاب الاولي

هو والضرب الرابع من كبرى سالبة
 كلية و صفري سالبة جزئية اما
 الحدود التي ينتج هم

والحي والقفس التي يلزم فيها السلب الكل الأبيض والحي والشح والوسط
الأبيض والضرب السلك من كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية
اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب الكل في الأبيض والحي والغراب والتي
يلزم فيها السلب الكل الأبيض والحجر والغراب والوسط الأبيض والضرب
السابع من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي
يلزم فيها الايجاب الكل فالحي والحجر والجوهر والحدود التي يلزم فيها
السلب الكل فالحي والجوهر والعلم والوسط والحي والضرب الثامن من كبرى
سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية الحدود التي يلزم فيها الايجاب
الكل فالايجاب فالحي والجوهر والغراب والحدود التي يلزم فيها السلب
فالحي والأبيض والغراب والوسط والحي والضرب التاسع وهو من
كبرى موجبة ^{كلية} وصغرى موجبة ماملة والضرب العاشر وهو من كبرى
موجبة ماملة وصغرى سالبة كلية والضرب الرابع عشر وهو من كبرى
سالبة ماملة وصغرى موجبة كلية والحدود المستعملة فيها هي الحدود
المستعملة في الاقترانات التي استعمل فيها مكان المقدمة الماملة مقدمة

جزئية وقد بقي من الاقترانات ستة عشر اقترانا اربعة جزئيات واربعة
 مهملات وثمانية مؤلفة من جزئية ومهملة منها اربعة من كبرى جزئية
 وصغرى مهملة واربعة من كبرى مهملة وصغرى جزئية اما الحدود التي
 يلزم فيها الايجاب الكلي فالابيض والحى والانسان فالحدود التي يلزم
 فيها الايجاب الكلي فالابيض والحى والانسان فالحدود التي يلزم فيها
 السلب الكلي فالابيض والحى وغير الباقي والابيض الوسط وينبغي ان
 تصف هذه الستة عشر اقترانات على طريق الرسم

الجزئيات الماهيات

موجبتان سلبتان موجبتان سالتان

وهي تقطع الكلام في الشكل سالبة موجبة سالبة موجبة سالبة موجبة

الثاني ويجب ان يتبعه بالنظر الجزئيات ومهملات

في الشكل الثالث ونجرب على كبرى جزئية وصغرى مهملة كبرى مهملة وصغرى

موجبتان سالتان موجبتان سالتان

الرسم في تعدد الاقترانات سالبة موجبة سالبة موجبة سالبة موجبة

القياسية

القياسية وغير القياسية فيقول ان عدد الاقترانات القياسية في هذا الشكل

سنة كلتيان واربع جزئية وينبغي ان يعلم الاقتران على كلية انما عمت

كلية اما من قبل ان مقدمتها كلتيان او من قبل ان النتيجة كلية والجزئية

انما دعيت كلية اما من قبل ان مقدمتها جزئية اما من احد مقدمتها

جزئية او من قبل ان ينتجها جزئية وكذلك الممثلة فاضرب الاول من كبرى

موجبة فكلية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ونتيجة يظهر

ويكمل بعكس الصغرى ورجع الاقتران الى الاقتران الثالث من الشكل

الاول بمنزلة قولنا على كل كلاب وج على كل باعلى بعض ج وذلك

الصغرى يعكس فيضرب على بعض ج وعلى كل كلاب فاعلى بعض ج فاعلى

طاليس

يريد باقى هذا الشكل استعمال الافتراض وهو ان يفرض من الوسط شيئا

جزئيا والسبب الذي من اجله استعمال الافتراض هو ان لما كانت في

الشكل الثالث ان يكون اقتران قياسى من موجبتين كليتين وكان

النفس لا بد عن بسعة ان يكون موجبة جزئية عن موجبتين كليتين

فلذا ما احتاج الى ان يستعمل الافتراض ويبين ان المحمول على بعض

للموضوع

والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة
جزئية وهذه بكل بعكس الصغرى ويرجع الاقتران الرابع من الشكل
الاول بمنزلة قولنا او عاشى من ب وج على كلاب فاليست على بعض
ج وذلك ان المقدمة خرج على كلاب ينعكس على المقدمة القابلة
على بعض واو عاشى من ب فاليست على بعض ج وقد بين ذلك
بالاوضاع ايضا والضرب الثالث من كبرى موجبة وصغرى موجبة
كلية ينتج موجبة جزئية ويظهر نتيجة بعكس الصغرى بعكسين بعكس
الكبرى والنتيجة بمنزلة قولنا على بعض ب وج على كلاب فاعلى بعض
ح فاذا عكسنا على بعض صارت ب على بعض ا وج على كلاب فيصير ح
على بعض وهذه ينعكس فيصير على بعض ج والضرب الرابع من كبرى
موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ويظهر نتيجة بعكس الصغرى بمنزلة
قولنا على كلاب وج على بعض ب فا على بعض ج فاذا عكست الصغرى
يضرب على بعض ج واعلى كلاب فاعلى بعض ج وما سنطوس يعتقد هذا
ثالثا والذي قبله رابعا والضرب العاشر من كبرى جزئية وصغرى

تامة

الخامس

موجبة

موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بمنزلة قولنا ليس على بعض وجع على
 كلب فاليست على بعض ج ولا طريق الى اظهار النتيجة بالعكس ان
 الكبرى فيه لا ينعكس لانها سالبة جزئية والصغرى ان انعكست صار
 القياس من جزئيتين وارسطوطاليس بينه بالخلف على هذه الصفة
 يقول ان لم يكن نتيجة سالبة جزئية فليكن موجبة كلية بمنزلة قولنا
 ليس على بعض ب وجع على كلب فاليست على بعض ج والطريق
 الى اظهار النتيجة بالعكس ان الكبرى فيه لا ينعكس لانها سالبة جزئية
 والصغرى ان انعكست صار القياس من جزئيتين وارسطوطاليس
 ثلثه بالخلف على هذه الصفة يقول ان لم يكن نتيجة سالبة جزئية ^{فليكن}
 موجبة كلية بمنزلة قولنا ا على كل ج ويضاف الى هذه ج على كلب
 فيصير ا على كلب وقد كانت ليست على بعضها وهذا شنيع فاذا ن
 ليست على بعض ج وهذا لضرب بعده وثا فرسطس سا^مسا^مالا^ما
 والضرب السلبي من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج
 سالبة جزئية ويظهر نتيجة بعكس الصغرى وهذا بمنزلة قولنا ^{على}اولا

شي من ب ي ج على بعض ب فاليست على بعض ج وذلك ان المقد

القايل ج على بعض ب ينعكس على المقدمة القايلة ب على بعض ج اولا

على شيء من ب فاليست على بعض ج وثا و فرسطس يجعل هذا ^{الصنف}

خامسا لاسدسا والضرب السابع وهو من كبرى موجبة مهلة و ^{صغرى}

موجبة كلية بصورة الضرب الثالث واسطوطاليس ^ي يجعلها

واحدا من قبل ان المقدمة المهلة والخزئية واحدة والضرب الثا

وهو من كبرى موجبة كلية مهلة وصورة صورت الضرب الرابع و ^{و صغرى موجبة}

الضرب التاسع وهو من كبرى سالبة مهلة و ^{مهلة ص} صغرى موجبة مهلة و ^ص

كصورة الضرب السادس وهنا ينقطع الكلام في الاقترانات القيا ^{سبية}

فاما الاقترانات ^{ثنتان} التغيير القيلية فعدد هاسته وعشرون اقترانا

كليات واربعة جزئية واربعة مهلة واربعة كلية وجزئية واربعة

كلية ومهلة وثانية جزئية ومهلة فالضرب الاول من الكليات

من كبرى سالبة كلية و ^{صغرى} صغرى سالبة كلية اما الحدود التي يلزم بها

الايجاب الكل فالج والفرس وغير اباقي واما الحدود التي يلزم فيها

السلب

السلب الكل في الغراب والسلم والياض والياض الوسط فاما الحدود
 التي يلزم فيها الايجاب الكل فانها لا يوجد من قبل ان السالبة الجزئية في
 المادة الممكنة يصدق مع الموجبة الممكنة فيصير قوة الاقتران قياسا
 ينتج سلبا جزئيا وهو الاقتران الذي من كبرى سالبة كلية وصغرى
 موجبة جزئية وهذا الضرب الخامس من هذا لشكل وكان يلزم ان ينتج
 اقتران قياسا النقيضين وهذا حال الانها وان كانت يصدق المادة
 الممكنة مع للموجبة الجزئية فهي في المادة الممتنعة يصدق مع السالبة
 الكلية فيصير الاقتران من سالتين ولا ينتج والضرب الرابع من كبرى
 موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية اما الحدود التي يلزم فيها الايجاب
 الكل فالباقي والانسان بالحي والوسط الباقي واما الحدود التي
 يلزم فيها السلب الكل فغير موجودة من قبل ان السالبة الجزئية
 فيصير قوة الاقتران قوة اقتران قياسا ينتج موجبة جزئية
 وهو الذي من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة وهذا لا ينتج
 جزئية وهو الرابع من هذا لشكل فلو وحدت حدود ينتج السلب الكل

فالانسان والفرس وغير الباقي والوسط
 فيها غير الباقي والفرس الثاني من كبرى
 موجبة كلية وصغرى سالبة كلية اما الحدود
 التي يلزم فيها الايجاب الكل فالحي
 الجزئية
 والفرس والانسان والوسط والفرس
 واما الحدود التي يلزم فيها السلب الكل
 فالحي وغير الباقي والانسان والوسط
 والانسان والفرس الثالث من كبرى
 سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية
 اما الحدود التي يلزم فيها السلب
 الكل

يصدق مع الموجبة الجزئية

للفرق اقتران تاما قياسيا النقيضان لكنها وان كانت في المادة الممكنة تصدق
 مع الموجبة الجزئية في المادة للمنفعة يصدق مع السالبة الكلية
 فيحصل الاقتران من سالتين والضرب الخامس من كبرى جزئية
 وصغرى سالبة كلية اما الحد ودان لا يفر فيها السلب الكلي فالحي
 والعلم والمائي والوسط للمائي والضرب السادس كبرى موجبة جزئية
 وصغرى سالبة كلية اما الحدود التي يفر فيها الايجاب الكلي فالحي
 والانسان والمائي التي يفر فيها السلب فالحي والعلم والمائي والوسط
 المائي والضرب السابع من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة مهيمة
 والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية وصغرى والضرب التاسع
 من كبرى سالبة مهيمة وصغرى سالبة كلية والضرب العاشر من
 كبرى موجبة مهيمة وصغرى من سالبة كلية وهي مساو للضرب الحادي
 استعملت فيها بدل المهيمة الجزئية والحدود التي يفر فيها الايجاب
 الكلي والسلب الكلي واحدة قد بقي علينا في الاقترانات غير القياسية
 ستة عشر اقترانا اربعة جزئية واربعة مهيمة وثمانية جزئية ومهيمة

منها أربعة متن كبرى جزئية وصغرى مهيمة وأربعة من كبرى مهيمة
 وصغرى جزئية وأربعة وسط ليس يقع فيها قرن واحد من قبل أن الحرف
 التي يلزم فيها ألا يجب الكل واحد وكذلك السلب الكل أما الحدود التي
 يلزم فيها ألا يجب الكل فالحق والأشياء والأبيض والوسط الأبيض والحد
 التي يلزم فيها أما السلب الكل فالحق وغير الشئ والأبيض ونحن نصفها
 هنا ينقطع الكلام في الشكل الثالث الجزئيات المهيمة
 الثالث ومن بعد هذا يأخذ موجبتان سالبتان موجبتان سالبتان
 أرسطوطاليس في إيراد سالبته موجبة موجبتان موجبتان موجبتان
 الأشياء التي يعبر الجزئيات المهيمة
 الشكل السادس يفرق كبرى جزئية مهيمة كبرى مهيمة وصغرى جزئية
 الأولى هنا هو أن موجبتان سالبتان موجبتان سالبتان
 سالبتين أو مهيمتين أو سالبته موجبة موجبتان سالبته موجبتان
 جزئيتين لا يكون قيس من قبل أن لا يلزم عنها شئ من الاضطراب والشئ
 هو أن الاقترانين الذين أحدهما من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبته

كلية والاخر من كبرى موجبة جزئية صغرى سالبة كلية الذين ^{حما}
 من ان يكون قيلين وقديم فيها ان يكون قيلين بوجه من الوجوه
 اما الذي من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية فيكون قيليا
 في الشكل الاول بعكس المقدمتين جميعا وفي الشكل الثالث بعكس
 الصغرى اما في الشكل الاول فعلى هذه الصفة ^ح ولا على شئ من ^ب
 على بعض ^ف ليست على بعضا واما في الشكل الثالث فعلى هذه الصفة ^ح
 ولا على شئ من ^ب و ^ا على كل ^ف ليست على بعض واما الذي من كبرى
 موجبة جزئية صغرى سالبة كلية اما في الشكل الاول فيصير ^{الصفة}
^ح ولا على شئ من ^ب و ^ا على بعض ^ف ليست على بعض او قد جرت
 عادة المفسرين ان سمو هذه الاقترانات المشبهة للقيلية وذلك لما
 ينتج غير المطلوب وهذا هو الفرق بينها وبين الاقترانين الذي في الشكل ^{ثا}
 والشكل الثالث اللذين يمان بعكس النتيجة وذلك ان نبيل ^{ان}
 غير المطلوب فعند عكس النتيجة نتجتان المطلوب فاما هذه فلا طريق ^{الى}
 عكس نتيجةها او كانت سالبة جزئية والثالث هو ان المقاميس المهملة والمقاييس

الجزئية واحدة وكانت المقدمة المهمة والمقدمة الجزئية واحدة من بعد
 ما ورد الاشتراكات التي يعم الاشكال بأسرها اخذ في ان يورد الاشتراكات
 التي يعم الشكل الثاني فهو يقول ان هذين الشكلين يشتركان في ان نتائجهما
 ما يظهر لزومهما لمقدماتها ويصير كما ملة اما بالعكس او برهان الخلف وبا
 لجميع فهذا اما يشترك فيه الشكل الثاني والثالث ومن بعد هذا يعلمنا
 الاشياء التي يشترك فيها الشكل الثاني والثالث والضربان الجزئيان من
 الشكل الاول ويقول انها بأسرها مفتقرة محتاجة الى الضربين الاولين
 من الشكل الاول وذلك ان ذينك الضربين يجريان مجرى الملكين
 في اللقاء ليس وها الاثنان اللذان في العطر وذلك ان مقائيس الشكل
 الثاني اما الكلبيات فيظهر يرد لها الى الضرب الثاني من الشكل الاول
 اما الجزئيات فيرد لها الى الضرب الرابع من الشكل الاول واما الشكل الثاني
 فيظهر نتائجها تزدادها الى الضربين الجزئيين من الشكل الاول فاما الضربان
 الجزئيان من الشكل الاول فيظهر نتائجهما أكثر واستعمل فيهما برهان الخلف
 وعندما يبرهن نتائجهما بالخلف بلسان بالضربين الكلبيين من الشكل

الاول مفترقة محتاجة الى الشكل الاول وهما يقطع الاسكندرانيون

القراءة ويسمون الباقي الجزء الذي لا يفرقا ما نحن فليخرج على سائر ارسطو

ولناخذ في النظر في صورة القيلس في المادة الضرورية وارسطو طالس يري

الوفاق بين المقائيس الضرورية الوجودية والخلاف بينها ويقول ان

الخلاف بينهما من قبل المادة وذلك ان مادة تلك المقدمات الوجودية

ومادة هذه المقدمات الضرورية والوفاق بينهما هو ان الشروط التي بها

القيلس الوجودي بها بعينها يتم القيلس الضروري وعدو الضرب القيلية

منها واحد في الشكل الاول اربعة كليان وخرثيان في الشكل الثاني

اربعة كليان وخرثيان وفي الشكل الثالث كليان واربعة جزئية و

عدو نتائج واحد الاشياء التي يظهر بها النتائج واحدة وعكس النتائج

الكلية فيها واحد كذلك معنى القول على الكل ولا على شيء منه والنتائج

التي يظهر بالعكس المقدمات وجودية فيما يعكس يظهر والمقدمات ضرورية

ان الضربين الجزئيين اللذين في الشكل الثاني والثالث اعني الرابع من

الشكل الثاني والخامس من الشكل الثالث اللذين كانت نتائجهما يظهر

بالخلف

الثاني وهذه فيظهر تمام وجهها يروها

الى الفرب الثاني من الشكل الاول

فاذن جميع الفرب القياسية

ماسوى الفربين كليتين

من الشكل

المقائيس

بالخلف وللقدمات وجودية لطريق الإثبات بالخلف وهو ضرورة
من قبل أن تثبت بالخلف ونقيض النتيجة فممكن احتجنا إلى استعمال
قياس مؤلف من ضروري وممكن وهذا لم يعلمناه أرسطوطاليس بعد
لكن اظهار اهم بالافتراض في الشكل بعينه التي هي فيه وهذا بان يفرض
من الوسط ملايقا عليه الاصغر في الشكل الثاني والأكبر في الشكل الثالث
فيظهر ذلك ان نتيجة سألته جزئية وهما ينقطع الكلام في المقائيس
الضرورية ومن بعد هذا يلحق أرسطوطاليس في الكلام في المقائيس
المؤلفة من المقدمات المختلطة وجودي وضروري وهو يبدأ بالنظر في
المقائيس الكلية في الشكل الأول وهو يفيدنا أولا القانون الذي به يعلم
منه يكون النتيجة ضرورية ومتى يكون وجودية ويقول انه متى كانت الكبرى وجودية
والصغرى ضرورية وجودية فالنتيجة ضرورية ومبلغ عدد المقدمات القياسية
وفي الشكل الأول ثمانية الأول منها كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى
موجبة كلية وجودية فالنتيجة موجبة كلية ضرورية بمنزلة قانوننا أعلى
كل ب من الاضطراب على كل ج وجودا فأعلى كل ج من الاضطراب من

قبل ان ج واحد من ب والضرب الثاني كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى
 موجبة كلية ضرورية والنتيجة موجبة كلية وجودية بمنزلة قولنا
 على كل ج وجود ا وب على كل ج من الاضطرار فاعلى كل ج وجود ا من قبل
 ان ج واحدة من ب والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية ضرورية
 ومن صغرى موجبة كلية وجودية النتيجة سالبة كلية ضرورية بمنزلة
 قولنا اولاعلى شئ من ب من الاضطرار وب على كل ج وجود ا فاولاعلى
 شئ من ج من الاضطرار من قبل ان ج واحد من ب والضرب الرابع
 من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية والنتيجة
 سالبة كلية وجودية بمنزلة قولنا اولاعلى شئ من ب وجود ا وب على كل
 ج من الاضطرار فاولاعلى شئ من ج وجود ا من قبل ان ج واحدة من ب
 والضرب الخامس كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية حقة
 بمنزلة قولنا اعلى كل ب من الاضطرار وب على بعض ج وجود ا اما على
 بعض ج من الاضطرار لان ج واحدة من ب والضرب السادس من
 كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية والنتيجة

موجبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا على كلاب وجودا وب على بعض
 ج من الاضطرار فاعلى بعض ج وجود الانح واحد من ب والضرب
 السابع من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية
 والنتيجة سالبة جزئية ضرورية بمنزلة قولنا اولاً على شئ من ب من
 الاضطرار وب على بعض ج وجودا فافاليس على بعض ج من الاضطرار
 لان ج واحد من ب والضرب الثامن من كبرى سالبة كبرى سالبة كلية
 وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية والنتيجة سالبة جزئية وجودية
 بمنزلة قولنا اولاً على شئ من ب وجودا وب على بعض ج من الاضطرار
 فاليس على بعض ج وجودا لان ج واحد من ب فلهذا هو ضرب
 الشكل الاول فاما ضرب الشكل الثانى ثمانية الاول منها من كبرى سالبة كلية
 ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة كلية ضرورية
 وهذا الضرب لكل يظهر نتيجة بعكس السالبة الكلية بمنزلة قولنا اولاً على
 شئ من ب من الاضطرار واعلى كل ج وجودا وب ولا على شئ من ج من الاضطرار
 والضرب الثانى من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية

ضرورة ينتج سالبة كلية وجودية بمنزلة قولنا اولاً على شيء من ب وجوداً
 واعلى كل ج من الاضطرار فب ولا على شيء من ج وجوداً وهذا ضرب تلك
 تعكس السالبة الكلية الوجودية والضرب الثالث من كبرى موجبة
 كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية وجودية ينتج سالبة كلية وجودية
 بمنزلة قولنا اعلى كل ب من الاضطرار ولا على شيء من ج وجوداً فب لا
 على شيء من ج وجوداً وهذا ضرب بصير كما ملا يعكس سالبة كلية الوجودية
 وعكس النتيجة والضرب الرابع كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى
 سالبة كلية ضرورية ينتج سالبة كلية ضرورية بمنزلة قولنا اعلى كل ب
 وجوداً ولا على شيء من ج من الاضطرار فب ولا على شيء من ج من
 الاضطرار وهذا ضرب يصير كما ملا يعكس السالبة الكلية وعكس النتيجة
 والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية
 وجودية ينتج سالبة جزئية ضرورية بمنزلة قولنا اولاً على شيء من ب
 من الاضطرار واعلى بعض ج وجوداً فب ليست على بعض ج من الاضطرار
 وهذا ضرب يصير كما ملا يعكس السالبة الكلية الضرورية والضرب السادس

من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية جزئية ضرورية ينتج
سالبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا ^{لنا} لا على شئ من ب وجودا وهي على
بعض ج من الاضطرار فب ليست على بعض ج وهذا الضرب يصير
كاملا يعكس السالبة الوجودية والضرب السابع من كبرى موجبة كلية
ضرورية وصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية وجودية وهذا
الضرب يبين بالحدود هي الحيوان والانسان والابيض والحيوان
على كل انسان من الاضطرار وهو ليس على بعض الابيض وجودا والضرب
الثامن من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ضرورية
اما اسطوطاليس فيعتقد ان نتيجة سالبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا
اعلى كلاب وجودا هي ليس على بعض ج من الاضطرار فب ليست على
بعض ج وجودا واما اللبس فيعتقد ان نتيجة سالبة جزئية ضرورية
وهذا الضرب يبين بالحدود السابقة في الضرب الذي تقدمه هذه
هي الضروب القياسية التي في الشكل الثاني فاما الضروب القياسية
التي في الشكل الثالث فاثنا عشر ضربا بالضرب الاول منها من كبرى موجبة

كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج موجبة جزئية ضرورية
ممتثلة قولنا على كل ب من الاضطرار ج على كل ب وجودا فاعلى بعض
ج من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الموجبة الكلية الوجودية
والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية
ضرورية ينتج موجبة جزئية ضرورية ممتثلة قولنا على كل ب وجودا
ج على كل ب من الاضطرار فاعلى بعض ج من الاضطرار وهذا الضرب
يصير كاملا بعكس الكبرى والنتيجة والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية
ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية ضرورية
ممتثلة قولنا اولا على شئ من ب من الاضطرار ج على كل ب وجودا ^{ليست} اولا
على بعض ج من الاضطرار وهذا الضرب ج على كل ب يصير كاملا بعكس
الموجبة الكلية الوجودية والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وجودية
وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج سالبة جزئية وجودية ممتثلة قولنا
اولا على شئ من ب وجودا ج على كل ب من الاضطرار ^{ليست} اولا
بعض ج وجودا وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الموجبة الكلية الضرورية

والضرب

والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية ضرورية وصغرى موجبة
كلية وجودية ينتج سالبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا اعل بعض ب
وجود اوج على كلاب من الاضطرار فاعا بعض ج وجودا وهذا الضرب
يصير كاملا بعكس الكبرى منه والنتيجة والضرب السادس من كبرى موجبة
جزئية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج موجبة جزئية ضرورية
بمنزلة قولنا اعل كلاب وجودا ج على ب من الاضطرار فاعا بعض ج
من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الكبرى منه والنتيجة و
الضرب السابع من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية
وجودية ينتج موجبة جزئية ضرورية بمنزلة قولنا اعل كلاب من الاضطرار
وج على بعض ب وجودا فاعا بعض ج من الاضطرار وهذا الضرب يصير
كاملا بعكس الصغرى منه والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية وجودية
وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج موجبة جزئية وجودية بمنزلة
قولنا اعل كلاب وجودا ج على بعض ب من الاضطرار فاعا بعض ج وجودا
وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الصغرى منه والضرب التاسع من كبرى

سالبة جزئية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية
 وجودية ممثلة قولنا ليست على بعض من الاضطراب
 على كراب وجودا فاليست على بعض ج وجودا وهذا الضرب يبين
 بالمحود التي يتصح بها هي واليقطان والحى والانسان والحد الاوسط
 الحى والضرب يبين بالمحود التي يتصح بها هي واليقطان والضرب
 الحادى عشر من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية
 وجودية ينتج سالبة جزئية ضرورية ممثلة قولنا اولا على شئ من ب
 من الاضطراب وج على بعض ب وجودا فاليست على بعض ج من
 الاضطراب وهذا الضرب يصير كاملا بعكس الصغرى منه والضرب الثانى
 عشر من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية
 ينتج سالبة جزئية وجودية ممثلة قولنا اولا على شئ من ب وجودا
 على ب من الاضطراب فاليست على بعض ج وجودا هذا الضرب يصير
 كاملا بعكس الصغرى منه فقد اتينا على تقدير الضرب القبلية
 الكائنة من مقدمتين مختلفتين فى الشكل الثالث وبالجملة فى الاشكال

لـ
ينتجها

الثلة وبين اى الاقترانات شيخها ضرورية وانها ينتجها وجودية فاما
ثامسطيوس وجماعة من المفسرين الحجة فيعتقدون ان نتائجها
باسرها وجودية لانهم يعتقدون ان ينتجها لشيء احسن مابق المقدمات
فى الكنية والكيفية والحجة وارسطوطاليس من بعد ذلك ياخذ
فى تعليمنا صورة القيلس فى المادة الممكنة ولما كان الممكن اسما مشتركا
يفع عامعان كثيرة فهو يذكر المعنى الذى كلامنا فيه ويقول ان
الممكن الذى كلامنا فيه هو الذى ليس بضرورى وان فرض وجوده
لم يلزم منه محال وهذا هو الممكن الخاص اعنى الذى هو غير موجود يمكن
فيه ان يوجد ويمكن ان لا يوجد وذلك اذا لم يكن ليس بضرورى
هو ضرورى وما كان ضروريا فهو غير ممكن ومن ذكره الممكن الذى
كله فيه بعلمنا عكسه فنقول ان العكس الممكن هو اشتراك مقدمتين
فى حردهما والصدق والخلاف فى الكيفية بمنزلة قولنا ممكن ان يكون
كله انسان كاتبا ممكن ان لا يوجد كل انسان كاتبا وبالجملة العكس
الممكن هو صدق السالبة مع الموجبة كلية كانت وجبرئية او مملية ^{على} و

بالسالبة لاسالبة الممكن لكن السالبة الممكنة التي هي موجبة معدولة ومن
 بعد تعليله عكس الممكن المطلق يقسم الممكن ويعلمنا عكوسه الخاص
 لكل واحد من اقسامه وهو يقسم الممكن الى ثلاثة اقسام الى الممكن الذي
 على الاكثر معتلة قولنا كل انسان ذو خمس اصابع وهو الذي سببه
 الطبيعة وذلك ان الطبيعة على الاكثر يعمل من مشي الانسان انسانا
 وقد يجوز ان لا يفعل الطبيعة من مشي الانسان انسانا لقلته موافقة
 المادة والى الممكن الذي على التساوي وهو الذي سببه الروية بمنزلة
 النظر في الزمان المستقبل ودخوله الحمام وما يجري مجرى ذلك و
 الى الممكن الذي على الاقل هو الذي كونه في الذرة بمنزلة يكون
 النخيل في الشاوش وورقة في الصيف واما عكس الممكن الذي على الاكثر
 فهو اشتراك مقاضتين في حدودها واختلاف الكيفية وبما ان تيب
 والصدق اعز ان الممكن ان يوجد فيه يصدق مع ممكن ان لا يوجد
 سوى ان امكان الوجود فيه اكبر من امكان لا يوجد والذي على
 التساوي هو الذي امكان الوجود فيه ولا امكانه بالسوء والذي على

الأقل وهو الذي كونه في الندرة ^م غير متساوي ^ل يكون الحرف ^{الصف} اشتراكاً في الشؤم

فإن عكس الممكن الذي على الأكثر هو اشتراك مقدمتين في حرودها

وإلا في الكيفية بقاء الترتيب والصدق اعني أن الممكن أن يوجد في

يصدق مع ممكن أن لا يوجد سوى أن إمكان الوجود فيه أكبر ^ل إمكان

لا يوجد والذي على التساوي ^ل هو الذي إمكان الوجود فيه ولا إمكان

بالسوء والذي على الأقل هو الذي إمكان الوجود فيه أقل من لا إمكان

ولما كان الممكن الخاص الخاص ينقسم إلى ثلاثة أقسام فمن يخص القسم

الذي منه وعليه يكون القيلس ويقول أنه الممكن الذي على الأكثر

من قبل أن الذي على التساوي منه وعليه يكون القيلس ويقول أن

للممكن الذي على الأكثر من قبل أن الذي على التساوي غير محصل

والذي في الندرة فهو غير دائم والقيلس يكون على الأنية الدائمة و

المحصلة ومن بعد فراغه من هذه الأشياء يأخذ في تعليمنا صورة القيا

في المادة الممكنة وهو مبدء تعليمنا ذلك في الشكل الأول ويقول أن عدد

الضروب القيلية في الشكل الأول ثمانية أربعة منها كاملة وأربعة غير ^م كاملة

الاول منها من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية ممكنة
 نتيجة موجبة ممكنة بمنزلة قولنا امكن ان يوجد لكل ب وب ممكن
 ان يوجد لكل ج فامكن ان يوجد لكل ج والضرب الثاني من كبرى
 سالبة كلية وصغرى موجبة كلية نتيجة سالبة كلية موجبة بمنزلة قولنا
 امكن ان لا يوجد لكل ب وب ممكن ان لا يوجد لكل ج فامكن ان لا
 يوجد لكل ج والضرب الثالث من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة
 جزئية ينتج موجبة جزئية ممكنة بمنزلة قولنا امكن ان يوجد لكل ب وب
 ممكن ان يوجد لبعض ج فامكن ان يوجد لبعض ج والضرب الرابع
 من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة
 جزئية ممكنة بمنزلة قولنا امكن ان لا يوجد لكل ب وب ممكن ان لا يوجد
 لبعض ج فامكن ان لا يوجد لبعض ج والضرب الخامس من كبرى
 سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة كلية ممكنة بمنزلة
 قولنا الممكن ان لا يوجد لشي من ب وب ممكن ان لا يوجد لشي
 من ج فامكن ان لا يوجد لشي من ج وهذا الضرب غير كامل دائما

يكمل

يُكْمَلُ بِعَكْسِ الصَّغَرِيِّ مِنْهُ الْعَكْسُ الْمُمْكِنُ وَالضَّرْبُ السَّادِسُ مِنْ كِبَرِيٍّ حَقِيقَةٍ
كَلِمَةٍ مُمَكِّنٍ وَصَغَرِيٍّ سَالِبَةٍ كَلِمَةٍ مُمَكِّنَةٍ يَنْتُجُ مُوجِبَةً كَلِمَةٍ مُمَكِّنَةٍ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِنَا
أَعْلَى بَعْضُ بِالْإِمْكَانِ وَبِوَلَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ جِ بِلَا إِمْكَانٍ فَاعْلَمْ كُلَّ
جِ بِلَا إِمْكَانٍ وَهَذَا الضَّرْبُ يُكْمَلُ بِعَكْسِ الصَّغَرِيِّ الْعَكْسُ الْمُمْكِنُ وَالضَّرْبُ
السَّابِعُ مِنْ كِبَرِيٍّ سَالِبَةٍ كَلِمَةٍ مُمَكِّنَةٍ وَصَغَرِيٍّ سَالِبَةٍ كَلِمَةٍ جَزْئِيَّةٍ مُمَكِّنَةٍ وَ
يَنْتُجُ سَالِبَةً جَزْئِيَّةٍ مُمَكِّنَةٍ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِنَا أَوْ لَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ بِ بِلَا إِمْكَانٍ وَ
لَيْسَ عَلَى بَعْضِ جِ بِلَا إِمْكَانٍ فَالْيَسْرُ عَلَى بَعْضِ جِ بِلَا إِمْكَانٍ وَهَذَا الضَّرْبُ
يُظَاهَرُ بِعَكْسِ الصَّغَرِيِّ الْعَكْسُ الْمُمْكِنُ وَالضَّرْبُ الثَّامِنُ مِنْ كِبَرِيٍّ
مُوجِبَةٍ كَلِمَةٍ مُمَكِّنَةٍ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِنَا أَعْلَى كُلِّ بِ بِلَا إِمْكَانٍ وَبِ لَيْسَ
عَلَى بَعْضِ جِ بِلَا إِمْكَانٍ فَاعْلَمْ بَعْضُ جِ بِلَا إِمْكَانٍ وَهَذَا الضَّرْبُ يُكْمَلُ
بِعَكْسِ الصَّغَرِيِّ الْعَكْسُ الْمُمْكِنُ وَهُوَ هَذِهِ صُرُوبُ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ النَّاتِجَةِ
فَأَمَّا بَلْقَى الضَّرْبُ فَكُلُّهَا غَيْرُ نَاتِجَةٍ لِأَنَّهَا عِنْدَ نَقْطَتِهَا فِي الْوَادِ يَدْرِمُهَا الْإِيجَابُ
الْكَلِمَةُ وَالسَّلْبُ الْكَلِمَةُ هَذَاتُ صَدْرَانِ وَمِنْ بَعْدِ هَذَا يَأْخُذُ فِي النَّظَرِ فِي
الْمُقَابِلِيسِ الْمُؤَلَّفَةِ مِنْ مُمَكِّنٍ وَوُجُودِيٍّ وَيَبْلُغُ عِدَدَ الْأَقْتِرَانَاتِ الْقِيَّاسِيَّةِ

الناجية في هذا لشكل اشعا عشر اقترانا وجميع نتائجها ممكنة سوى ^{بئس}لقا
 التي كبرها سالبة كلية وجودية فانها ينتج سالبة الاضطرار بحسب ما فاد
 اليه برهان الخلف الضرب الاول من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى
 موجبة كلية وجودية ينتج موجبة كلية ممكنة بمنزلة قولنا على كل
 ب بالامكان وب على كل ج وجودا فاعلى كل ج لان ج واحدة من
 ب وهذا الضرب الكامل والضرب الثالث كبرى سالبة كلية ^{موجبة}
 ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة كلية ممكنة بمنزلة
 قولنا اولا على شئ من ب بالامكان واعلى كل ج وجودا فاولا على شئ
 من ج بالامكان لان ج واحدة من ب وهذا الضرب كامل والضرب
 الثالث من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية وجبوتية
 ينتج موجبة جزئية ممكنة بمنزلة قولنا على كل ب بالامكان وب
 على بعض ج وجودا فاعلى بعض ج بالامكان لان ج من واحد من ب
 وهذا الضرب كامل والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى
 موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية ممكنة بمنزلة قولنا اولا

الثاني

على شئ من ب بالامكان وب على بعض ج وجودا فالليست على بعض
ج وجودا فالليست على بعض ج بالامكان لان ج واحدة من ب
هذه هي الضروب التي كبرها امكنة وصغرها وجودية وجميعها كاملة
قبل ان تعلمناه عن الضروب التي كبرها وجودية وصغرها امكنة بين
انه متى كان لنا مقدم وقالنا انفر له من الاضطراري كان المقدم لجا
ما من الاحوال اعني ضروبا او مكنة او كذا با غير محال فان التالي ينبغي
ان يكون لهذه الصفة ممثلة اب ولنجعل الالف هي المقدم وب هي
التالي فان كانت امكنة فان ب ينبغي ان يكون مكنة فان لم يكن لهذه
الصفة فانه يلزم ان يكون امكنة اما مكنة فلا يها مفروضة هكذا وما
غير مكنة فيجب العكس الكائن مع التضاد وذلك ان يرفع التا^{لي}
يرفع المقدم واسطوطاليس يجعل الالف مكان المقدمات والبت^ك
النتيجة فيقول انه ان كانت المقدمات بحال ما فيجب ان يكون النتيجة^{تلك}
الحال بعينها واذ قد قدمنا هذا الاصل فلنعد الى سببنا في قوله والضرب
الخامس من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ينتج^{جته}

كلية ممكنة بمنزلة قولنا اعل كلاب وجودا واب على كل ج بالامكان فاعلى
 كل ج بالامكان فان لم يكن هكذا فليكن امن الاضطراب ولا على شئ من ج
 وننقل المقدمة القابلة ب على كل مهبج بالامكان ولنجعلها وجودا
 وهذا كذب الا انه غير محال او يعمل القيلس هكذا ولا على شئ من ج من
 الاضطراب وب على كل ج وجودا فاليست على بعض ب من الاضطراب
 وقد كانت على كل وجودا وهذا محال فاذا ناعى بعض ب كل ج بالا
 مكان
 وهذا المحال لم يجب المقدمة المنقولة التي هي كذب غير محال فبقي
 ان يكون وجوده عن نقيض النتيجة المفروضة وههنا يقول ^{طاليس} ارسطو
 ان المقدمات الكلية المحمولى فيما ينبغي ان يوجد دائما لا فى زمان ما
 وذلك انه ان اخذ فى زمان ما صار الضرب الاول من اشكال الاول
 ليمر الاضداد وهذا شنيع بمنزلة قولنا الانسان موجود فى كل ^{متحرك}
 اذ لم يتحرك سواه والمتحرك ممكن فى كل فرس فالانسان من الاضطراب
 ولا على شئ من الفرس وايضا الحى فى كل متحرك وجودا والمتحرك ممكن
 لكل انسان فالحي على كل انسان من الاضطراب والفسرون يزعمون ان
 المقدمات

المقدّمات الكلية يناسبها الزمان الدائم والجزئية زمان ما ولهذا
تخصر لهذا الموضع الحاجة الى نقل الممكنة الى الوجودية والضرب
الساكن من كبرى كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج
سالبة الاضطرار وهذه النتيجة يدعى لنصف الممكن لانها يفعل نصف
فعل الممكن بمنزلة قولنا اولاً على شئ من ب وجوداً و ب على كل ج بالمكان
فاولاً على شئ من ج بالامكان وهذه النتيجة ينتج بالخلف وذلك
انه ان لم يكن اولاً على شئ من ج بالامكان فيمكن على كلها من الاضطرار
وننقل المقدمة القابلة ب على كل ج بالامكان ونجعلها وجودية ونفعل
القياس هكذا على كل ج من الاضطرار و ب على كل ج بالامكان ونفعلها
وجودية ونفعل القياس هكذا على ج من الاضطرار و ب على كل ج بالامكان
فا على بعض ب من الاضطرار وقد كانت ولا على شئ منها وجوداً وهذا
محال فاذن اولاً على شئ من ج ليس من الاضطرار والضرب السابع
من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار
بمنزلة قولنا اولاً ج على شئ من ب وجوداً و ب ولا على شئ من ج بالامكان

فالبيت من الاضطرار على شئ من ج وهذا ضرب يتبين بعكس الصغرى
 العكس الممكن وبرهان الخلف وهذا لعكس سقى الاقتران في الشكل بعينه
 وانما يخرج من ان يكون غير قيا به فاما العكس المطلق فانه يريد من شكل
 الى اخر وذلك ان الصغرى اذا عكست العكس الممكن عاده هذا الاقتران
 الى الاقتران السادس وهذا ينتج سالبه الاضطرار فلذلك اذن بهذه الصفة
 والضرب الثامن كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية و
 ممكنة ينتج موجبة كلية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وبرهان
 الخلف بمنزلة قولنا ا على كل ب وجود ا وب ولا عا شئ من ج بالامكان
 و فاعلى كل ج بالامكان وذلك انه عند عكس الصغرى يعود الاقتران
 الى الضرب الخامس ينتج موجبة كلية ممكنة ينتج هذا الاقتران موجبة
 كلية ممكنة والضرب التاسع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى
 موجبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بمنزلة قولنا ا على كل ب
 وجود ا وب على بعض ج بالامكان فاعلى بعض ج بالامكان وهذه
 النتيجة تبين بالخلف ويوجد بان يوجد نقيض النتيجة ونقل الصغرى

من الامكان الى الوجود والضرب العاشر من كبرى سالبة كلية وجودية
وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطراب جزئية وهذه النتيجة
يتبين بالخلف بان يؤخذ نقيض النتيجة وينقل الصغرى من الامكا
ن الى الوجودي وهو كذب غير محال والضرب الحادي عشر من كبرى سالبة
كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطراب ^{نعكس}
الصغرى العكس الممكن وبرهان الخلف وذلك ان عند عكس الصغرى
يرجع هذا الاولون الى الضرب العاشر وينتج سالبة الاضطراب ^{فتنتج}
هذا الاقتران يجب ان يكون سالبة الاضطراب جزئية الضرب الثاني ^{الاقترا}
عشر من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة
ينتج موجبة جزئية ممكنة ^{الخلف} لعكس الصغرى العكس الممكن البرهان
وذلك ان عند عكس الصغرى العكس الممكن يرجع هذا الاقتران الى
الاقتران التاسع وقد كان ينتج موجبة جزئية ممكنة فهذا ان هذه
الصفة لهذه هي الاقترانات القياسية الكائنة من خلط الصغرى
الممكن عد وهذه القياسات ثمانية عشر كعدد المقائيس الكائنة من الخلط ^{جوي}

والممكن نتايجها باسرها ممكنة سوى المقائيس التي كبرها سالبة ضرورية
 فان يتبعها سالبة وجودية الضرب الاول من كبرى موجبة كلية ممكنة
 وصغرى موجبة كلية ضرورية ينتج موجبة كلية ممكنة وهذا الضرب
 كامل والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة
 كلية ضرورية ينتج سالبة كلية ممكنة وهو كامل والضرب الثالث من
 كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج موجبة
 جزئية ممكن وهذا الضرب كامل والضرب الرابع من كبرى سالبة
 ممكنة وصغرى موجبة جزئية ضرورية ينتج سالبة جزئية ممكنة و
 الضرب الخامس من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة
 كلية ممكنة ينتج موجبة كلية ممكن بالخلف والضرب السادس من
 كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة كلية
 وجودية وينص بالخلف والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية ضرورية
 وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبة كلية ممكن لعكس الصغرى و
 العكس الممكن وبالخلف والضرب التاسع من كبرى موجبة كلية
 وجودية

ممكنة

لعكس الصغرى العكس الممكن و
 برهان الخلف والفرب
 السابع من كبرى سالبة كلية
 ضرورية وصغرى موجبة
 كلية ممكنة ينتج سالبة
 كلية وجودية و

وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ويتصح بالعكس
والضرب لعاشر من سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية ممكنة
ينتج جزئية وجودية وبالعكس وبالعكس الصغرى العكس الممكن والضرب
الحادي عشر من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية
ممكنة ينتج سالبة جزئية وجودية ويتصح بالعكس والثاني عشر من كبرى
موجبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية
ممكنة ويتصح بعكس الصغرى العكس الممكن وبالعكس هذه هي الضروب
الكائنة في الشكل الأول من خلط الضروري والممكن وأرسطو طالع ليس
ياخذ في تعلينا من بعد ذلك المقائيس الممكنة في الشكل الثاني وهو
يقوله انه لا يكون قيل في الشكل الثاني من ممكنين لا موجبتين ولا
سالبتين ولا موجبة سالبة لان السالب ينقلب فيصير موجب بحسب
العكس الممكن وكذلك الموجبة سالبة فيصير جميع المقائيس في الشكل
الثاني في الكائنة من ممكنين من موجبتين فاما أرسطو طالع ليس فيقول
انه لا ينتج المقائيس في هذا الشكل اذا كانت المقدما ممكنة من قبل ان التنا

الكلية الممكنة لا ينعكس ومقائيس هذا لشكر انما يكمل نتائجها بعكس الشئ
 الكلية وهو يبين ان السالبة الكلية الممكنة لا ينعكس ثبتت بيانات
 اليك الاول بخري على هذه الصفة ان كانت سالبة الكلية ينعكس على
 ذاتها فمن ذلك ان ينعكس الموجبة الكلية على ذاتها وهذا خلا
 الحق بمثلة قولنا امكن ان يكون ولا شئ من ب وهذه يصدق
 معها ان امكن ان يكون على كل ب فان انعكس على تلك القضية القا^{بة}
 ب ولا على شئ من انعكس على هذه القضية القا^{بة} على كل الف
 وهذا خلاف الصواب والبيان الثاني هو من الامور هو ان كان ولا^{حدا}
 من التمس يمكن ان يوجد ابيض فالعكس الصحيح هو ان بعض لا يبيض
 ليس بانسان من الاضطرار لا القول بان لا واحد من البيض يمكن
 ان يكون انسانا والبيان الثالث وهو دام دائم ثبتيها بالخلف لم يمكنه
 فاما ثا وفرسطر فرض ان سالبة الكلية الممكنة ينعكس على ذاتها وب^{اخذ}
 في بيانها بالخلف ويقول ان كان امكن الا يوجد بشئ من ب فب يمكن
 ان لا يوجد بشئ من ا والبيان على سالبة ان ان لم يكن هذا فب ليس يمكن

رام رايم

بعمت

ان لا يوجد شيء من اوهذا يصدق معهاب من الاضطراب على بعض او
 هذه ينكسر فيحصل من الاضطراب على بعض ب وقد كانت ممكنة ان
 يوجد كلها وهذا محال وهذا محال اوجبه قولنا ليس ممكن فممكن ان
 لا يوجد شيء من ارسطوطاليس يفسد هذا طريقة بان يرى ان النقيض
 لم يوجد على ما تحت وذلك انه ليس يفسد هذا نقيض ممكن ان لا يوجد
 الذي يقوم مقام ليس يمكن من الاضطراب لا يوجد ان هذه يتسبب ولا
 يصلح ان يوجد من الاضطراب ان يوجد في البعض صادفة مع حسب
 لكن من الاضطراب ان لا يوجد في البعض فاما الموجبة الجزئية الضيقة
 فانه يناقض ممكن ان لا يوجد فاما السالبة الجزئية الضيقة فلا
 لا ينكسر المناقض فلا يتم البيان بالخالف فلا يصح عكس السالبة الكلية
 الممكنة و ارسطوطاليس من بعد هذا باجر في تعليمنا الاقترانات القياسية
 ستة الاول منها من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية
 ممكنة ينتج سالبة الاضطراب بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى
 العكس المطلق والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى

موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار بعكس الكبرى العكس المطلق والضرب
 الثالث من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج
 سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى العكس
 المطلق والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة
 جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الكبرى العكس المطلق
 والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية وجودية
 ينتج سالبة الاضطرار العكس الكبرى العكس الممكن وعكس الصغرى العكس
 المطلق وعكس النتيجة والضرب السادس من كبرى موجبة كلية ممكنة
 وصغرى سالبة كلية وجودية ينتج سالبة الاضطرار بعكس الصغرى
 العكس المطلق وعكس النتيجة فهذه هي الضروب القياسية الكائنة من
 خلط الممكن والوجودي في الشكل الثاني ومن بعد هذا يأخذ ^{طالب}سطو
 في ان تعلمنا خلط الممكن والضروري في هذه الاشكال ومبلغ عدد الضرب
 والناجئة في هذا الخلط سبعة الاولى منها من كبرى سالبة كلية جزئية ضرورية
 وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة كلية وجودية بعكس الكبرى العكس
 المطلق

المطلق وعكس الصغرى العكس للممكن والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية
ضرورية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة وجودية كلية بعكس الكبرى
العكس المطلق والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى
سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة جزئية وجودية بعكس الصغرى العكس
الممكن وعكس الكبرى العكس المطلق والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية
ضرورية وصغرى جزئية موجبة ممكنة ينتج سالبة جزئية وجودية بعكس
الكبرى العكس المطلق والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى
سالبة كلية ضرورية ينتج سالبة وجودية بعكس الكبرى العكس الممكن وعكس
الصغرى العكس المطلق وعكس النتيجة والضرب السادس من كبرى موجبة
كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية ضرورية ينتج سالبة وجودية بعكس الصغرى
المطلق وعكس النتيجة فهذه هي الضروب القياسية الكائنة من خلط الضروب
والممكن في الشكل الثاني واسطوطاليس يأخذ في تعاليمنا المقائيس الممكنة
والمختلط من الممكن والوجودي والممكن الضروري في الشكل الثالث وهذا
المقائيس الكلية وهو يقول ان عدد الاقترانات القياسية الكائنة من مقدمات

ممكنة وصغرى موجبة كلية اثنا عشر اقرا اربعة كلية الاول منها من كبرى
 موجبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ^{ممكنة} بعكس الصغرى
 العكس المطلق والثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة كلية ينتج ^{لبن} سالبة
 جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق والثالث من كبرى ^{لبن} سالبة
 كلية وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى ^{الممكن} العكس
 والمطلق والثالث من كبرى سالبة كلية موجبة وصغرى كلية موجبة
 كلية ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق والرابع من
 كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى
 بعكس الممكن والعكس المطلق واربعة من كبرى جزئية وصغرى كلية
 الاول ومنها من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة
 جزئية الممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة العكس المطلق و
 الضرب الثاني من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية ينتج سالبة
 جزئية سالبة جزئية بالتخالف ويجوز ان ينتج بعكس الكبرى العكس الممكن
 والمطلق وعكس النتيجة العكس المطلق والضرب الرابع من كبرى موجبة

جزئية

جزئية وصغرى سالبة كلية ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى الممكن الكبرى
المطلق وعكس النتيجة واربعة من كبرى كلية وصغرى جزئية الاول منها
موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس
الصغرى العكس المطلق والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى
سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية الكليات لان الصغرى
ممكنة فلا تحصل الا صغرو احد من الاوسط

ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى	موجبة	موجبة
المطلق والخلف ينتج سالبة الاضطراب	سالبة	سالبة
الجزئية بعكس الصغرى الممكن والمطلق	سالبة	سالبة
وبالخلف ينتج سالبة الاضطراب الجزئية	موجبة	موجبة
بعكس الصغرى المطلق والخلف		1 2

ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى

الممكن والمطلق والخلف

ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى المطلق لا ينتج لان

٢- ينتج موجبة من موجبة يعكس
 "صغرى المطلق لا ينتج"
 لان الصغرى ممانية

موجبة	موجبة	الصغرى سالبة
سالبة	سالبة	ينتج سالبة جزئية ممكنة يعكس
سالبة	سالبة	الصغرى المطلق لا ينتج لا ت
موجبة	موجبة	الصغرى سالبة

الجزئيات

كبرى كلية وصغرى جزئية

موجبة	موجبة	موجبة	موجبة
سالبة	سالبة	سالبة	سالبة
سالبة	سالبة	سالبة	سالبة
موجبة	موجبة	موجبة	موجبة

موجبة
 سالبة
 سالبة
 موجبة

كبرى جزئية وصغرى كلية

موجبة	موجبة	ينتج موجبة جزئية يعكس الكبرى المطلق و
سالبة	سالبة	عكس النتيجة ينتج الخلف شاعدا عكس
موجبة	موجبة	الصغرى العكس الممكن
سالبة	سالبة	

یہ نتیجہ موجب جزئیہ عکس

الكبر المطلق وعكس

يُنتِج سَلْبَةً خَرِئَةً بِالْخَلْفِ

يتم حبة حبة بعكس الصغر

التيجة لا ينتج لون

الممكن والكبرى المطلق

الصفري سالبه

۱. موجبة

۶ موجبة

عكس الصغرى

سألت

سالبه

بیتنا خشتہ با حلف

موجبة

سالبه

العكس المطلق

ولاینتخ

سالىة

موجبة

والعكس الممكن

والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة خريئة

ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق والضرب

الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة خريئة ينتج موجبة

جزئیة بعکس الصغری العکس المطلق والعکس الممكن فی هذا الاثر

الكافية في الشكل الثالث من مقدمات ممكنة ومن بعد ذلك نعلمنا

ارسطو طاليس القائيس الكايت من مقدمات مكنة ومن بعدد لك

نغلمانا اسرطو طاليس للقائيس ووجودية في هذا لشكل ومبلغ عدد

الاقتراعات القليلة الكاينة في هذا الاختلاط ثمانية عشر اقترانا ستة

ستة كلية الاول منها من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة
 كلية وجودية كلية ممكنة ينتج موجبة كلية جزئية ممكنة لعكس الصغرى
 العكس المطلق وبالمخلف والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وجودية
 وصغرى سالبة كلية ممكنة سالبة الاضطرار جزئية لعكس الصغرى
 الممكن والمطلق وبالمخلف والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وجودية
 وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار جزئية لعكس الصغرى
 العكس المطلق وبالمخلف والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وجودية
 وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة لعكس الصغرى
 العكس المطلق والممكن وبالمخلف والضرب الخامس من كبرى موجبة كلية
 ممكنة لعكس الصغرى العكس المطلق والممكن وبالمخلف وصغرى موجبة
 كلية وجودية ينتج موجبة جزئية ممكنة لعكس الصغرى العكس المطلق
 والضرب السادس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية
 ينتج سالبة جزئية ممكنة لعكس الصغرى العكس المطلق وستة من كبرى

الاول منها من كبرى موجبة كلية وجودية موجبة كلية
 وصغرى موجبة جزئية ممكنة

العكس

العكس المطلق وبالحلف والثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى
سالبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار جزئية تعكس الصغرى العكس
الممكن والمطلق وبالحلف الثالث من كبرى سالبة كلية وجودية و
صغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سالبة الاضطرار ينتج موجبة جزئية
جزئية بعكس الصغرى العكس والرابع من كبرى موجبة كلية وجودية
وصغرى سالبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة تعكس الصغرى
العكس الممكن والمطلق وبالحلف والخامس من كبرى موجبة كلية ممكنة
وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج موجبة جزئية ممكنة تعكس
الصغرى العكس المطلق والسادس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى
موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية ممكنة تعكس الصغرى
العكس المطلق ومنه من كبرى جزئية وصغرى كلية الاولى منها من كبرى
موجبة جزئية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج موجبة جزئية
ممكنة تعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة والثاني من كبرى سالبة
جزئية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ينتج سالبة جزئية ممكنة تعكس

الصغرى العكس الممكن وبيان الخلف والثالث من كبرى سالبة جزئية
وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ينتج سالبة جزئية ممكنة بالخلف
والرابع من كبرى موجبة جزئية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة
ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى
المطلق وعكس النتيجة والخامس والكبرى من كبرى موجبة ممكنة وصغرى
موجبة كلية وجودية ينتج وجودية موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى
العكس المطلق وعكس النتيجة والسادس من كبرى سالبة جزئية ممكنة
وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية بالخلف فهذه هي
الضروب الكائنة في الشكل الثالث من خلط الوجودي والممكن بعد
هذا يعلمنا ارسطوطاليس لاقتراحات القيلية في هذا شكل من المقدمات
الممكنة والضرورية ومبلغ عددها ثمانية عشر اقترانا وصورتها كصورة
التي تقدمها ولهذا ما استعينا عن اعادة تساوي ان التقي فيها سالبة
كلية اضطرارية ينتج سالبة وجودية وممكنة وفي الاختلاط المقدمة
كانت ينتج سالبة الاضطرار وهذا ينقطع الكلام في صورة القيل في الا

شكلا

الثالثة في اللواد باسمها الوجودية والضرورية والممكنة مفردة مختلطة و
ارسطو طاليس ياخذ بعد ذلك في تعليمنا الاشياء كثيرة نسلمها تسليما قبل
بعلمه صور القيلس وهذه للعاني فعددها اربعة الاول منها ان الاشكال
ثلاثة وان جميع المقائيس تنقي الى الضربين الاولين من الشكل الاول
الشرطية والجزئية التي بالخلف الثاني ان القيلس لا بد فيه من
مقدمة كلية ومقدمة صوجية والثالث ان القيلس البسيطة اما
يكون من مقدمتين وثلاثة وحدود وحدا وسط والرابع ان ^{النتيجة}
سسه احسن ما في المقدمات وهو يتبدى بالمطلوب الاول
وبين ان جميع المقائيس رتقى الى الضربين الكليتين من الشكل
الاول ويقول ان القيلس اما ان يكون حرميا او شرطيا او يجري على
طريق الخلف فالقيلس الجري لا يتم من مقدمة واحدة وقل ما يكون
من مقدمتين بينها وصله وحدا وسط اما ان يكون بين الطرفين
فيكون الشكل الاول او فوقها فيكون الشكل الثاني او تحتها فيكون
الشكل الثالث فيصح من ذلك ان الاشكال ثلثة وكل قيلس حرمي اما

كما ترى

يكون في واحد من الاشكال الثلاثة وقد بين ان جميع الاشكال الثلاثة جميع
ضروريها سوى الضربين الكليتين من الشكل الاول انما يكون يتصح
بالضربين الاولين من الشكل الاول فاذن جميع المقائيس الجزئية انما
يتصح بالضربين الاولين من الشكل الاول بالخلف في مرتبة من الشرط
والجزم والذي فيها انما هو الجزم وهذا هو نقيض النتيجة وذلك ان
هذه ادايين كذبا صدق نقيضها والمقائيس الجزئية انما يكون في واحد
من الاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة يرتقي الى الضربين الاولين من الشكل
الاول وكذلك المقائيس الشرطية وذلك ان المقائيس الشرطية مرتبة
من شيئين من الوضع وما يتلو الوضع والوضع هو المقدمة
وهذا ينقسم الى المقدم والتالي بمنزلة قولنا ان كان الانسان ناطقا فهو
ذو نغيز وما يتلو الوضع ينقسم الى الاستثناء والنتيجة والاستثناء
بمنزلة قولنا لكن الانسان ناطق والنتيجة بمنزلة قولنا فواذن ذو
والذي يتبين من ذلك انما هو الاستثناء وبيان الجرم وسأعنه
المرتبة يكون بواحد من الاشكال الثلاثة والاشكال الثلاثة يتصح بالضرب

الاولين

الأولين من الشكل الأول فاذن جميع المقائيس الجزئية والتي بالخلاف
والشرطية يكمل ويتم بالضربين الأولين من الشكل الأول وينبغي أن يعلم
أن المقائيس الشرطية عدد خمسة اثنان منها متصلا ومعنى متصل
هو أن العنصرية التالى فيها متصل بالمقدم ليس بينهما حرف أو اق
ذلك والتالى دائما يلزم العموم والمساواة وهذا اما بوجود المقدم
موجود التالى ويرفع التالى يرتفع المقدم بمنزلة قولنا ان كان ^{سنان} الا
موجودا فالحيوان موجود لكن الانسان موجود فالحيوان موجود
ومنزلة قولنا ان كان النهار موجودا فالضياء موجود لكن ليس ايضا
موجودا فليس النهار موجودا اثنان متفصلان ومعنى متفصلان
ومعنى متفصل هو ان التالى فيها منفصل من المقدم بحرف اما او مثل
قولنا اما ان يكون النهار موجودا او ان يكون اللذين وهذا انما يرفع
احدهما يوجد الاخر اما بوجود احدهما يرتفع الاخر بمنزلة قولنا اما ان
يكون الليل موجودا واما ان يكون النهار لكن النهار موجود فليس الليل
موجود فليس موجودا بمنزلة قولنا اما ان يكون الليل موجودا والنا

لكن ليس النهار موجود فليس الليل موجودا بمقتضى قولنا اما ان يكون
 الليل موجودا والنهار كذلك ليس النهار موجودا فالليل اذن موجود ^{مست} والحال
 منها على طريق السلب وهي الذي الوضعيّة فيه تجري على الطريق
 السلب بمقتضى قولنا هذا ليس هو احمر واصفر لكنه احمر فليس هو اصفر
 فلما تبين ان من المضاف تقوم ادخلوها في العملية وقوم في الشر ^{طية}
 وقوم قالوا ان اصف آخر الحق هو انما من العملية والمقائيس التي من
 المضاف هي التي ان يكون من النسبة وبالجملة في الاثنية التي فيها الاضا ^{فة}
 بمقتضى قولنا ان حال كون في العدل المدنية والانسان الواحد ^{حدا} حالا
 وكون العدل في المدنية يكون بحسب اعمال اجزائها الخاصة فيكون
 العدل في الانسان ايضا يتم بحسب الافعال التي يخص اجزاها وهذا
 يكون حمليا هكذا حال العدل في الانسان هي حالته وحال العدل في اللد ^{نية}
 نصفه فلا نية محال العدل في الانسان بتلك الصفة فاما المقاي ^{يس}
 التي بثلاثية حد وفي مقائيس شرطية وان كان باكر من ثلثة ^{حد}
 بمقتضى قولك ان كان سقراط هنا فهو ناطق فان كان ناطقا فهو حي

والنكان

وان كان حي فهو جوهراً فان كان سقراط انساناً فهو جوهراً فاما للقائس
الكائية بالتشاء فهي مقائيس حملية بمثل قولك ان ما يحمل عليه
الشجرة فقد يحمل عليه النبت والشجرة محمولة على الدلية فالنات محمولة
على الدلية وتركيبية على الطريق الحمل هكذا لنبت على كل شجرة والشجرة
على كل دلية فالنبت على كل دلية فهذا كافي هذا معنى ومن ذلك ما
ارسطو طالس في تعليمنا انه يحتاج في كل قياس الى مقدمة كلية ومقد
موجبة وهذا هو البيل الثاني فاما الكل في قياس فيحتاج الى مقدمة
كلية فتنسب على هذا الوجه ان لم يكن قياً ساطعاً الكلى فحصل ما من خبر
او مهملتين او جزئية ومهملية وهذه يلزمها الاضداد فليست اقتراناً
قياسية وبالجملة فالمقدمة الكلية هي عمدة القياس وصورة وعلية
الاعتماد وعنها ينتج النتيجة واما المقدمة الاخرى كالشريحة الواصلة
يجري المطلوب وانما حاجة القياس الى مقدمة موجبة فمن قبل ان
السوابب حدودها مبانية والقياس فيحتاج الى حد او سطير بطين
الحدين اعني حد المطلوب فلا بد من مقدمة موجبة فهو هذا المطلوب

الثاني فاما المطلوب الثالث هو الذي يعلمنا فيه ان كل قيتل بسيط يحتاج
 الى مقدمتين وثلاثة حدود وبيان يجري على هذه الصفة القيتل انما هو
 مطوحي المط ليس يخلو ان يبين بوسط واحد وباوسط كثير فان تبين
 بوسط واحد كان القيتل الواحد الكاين عليه البسيط بمنزلة قوتنا
 الانسان ناطق والناطق حيوان وان تبين باوسط كثير فليس يخلو
 ان يكون الاوسط اكثر احدى طول او عرضا فان كانت طول معلوم
 ان ذلك المط تبين بمقاييس كثيرة ومضمن بعضها في البعض بمنزلة
 قوتنا الانسان ناطق والناطق حيوان والحيوان جسم والجسم جوهر
 فالانسان جوهر ان اخذت عرضا فاما ان يكون كثيرة في العدد او
 واحدة في الموصوع كثيرة في الحد والكثيرة في العدد بمنزلة قوتنا الانسان
 ناطق والناطق حيوان فالانسان حيوان وايضا الانسان ما بشئ
 والماء شئ حيوان فالانسان حيوان فاما الشئ اوسطها واحدة في
 الموصوع كثيرة في الحد في التي يكون فيها وسط واحد الا انه يوضع
 نارة بين الطرفين فيكون الشكل الاول ونارة اعلى منها فيكون الشكل

فالانسان حيوان

الثاني تارة اسفل منها فيكون الشكل الثالث فيحصل من جميع ذلك
ان القياس البسيط مؤلف من مقدمتين وحدود ثلثة وارسطو طالب ليس
يناسب بعد هذا بين الحدود والمقدمات وبين النتائج والمقدمات
يقول ان الحدود ابدى زيد على المقدمات مجرد واحد والقانون
لذلك انه متى كانت المقدمات ازواجاً كانت الحدود افراداً ومتى
كانت المقدمات افراداً كانت الحدود ازواجاً فاما النتائج اما
في القياس البسيط فانه نصف المقدّمات واملف المركب فانه يزيد
كثيراً على المقدمات فهذا كاف في المطلوب الثالث فالطريق الرابع هو
ان النتيجة مشبهة لاحسن ملق للمقدمات وذلك ان المقدّمات تجري
مجرى القلة والنتيجة يشبه المعلول فلان المعلول يشابه العلة ما ^{ينبغي}
ان يكون النتيجة يشبه المقدمات فلان المعلول دون العلة في الشرف
ما ينبغي ان يكون النتيجة او كانت معلولاً اقل في الشرف من المقدّمات
واحسن ويجب ان يعلم النتيجة انما يتبع الاحسن في الكمية والكيفية
فاما في الجهة فلا وذلك ان بحسب رأي ارسطو طالب ليس اذا اتفق

ان يكون المقدمات بعضها وجودية وبعضها ضرورية قد يجوز ان يكون
 النتيجة تارة ضرورية وتارة وجودية وقد ذكرنا ذلك فيما سلف فاما
 ثا وفرسطروا وغير ثامسطيوس وعدد من المفسرين فيرون
 النتيجة تتبع ايضا الاحسن في الجهة وقد اوردنا فيها سلف بعض
 محجهم وكثرناها بحسب ما يشخصه صناعة المنطق وقد استوفينا ^{الكلام}
 في المطالب الاربع التي وعدنا بها بالكلام فيها وارسطوطاليس ^{بعد}
 ذلك تقيدنا اي المطالب يمكن بيانها بمقائيس كثيرة ولهذا يكون
 بيانها سهلا وبطلانها صعبا وانها لا يمكن ذلك فيه ولهذا ما يكون
 بيانها صعبا وبطلانها سهلا ويعيد ذلك على طريق القانون ويقول
 ان المطالب عددها اربعة ايجاب كل واحد واجب جزئي وسلب كل واحد سلب
 جزئي اما الايجاب الكل فيانه يكون بالشكل الاول وبالضرب الاول
 منه ولهذا ما يكون صعبا واما البطلان فيكون في الاشكال ثلثتها بالسلب
 الجزئي وبالسلب الكل ولهذا ما يكون سهلا واما الايجاب الجزئي فمبين
 في الاول وفي الثالث وبطلان الاول والثاني واما السلب الكل فيانه

لـ
يتحقق

بالاول والثاني وابطاله في الاول والثالث وسلب الجزئ يتبين
 بلا شك كلها ويبطل بالاول وحسب وارسطوطاليس بعد هذا ياتي
 الى فوق وينظر في صورتي الاثبت والابطال ويدعي ان الابطال اهون
 من الاثبات وذلك ان المثبت يحتاج ان يراعى في اثباته المطاوعة
 نقيضه والمبطل ليس يحتاج الى شئ من ذلك وهنا نختم الكلام
 في فصل الاول من هذه المقالة ويشترع في تعليمنا النصل تعلمنا فيه
 كيف يكسب المقدمات والحد الاوسط بالاعانفوسنا والسبب
 الذي دعا الى ذلك هو انه لما كانت صورة القيلس وكل صورة يحتاج
 الى موصوع وكان موصوع الصورة القيلية انما هو المقدمات برما
 يكون عبية عند العقل ولا يكون واذ لم يكن احتاج العقل اولا الى
 تحصيل المقدمات وثانيا الى نظمها نظما ينتج بيدها مطلوبة فار
 علمنا اول صورة القيلس او كانت المقدمات موجودة عبية عند
 العقل وهنا نعلمنا الطريق التي بها يتوصل الى تحصيل المقدمات والحد
 الاوسط وهو بيدها تقسيم الامور ويقول ان الامور اما ان يكون ^{نوع}

الثاني وهذا الفصل

وكانت المقدمات

طاليس

حسب وهي الامور الشخصية او محمولة حسب بمنزلة الاجناس
العوالي او محمول وموضوعه بمنزلة المتوسطات والنوع ^{نوع} الامور
والسبب في تسمية لها الى هذا الاقسام هو يعلمنا من اى الامور يستخرج
الحد الاوسط ومن اياها لا يستخرج وذلك ان الحدود الاوسط لا يصلح
ان يكون موضوعا حسب والمحمول لا حبيب لانه في الشكل الاول موضوع
ومحمول موضوع الاكبر ومحمول على الاصغر وفي الشكل الثاني محمول
على الطرفين جميعا وفي الثالث موضوع لهما جميعا ومن قسميه للوجود
التي منها وبقينا على استخراج الحد الاوسط من اى الامور يكون احد في
تعليمنا مطلوبه هو استخراج الحد الاوسط على اى وجه يكون ويقول انه
ينبغي ان يوضع الظ الذي يرام انتاجه ويفصل الحد يد ا على المحمول
وموضوعه وينظر في كل منها بان يحصل محمولته وموضوعاته والاشياء
المبانية له وينظر ايضا في المحمولات انما منها جوهرية وخاصية وعرضية
ويكون الاشياء المفرقة الماخوذة كلية لا جزئية فاذا فعل ذلك يمكن
الانسان من استخراج مقدمات ينتج منها المطالب الاربعة ما لا ينجا

الكل فعلى هذه الصفة ان ينظر في الموصوع المحمول والمحمول للموصوع ^{فان}
 وجد شيئا واحدا بالطبيعة يمكن الانسان من انتاج الايجاب لكلى
 مثال ذلك ليكن المطم وهو الانسان حيوان ومحمول الانسان ^{طاق} انا
 وموصوع الحيوان الناطق وهذان هما الطبيعة واحدة فيعمل القياس
 على هذه الصفة الحيوان على كل ناطق والناطق على كل انسان ^{كحيوان} فانا
 على كل انسان وهذا هو الضرب الاول واما الايجاب الجزئي فينتج ^{بنا}
 باخذ الموصوع لكل الطرفين جميعا فاذا وجدت ما واحدا بالطبيعة انتج
 ان الاكبر في بعض الاصغر ومثال ذلك ليكن المطم هو ان الناطق ^{حيوان}
 وموصوع الناطق الانسان وموصوع الحيوان الانسان وهذان شي
 واحد بالطبيعة قاله اقليدس على هذا الوجه الحيوان على كل انسا
 فالحيوان على بعض الناطق وهذا هو الضرب الاول من الشكل ^{لث} الثا
 واما السلب الكل فينتبين على هذه الوجه وهو ان ينظر في ^{المحمول} مباين
 ومحمول للموصوع فان كانا واحدا بالطبيعة انتج ان المحمول ^{لا} على
 شيء هو الموصوع مثال ذلك الحجر ولا على شيء من الانسان فبائن الحجر

من الشكل الاول ص

الناطق وهو محمول على الانسان فيقال ف القيل على هذا الوجه الناطق
ولا على شئ من الحجر والناطق على كل انسان فالجرح ولا على شئ من ال^{نسان}
وهذا هو الضرب الاول من الشكل الثاني وعند عكس السالبة الكلية
يرجع الى الضرب الثاني هو الشكل الاول فيصير على هذه الحجة الجرح^{على} ولا
شئ من الناطق والناطق على كل انسان فالجرح ولا على شئ من ال^{نسان}
وهذا هو الضرب الثاني من الشكل الاول واما السلب الجري^{بتين} فانه
على هذا الوجه ينظر في موضوع الموضوع ومباين المحمول فاذا وجد
منها شئ واحد بالطبيعة انتج ان الكبر ليس على بعض الاصغر مثلاً ذلك
ليكن المط الجرح ليس على بعض الناطق ومباين المحمول الانسان موضوع
الناطق الانسان وهذا واحد بالطبيعة فيقال ف القيل على هذا الوجه
الجرح ولا على شئ من الانسان والناطق على كل انسان فالجرح ليس على بعض
الناطق وهذا هو الضرب الثاني من الشكل الثالث فقد بين على^ي
وجه يستخرج الحد الاوسط عند ما يرام ان ينتج كل واحد من المطا^ب
الاربعة فاما ان كان محمول المحمول ومحمول الموضوع واحد بالطبيعة

والمباين

وللبائين لها واحد بالطبيعة فانه لا يتم من ذلك قياس اما الاول فلا
 يكون من موجبتين في الشكل الثاني والثاني سالتين ومثاله
 ذلك اما الاول منها فبمثلة ما يكون المظهر ان الانسان حيوان يكون
 المحمول على الحيوان الجوهر وعلى الانسان الجوهر فتألف الاقتران
 على هذا الوجه الجوهر على كل حيوان والجوهر على كل انسان فالحيوان
 على كل انسان ومثله هذا الاقتران ليس بقياسي لان نتيجة على ما بين فيما
 تقدم لم يجب عن المقدمات انما هي مأخوذة من الامور اما الثاني
 فبمثلة قولنا الجرو ولا على شئ من الانسان والمبائن لها جميعا اللحم
 فالحمار ولا على شئ من الحيوان والحمار ولا على شئ من الانسان فالحمار
 ولا على شئ من الانسان فهذا الاقتران من سالتين وقد بان فيما
 تقدم انه ليس بقياسي فاما اسطرطاليس فانه يوضح ما اوضحناه
 بالحروف وينبغي ان يتامل الحد الاوسط المستخرج حتى يكون واضحاً
 بالطبيعة فانه ان لم يكن لهذه الصفة كانت المقدمات متباينين
 واذ كانت هذه الصفة لم يكن عنهما قياس لان القياس انما يتم بمقتضى

بمقتضى

مقرنين لامتيانين وعلى هذا الوجه يستخرج المقدمات والحجج الاوسط
للقيلس التي يكون بالخلف وذلك ان براهن الخلف انما يتبين بحال
نقيض المط والمناقضات محدودها واحد واذا كانت الحدود واحدة
فمحولاتها وموضوعاتها ومباينياتها واحدة والفرق بين المقائيس^{فيها} الخ
والتي بالخلف هو ان المقائيس الجزئية بنفي المط فيها ثابتا حاله ونحل
العقل مقدمات ينتجتها فاما التي بالخلف فاما العقل نقيض
المط ويبين كذبها وان اطل احد النقيضين وجب صدق الاخر وايضا
فان براهن الخلف احد مقدماتها كاذبة فاما المقائيس الجزئية
فقد ما تصادق كلها فاما المقائيس الشرطية فان الذي يبين
فيها المقائيس الجزئية فقد ما تصادق كلها فاما المقائيس الشرطية
فان الذي يبين فيها انما هو الاستثناء وهذا يبين بقيلس جزئي
قد بينا كيف يستخرج المقدمات والحجج الاوسط في المقائيس الخ
وارسطو طالع من بعد ذلك بوصفها ان يكون المحولات والوصف
التي يستعملها في حد كل مطلوب خاصة بذلك المط وبالصفة التي

فيما ذلك المطح حتى ان كان المطح هندسيا مثل استعملت فيه محمولات
وموضوعات هندسية وخاصة بذلك المط الذي يتوجه النظر
نحوه وهنا يقطع ارسطوطاليس الكلام في استخراج المقدمات والحد

الفصل

الاولى وقيل ان يشرع في النظر في العقل الثالث ياخذ في الرد على
من زعم ان طريق القسمة طريق برهان وقيلس ونزوها ويشق
طريقة القيلس لو كان القيلس على الوقوف على اشياء كانت حصه

عند العقل شيئا وسط اشياء ظاهرة له فاما طريقة القسمة فان المط
نفیضت فيه اوصافا من غير بيان ومع هذا فلا يلزم ان يبين بها
جميع المطالب لكن انما يبين بها احد الشيء فقط وقد قلنا ان هذا ليس
بيان بل اقصاص وبيان الحد بطريق القسمة يجري على هذا الوجه لنظر

الذي

ان الشيء تروم ان من حله هو الانسان ولنضع حنبا وضعا هو
الحيوان ويقسم الحيوان الى الناطق وغير الناطق ويضع وضعا ان
الانسان مانت فيجتمع من ذلك ان الانسان حيوان ناطق مانت
فلم يبين ذلك بيانا بل انما اقتضينا اقتضاها فاما المطلوب التي محمولها

عرضيه او خاصه فلا يمكن ان يبين بالقسمه لان الشئ المقسوم لا ^{نظر} الاعراض
 والى خواصه لا يقع عليه العصر لان الاعراض تخصى بعصرها وكذا ذلك
 الخواص فليكن مطلوبنا مثلا ان الانسان بولده بعض اعراضه ^{بعض}
 خواصه بمنزلة البياض والضحك ويعمل كل علمنا عند شيئا الحد بالقسمه ^{لنضع}
 حنبر الانسان وهو الحيوان ويقسمه الى الصهاله والنعار والاذن ^{سود}
 ومعلوم ان الخواص والاعراض لا ينحصر فلا يمكن اقتصان ما روم ^{حجبه}
 لا نبرما احل في القسمه واطرح منه بهم النتيجة لا ولا ايضا المقائيس ^{لتن}
 لان القسمه انما يقسم الشئ الى جميع ما يحويه على طريق المقابله والايضا
 ومن الايجاب لا يتم قياس السلب ولا تبين به المطالب التي المحمول
 فيها حنبر عال والموضوع احد نوعيه الفرقتين فليكن المط ^{مثلا}
 الجسم جوهر فليقسم الجوهر وينقسم الى جسم وغير جسم والموضوع
 هو الجسم فليقصت اقتصا بان الجسم جوهر ولا يبقى بعد ذلك ^{شي}
 غير الجسم وغير الجسم لا يحكم به على الجسم الا انه وان كانت طريق ^{القسمه}
 ليست بطريق قياس ولا ينتفع بها في بتيين الاشياء الخفيه ^{بتوسط}

يوجد

الاشياء

الاشياء الظاهرة فانه ينتفع بها في استخراج وسط في القياس وذلك ان الانواع
التي اليها يقع القسمة والفصول التي يتوسطها يقع القسمة وقد يمكن
ان يستلزم بطريق القسمة وتوضع اوساطها في المقائيس وينتج
بتوسطها ان المحمول موجود للموضوع بمثلية قولنا ان الانسان ناطق
والناطق حيوان فالانسان حيوان والناطق صواحد الاشياء التي
ينقسم اليها الحيوان وهو فصل ونوع وهنا ينقطع الكلام في رويل
طريق القسمة وتسريف طريق القياس ومن بعد ذلك يستأنف
ارسطوطاليس الكلام في العجالة المقائيس الى اشكلها وضروبها اعني
اعتبار صورة القياس بل هو بتوضيحه ان سقيه وهذا الفصل هو الفصل
الثالث من المقالة الاولى وبهذا الفصل يختم الكلام في المقالة الاولى
من كتاب القياس وارسطوطاليس بعد الشروط التي هي اتم تحليل
كل واحد من المقائيس الى شكله وجريبه لا اعتبار صحة من سقيه وبلغ
الشروط عشرة الشرط الاول هو تخصيص مقدمتي القياس حذف زيادة^{ان}
كانت فيه وازداد مقدمة ناقصة ان كانت قد اعنبت عن ان العادة قد^ت

للخطبا وغيرهم ان يقولوا احدي مقدمتي القيلس اما لكذا باحتة لا يظهر
 او لظهورها بمنزلة قولنا آوب مساويان ويلقون المقدمة المقابلة ان
 الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية لظهورها ويتيجون ان امساوب
 ومبترلة قولنا ان فلا نامترن ويلقون المقدمة القابلة ان كل مترن زان
 لكذا ويتيجون ان فلا نازان والشرط الثاني هو تحصيل الحدو داعني حد
 مقدمتي القيلس ومعرفة الحد الاوسط فيها وهذا هو المتكرر في المقد^{تين}
 جميعا فان كان محمولا موضوعا لا كبر ومحمولا على الاصغر كان ذلك في
 الشكل الاول وان كان محمولا على الطرفين جميعا كان ذلك في الشكل
 الثاني وان كان موضوعا لهما كان في الشكل الثالث وعلى هذا يعتبر
 جميع الخواص الموجودة فيه وبحسبها يرد الى ضرب من ضرب كلوا حد
 من هذه الثلاثة الاشكال الشرط الثالث هو الحد من احتداع لير^ض
 لها بسبب ساه المقدمات في اخذ عوضا عن المقدمة الكلية مقد^{مة}
 مملئة بمنزلة قولنا الانسان موجود عوضا من قولنا كل انسان موجود
 ويكون سبب الشبهة الالف واللام اللتان مع الموضوع في المقد^{مة}

المهملة فلا يتم القياس لأن القياس عمديّة على المقدمة الكلية وقد بان فيما
سلف أن من مهملتين أو جزئيين أو من مهملّة وخبريّة لا يتم قياس الشرط
الرابع هو الحذر من اخذ الأحوال مكان ذوات الأحوال فانه اذا اعتصم
ذوات الأحوال بالأحوال اما المقدمات فقد يكون صوابا واما النتائج
وكاذبة بمنزلة قولنا الممرض ولا على شيء من الصحة والصحة لكل انسان ^{فابض}
ولا على شيء من الانسان فهاتان المقدمتان صادقتان والنتيجة كاذبة
فاما اذا اعتصم عن الأحوال بذوات الأحوال كانت احدي المقدمتين
وهو قولنا المريض بلا مكان ولا على شيء من الصحيح فيكون النتيجة
انما كانت لكذب احدي المقدمتين وهو قولنا الممرض بلا مكان ولا
على شيء هو الصحيح فيكون النتيجة انما كانت لكذب احدي المقدمتين
والشرط الخامس ان يعتبر اللفاظ الدالة على حدود القياس فانها ^{لست}
ابداً يكون اسما لكن قد يكون حدودا وهذا يدل عليها بالفاظ كثيرة ^{لفظة}
واحدة بمنزلة قولنا الانسان حي ناطق مائت وكل حي ناطق مائت جسم
والدالة على الحد الاوسط الفاظ كثيرة لا لفظة واحدة ومن بعد ذلك

يجوز أن^٢ بأحد ارسطوطاليس في الكلام في المقائيس الصرفة لأنه قد يكون القياس
الذي يروم تحليله مستقيماً ومصرفاً وهذا هو الشرط السادس والقياس
المصرف هو الذي فيه اوفى نتيجة حدود مصرفته اعني اسمها وكلها
منصرفه وقد حددنا الاسم المصرف والكلمة المصرفة في كتاب العبارات
وكن لك الاسم المستقيم والكلمة المستقيمة والاسم المصرف هو الذي
قد دخلت زيادة لا اوب او غيرها والكلمة المصرفة التي على الزمان ^ض ^٣
والمستقبل والا^٤ والمستقيم هو ما عدم الزوايد والكلمة المستقيمة هو ما عدم هي ما
على الزمان الحاضر والمثال في القياس المصرف بمثلة قولنا البياض
موجود للحيوان والحيوان موجود للانسان فالبياض موجود ^ن ^٥
لهذا القياس مقدمته ونتيجة مصرفات لانها باسرها قد دخلتها
الزوايد وهذا هو الشرط السادس والشرط السابع هو ان يعتبر المحمول
التي في القياس وينظر بل معها استثناء ام لا وملاهي مجموعها او مراد
والاستثناء فيجب ان يجعله مع الحد الاكبر لا مع الحد الاوسط فان الحد
الايوسط لا يدخله في النتيجة ومثال ذلك الانسان ناطق وكل ناطق

اما ان يكون ابيض او غير ابيض فالانسان اذن اما يكون ابيض او غير ابيض
 والشرط الثامن هو ان يعتبر ان كان الحمل في النتيجة مرسل فيجب ان
 حد الحد الاوسط مرسل لان النتيجة يجري مجرى المعلول والمعلول مشا
 للعللة من وجده اذا كانت مخصصة كان مخصصا وان كانت مرسله كان
 مرسله مثلا ذلك قولنا الانسان ناطق والناطق حيوان فالانسان
 حيوان ما والشرط التاسع هو الاعراض عن الاسماء الثلاثة على حد
 والقياس فكانت غامضة صعبة ولم يجر لها العادة باسم سهل قد جرت
 بها العادة والاعراض عن الالفاظ الكثير باللفظ الواحدة اذا نابت منها
 ودلت على ما كانت يدل عليه وتلك التعاقل عن القاطح حرف او زيادة
 ومن بعد ذلك يفيدنا ارسطوطاليس السبب الذي من اجله علمنا
 صورة القياس في الحروف ويقول ان ذلك انما فعل على طريق اليرأ
 لتعلم فاما الكاملون فيكفيهم ايراد شروط الخصائص القياس وخواصه
 وهي مثلا ان احدي مقدماته ينبغي ان يكون كلية ويكون سببه الاخرى
 عندها بسببه الجزء الى الكل وباقى شروط القياس ومثل هذا العرض

وايضا الانسان ناطق ما والذئب
 هو ناطق ما فهو حيوان ما فالانسان
 اذن حيوان م

للمهندس فان المهندس اذا جارى من هو طبيعة انما بحرية بخطوط و
 هيتة فاما المتعلم فيحتاج الى خطوط محسوسة وفي مثل هذه يقع
 الكذب حتى يسمى خطا طوله كون الزراع ذراعا ويسمى ماله عرض ^{خطا}
 وغير ذلك وجميع هذا انما يفعله للتقريب على المتعلم فلهذا فالتقريب ^{للمتعلم}
~~الحروف والشرط العاشر هو تامل النتيجة للتقريب على المتعلم فلهذا فالتقريب~~
 استعمال الحروف والشرط العاشر هو تامل النتيجة وذلك انه قد يتفق
 ان يكون قيلان بظهما نظام متكاملين ومقدماتهما واحدة الا ان ينتجها
 مختلفة بمثل قيلين من موجبتين كلتيهما في الشكل الاول
 والاخر في الشكل الثالث اما في الشكل الاول فينتج موجبة جزئية
 ومن تامل النتيجة يعلم الى اى شكل يجب ان يحل ذلك القيلان ^{لما}
 كان قد فرض ان آخر المقدمة قبل قد يكون حدود الاسماء كان الحيز ^ض
 ان يكون فيه زيادة لا يحتاج اليها ومرارا ايم ابطاها ما حدى تعليمنا ^{على}
 اى واحد ينبغي لنا ان يبطلها فيقول انه ينبغي ان يفر دويطال على حدتها
 وبما تبقى على حاله فان لم يفعل ذلك وقعت شبهه واضطراب في

الحد باسره فليكن الحد الزايد في حد الماء مثل اهو انه مشروب فابطاله
 يجري في الشكل الثالث على هذه السبيل ماء البحر هو ماء وماء البحر ليس
 بمشروب فبعض المياه ليس مشروبا ومن بعد تعلیم ارسطو طاليس^{ثالث}
 كما في الجنس الافتراضات الجزئية الى ضرورها وكان القيلس منه جزئ و
 منه شرطى وكان الشرطى ليس جميعه يتبين وبالقيلس لكن في المقائيس
 الشرطية الاستثناء حسب وفي براهين الخلف نقيص المط حسب اشعرا
 هان المقائيس الشرطية الاستثناء وبراهين الخلف ليس ينبغي ان يرد^{ها}
 باسرها الى الاشكال الثلاثة لكن القيلس لكاث على الاستثناء وعلى
 نقيص النتيجة حسب ومن بعد فراغه من تعلیمها عن تخيل القيا^ت

الكا ومن في الخلف
 المقائيس

التي نظر علينا الى اشكالها وضرورها احد في ان يعلمنا عن ارمقصل بذلك
 وهو عن تحليل القياسات التي في كل واحد من الاشكال الى الاشكال^{قبة} الباقية
 فيعلمنا كيف يحل مقائيس الشكل الاول الى الشكلين والثالث ومقا^{ثيس}
 الشكل الثاني الى الاول والثالث ومقائيس الشكل الثالث الى الاول
 والثاني اما مقائيس الشكل الاول فانهما يتحلل الى الثاني بعكس الكبري

والى الثالث بعكس الصغرى بمنزلة قولنا أولا على شئ من ب وب على كل
 ج فاولا على شئ من ج فعند عكس الكبرى يرجع هذا الضرب الى الشكل
 الثاني ^{على} هذا الوجه وب ولا على شئ من ا وب على كل ج فاولا على شئ من
 ج وعند عكس الصغرى يرجع الى الشكل الثالث بمنزلة قولنا
 أولا على شئ من ب وب على بعض ب فليست على بعض ج واما
 مقابيل الشكل الثاني فانها ينحل الى الشكل الاول بعكس الكبرى والى
 الثالث بعكس المقدمتين جميعا سوى الضرب الرابع من الاقتران
 القيليبه وهو الذي من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية
 فان هذا لا طريق الى رده الى واحد من هذين الشكلين ^{بعكس}
 وينبغي مع ذلك اقترانا قياسا من قبل ان الكبرى من مقدمته
 يعكس جزئية فيصير هذا الاقتران من جزئيتين والصغرى فلا
 عكس لها واما الشكل الثالث فانه يرجع الى الشكل الاول بعكس ^{الصغرى}
 والى الشكل الثاني بعكس المقدمتين سوى الضرب الخامس منه
 وهو الذي من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية فانه عند

عكس

عكس الصغرى يصير الاقتران من جريئين وهذا غير تاج ومن بعد
هذا ياخذ ارسطوطاليس في الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة
البيضة وهذا هو الذي كان وضعه في كتاب العبارة وضعا ^{جاء} ^{لها}
داعية اليه في هذا الموضع من قبلنا اذ ادخلنا المقائيس الى الشكا
ولم يعلم الفرق بين هاتين المقدمتين ضللنا واخرجنا الاقتران ^{القياس}
من ان يكون قياسا وذلك انه اذا اتفق ان يكون الموجبة المعدولة
صغرى في الشكل الاول بمنزلة القيل المعول في كتاب السماء والعالم ^{على}
ان الجرم السماوي ليس بخفيف ولا ثقيل وهو ان جرم السماء يوجد
متحركا الى فوق ولا الى اسفل وكل ما هو بهذه الصفة هو ^{خفيف} لا ثقيل ولا
اخرجنا هذا الاقتران من ان يكون قياسا بنطنا ان الصغرى سالبة
ليس كذلك والاعتبار اذا كانت موجبة على هذه الصفة ينبغي
ان ينظر ان كان الموضوع في الكبرى ومع حرف لا باسره يوجد محو
في الصغرى فالموجبة التي هي الصغرى معدولة وان كان حرف لا يرا
في محمول الصغرى من غير ان يكون في موضوع الكبرى فالمقدمة الصغرى

وصورتها

الكلام في الفرق بين
الموجبة المعدولة
والسالبة البسيطة

سالبة وأوسطا ليس بين ان الموجبة المعدولة غير السالبة البسيطة

ثلاث بيانات الاول منها من تناسب المقدمات وهو يجري على

هذه الصفة ان كانت السالبة البسيطة والموجبة المعدولة كل اسماء

يجريان كشي واحد وتصدقان وتكذبان معا في شيء واحد

وكانت الموجبة المعدولة يصدق مع الموجبة البسيطة وهذا محال

فليس السالبة البسيطة اذا والموجبة المعدولة واحدا لهما غيرهما

تلك سالبة فلهذا موجبة فليكن الموجبة البسيطة مثلا زيدا يمكن

ان يمشي والمعدولة زيدا يمكن ان لا يمشي وثنان يصدق احدهما

مع الاخرى سوى ان قولنا زيدا ليس يمكن ان يمشي لا يصدق مع قولنا

زيدا يمكن ان يمشي فليس اذن المقدمة القايلة زيدا ليس يمكن ان يمشي

لا يصدق والمقدمة القايلة زيدا يمكن ان لا يمشي واحدا للبيان الثاني

من قبل الاستعمال وذاك ان الموجبة المعدولة ليستعمل في مادة مخصوصة

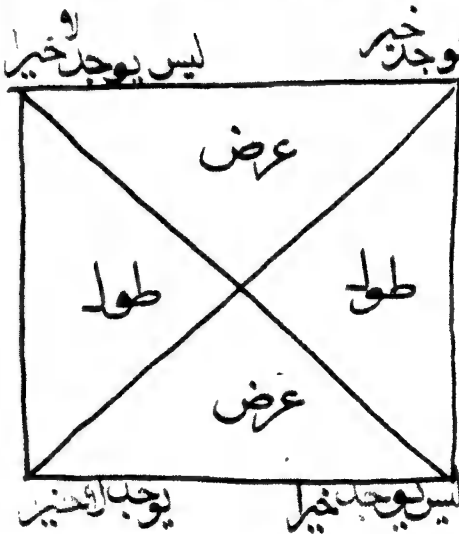
فاما السالبة البسيطة فانها لا يختص بمادة بمنزلة قولنا هذا هو لاسا

وقولنا هذا ليس هو عيسا واما الاولى فيختص بطبيعة الكم والثانية

يمضي

في امر واحد ويجب ان تصدق
السالبة البسيطة مع
الموجبة البسيطة

يمضي في المقولات كلها وذلك ان الجوهر والكيف ليس يوجد فيها ^{معنى}
 التساوي والبيان الثالث من قبل الخصوص والعوم وذلك ان السالبة
 البسيطة بمعنى في أكثرها يمضي فيها الموجبة المعدولة بمثلثة قولنا هذا
 عود ليس بابيض ومثلثة قولنا هذا ليس هو والابيض ما الاوله فانها
 يختص بالعود حسب والثانية يمضي في المقولات باسرها ولما ^{يحصل}
 لارسطو طاليس الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة ^{وكان}
 للموجبة المعدولة سالبة مينا قضها والبسيطة موجبة مينا قضها
 يحصل له من ذلك نقيضان فيهما اربع مقدمات ^{بسيطة} احدهما
 والاخرى معدولة اما المثال على النقيض البسيطة فمثلثة قولنا يوجد
 خير ليس يوجد خيرا والمثال على النقيض المعدولة يوجد لا يوجد ^{ليس}
 يوجد لا يوجد خيرا ^{يوجد خير} ليس يوجد خيرا
 يوجد لا يوجد خيرا ^{يوجد خير} ليس يوجد خيرا
 بصورتها بصورتها مربع على هذه
 الصفة وتناسب منها وينظر بل
 كل خبرين من بين النقيضين ^{ينفق}



لها الصدق أم الكذب في أمر من الأمور هما في كل الأمور على وتيرة واحدة أم يجزأ
وقد كان استقصي ذلك في كتاب العبارة إلا أن هذا الموضع أحق به وإن
في هذا الموضع بين أن الموجبة المعدولة غير السالبة البسيطة فلما هنا
فانه نيسلم ذلك تسليما وأوسطا ليس يجعل النسبة في هذا الموضع على
ثلاثة ضرب طول وعرضا وقطر ويتبدل بالمناسبة طول وعرضا يقو
إذا جعلت النسبة طول لم يخرج أن يجتمع على الصدق لأنه من المحال أن
يجتمع جزء النقيض على الصدق فاما عرضا فانه يجتمع لكن ليس دائما
وذلك أن الموجبة المعدولة يصدق مع السالبة البسيطة وينقضها
فاما السالبة المعدولة فانه يصدق مع الموجبة البسيطة وتفضيل عليها
والسبب في ذلك بطلان هو أن السالبة يمر على أكثر من الموجبة ونحن
مستعنون عن إيراد الأمثلة وعددها ما يصدق فيه كل مقدمة وعن
إيراد المقدمات العدميات التي يتوسطها يتم هذه النسبة إذا كنا قد شر
ذلك في كتاب العبارة شرحا على غاية الاستقصاء في المناقصات الكلية
التي الموجبة فيها كلية والسالبة جزئية وأضحنا أن نقبض الجزل ويتم

وهذه

وهذه النسبة فاما يناسبها على التقاطع^{متى} اما المهملا فان مقدمات
البرع بطله يصدق بعضها مع بعض في المادة الممكنة فاما المنا^{قضان}
الكليات فان الجزئين منها صادقان والكليتين كاذبتان وعند
فراغ ارسطوطاليس من الطرفية^{*} دلائله هذه المقدمات بينهما على
خطا ما جرى لا يشعريه وكثيرا ما يستعمل معتلة ما تعدد الانسان في^{خذ}
النقيض على غير وجهه ويضع بالاولوية لاسابتهما على الحقيقة
لكن النقيض باسره معتلة تناقضها قولنا زيد يوجد خير القو^{لنا}
زيد ليس يوجد خيرا ولا يوجد خيرا فان هاتين المقدمتين
هما جزاء نقيض فان قولنا لا يوجد صراحي مجرى الموجبة و
ذلك ان حيث على السلبان كانت المقدمة موجبة فينبغي ان يحد
من ان يعد مقدمة منا قضية لهذه الصفة وهنا يقطع الكلام
في المقالة الاولى وفي فصولها الثلاثة ونحن نبدأ بعون الله في النظر
في المقالة الثانية من هذا الكتاب وقد كنا قلنا ان غرض ارسطو^{طاليس}
ان يتكلم فيما في اعراض القيلس وعد هاتين عرضا الاولى منها تبين

فيه ان المقائيس يعرض فيه ان ينتج اكثر من نتيجة واحدة وإيهان الثاني
 بين انه قد يكون عن المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة والثالث ينظر
 في برهان الدور والرابع في عكس القيل والخامس في برهان الخلف و
 والسادس في المقائيس الكائنة من مقدمتين متقابلتين والسابع في
 وضع المطر والثامن النظر في اعتبار المقدمة التي ليس عنها البرهان المحال
 والتاسع ما يجب على المسئول ان يجرد منه والسائل ان يفقه به ^{العاشر}
 متى يعلم الشيء ويجهل ويلزم المحال وشمي يعلم ويجهل ولا يلزم ذلك للمحال
 والحادي عشر الكلام في تعاكس الحدود وما يلزم عنها والثاني عشر
 الكلام في الاستقراء الثاني والثالث عشر في المثال والرابع عشر النظر
 في الاستقراء الثاني والخامس عشر الكلام في المقدمة العناد ^{والخلاف}
 عشر الكلام في الامكس والعقمة والسابع عشر الكلام في قيل ^{ضار} الا
 والثامن عشر الكلام في القيل الفراسنة فلناخذ الان في الكلام
 في واحد واحد منها ولنبدا بالمنقدم وهو المقائيس ينتج نتائج
 كثيرة وإيهان القول ان القيل انما هو نحو المطلوب والمطلب كما قدم

الساس

علمتم

علمتم اربعة ايجاب كلي وايجاب يحل جزئى وسلب كلي وسلب جزئى
واقعا القيلس الذي ينتج الايجاب الكلي فانتهى ست نتائج الموجبة الكلي
وعكسها اذ كان لازما لها والجزئية التي تحتها او كان الجزئى يلزم الكلي
والقييلس الذي ينتج السلب الكلي ينتج ثلث نتائج بنتجيتين الموجبة
الجزئية وعكسها لانه لا شئ تحتها والقييلس الذي ينتج السلب الجزئى
اما ينتج بنتيجته واحدة حسب لان السالبة الجزئية لا شئ تحتها ولا
عكسها وينبغي ان يعلم ان القيلس بالذات له نتيجة واحدة وانما يعرض
لذات يكثر نتايجها من قبل ما يلزم بنتيجته التي بالذات فاما ارستو
فانه يستقر ذلك في كل واحد من الاشكال وتوضحه بالحرف فاما
نحن فاما مسعون عن ذلك فهذا في كل واحد من الاشكال ^{نحو} ~~واحد~~
كافي للمطالعة فاما المطلوب الثاني فان ارستو طاليس بابين
فيه انه قد يكون نتايج صادقة عن مقدمات كاذبة وقبل ذلك ^{في}
وتقسيم المقدمات بحسب الصدق والكذب ويقول المقدم ^{ممكن}
ليس نجولان من ان يكونا صادقين وهاتان في النتيجة الصادقة

على مثال ما تقدم الفيا
الذي ينتج الايجاب الجزئى ينتج

عنها صادقة لا محالة لانه اذا كان المقدم موجودا فالثاني موجود ^{من}
 الاضطرار واما كاذبتان او الواحدة كاذبة والاخرى صادقة ^{فان} هذه اثبتت
 الراي الاول فان الطائفة التي اعتقدته كانت متبينة على هذا الوجه قالوا
 ما يعلم من البرهان انما يعلم بمقدمات فمقدمات البرهان ليس بخلوها
 من ان يكون معلومة او غير معلومة فان كانت بخير معلومة وكل ما ^{يعلم}
~~انما يعلم~~ ما يعلم البرهان والبرهان انما هو يكون بمقدمات فأي مقدمات
 اخذت يحتاج ان تبين بالبرهان وهذا يوجب ان سلوك غير المتناهي
 وما من شيء الا وهذا الشنع منه وان كانت غير معلومة فكيف يعلم
 بها غيرها ^{موجود} واما الراي الثاني فان الطائفة التي اعتقدت ^{يت}
 بيان على هذا الوجه زعمت ان البرهان على كل شيء ومع هذا فلا ^{جناح}
 في بيانهم الاشياء بعضها ببعض واذا كانت الامر على هذا صلي ان
 يبين مقدمات البرهان بعضها ببعض المتقدمة بالمتأخرة في
 المتأخرة بالمتقدمة فاما ارسطوطاليس مرفى كل الرمين ^{يعتقد}
 انزولا ولحد منها يصدق ويرد القضية القابلة ان البرهان على ان كل

هذه هي الطريقة ^{لقد} سلكها العلما
 التي رامت ان يبين ان البرهان
 غير

شئى هي المدخله للمشتهه ويقول ليس البرهان على كل شئ وذلك ان
البرهان انما يتم بالوسط فالاشياء التي لا وسط لها فلا برهان عليها بمنزلة
الحدود والمقدّمات غير ذات الاوساط التي هي مبدى البرهان فان
هذه العقل يطالع على ان محمولها الموضوعها بغير توسط شئ فيتحصل
من ذلك ان البرهان على بعض الامور وليس على بعضها لانه اذا كانت
المنقدمات الكليتان اعنى الموجبة القايلة ان البرهان على كل
شئ والسالبة القايلة البرهان ولا على شئ من الاشياء كازبتين
نفيزاها صادقتان وهو القول بان البرهان على بعض الاشياء
وليس على بعضها ومن بعد ذلك يشترع ارسطو طاليس في مناقضة
الدين اعتقدوا برهان الدور وهو محرج في مناقضتهم على وجدين
احدهما يسمي طريق المعاندة صورة هذه الصورة يقال لهم انه لا يمكن
ان يبين شئ من الاشياء على الاطلاق برهان الدور وذلك ان
البرهان انما يكون من امور مفقودة بالطبع وبرهان الدور يستعمل
فيه اشياء متاخرة وايضا فان برهان الدور يلزم فيه ان يكون محمول

باعتبارها وباعيا لها عند امور باعيا لها متقدمة ومتأخرة معا وهذا
 خلفه ذلك ان الضرورة يعود فيه ان يبين الشيء بالشيء الذي
 به يبين وشاعة ثالثة يلزمهم وهي تبين الاشياء بانفسها ومع هذا
 المنتج ليس له تبين كلشي فاما كيف يلزم فيه تبين الاشياء بنفسها
 فعلى هذه المنتج ليس له تبين كلشي فاما كيف يلزم فيه تبين
 الاشياء بنفسها فعلى هذه الصفة لنفرض علامة المقدمات أو
 علامة النتيجة ب ويقول انه متى كانت موجودة أي متى كانت
 مقدمات ب ح موجودة وهي التي جعل عليها علامة آ
 فب من الاضطرار موجودة أي كانت النتيجة التي آ على كل ج
 التي جعل علامتها ب من الاضطرار موجودة ومتى كانت هذه
 موجودة يعني النتيجة التي هي آ على كل ج وعكس الصغرى التي
 هي ج على كل ب كانت آ على ب موجودة وهي الشيء التي ثبتت بالدور
 فيحصل من هذا ان الكبرى يثبت بذاتها بنفسها فاما الرد الذي
 يجري على هذه الوجه يقللهم ان سلم ان البرهان الدور من الاشياء

محبة المسألة فانه يجري
 طريق المسألة

المعتد بها فان برهان الدور ليس يكون على كل شيء وذلك ان برهان
الدور لما يتم من جملة الاشكال في الشكل الاول حسب فاما في الثاني
والثالث فانه لا يتم ويتم ايضا في الشكل الاول في المقدمات التي حرد^{دها}
متعاكسة وههنا ينقطع الكلام في الشرط الاول وهوان مقدمتا
البرهان يجب ان يكون اعرف من النتيجة وهو يستأنف الكلام في
شرط اخر وهوان مقدمات البرهان يجب ان يكون ضويرة وثبوتية
لذلك على هذه الصفة ان يكون صادقة ولان المقدمات كاذبة
فربما اوينا الى نتائج كاذبة يظن بها انها صادقة من اجل انها ^{نتيجة}
البرهان بمثابة قولنا ان نسبة قطر البرج الى ضلعه نسبة عدد الى عدد
والمقادير التي نسبة بعضها الى بعض نسبة عدد الى عدد مشتركة فاما ^{القطر}
مشارك للضلع وهذا كذب فاما ان يكون غير ذوات اوساط فربما
انها كانت ذات اوسط احتاجت الى برهان فنحن في ذلك من اجراء
اما ان يسلك الى النهاية له او يقف عند مقدمة مجهولة والمجهول لا سبيل
الى ان يقع يتوسط العلم وامامه كونها اعرف بالطبع فمن قيل ان القلة ^{اعرف}

عند الطبيعة من العلول لان منها يبتدئ وعند المبتدئ العلول ينتهي والـ
 عرف يقال على ضربين احدهما الاعرف عند الطبيعة وهذا هو سائر المبادي
 الى اثبات خواص الامور والاخر الاعرف عندنا وهذا هو سائر الامور
 الشخصية التي من شأن حواشئ ادراكها ومن بعد تعدد اسطرطو
 الشروط والخواص التي لها يصير للمقدمة برهانية وبذلك بالطريق
 المجمل والطريق للفصل باحد في ان يضع واحدا واحدا من هذه الشرط
 وليست في الكلام فيها ولا يبتدئ بالكلام في المقدمة غير ذات السط
 ويدل ان محدداتها ثم تقسيمها وهو محدداتها بانها قول جارم يقدم
 لتبيين لشيء آخر غير ليس بين يتوسط حد لكنه ظاهر عند العقل
 ان محموله موجود لموضوعه والمقدمة هي احدى جزئي المناقضة اعني
 الحكم شيء على شيء والجدلية منها في التي نقصت اي جزء كان من المناقضة
 من قبل ان الجدلي ليس عرض الحق لكن عرض عصاد مناظرة والزامه
 ضد او نقيض ينتج به عليه صدرانه او نقيضه فاما البرهانية فهي ا
 جزئي التناقض مخصصا من قبل ان المبرهن عرض الحق والحول يكون

ما يراه ويعتقد فهو لسبيل
 الراعي ويتوصل بعد الى اخذ
 مقدما من خصمه

الحرف في أحد جزئي المناقضة والحكم هو أحد جزئي المناقضة الهاكمان
والمناقضة في الثقابل الذي لا وسط له بذاته وإنما استثنى بذلك من
قبل أن بعض المتقابلات لها أوساط بذاتها بمنزلة المتقابلة على
طريق التضاد وههنا ينقطع الكلام في تجددها ومن بعد تجددها
لها يقسمها وهو يقسمها إلى العلم المتعارف وإلى الوضع والعلم المتعارف
هو المقدمة المذكورة في القطر الواجب قبولها بمنزلة القول بأن على
كل شيء يصدق إما لا يجب وإما السلب والوضع ينقسم إلى الأصل هو
الموضوع وإلى المصادرة وإلى الحد والأصل الموضوع هو المقدمة التي
يتسلمها المتعلم من العلم ويكون بينه عندك وبينه عليها برهانه من غير
أن يكون معرفة عند كل أحد والمصادرة هي المقدمة التي يصادرها عليها
المعلم للمتعلم وبينه عليها البرهان من غير أن يكون معرفة عندك وبرهان
عندك ضدها والحد بمنزلة حد النقطة والوحدة وينبغي أن يعلم أن
الحد ليس بمقدمة لكنه جزء للمقدمة وههنا ينقطع ^{الكلام} أسطوطا ليس
في المقدمة غير ذات وسط ويبتدىء بعد ذلك النظر في شروط أخرى

ان مقدمات البرهان يجب ان يكون اعرف عند الطبيعة ويقولون نتايج البرهان
ينبغي ان يكون مصداقها ومعروفة عندنا حثا وهذه انما عرفها من اجل

معرفتنا بالمقدمات واذا كان الامر على هذا فعرفتنا بالمقدمات ينبغي

ان يكون مصدقين بمقدما البرهان فقط دون ان يعتبر مقدماتا ^{يتحقق}

انها كواذب انها يعلم ان مقدمات البرهان ليست ممكنة بل ضرورية

وارسطوطاليس بعد هذا ياخذ في ان يبين ان البرهان موجود و

اولا بعد الدلائل التي كانت لغيرة في البرهان وينعم ان عدد الدلائل كانت

بغيرة في البرهان مراتب احدثا ان البرهان موجود واصلا والافضل

البرهان موجود الا انه على كل شئ فاما الراي المحال فاعتبارها بعكس

هذه الطريق وهوانه مني اسقطناها اسقط المحال سوى كانت في

اعلى القيل را في اسفله فهذا معنى في هذا المظ فاما المطلوب التاسع

هو النظر في الاشياء التي يجب على السائل الوصول الى تحصيلها غير ^{ظنة} منا

بخصه فتم على المحيى المتحرز منها وارسطوطاليس يزعم ان السائل ينبغي

ان يكون حريصا متوصلا الى اول مقدمة كلية ومقدمة موجبة ووسط

اكثر ولورد المثال على ذلك
بالعلم والصبر ونقول اما يجب
المعلم ويحب الصبي الا ان المعلم
يجبه من اجل الصبر فيجب ان يكون
محبا للصبر اكثر وليس ينبغي ان
يكون

يشترك فيه للمقمتان فينبذ هم له منظره خصمه وانتاج ضد انقيض
 ما يراه ويعتقلا فاما المحيب فينبغي ان يتجر من اعطاء مقدمة كلية
 او مقدمة موجبة او حدا وسط لا القيس لما يتم هذه وعليها عمدة هذا
 هو المظ التاسع فاما المظ العاشر فهو النظر في الاشياء التي يعلم بحمل
 معاني القيس ولا يلزم للحال وفي التي يعلم ويجهل ويلزم للحال فاما التي يعلم
 ويجهل ويلزم للحال فيجري على ضربين وذلك انها اما ان يكون طولها
 واما ان يكون عرضا والتي يكون عرضا يجري على هذا الغرض حدا
 بمنزلة ذلك فانك اذا اخذت ان اموجود لب وغير موجود فقلوب
 وج موجود تان له لزم ان يكون اعلى كل شئ من ج ولا على شئ منها
 فيكون مجهول ومعلومة معا وهذا محال فاما التي يجري طولها فلهذا
 الصفة لنفرض او تحتها ب وتحت الب ج ويجب ان يجتمع ذلك فاما
 احث الاول على الثاني والثاني على الثالث والثالث على الرابع بل لا يتجا
 كان الاول على الاخر بل لا يجب واذا استعمل الاول على الثاني بالسلاب
 الثاني على الثالث بل لا يجب والثالث على الرابع بل لا يجب كان الاول

آخول على حدين بغير متوسط
 بمنزلة ب ج وهذا محال
 على حد اخر بغير متوسط بمنزلة

على الآخر لا يجاب ~~والاستعمال~~ ~~الامر~~ ~~على الثاني~~ بالسلب فيتصور مجهول
ومعلوم وهذا محال فاما الاشياء التي يجمل ويعلم معا ولا يفر محال فبمنزلة
سائر الامور الكا تترجى الاشياء الكلية فانا هذا قد يعرض لها ان
يعلم من وجه اعلى من حيث هي تحت الكل ويجمل من وجه اعنى
في خاصية نفوسها بمنزلة المثلث اما من حيث هو يجب المثلث
الكل فانا نعلم نواياه الثلث يعاد قاضيتين واما من حيث ^{يكتشف}
عنه حتى يشاهد وجوه ويدرك في خاصية نفسه فانه يكون مجهولا
فهذا هو المطلوب ^{لعا} ^{شرفا} ^{ما} ^{المطلوب} ^{الحادى} ^{عشر} فهو انظر في
تعاكس حدود القيلس وتعاكس حدود المقدمات وما يفر عنها
ما لا يعلمنا عن تعاكس حدود القيلس وهذا بالموجب ويقول اذا كان
لنا قيلس ناتج ان ^{اعلى} ^ج ^{توسط} ^ب ^{ثم} ^{عاد} ^ب ^ج وانعكست على
وصارت في كل ما فان ^ب ^{رجع} ^{على} ^{الف} ويكون موجودة في كل ما يتوسط
^ح ^{والقيلس} ^{هكذا} ^ب ^{على} ^{كل} ^ج ^{وج} ^{على} ^{كل} ^ا ^{فب} ^{على} ^{او} ^{كذلك} ^{ايضاح}
يكون راجعة على ^ب ^{توسط} ^آ بمنزلة قولنا ج على كل ا و ا على كل ب فـ

على كل ب

على كل ب فاما القيل فبعا كسر حدوده على هذه الصفة ليكن القيل
ناجما ان غير موجود في شئ من ج توسط ب فاذا عكست ب على آ
فان ج ينعكس على آ والقيل هكذا ب على كل ج وب ولا على شئ من آ
فج ولا على شئ من آ وهذا هو الضرب الثاني من الشكل الثاني فاما
رجعت ج التي هي الحد الاصغر على ب التي هي الحد الاوسط فان ب
التي هي الحد الاوسط يرجع الى التي هي الحد الاكبر من ان ب ح معاكسا
لا يقيل لكن بشريط تعاكس هذين الحدين فاما تعاكس حدود الشكل
فانه يجري على هذه الصفة لتفرض مقدمة حداها وب وليكن هذان
متعاكسين بمنزلة قولنا ان غير المكون غني فاسد ولتفرض مقدمة اخرى
حداها ح ود وليكونا متعاكسين بمنزلة قولنا المكون فاسد ولتفرض
موضوعا واذا كان الامر على هذا فلك ب د ويجب ان يكون نسبتها من
للموضوع هذه النسبة لانها الغيران الاخران من القيص فاما ارسطو
فانه ياسب بين حدود المقدمات ينسب اخر نحن في عتاء عن اعدادها
في مجموعها فهذا هو المطلوب الحادي عشر فاما الثاني عشر فهو النظري

قبل

كلا نسأ اما آ واما ج لابد
ان يقصد ولانها يجري بجوي
القيص

الاستقراء وأولاً يبدأ بتجديده ويقول ان الاستقراء هو اظهر المقدمات
الكليات غير ذات وسط البينة بنفسها بجميع جزئياتها بمنزلة قولنا ان
كل صغير المرء طويل العمر ثم ^{يظهر} ذلك بالانسان والفرس والبوله وجميع الخي
صغير المرءة فهذا هو الاستقراء وهو المظهر الثاني عشر والاستقراء ^لف
القياس من قبل ان القياس يبين وجود الطرف الاكبر في الاصغر بتوسط
الاطرف فاما الاستقراء فانه يظهر ان الاكبر في الاوسط بجميع جزئيات
الاصغر وايضاً فان القياس يكون من الاشياء التي هي اقدم في نفس
الطبع والاستقراء يكون من الاشياء المتقدمة عندنا فاما المطلوب
الثالث عشر فهو النظر في المثال وحده مثال هو اظهر والمقدمة الكلية
بنفسها باحد الجزئيات الشبيهة بالطرف الاصغر بمنزلة قولنا ان قتال
المجورين مذموم من قبل ان اهل انبياء المجاورين لا مرفوقنا كان
قتالهم مذموما بسبب مجرم والقياس هو بين جزئيين من كل الاستقراء
هو اظهر كل كلي بجميع جزئياته والمثال هو اظهر مقدمة كلية باحد جزئياتها
فاما المطلوب الرابع عشر فهو النظر في الاستقراء الثاني وهذا الاستقراء

البينة

هو تبين المقدمة الصغرى اذ كانت في القياس قضية اما كفاء النتيجة
او اقل والمطلوب الخامس عشر هو النظر في المقدمة العناد على ضربين
اما اذا اخذت جذا كلية واما اذا اخذت نقيصا فجزئية وهذا هو
الفرق بينها وبين مقدمة القياس وذلك ان مقدمة القياس يكون
امكلىة واما جزئية فاما مقدمة العناد فسايع فيها معنى الكل والجزئي
فهذا ما يقلل من عليها في شكلين في الشكل الثالث وفي الشكل الثالث و
ان الكل احق بالشكل الاول والجزئي احق بالشكل الاول الثالث فليفرض
قياسا نتيجة سالبة كلية اما ضدها فوجبة كلية وهذه القياس عليها
يتم في الشكل الاول واما نقيصها فوجبة جزئية و القياس يتم عليها
في الشكل الثالث والمطلوب السادس عشر هو المطلوب النظر
في الاسكس والعلامة والاسكس هو مقدمة مشهورة صدقها على
المحمول الاكبر فيها الموصوع يكون على الاكبر الامرو اما العلامة فمقدمة
البرهانية المحمول فيها ضروري للموصوع والمطلوب السابع عشر
فهو النظر في قياس الاضمار وقياس الاضمار هو الذي يستعمل الخطاب

والجلدون صمقدمة يحشون من الضريح بها والاقتضاح بمنزلة القو
 بان فلان مريم وكل مرين زان فلان زان اما المقدمة القايلة ان كل
 مريم زان فكاذبه ولهذا ما يلغى ويجعل مضمرة في القيلس والمطلوب
 الثامن عشر هو النظر في قيلس العرامة هو طريق ومسلك يقيلس منه
 على صورة وهيئة وينتج للنفس علامة موجودة في البدن بمنزلة قو
 ان الشجاعة موجودة للنفس السبع والقيلس الذي يوضح ذلك من
 العلامات الموجودة في البدن يجري على هذه الصفة السبع اعضاء
 المقدسة على غاية الاستعداد للانتقام وكل ما كان لهذه الصفة فهو
 شجاع فالسبع اذن شجاع وقد يجوز ان يوجد للسبع الواحد نتيجان
 بمنزلة ما يوجد في الاسد الشجاعة والجرود سوى ان لكل واحدة من
 هاتين علامة تدل عليها في البدن وتصفح ذلك يتم بان تعدل انواع
 التي فيها نتيجة من النتيجتين وينظر ما علامتها وتجعلها محصلة وتفسيرها
 في الشيء الذي يجمع فيه النتيجتان جميعا ويقس بتوسط كل واحد
 منها عين النتيجة الموجودة له فهذا هو المطلوب الثامن عشر وعند تختم

الكلام في المطالب الثمينة عشرة التي كان عرض المقالة الثانية النظر
فيها وهي اعراض القياس ويجب ان تعهد بعد النظر في القياس المطلق
الى النظر في القياس البرهاني وبه يتختم كتابنا هذا اذا كان غاية الصنعة
○ القيليه وغرضها وعند بلوغ الغايات والاعراض يجب
○ لا محالة الكف عن الفعل فان كل حركة وكله

○ فعلا ما ينقطع الفاعل والمحرك عنه

○ اذا وصل الى الغاية اق

○ امها تم كتابه

○ القيل

○ الحمد

○ والله

○ والمنة

○ على

○ الله

○ وهما

لم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب البرهان لأرسطو ليس المحكيمة

كتاب البرهان وأرسطو ليس من بعد فراغه من الكلام في
القياس المطلق ينتقل إلى الكلام في القياس البرهاني ويعلمنا في
كتاب البرهان ونحن فقد ينبغي أن يجري على العادة في الأخبار
عن عرض هذا الكتاب ومنفعته فيقول عرض هذا الكتاب النظري
صورة المقدمة البرهانية وذلك أن البرهان لما كان مركباً وكل مركب
فتركيبه من جنس وفصل وما يقوم مقامه فجنس البرهان هو القياس
المطلق وفصله الشروط والخواص التي بها يصير قياساً برهانياً وهذه
صورة المقدمة البرهانية فاما منفعته فظاهره جلد وذلك لأننا

فصل في الفوز والسعادة الدائمة التي هي الاتصال بالمبدء الاول ^{ثنا}
 بعلم الحق وفعل الخير والوقوف على هذين لا يتم الا بالبرهان فاذا ^{نطاق}
 بالبرهان عظيم جدا وظاهر جدا ولا ما يبدل السطوط ليس يعمل قينا
 تبين فيه ان البرهان لا يتم علمه الا بعد اشياء يتقدم العقل فيقف عليها
 والقياس صورة هذه الصورة البرهان تعليم وتعلم ذهني وكل تعليم
 وتعلم ذهني انما يتم علم بعد علم اشياء متقدمة الوجود فالبرهان من
 الاشياء ^{ليمنية} متقدمة الوجود ويستقرى المقدمة الكبرى بالعلوم ^{التي}
 والقياس والاستقراء وسائر الصناعات فانه لا واحدة من هذه يدرك ^{مطلوبا}

والمثال

من مطالبتها الا بعد ان يتقدم فيعلم اشياء يتقدم وجودها وجوده
 فان صناعة الهندسية تحتاج ان يحصل النقطة والخط والسطح
 وكذلك صناعة العدد على غاية الحاجة الى ان يحصل الاما ^{حكا}
 وعلى هذا سائر الصناعات البوائق والقياس فلا طريق الى الوقوف
 عليه الا بعد تقدم العلم بالمقدمات والاستقراء فيحتاج ان يتقدم
 قبل الوقوف على سائر الجزئيات وانها استثناء ويقولون بيني للفرف
 بينه

بينه وبين ما يورد عليه بالجنس والتعليم هما في الموصوع واحد وفي الحد
 مختلفان والاشياء التي يحتاج الى ان يتقدم فيعلم قبل العلم بالبرهان
 شيئا من احدها العلم بوجود بعض الاشياء التي في البرهان والاخر
 العلم بعضها على ما زيد له اسمها وبالجملة لما كان البرهان اشياء من
 ثلثة موصوع ومحمول ومقدمات اما الموصوع فيحتاج ان تعلم
 امره انه موجود وذلك ان سائر الصانع يجب عليها ان يتسلم وجود
 موضوعها لتلما فاما المحمول فينبغي ان ينظر فيه على ما زيد له اسمها
 ان لم ينظر فيه على ما زيد له اسمها لم يفهمه واذا لم يفهمه لم يكن ان
 يتبين انه موجود لشيء فاما المقدمات فينبغي ان ينظر فيها على ما
 زيد له اسمها وانها موجودة اما على ما زيد له اسمها فليكنها يفهمها فانا
 ان لم يفهمها لم يمكن ان يبين بتوسطها وجود المحمول للموصوع فاما
 انها موجودة اي صادقة فليكنها يتمكن ان يتبين بتوسطها وجود
 المحمول للموصوع والمفسرون جميعا يزعمون ان كل واحد من هذه
 ينبغي ان ينظر فيه على الضربين سوى ان ما ذكره خصص بكل واحد

والنظام

بفهمها

ولما زعم ارسطو طاليس ان التعليم والتعلم انما يكونان من اشياء وجودها
يتقدم وكان ليس كلها يعلمه الانسان انما تعلم من غير بل هي اشياء
كثيرة يعلمها الانسان من تلقاء نفسه قصد لتقدير ما يعرفه الانسان
فقال ما يعرفه الانسان ليس يخلو من ان يعرفه اما بالحس او بالفعل او
بالجميع والذي يدركه بالحس هو هذه الاشياء الشخصية المحسوسة واما
بغير متوسط والتي يدركها بالعقل هي الاشياء الكلية والعامة وذلك ان
العقل هو المستبط للامور كلية والمستخرج لها من المشابهات التي تحدثها
في الامور الطبيعية عند نظيرة لها فاما الاشياء التي يدركها الحس و
العقل هي الاشياء الحاصلة تحت الامور بمنزلة هذا المثلث فان هذا
اكتشف عنه ما يبره وشاهد الحس كان مدركا بالحس ومن حيث
هو تحت المثلث الكل فان العقل يعقل من مرة ان زوايا المثلث معا
بقا ثنتين وبما علمناه مرة زوايا المثلث يعادله قائمتين من حيث
هو في الكل وان لم يشاهد فيحصل من هذا الوجه معروفا بوجه معروفا
ومجهولا بوجه وليس ذلك بالمنكر فان الامر ان لم يكن هكذا وان يكون

بالعقل

هو

الشيء

الشيء معروف من وجه ومجهول من آخر لزمت الحيرة المسطورة في
مات وهو ان يكون الانسان امان لا يعرف شيئاً اصلاً او يطلب يعرف
ما يعرفه والحير يجري على هذه الصفة ما يتعرفه الانسان ليس يخجل ان
يكون قد عرفه فيما تقدم او لم يعرفه فان كان قد عرفه فيطلبه لما يعرفه عنا
وان كان لا يعرفه فكيف السبيل الى الوقوف عليه اذ عرض له ^{للتقاء}
به والمصادقة والسوفسطائيون شروا شكاً على الاشياء والحاصلة
تحت الامور الكلية يقولون الامور الحاصلة تحت الامور الكلية ^{مها} بل
ان يكون معلومة ومجهولة معا وهذا خلف لا يمكن وذلك ان هذه ^{الثانية}
يعلم انها خرج من قبل العلم بالثانية على الاطلاق انها زوج الا انها
قبل ان ينكشف لنا لم يعلم وجوها فتحصل معلومة ومجهولة معا وهذا
خلف غير ممكن وقد حل قوم هذا الشك حلاً غير مرضي قالوا انما
قلنا ان هذه الثانية روح لثانية التي قد عرفنا ها فاما التي لا
يعرفها فلا وقد غلطوا وضلوا وذلك ان البرهان لم تقم على هذه
الثانية ولا مقدماته ايضا جزئية والحل الصحيح يجري على هذه

معاً من وجهين اثنين وانما
الشيء ان يكون لشيء صلوا
ومحمولا

الصفة ليس منكرا ان يكون الشيء معلوما ومحمولا من جهة واحدة
الإنسان قد يعرف زيد مثلا بما هو كاتب ولا يعرفه بما هو مهندس
فعلى هذا منحل الشك ومن بعد فراغ ارسطوطاليس من النظر
في ان البرهان يجب ان يتقدمه علم اشياء قبله احد في النظر فيما هو
بمسبب له وهو اول ما يتبادر فيفينا ان البرهان قياس يكون بالعلّة
لا العلّة للموجبة للنتيجة حسب لكن والموجبة لوجوب الامور
بهذا ينفصل في سائر المقائيس وبيّن ذلك من الارافان من
يعلم على التحقيق ومن نطق انه يعلم انما يعتقد ان ذلك انما يتيمّم له
بالعلّة سوى ان الاول اعتقاده شديدا والثاني غير شديد
وقد يوجد للعلم المحقق طريق غير هذا وهو طريق استخراج الحد
فان الحدود العقل يقف عليها من غير متوسط فاما البرهان فاما
يقف بالعقل على مطالبه بمتوسط وما يدرك بغير متوسط وما
اشرف واجل تمايزك بمتوسط واسبط ومن بعد هذا ياخذ
ارسطوطاليس في فادتنا طبيعة البرهان وتحدده وجد البرهان

يجري

يُجرى على هذه الصفة البرهان هو قياس موقوف يعنى والمفروض
الجله كدفون لفظه موقوف اذ كان لاحاجة اليها واذ البطل هذا
الحرف فم على هذا لسبيل البرهان هو طريق ومسلك ليسلكه العقل
ليقف به على الاشياء الخفية وقوفاً سافياً بتوسط اشياء ظاهرة
ولتلك الاشياء الظاهرة وهي المنقذات شروط وخواص بها يصير مقد^{مات}
برهانية واسطوطاليس بعد ذلك بعد شروط المنقذات البره^{انية}
ويزعم انها شبه الاول منها ان يكون صادقه والثاني ان يكون غير ذات
اوساط والثالث ~~ان يكون اقدم~~ ان يكون اقدم بالطبع والرابع ان يكون اعرف
بالطبع والخامس ان يكون علواً اى المحمول فيها علتة للموضوع والساد^س
ان يكون مناسبة اى يكون المحمول فيها مناسباً للموضوع وبين من بعد
ذلك ان من دون هذه الشرايط لا يتم البرهان وايضاح ذلك يتم
بمحتين الاول منها مؤخره وهي يجرى على هذه الصفة البرهان لا يتم
الا يكون هذه الشروط فاما القيلس فقد يكون وان فقد هار ان مقد^{مات}
القييلس يكون ذوات اوساط وغير صادقه وغير مناسبة والحجة^{بأنه}

على الطريق القليل يصع واحد واحد ويتبين ان من دونه لا يتم البرهان

اما انها صادقة فينه على هذه السبيل بقوله ان فرضت غير صادقة

لزم من ذلك ان يعلم ما هو كاذب على انه صادق وهذا شنيع جدا

لان نتائج البرهان ينبغي ان يكون وليس ذاكذب احد لضدين

صدق الاخر لا هما قد يجتمعان على الكذب فاما اذا كذب احد القاضين

فالنقيض الاخر صادق لا محالة فاما المطلوب السادس فهو امشاج

المقابلات من قيس واحد وهذا لا يتم الا بان يكون احد مقدمي

القياس المحمول فيها يتضمن جزئ النقيض بمنزلة قولنا الانسان ناطق

والناطق حي وليس حي فالانسان حي وليس حي وهذا شئ يعرض

في القيس والا فالقياس بالذات لا يجوز ان ينتج شيئا ومقابلة

ضد كان او نقيضه لان القيس الواحد انما يكون على مطلوب واحد

والمطلوب الواحد انما يكون فيه محمول واحد بالطبيعة لموضوع واحد

بالطبيعة وهذا هو المطلب السادس فالمطلب السابع فهو النظر في وضع

المطلب هو الشئ الذي يبين بغيره فيرام يثبت نفسه فلا يبين

• وضع المطلوب

وذلك

وذلك ان المطلوب وضع المظ هو الشيء الذي يكون موضوعا اذا جعل
في نفس القيلس الذي يبين فيعرض من هذا ان يبين نفسه
فيكون يتاقد وضع وضعاً حقيقة ومالا يبين يقال على ضرب
كثيرة امالان المقدمات المأخوذة لئلا نقض اتباع اولها احق
بينه اولها مشابه له في الخفاء او يكون اقدم منها وعند تعريفه لنا
ما معنى وضع المطلوب بشرع في ان تقسيمه ويقول المطلوب يكون
موضوعا امالانه وضع بالفعل في نفس المقدمات لها تبين اوله
يبين بلاشياء التي من ياتها ان تبين به بمنزلة الذين يرومون ان
يثبتوا ان الخطوط متوازية فيستعملون في المقدمات ما تبين بالخطوط
المتوازية وهو كون الزاويتين المتساويتين متساويتين فيلزم من
هذا وضع المطلوب ويبين الشيء نفسه ومن بعد تعليمه لنا وضع
المطلوب بالفعل في المقدمات ليأخذ في تعليمنا متى يصادر على
المطلوب الاول ويصفه اصفا بالقوة في المقدمات ويقول اذا كانت
حدود القيلس يعكس بعضها على بعض وينوب بعضها ما ناب بعض

فان المطلوب يكون مصنوعا بالقوة في القياس ما في كبراه واما في
صغراه وهذا بمنزلة قولنا آ على ب وب على ك ج فآ على ك ج فاذا كانت
حدود الصغرى ينوب بعضها مناب بعض في المطلوب بالقوة
في الكبرى بمنزلة قولنا الحيوان على كل حي ناطق مانت والمحى الناطق
المانت على كل انسان والحيوان على كل انسان محدى الصغرى ينوب
بعضها مناب بعض واذا كانت الكبرى لهذه الصفة فالمطلوب بالقوة
في الصغرى بمنزلة قولنا المحى الناطق المانت على كل انسان ولا انسان
على بعض الابيض والمحى الناطق المانت على بعض الابيض محدى
الكبرى ينوب بعضها مناب بعض فهذا كان في النظر في وضع المطر
فاما المطلوب الثامن فهو النظر في اعتبار المقدم التي لزم عنها المحال
والتي لم يلزم عنها وقيل ان يشترع في ذلك ينظر في اى المقائيس ينفع
هذا النظر في ازاها لا ينفع ويقول ان هذا النظر يخص برهان المعروف
برهان الخلف او كان مثل هذا القيل هو مؤلف من تقيض المطم
ومن مقد مناخرى فاما في غير برهان الخلف فاما غير محتاجين

الى.

الى تخصيص المقدمة التي من اجلها رفر المحال لكن بكفيما ان يقول ان الكذب
لر من قبل ان في المقدمات كذا با فاما القيل السابق الى الخلف فزمل
ان عرضه تصحيح المطر با بطلان نقيضه يجب ان ينظر في المقدمة التي
لر منها المحال يتوجد نقيضها صادقا وهو المطلوب ومن تعريفه
ايانا في اي المقائيس ينتفع بهذا البحث وانها لا يشرع في قسمه المقدمة
التي لم يلزم عنها المحال فيقول هذه المقدمة ليس بخيولانيكون لها صلة
بالقياس او لا يكون فان كانت لها صلة فليس بخيولانيكون الوصلة
التي لها صلة بالقياس او لا يكون فان كانت لها صلة فليس بخيولاني
يكون الوصلة التي لها في القيل او في اسفله وكيف تصرف
الحال فاعتبارها يجري بان يسقط ويكون الحال لا رباطا فيعلم
انه ليس عنها رفر المحال فاما التي عنها يلزم المحال نتايجها اما بالذات فكذب
لان النتيجة يتبع احسن ما في المقدمات واما بالعرض فقد صدقها
من قبل الامور من قبل القيل اما الرطوط ليس فيوضح ذلك في
شكله شكل وضرب ضرب فاما نحن فمستعصون عن ذلك وكفي

يوجد المثال في ضرب واحد فيقول اذا كان الحيوان على كل حجر والحجر على كل

انسان اما المقصودان لكائنان واما النتيجة فصادقة الا انها صدقها

من قبل الامور لا من القيلس وايضا الحيوان على كل ناطق والناطق

على كل حمار فالحيوان على كل حمار اما النتيجة واحدة المقدمتين فصا

واما الاخرى فكذب وبالجمله فلما كانت المقدمات صورها صورة

المقدم والنتيجه صورها صورة التالي وكل شئ وجد المقدم لزوم

التالي وليس متى وجد الثاني لزوم جوب المقدم كذلك متى صدقت

المقدمات لزوم صدق النتيجة وليس متى صدقت النتيجة صدقت

المقدمات وايضا النتيجة الواحدة بمنزلة قولنا الحيوان على كل انسان

قد تبين بمقاييس كثيره فقد يجوز ان يكون بعضها صادقا بمنزلة قولنا

الحيوان على كل حجر والحجر على كل انسان فاما القيلس الواحد فان نتيجته

بالذات واحدة وان كان كاذبا كانت كاذبه وان كان صادقا كانت صد

هذا يكفي في هذا المطلوب الذي نحن بسبيله فلنشرع الان في المطلوب

الثالث وهو برهان الدور برهان الدور يرسم بان واحد في النتيجة مع

عكس

قبل

حمار

على كل ناطق والناطق

على كل انسان وبعضها

كاذبا بمنزلة قولنا الحيوان

عكس أحد المقصدين وتاليهما قياساتين به المقدمة الأخرى البتة
في القيلس والمثال على ذلك $\text{أعلى كل ب وب على كل ج فاعلى كل ج}$
فانك إذا أخذت الفاعل كل ج ونصف إليها عكس الصغرى وهي
 $\text{ج على كل ب تحت أعلى كل ب}$ وهي المقدمة الكبرى وبرهان الدوراغا
يتم إذا كانت الحدود وميلًا متعاكسة متساوية مثل الضحك والانسنان
وقابل العلم وهو مذكور أو كانت الأشياء المنقصة فيه يصير متأخرة
والخفية ظاهرة وإذا حدث على كل ج واصفت إليها عكس الكبرى وهو
 $\text{ب على كل ب تحت أن ب على كل ج}$ وهي الصغرى فاما الوسطا^{ليس}
فإن يجري على الرسم في إيراد ذلك في شكل شكل الضرب ضرب من
بعد ذلك شرع في المظ الرابع وهو النظر في عكس القيلس فيقول
ان عكس القيلس هو أخذ نقيض النتيجة أو ضدها وإضافتها إلى
أحد المقصدين لانتاج ضلالتة نقيض المقدمة الأخرى ممثلة قو^{لنا}
 $\text{أعلى كل ب وب على كل ج فاعلى ج}$ اما ضد هذه النتيجة فهو أعلى كل ج
من ج فإذا أضفت إلى هذه أعلى كل ب يحصل من ذلك قيلس في الشكل

الثاني منه نتيجة ب ولا على شيء من ج وقد كانت على كلها فهذا القياس و
 ينتج ضد الصغرى وأما نقيضها فهو أ ليس على كل ج فإذا اضيفت إلى
 هذه أ على كل ب ينتج في الشكل الثاني الضرب الرابع منه ب ليس على كل
 ج وهذا نقيض الصغرى وأما المطلوب الخامس فهو النظر في برهان
 الخلف وبرهان الخلف هو أن يوجد نقيض النتيجة أو نقيض للطلوب
 ونضاف إليه مقدمة صادقة بسبب منها قياس فينتج نتيجة كاذبة
 ممثلة قولنا أ على كل ب وب على كل ج فـأ على كل ج فأن لم يكن هذا حقا
 فليكن أ ليس على كل ج وأ على كل ب في الشكل الثاني والضرب الرابع
 منه ينتج ب ليس على كل ج وقد كانت على كلها وهذا محال فاذن القول
 بأن أ ليست على كل ج كذب فقيضه حق وهو أ على كل ج والفرق بين
 برهان الخلف وعكس القياس هو أن عكس القياس يوجد فيه إلا
 النقيض حسب أن العرض بجميع المطلوب وليس الصفة الأمر ^{المعلوم}
 بالبرهان هو دائما ضروري غير متحيز ولا متغير لأن البرهان إنما يفهم
 على الأمور الكلية الدائمة وإذا كان الأمر المعلوم بالبرهان ^{الصفات} هذه
 فالبرهان

نقيض النتيجة تارة وهذا
 تارة فإما برهان الخلف فلا
 يوجد فيه

فالبرهان الذي على هذا المعلوم يجب ان يكون ضروريا غير مستحيل ولا
 متغير وذلك ان العلم مناسب للمعلوم واذا كان البرهان على هذه
 الصفة فقد ماته ايضا هذه الصفة فمقتضات البرهان اذا غير^{مستحيلة}
 ولا متغيرة ضرورية ابدل وايضا فان الوسط فيه علتة وعلتة الشيء
 ضرورية له ولما كان الضوري قد يقال على الفارسي شرع في ان
 تبين على اي وجه منها يقال في المقدمات البرهانية انها ضرورية
 فهو تعدد الشروط التي بها يتم في مقدمة البرهان ان يكون ضرورية
 فيعم انها ثلثة الاولى انها هي ان يكون المحمول موجودا لكل الموضوع
 ودائما والثاني ان يكون ذاتيا له والثالث ان يكون له اولا واذا^{جتمعت}
 في المحمول هذه الشروط سمي كليا ومعنى ان يكون له اولا هو ان يكون
 حليته التي منها انتسبت ذاته فلكيما يقف على المقدمة الضرورية
 التي هي ضرورية البرهان يجب ان تفحص عن شرط شرط من هذه^{الشروط}
 حتى يفهم فيقوله ان معنى قوله ان معنى قوله ان محمول على كل الموضوع
 هو ان لا يبقى واحد من الجزئيات التي يحويها الموضوع الا ويوجد له

ولا يكون لبعضه وبعضه لا يكون ومعهذا فيكون له دائما ^{قديرا} لا وقت
من الاوقات ممثلة الحيوان لا يبقى واحدا من الطبيعة التي يحضرها
الانسان ان لا يوجد له وهو دائما والصرف بين الحمد الذي
حذته المحمول على الكل في كتاب القيل الذي حذته ههنا هو
ان ههنا زاد عليه لفظ دائما واما احسن ما فعل وذلك انه لما
كان للمعاندان معاندة اذا علم ان المحمول لكل الموضوع ان رآه
واحدا من الموضوع لا يوجد به المحمول فكسب بذلك حكمه وان قايما
ثابتة دائمة ان يرى واحدا لا يوجد به المحمول دائما بل في وقت من
الاقوات فذلك جمع في لقوله على الكل هذين الشرطين حتى لا ^{تجد}
المعاند طريقا وفرضية لكسر حكمه وقيل ان يشرح معنى قولنا فلنعد
التي يقال عليها ما بالذات فيقول ان عدد المعاني التي يسمى بهذا الاسم ^{بغة}
الاول منها سائر المحمولات الماخوذة في حدود الموضوع عن ^تبمثلة
الحيوان لا فتلك فانك اذا حددت الانسان اخرت الحيوان في حدة
من قبله انه ذاتي له والثاني سائر المحمولات الماخوذة موضوعاتها

في حدودها بمنزلة الاستقامة والانحناء للخط والفرد والزوج في الفرد
فانك اذا مررت بتحديد اي هذه أردت اخذت موضوعاً في
حدة وذلك انك اذا حددت الزوج قلت انه عدد ينقسم بقسمين
متساويين والثالث هو سائر الاشخاص اعني الجواهر الاولة فانه
قد يقال بالذات لكل واحد من الجواهر الاولة وذلك ان سائر
الجزئيات منها جواهر ومنها اعراض وجزئيات الاعراض لا يقال
فيها انها بالذات لانها موجودة في غيرها فافاً لاشخاص الجواهر التي
غير موجودة في غيرها يقل انها بذاتها والبيع وهو المعلولات التي
هي لا رضة بعلها من الاضطرار بمنزلة الموت تابع للجزء المنحرف لك
ان الموت تابع للحرم من الاضطرار من بعد تعديد ما ضا
ما بالذات فليجوز ان يصلح ببرهان وانها لا في قوله ان الذي يصلح
للبهان من جملة هذه الاربعة المعاني معنيان احدهما المحمولات
الماخوذة في حدود الموضوعات والثاني المحمولات الماخوذة
في موضوعاتها في حدودها سوى ان يقابل ان يقوله ان تلك ضروقاتها

من قبل انهما منها اثبت طبيعة الموصوع فلهذه المحمولات التي هي
اعراض بمنزلة الفرد والزوج كيف صارت ضرورة اي اعراض
والجواب الجبري على هذه الصفة انما انها صارت ضرورة من
قبل انهما الموصوعها من الاضطرار وذلك ان الفرد والزوج من
الاضطرار موجود ان يتعدد وكذلك الاستقامة والاعناء
للخط فاما القسمان الاخران وهما الاشخاص والمعلولات الاخر
بعلمها من الاضطرار فلا يصلح للبرهان من قبل انها محتملة وكلما
دائما هو فيا يصلح ان يحمل وفي الكل لا في الشخص فيحصل الايات
الذي يليق بالبرهان هو المحمول الماخوذ وفي حد الموصوع والمأخوذة
موصوعة في حد ومن بعد فراغه من انهما من معنى ما على الكل وما
بالذات باحدى تحديد الكل اذا كان هو المحمول في المطالب البرهان
ومقدمة ويقول ان الكل هو الذي يجتمع وشروط ثلثة احدها
ان يكون لكل الموصوع ودائما والثاني ان يكون ذاتيا له والثالث ان يكون
اولا وكان الكل هو المحمول على كل الشئ الموصوع ولا يتعداه وهو

ماخوذ

ملخوذة في المساوية بمنزلة مساواة الروايات الثلاث لقائمتين فان هذا
 على كل مثلث وذاتي وحد الشيء له واقلا لا يتوسط شيء ولن يوجد
 هذا الامر على طريق الكل لما فوق المثلث بمنزلة الشكل من قبل انه ليس
 هو بكل شيء كل ولا لما تحت المثلث فانه وان كان يحمل على كل مثلث
 متساوي الساقين فانه يتعداه الى المساوي الاضلاع فلذلك لا
 يكون كليا له وهو ليس توسط المثلث والدليل على ذلك انه لو رفع منه
 انه مثلث ارتفعت مساواة الروايات الثلاث لقائمتين ولو رفعت منه
 اى شئ رفعت بعد ان يصير مثلثا كان في هذا المعنى موجودا فلها
 المحقق هو الذي يكون محموله في مقدامة ونتايج ومطالبه ووسط
 كليا اعني انه على كل الموضوع دائما واما او اريد من بعد هذا بشرع
 ارسطوطاليس في ان يفيدنا قانونا دائما وان نادى استولى بغير سائر
 المحمولات الكلية وقيل يفيدنا هذا القانون يشعرا بجذع ثلث نخندع
 بها في امر الكل ويرينا وجه الغلط فيها حتى اذا اراد ذلك واقفنا على
 واسببها خالصنا الرأى الحق وافادنا القانون واحدى الخدع التي

لذلك

ان

الشبهة

يخضع بها في امر الكلي هي اما قد يظن في الكل انما ما بيناه ويكون قد بيناه

هذا انما يتم في الامور التي هي واحدة معتبرة الشمس والقمر والارض وما اشبه

ذلك فانا اذا بينا ان القمر منكشف بعلته هي قيام الارض في الوسط

والبحر هالة عن نور الشمس فيخضع بان يظن ان الكسوف ليس كليا ولكن

الكسوف

قيام الارض في الوسط والسبب في ذلك وانه لما كانت الشمس حرة

والقمر واحد وكان الكل انما يحتاج ان يقال على كثير وليس ههنا شيئا

يحضرها الشمس فبقاؤه عليه فلهذا ما يظن ان الكسوف ليس كليا وحل

هذا الشك هو انما ليس انما بينا هذا المحمول لهذا الموضوع من حيث هو

انه

هذا الشمس والارض حيث هو هذه الارض لكننا انما بينا ان هذه

الارض لطبيعة الشمس على الاطلاق لا هذه الشخصية حتى تتقدر حجة

الف شمس كان هذه المحمول موجودا لما الطبيعة الكل فهو

ان يكون ذاتيا وموجود الطبيعة التي هو موجود لها واولا من حيث

هذه الشخصية ويكون على كل ما تحتها بتوسطها موجودا كان متوسطا

متوفا

واما الخدعة الثانية التي لا يدخل عينا بها نطق اننا قد بينا ان كل ما

فهي تنقسم قسمين احدهما هو ان يكون لذلك المحمول الذي يظن انه كل طبعته
اعلى منه يكون كليها ويتوسطها يكون موجود الامور اخر والاخر ان يكون
لذلك المحمول الكل طبعته اعلى ذلك المحمول كليها لكننا نحن لانعلمها
فاما المثال على الصنف الاول فمثل هذين النسبة فان هذا ليس
يوجد شئ على يقوم البرهان على ان هذا المحمول الكل له ^{سط} و ^{سط}
اشياء اخر ولذلك يضطر للبرهان ان يقطع البرهان وبين هذا
المعنى في واحد واحد من الاشياء التي يوجد لها بمنزلة ما تبين لك
في الاعداد فاذا وجدنا بعد اعداد ما كن ان يبين ذلك فيها فيظن
ان هذا كل الاعداد ~~ان هذا كل الاعداد~~ وليس الامر كذلك من قبل انه
يتعدى منها الى المخطوط والسطوح والزمان والاماكن ويجب ان
يعلم انه اذا كان لم يكن هنا معنى يوجد به التبديل بالنسبة ^{سط} اولاً وثو
تحت لم يكن التبديل بالنسبة كلياً يسمى ما تبين انه موجود له فاما ^{الصنف}
الثاني فلنفرضه بمنزلة مساواة الزوايا المثلث لقائمتين فانه اذا لم يكن
المثلث معروفاً حتى تبين هذا المحمول لواحد واحد ما تحت لم يكن ^ن البيا

كلية فاما الخدعة الثالثة التي في امر الكل هي اننا نظن اننا قد بينا الكل ونحن
لم يبين وهذه هي سائر المحمولات التي يبين لها الموضوعات باوساط ليست

في نفوسها كلية لكن الكل موجود فيها الوجود الكل في حد الجزم بمنزلة ما

يبين في ان اي خطين كانتا هاتين ~~الزوايتين~~ هما لا يلتقيان ~~يظن انه يتوسط~~

بدله
متوازيين

هو كون الزاويتين الداخلتين اللتين في جهة واحدة من الخط الواقع

عليها قائمتين فلا هذا الوسط وهو كل خطين متوازيين لا يلتقيان

يظن انه كل وليس هو كلية من قبل ان الكل موجود فيه وهو مساو

الزاويتين اللتين ذكرناهما لقائمتين وذلك انه لو كانت احداهما ~~مختصة~~

منفرجة

والاخرى حادة واحداهما قائمة والاخرى نصف قائمة بعد ان

نحو باجماع متساويتين فان الخطين لا يلتقيان فان رفع منهما انهما

مساويتان لقائمتين انما الخطان وليس اذا رفع انهما قائمتان النقي

الخطان فاذا ليس الوسط الذي منه به هذا من هو ان كل واحدة

منهما قائمة لكن الشيء موجود فيه هو مساواة الزاويتين لقائمتين الذي

هو الكل وهذه الخدعة دخلت من قبل الاخلال باحدى شروط الكلي

وهو

وهو قولنا اولـ والتـ قبلها من قبل من قولنا فيه انه بالذات والاولـ من
قولنا فيه انه على الكل فلان شرطه ثلثه عرضت فيه شبهة ثلثه خدع
ثنت وحينئذ يفيذاً ارسطوطاليس متى يعتبر المحمول فيعلم انه كلي
اوليس بكلي ويقول ان المحمول الكلي هو الذي متى وجد وجد بوجوده
الموضوع ومتى ارتفع ارتفع بارتفاعه الموضوع ومن بعد ما بين ان
مقدمات البرهان يجب ان تكون ضرورية والكلم في الشروط والخص
التـ بها يكون مقدمات البرهان ضرورية ونزعم انها ثلثة وهو ان يكون
محمولها على كل الموضوع دوائماً ان يكون بالذات واولـ جملة هذا هو
الكلي ر هنا على الخدع التـ يختدع بها في امر الكلي وافادنا القانون في
اعتبار اخذ على طريق التاكيد يتبين ان مقدمات البرهان يجب
ان تكون ذاتية ضرورية وهو يتبين ذلك بابعـ حجـ الاولـ يجري منها
على هذه الصفة نتيجة البرهان ضرورية يجب ان تكون ذاتية والجملة
الثانية يجري على هذه الصفة نتيجة البرهان ضرورية واذا كانت لهذه
الصفة فالبرهان الذي به ثبتت هذه النتيجة هو ضروري واذا كان البرهان

ان كان العلم بالبرهان يجب ان يكون
ذاتية م

لهذه الصفة فقد صاته اذن ضرورية والحجة الثالثة يجري على هذه
 الصفة ان انتج انسان فانتجته ضرورية عن مقدمات ليست ضرورية
 فانه يمكن ان يعانده وزيه ان القياس ليس برهان من قبل ان للقدما
 ليست ضرورية فاما يمكن ان ينتج تلك النتيجة بمقدمات غيرها
 ومقدمات البرهان لا يجب ان يكون هذه الصفة لانها يكون بالعللة والعللة
 واحدة كثيرة والحجة الرابعة يجري على هذه الصفة ان لم يعلم الشيء
 توسط هو علة الامر في الوجود فليس علمنا بذلك الشيء برهاننا
 مثلاً ان يقصد لان يعلم ان آكل ب من الاضطرار بم توسط هو
 ليس من الاضطرار وليس هو سبباً فانا لا يحصل العلم البرهاني بهذا
 الوسط من قبل انه قد يمكن ان يزول وذلك انه في طبيعة ممكن و
 ههنا ينقطع الابعح حج التي بين برهان مقدمات البرهان يجب
 ان يكون ضرورية وذاتية وهويين بعد هذان الحدال وسط يجب
 ايضا ان يكون ضروريا ذاتيا ويقول انه متى علم احدا ما بطريق
 البرهان فذلك المعلوم هو ضروري غير مستحيل ولا يتغير وكذلك ايضا

العلم بهذه الصفة فالحد الأوسط ينبغي ان يكون صورة هذه ^{الصفة} ايضا
 وبالجمله فان البرهان يجب ان يكون الاوسط فيه ضروريا وذاتيا
 وعلة للنتيجة ولا من نفسه ويجب على البرهن ان يعلم انها العلة فانه
 ان لم يعلم انها العلة لم يكن ما يعلمه على التحقيق وان كان في نفسه محققا
 فاما الاعراض التي ليس ذاتية فلا يكون لها علما برهان وانها لا يتقسطها
 وهو ينقطع الكلام في ان مقدمات البرهان يجب ان يكون ضرورية
 ومن بعد ذلك شرع ارسطو طاليس ان تبين ان مقدمات البرهان
 يجب ان يكون مناسبة اي المحمول فيها طبيعة مناسبة ~~اي المحمول فيها~~
~~طبيعة مناسبة~~ طبيعة الموضوع وهو يتبدى ولا فقيض ما قد
 مضى له ويقول ان مطالب البرهان ومقدمة قد بان وظهر ان المحمول
 فيها يجب ان يكون ضروريا للموضوع بان ايضا ان الامر ضروري
 هو الذي بالذات وعلى الكل واولا واذ كان الامر على هذا كانت ^{مات} مقدمات
 البرهان ومطالب المحمول فيها ذاتي للموضوع اما لانه موجود في حد
 الموضوع اولان الموضوع مأخوذ في حد ذاته والاشياء الذاتية هي الاشياء

المناسبة فطالب البرهان ومقدمة المحمول فيها يجب ان يكون مناسباً
للموضوع فاما المطلوب العرضية والمقائيس العرضية فانها لا نعلم علماً
برهانياً في ذلك انما ليست ضرورية ومطالب البرهان ومقدمة
ضرورية وقد بينوا على ارسطوطاليس في هذا الشك صورة هذه
الصورة كيف يزعم ان الاعراض على الاطلاق لا يكون عليها برهان و
لا فيها ولا بتوسطها ومن الاعراض مفارق وغير مفارق وجوده دائم و
البرهان من شأنه ان يكون على الاشياء الدائمة ومن الاشياء الدائمة
وحل الشك يجري على هذه الصفة ليس يكتفى ان يكون المحمول في
المقدمات البرهانية دائم الوجود للموضوع فقط بل ذواتي ايضا
والعرض غير المفارق الذي ليس موضوعه ما خولنا في حقه فليس
بذاتي للموضوع وايضاً فان البرهان انما هو فعل للعقل يتوسط به الى
الوقوف على الاشياء الخفية بالاشياء الظاهرة على طريق الاتقان وكما
العرض المتفارق في الوجود وغير المفارق صورتها صورة واحدة عند
العقل وذاك انما يتم ارتضاعها وطبيعة الشئ اذا كان الامر على هذا يكون

سبب

سبب العلم الذي هو الحد الأوسط عند العقل مرتفعاً وإذا ارتفع السبب
ارتفع للسبب فلا يكون اذن البرهان الذي المحمول فيه عرض غير مضاف
ضرورياً في مطالبه ولا مقدمانه واذ لم يكن ضرورياً والبرهان مطالباً
ومقدمانه ضرورياً لم يكن لا عليه ولا مبداء برهان ويجب ان يعلم انه ليس
يكفي ان يكون مطالب البرهان ذاتية والوسط الذي يبين به عرض بل
يجب ان يكون الوجود ايضا ذاتياً وعلة الامر ومع انه علة يعلم العقل انه
كذلك حتى يكون المعلوم قد علم على طريق البرهان فيحصل من هذا
ان المحمول في المقدمات البرهانية والمطالبة البرهانية يجب ان يكون ذاتياً
للموضوع واذا كان ذاتياً فهو من الطبيعة نفسها واذا كان من الطبيعة
نفسها فهو مناسب ومن بعد هذا تعلمنا ان سطوطا ليس انه لا يمكن
ان ينقل البرهان من جنس الى جنس اعني من طبيعة متميزة ان ينقل
البرهان على امر هندسي فيستعمل في امر عددي وذلك ان البرهان هو
من الاشياء الذاتية والاشياء الذاتية بكل واحد من الامور غيرها
الاخر واذا كانت الصورة على هذا لم يمكن نقل البرهان من طبيعة الى

طبيعة المقدمات كالمطلوب بغير متعديّة له ولما بين بين ذلك
ارسطو طاليس كان بعض الامور قد ينقل المقدمات من مطلوب
الى مطلوب بمنزلة المطالب الذي الموضوع فيها من طبيعته واحدة
او التي بعضها تحت بعض اخرى ان يشعروا بذلك ومن قبل ذلك
نقد جميع ملق البرهان وفائدة ^{هذا} تقدير ان يعلم ان الاشياء تما
في البرهان يمكن ان ينقل وايها لا فهو يقول ان البرهان ينقسم على
القصد الاول الى المطلوب والمقدمات وعلى الفصل الثاني الى ^{المحمول}
والموضوع والمقدمات وما في هذه ما يمكن ان ينقل سوى الكبرى
على ما سنبين والنقل انما يتم في المطالب التي موضوعها واحد بمنزلة
المطالب العددية او الهندسية او غير ذلك وفي التي بعضها موضوع
تحت بعض بمنزلة المطالب الموسيقية والعددية فان صناعة
الموسيقى هي تحت صناعة العدد ومما سنبينها ذلك ان الاشياء
التي موضوعاتها واحدة او بعضها تحت بعض الامور ^{حده} ^{الثانية} لها
فاذا كانت الامور ^{الثانية} لها واحدة امكن نقل البرهان ومن بعد ^{هذا}

يتبين

يتبين ارسطوطاليس بقيل ما حوذه من الاولى والاخرى انه لا يمكن ان
ينقل البرهان على امر من الامور فتبين شئ ما حوذه من ذلك الامر و
نلك
الطبيعة نفسها الا انه عرض لها وسبب هذا باسره كون البرهان من
الاشياء الذاتية لا ولا يمكن ايضا ان ينقل البرهان فتبين به ما تحت
نلك لطبيعته ان كان ما تحتها اشخاصا واشياء فاسدة وذلك ان
الشخص الواحد بالعدد لا يقوم عليه برهان ولا ضد ولا يتوسط
وذلك ان البرهان هو من الاشياء الدائمة السرمدية اعني مطالبه
ومقدماته والشخص فاسد منقوض فلا يجوز ان يكون عليه برهان
اللام الا ان يوجد من حيث هو منطوق الكلي فيكون انسان
يقوم عليه من حيث هو في الكلي الا ان ذلك بشرطه اعني مادام
باقيا ولا بين ان الشخص لا يقوم عليه برهان اخذ ان يبين انه لا
الحدا ايضا يكون له وذلك ان اجزاء الحدود ثابتة ودائمة ومباد
الشخص فاسد منقوله واذا كان الامر على هذا لم يثبت حتى مولفها
حدوه هنا يتبين ارسطوطاليس شكاجله وصور الشك هذه الصور

كيف يزعم ارسطو طاليس ان الامور الجزئية والفاسدة لا يقوم عليها برهان
وما نحن تري الكسوفات وما يجري مجراها وهي اشياء جزئية يقوم
عليها برهان وحل الشك يجري على هذه الصفة لم يقم البرهان على
هذا الكسوف الجزئي لكن على الطبيعة الكلية اعني على الصورة
الحاصلة في النفس الدائمة الابدية فقد علم الان ان البرهان لا
يكون الا من الاشياء الذاتية والمناسبة والخاصة وليس كيفي
في البرهان ان يكون مقدمة صواب وغير ذوات او ساطدون ان
يكون مناسبة وخاصة بالطبيعة التي البرهان عليها فان تروس
لما رام ان يربع الدائرة استعمل في برهانه مقدمة عامة غير مناسبة
بطبيعة واحدة ولهذا لم يكن سائر برهانيا وبرهان رومسحجي
على هذه الصفة الاشياء التي هي انقض من شئ واحدة بعينه وايرد
من شئ واحدة بعينه هي متساوية والمربع والدائرة صورها هذه
الصورة والمربع مساو للدائرة فالمقدمة الكبرى هي عامة مشتركة
وذلك انها يصلح ان يستعمل في اشياء كثيرة فاما يحى الخوى فكما

يعتقد

يعتقد أنها كاذبة وذلك انه كان يقول السبعة والثمانية اصغر من
عشر واعظم من الثلاثة وليس امتسا وتين وللنظر في ذلك موضع
غير هذا الان فائدة برزج حبل وارسطو طاليس بعد ذلك يتوصل
الى ان تبين ان الامور التي يبرهن عليها وليست على الاوساط فيها
من الامور التي هي على منها صورتها هذه الصورة اعني ان بيانا انما
يتم بالاشياء الذاتية وهذه بمنزلة المطالب الموسيقية الموضوعه
يجب الصناعة العددية سوى ان الصناعة التي فوق يكون معينه
مثبتة
طالها مبرهنه لها لم الشئ اعني بان يستعمل اوساطها ذاتية واثباتا
قرينه فاما التي تحت فيها ما يدعي بيان ان الشئ وذلك ان الو
سط
فيها علة بعيدة بمنزلة ما يبرهن المناظرى ان الشعاعين اتخذ
حين
عن العين يلتقيان بوسط هو كون الزاويتين الداخليتين اللتين
بوجهة واحدة من الخط الواقع عليهما اقل من قائمتين فهذا الو
سط
هو خوض من العلم الاعلى اعني الهندسة والمطالب التي يجب ان
تقع
الى التي فوق وذلك ان موضوعها يرتفع الى موضوعها ومحمولها

الى محمولها وتلك بيانها بالامور الذاتية للشيء فالتى يجب ايضا صورتها
 هذه الصورة فكر برهان اذن ان يكون من الاشياء الذاتية والمناسبة
 والخاصة سوى ان البرهان الذي يقوم على المطالب التي تحت يد
 برهان ان البرهان الذي يقوم على المطالب التي فوق يدعى برهان لا
 يكون بالعلّة والسبب القريب ولم نعلم ارسطو طاليس ان الصانع
 والعلوم مثل الهندسيّة والعدد والامور الطبيعيّة لكل واحد منها مباد
 خاصة وموضوعات خاصة كان قابلا قاله هذه المبادى ماصورتها
 ومن الذي يتولى سلسلها فهو نعيم ان العلم الذي بين سائر المبادى
 المتسلم في الصانع هو العلم الكبير للحامد يعنى على ما بعد الطبيعة فاما
 صاحب صناعة صناعة فانه يتسلم موضوعة والمقدمت غير ذوات
 الاوساط التي تبين عليها برهانها فاما وتبين بتوسطها الاعراض الذاتية
 اللازمة لموضوعه فاما السبب من اجله وتبين صناعة مباد
 الخاصة به من قبل انه ان شرع في شيئا فليس يخلو ان يكون مثبتا
 بتوسط علته او بتوسط معلوله فان مثبتها من الاشياء المتأخرة والمعلول

استعمل البرهان الدوري لأنه يعطف فتيين المعلولات بالعلل وان بينها
بعلل اعلى منها فلكل العلة احق بان يكون المبادئ لتلك الصناعة ايضا
فان احكم في بيانها احتاج الى ان بينها بعلل واعل بعلل ويجري
هذا الى ملاءمة ههنا للعرسوطاليس بان البرهان او كان من الامور
الذاتية والمناسبة فانه يحصل صعب المرام ولما اشعرنا بصعوبته
اخذ في شرحه لنا وايضا حله لكنا يتلوق به نفوسنا فصل تعلق وهو
يبدأ وتعدد جميع ما في البرهان ويزعم ان البرهان يحتوى على
امور ثلاثة على الموضع والمحمول والمقدمات اما الموضوع فشرطه
ان يتسلم وجوده تسليما ويبين الاشياء الذاتية له واما المحمول فشرطه
ان ينظر فيه على ما ذا يدل اسمه فاما ان لم ينظر فيه على ما ذا يدل اسمه
لم يفهمه واذا لم يفهمه ولم يكن من ان تبين فيه انه موجود للموضع
واما المقدمات فشرطها ان ينظر فيها على ما ذا يدل اسمها وانها
موجودة اما على ما ذا يدل اسمها فلكما يفهمها واما انها موجودة فلكما
يثبت في نفوسنا صدقها ومقدمات البرهان ينقسم الى الخاصة والعامة

فالخاصة هي الازمة للطبيعة التي البرهان قائم عليها وغير معتدي بها
 اما العامة في المخططة لتلك الطبيعة الى غيرها بمنزلة قولنا وانقض
 من الاشياء المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية هذه القضية
 يصلح المهندس والعددي والطبيعي سوى ان كلامهم يحل عن استعمالها
 على امتثالها ونبتها من موضوعه فتخصصها لم يستعملها فان العددي

الاعداد المتساوية متساوية
 بقية الباقية متساوية و
 الطبيعية يقول اذا انقض

المتساويين والمهندس يقول اذا انقض من الخطوط المتساوية ولما نزع
 ارسطو طاليس ان قوام البرهان من ثلثة اشياء التي عددها وافا خواصها

وكان في بعض المواضع بسبعين
 المبرهن عن ان يتكلف بحث
 عن خواصها

أحد محرمات يقع استغناء عن مثله ذلك ويقول متى كان الموضوع
 ظاهرا والمقدمات من العلوم المتعارفة المركوزة في الفطر المحمول

من الاشياء الحسية وامر كل واحد منها ظاهرة لم يحتج المبرهن الى استقصا
 الخواص التي عدت بمنزلة موضوع الطبيعة الذي هو الحار والبارد
 وموضوع الطبيب الذي هو بدن الانسان ومبنة المقدمات غير
 ذوات الاوساط القابلة على كل شئ يصدق اما السالبة واما الموقبة

ومن بعد هذا القسم مقدمات البرهان غير القسمة التي قسمها الى العلم
المتعارف والمصادرة والاصل الموضوع والحد والعلم المتعارف هو
مقدمة غير ذات وسط والعقل يطالع على ان محمولها موجود ^{لموضوعها}
بغير وسط بمثل قولنا على كل شيء يصدق اما الايجاب والسلب بمثل
قولنا اذا تعص من المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية
وقد ربما يعاند العلم المتعارف اعني الاكسواما ويكذب الا ان ^{سطو}
يقول الاوليس مقول البرهان على النطق الخارج اعني على المعاني ^{نقد}
اللفظية لكن على النطق الداخل اعني ما يعتقده النفس فان العقل
اذا عطف على نفسه لم يرتب بالقضيين المقدمتين ويصدقها
والاصل الموضوع هو الذي باخذه المتعلم عن المعلم على انه مقبول
عنده لا على الاطلاق المصادرة هي التي لا يكون عند المتعلم منها شيء
التي وهذا على ضربين اما لا يكون عنده منها علم البتة او يكون ^{عنده}
العلم بخلافها والحد يفهم منه الذات الشيء ومعناه سوى ان ليس ^{متم} بمقد
لكنه حر من مقدمته ومن ضد هذه يفهم الخلافات بينها ولما رعم

طاليس

ارسطو طالبين ان البرهان يراعى النطق الداخلى ولا يلتفت الى الخارج
 شعيرقا بل يقول ان نولك هذا مجرى مجرى الدعوى لا نازيك خلا
 ما ذكرت وذلك المهندس يستعمل دائما في براهينه مقدمات كواذ فانه
 نفرض خطا على انه ذراع وليس بذراع ومستقيما وليس بمستقيم وحله
 الشك بجري على هذه الصفة المهندس ليس موضوعا للخط المحسوس
 لكن المعقولة المجردة وانما هذا الخطوط يجعل كالمثاله ايثا المتوصل اليها
 المتعلم والاذا ما عاين المهندس السائل في طبقته لم يحتج الى الخطوط المحسوسة
 ولما قال ان الاشياء الفاسدة لا يقوم عليها برهان شعيرشاك بشك
 ويقول زعمت ان الكل وجوده في الاشخاص وهذه هي مائدة ونتيجته
 البرهان ابدية افترى البرهان ليس بوجود او موقا ثم على الصور ^{ليس} _{سطوحا}
 يزعم ان الصور وغير متفجع هاتى البرهان وذلك ان البرهان انما يكون
 على هذه الامور الموجودة وتلك الصور كانت يحمل على هذه فهي على
 الكثرة وهو ذاتي لها ولما قال ان بعض المقدمات لظهورها وبيانها
 يستغنى عن ان ينظر في امرها على ما زايد لاسمها وكانت هذه المقدما^ت
 المحمول على^ص

طريق المنفعة اسماءها ليست
 ذاتية لان تلك معقولة وهذه
 محسوسة لكن البرهان على كل
 المحمول على^ص

في بعض المواضع قد يحتاج الى ان يورد ولا يحل لها وذلك عند ما يرد
الانسان ان ينتج ان هذا المحمول لهذا الموضوع وليس هو غير موجود
له ويؤكد الا يجب البسيطة بالسلب المعدلة دائما وما ذكره فيما تقدم
وهو اما في بعض المواضع لا يحتاج الى ذكر امثاله هذه المقدمات
لبيناها ووضوحها واستثني بان قال اللهم الا ان يدعونا الحجة
الى ان ينتج ان المحمول موجود للموضوع وليس هو غير موجود
فحينئذ يضطر الى وضعها في البرهان والسبب في ذلك ان المحمول
في النتيجة هو المحمول في الكبرى فان لم يثبت المحمول في الكبرى يظهر
ويجعل في البرهان لم يمكننا ان ينتجة في النتيجة وارسطو طالع
يعرضه الموضوع الذي يجب ان يرتب فيه هذا الاستثناء بقوله
انه ينبغي ان يقرن الى المحمول في الكبرى فانه قرن بالحد الاوسط
والحد الاصغر لم ينتفع به بمثل قولنا الانسان موجود حيوانا
وليس هو غير موجود حيوانا لهذا الاستثناء يجب ان يكون في القضايا
من المقدمة الكبرى من جملة حد هاهنا مع الحد الاكبر وكذلك ايضا القضية

القائلة ان على كل شيء يصدق اما لا يجب او التلب وان كانت ظاهرة
 فالمحاجة الى ايرادها في البرهان السابق الى الخلف مائة جدا والمنفرد
 المتعارف والعامة اعني التي يشترك فيها جميع العلوم وكل واحد منها
 يستعملها بان تدينها من موضوعه يتولى بيانها الصناعات المتكفلا
 ببيان المبادئ اعني صناعة الجدل والعلم المدعوب بالحكمة اما صناعة
 الجدل فيفسها بلا مشهوره والعلم المدعوب بالحكمة منها بالضرورة المحال
 نقيضها لما قال ان صناعة الجدل صناعة وكانت هذه الصناعة بخلاف
 سائر الصناعات يكون كل صناعة موضوع مخصوص وكونها بغير خصوص
 قال انها وان كانت صناعة فليس لها موضوع مخصوص ولا يطلب
 مخصوصا لكن ينظر في سائر الصانع وثبت ويبطل جزئي المناقضة
 بحسب الاثر المشهوره والدليل على انه ليس لها موضوع مخصوص هو
 ان مقدمات الجدل باحدها من السؤال وليست له طبيعة يقتضت
 منها مقدماة فاما المبرهن فيجد في هذه الصورة وهو ان لا يتعرض
 لاثبات جزئي المناقضة ولا يقتضت مقدماته من السؤال ورفق

آخر وهو ان البرهن قد يشك والجواب جميعا سوى ان الجواب ليس
 عن اى شئ اتفق واما البرهن وصاحب صناعة صناعاتنا فاما ينبغي
 ان يسئل بالتعلق بموضوعه وبحسب ايضاها يتعلق بموضوعه
 ولا يتعرض لما سوى ذلك لانه انما يتمكن من الاثبات والابطال بان
 يستعمل مبادئ صناعة ومبادئ صناعة لا يصلح ان يستعمل في غير هذا
 البرهان انما يكون من الاشياء الذاتية وقرى اخر هو ان الجواب يتبين
 مبادئ الصناعات بالآراء المشهورة والبرهن لانظر له في مبادئ صناعات
 بل يحل الكلام في ذلك للفيلسوف الاول فواجب اذن ان لا يسئل
 البرهن عن اى شئ اتفق ولا يجيب عن اى شئ اتفق لكن عما يتعلق
 بموضوعه حسب ولهذا لا يلحق المهندس طعن اذا غلط في مثل
 غير هندسية بما هو مهندس فلا يراد الا بحارى الهندسة او اى علم
 كان مع قوم لا خبرة لهم بالصناعة التي يحارى فيها فانه اذا فعل الانسان
 ذلك اخرى المناظر مجرى غير مستقيم وكما انه قد يسئل ايضا سؤالا
 غير هندسية اعني لا تتعلق لها بصناعة الهندسية او يتعلق بها تعلقا

بين البرهن والجدل بان الجدل
 معنى قياسه من لمقدار انقضائها
 من لسؤال فاما البرهن فمقدمة
 نقيضها من الامور وان قبلها
 فعملها سؤالا فان ما يفعل ذلك
 على طريق الامتحان للتعليم وقرى اخر

قد يسئل المهندس سؤالا
 هندسية ويجب عليه الجواب عنها
 كذلك

رد ما انا الت لا يتعلق بها اصلا فبمثلة المتامل الموسيقية فاما الت^{تعلق}
 بها تعلقا حريا فبمثلة القول اليس الخطوط المتوازية يلتقي فان الموضوع
 في هذا السؤال هندسي ولكنه مفروض فرضا غير فان الهندسية لا^{يعتقد}
 ان الخطوط المتوازية يلتقي وبالحملنة فقد يكون في كل علم مسائل جهل
 واعني بقولي مسائل جهل اى مطالب موضوعه على طريق^{الغلط}
 والغلط تم فيها اما من قبل هادة القيلس او من قبل هادة القيلس
 او من قبل صورته وينبغي ان يعلم ان مثل هذا الجمل واشباهه لا يتم في البرهان
 من قبل ان البرهان يعتد من الاسم المشترك وحدوده شخصية في الذهن
 فاما على طريق الجدل فقد يقع الغلط من قبل دخول اسم المشترك^{في}
~~شخصه~~ بمثلة ما يتبين ان العلماء لا يعلمون بقبيل صورته هذه الصورة
 العلماء يتعلمون والذين يتعلمون لا يعلمون فالعلماء لا يعلمون ولان الوسط
 اسم مشترك دخل الغلط لان المفهوم متعلم وايضا اكثر الاغلاط انما يدخل
 بسبب الاسم المشترك بمثلة ما يبيل المهندس اليس كل دائرة شكلا
 فيقول نعم بان يرسم الدائرة رسما ظاهرا فيعارض بان القول للوذن

دايرة وليس هو شكلا وذلك ان الدائرة شكلا اسم مشترك يقع على
القول الموزون وعلى الالفه الساده وعلى الكلام الدائريين النار على
الدائرة التي هي شكل ومن بعد هذا ينبغي ان ارسطوطاليس على ان العناد
البرهاني انما يكون كليا لا جزئيا لان البرهان انما يتم بمقدمات كلية
ووسط كل نتيجة كلية فان الانسان وان عاذا بمقدمة جزئية
يكون عبادة صحيحة الا انه يكون على طريق البرهان لا يكون على الجزئي
ولما تبين ارسطوطاليس الاضطراب الذي يكون من قبل المادة
وانه خاص بالرجل المحبلى من قبل ان البرهان حادثة ذاتية الامور الدائرية
محسوسة احد في ان يبين الاضطراب الواقع من قبل الصورة بمنزلة
يكون القيلس من موجبتين في الشكل الثاني فان ارسطوطاليس
ان الضرب الذي صورته هذه الصورة وليس باقتراان قياسي و
ارسطوطاليس يوفق بعد هذين المحبلى والبرهان بعدة زروق وعند
ذلك يقطع الكلام في ان مقدمات البرهان يجب ان تكون مناسبة
الاول منها ان البرهن يسهل عليه التحليل بالعكس من قبل ان مقدما

ونتائجها معاكس في الصدق والجدل فليس كذلك من قبله قد
 يكون مقدماته كواذب ونتائجها صادقة ولهذا ما يصعب عليه
 التحليل بالعكس لان الكذب يمحى بلا نهاية الثاني ان البراهين
 حدودها ذاتية والمجدل حادثة ذاتية وخاصة وعرضه والعرض
 بلا نهاية والثاني ان التعاليم لا يريد بالابوسط اعني ان المطلوب
 الواحد منها لا يبين باوسط كثير من قبل ان البرهان لا انما يتم بطول
 هو صورة الشيء وهذه واحدة لا تشق لكن يريد البرهان يكون
 بان يوجد الشيء الذي قد يتبين في اثنين ما بعدة كمنجحة الشكل
 الاول من اقليدس يبين بها الشكل الثاني فاما المجدل فانه يريد
 طولاً وعرضاً وذلك ان المطلوب الواحد يتبين باوسط كثير
 ومنها يقطع ارسطوطاليس الكلام في ان مقدمات البرهان يجب
 ان يكون مناسبة وهذا بالنظر في انها علل لان المحمول فيها عللة ^{للموضوع}
 والوسط هو الاصفى وهذا لان يفرق بين البرهان يلم الشيء
 بين البرهان على ان الشيء ويقول ان الخلاف بينهما قد يكون اما

على

في علم واحد او في علمين مختلفين ويبدأ بالفرق اذا كان في علم واحد
او في علمين مختلفين ويبدأ بالفرق اذا كان في علم واحد وينبغي ان
يعلم ان البرهان على ان الشيء يخالف البرهان بلم الشيء في مقدّماته
ووسطه ونتائجه امل في المقدمات فان البرهان على ان الشيء سايح
انيكون من مقدمات غير ذوات اوساط وعلى اكثر يكون من ذوات
والبرهان بلم الشيء فمقدّماته لا محالة غير ذوات الاوساط لانه انما يكون
بالسبب القريب وليس هذا ليس بينه وبين السبب فصلا وما في
الوسط فان البرهان بلم الشيء الوسط فيه علته موجبة وقريبة والبرهان
على ان الشيء فالوسط فيه علة بعيدة او معلوله منعكس على علته با^{لتساوي}
وامل في النتيجة فان البرهان على ان الشيء وهو الذي يكون الوسط فيه
معلولا منعكسا الموضوع فيها العلة فاما البرهان بلم الشيء فان الموضوع
فيها المعلول والمثاله على ذلك اما على البرهان بان الشيء فمميز لقونا
للحيوان على كل انسان والا انسان على كل حي ناطق مايت ومميز لقونا
للمجواهر على كل حيوان والحيوان على كل انسان فالمجواهر على كل انسان فاما^{لمثاله}

الأول هو على البرهان الذي الوسط فيه معلول منعكس والثاني مثال على
 البرهان يلم الشيء الذي الوسط فيه علته بعيدة فان المثال على البرهان
 يلم الشيء فبمثلة قولنا الانسان الحيوان على كل ناطق وناطق على كل
 انسان فالحيوان على كل انسان فالوسط هذا في البرهان هو علته فر
 اعني صورة الشيء ومعناه وذلك ان الناطق لا مرجح بينه وبين
 الانسان واسطوطاليس لا يعتقد برهانا في الحقيقة الا الصنف الثاني
 وهو البرهان الذي يكون يلم الشيء وهو الذي الوسط فيه علته ^{للنتيجة}
 وعلة الامر مع انها علة قريبة للشيء فاما البرهان على ان الشيء
 قائما ليشي برهانا على المجاز واوليه ان يسمى قياسا لبرهانا سوي
 ان حد الصفتين اللذين فيه وهو الذي يكون الوسط فيه معلولا
 منعكسا وانت فليت العلة وجعلها حد وسط عاد الى البرهان المحقق
 وهذا بمثلة قولنا الحيوان على كل ناطق مايت والحي اناطق لما ^{ست}
 على كل انسان فالحيوان اذن على كل انسان فاما اسطوطاليس ما ^{يدرج}
 مثله مستجمعه ولا مثله التي اوردناها هي اكشف هذا قدر الخلاف ^{بينها}

في علم واحد فاما الخلاف
بينهما اذا كانا في علم

ان كان في علمين مختلفين احدهما تحت الآخر فهو ان البرهان يعلم بما يكون
في العلم الاعلى والبرهان على ان الشئ يكون في العلم الذي تحت
ذلك بمثابة علمي الهندسة والمناظر فان المهندس يبين ان الخطين
المتوازيين المجريين في الوهم لا يلتقيان بوسط هو كون الزاويتين
الداخلتين اللتين في جهة واحدة من الخط الواقع عليهما اما قاطعتين
او متساويتين بقاومتين وهذه العلة هي قريبة وصورة للخطين
المتوازيين فاما المناظر في فاني يبين ان الشعاعين الخارجين
من العينين يلتقيان بوسط هو كون الشعاعين خطين
مستقيمين خرجا على اقل من قائمتين فبرهان المهندس
هو برهان لم الشئ وبرهان المناظر هو برهان ان الشئ العلوي
التي هي اعلى اعنى يتولى على التي هي اكبر تجديدا لموضوعها هي او
بالسبب والعللة فاما العلوم التي اسفل فهي قريبة الى الاشياء المحسوسة
ولذلك نكاد نكاد صاحب العلم الاعلى وان كان عارفا بالعللة ان لا يعرف
عللة الاشياء الشخصية وان يكثر حوله فان العدى لا يعرف

على الأشياء الشخصية وان ياتر لها حواشيها ~~فان العلم على ما لا يعرف~~ لم هكذا

البقرة بعد هذه البقرة اعني البقرة المحسوسة لكن معرفة انها هي بالكلية فهذا

هو الفرق بينهما اذا كانا في علمين مختلفين احدهما تحت الاخر فقد اتضح

الفرق بينهما فانما نحن الفرق فينبغي لنا ان يتحقق انه لا برهان الا ما كان ^{سط} الو

فيه ذاتيا وعلته مرتبة حسب فاما مساواة فلا يدعي برهاننا لكن

قياسا ومن بعد هذاتين ارسطوطاليس ان المبرهن لا يستعمل من

اشكالا الثلاثة الاشكالا واحدا وهو الاول ومن جملة الاول الضرب

الاول وارسطوطاليس تبين ذلك باربع ^{مجم} الاولى منها يجري على هذه

الصفة كل العلوم التعاليمية فعلوم من امرها انها لا يستعمل من المقائيس

الا اقيس البرهان انما تبين مطالبها بالبرهان بالشكل الاول ويسيما

تبين بالشكل الثاني والمجته الثانية وهو من قبل المناسبة التي بين

الشكل الاول وبين العلة التي قوام البرهان بها وذلك انهما لما كانت

علته الشيء موجودا له على طريق الايجاب وعلى طريق الكل ولم يكن

في شكل من الاشكالا سوى الشكل الاول ان تبين الايجاب فلهذا ما صار

مجم

انه

الكل

العلم

العلم بلم الشئ انما يتم في الشكل الاول حسب والمحة الثالثة ما هي المشتق^{حق}
 انما يتصل اجزاؤها بالشكل الاول حسب لانها يجري على طريق اليجاب و
 على طريق الكل من قبل ان كل واحد من اجزاء الحد من الحدود ومجملتها^{اخم}
 له وكان واليجاب الكل لا طريق الى بنيا^{بيان} الى الشكل الاول فلماذا صاروا
 بالعلم البرهاني لان به يستخرج اجزاء الحدود ويتصيد والمحة الرابعة هي
 ان الشكل الثاني والثالث يحتاج في التعلق بمقدمك غير وان اوطا
 الى الشكل الاول واما الشكل الثالث فلا كلام فيه لانه يكون فيه برهان
 من قبل ان البرهان انما يكون على الكل ويتوسط الكل واما الشكل الثاني
 فان الموجبة فيه انما يتعلق بغير ذات وسط بالشكل الاول وذلك ان
 اليجاب الكل بنيا يتم بالشكل الاول واما السالبة فانما يحتاج في بيانها
 واذا كانت ذات وسط الى ان يكون فيها اليجاب كله وهذه ان كانت ذات
 وسط انما يتبين بالشكل الاول وهذه هي الحجج الاربعة التي تبين بها^{طاليس}
 ان المبرهن لا يستعمل من جملة الاشكال الثلاثة الاول والشكل الاول ومن ضرورة
 الضرب الاول ولما تبين ان المقدمات التي في الشكل الثاني التي هي ذات

اوساط انما يتعلق بغير ذوات اوساط انما يتعلق بغير ذوات ^{جنا} اوساط الو
 منها والسوال بالمشكل الاول وكان الامر في الموجبة غير ذات الوسط
 انها هبة الحالة ظاهر اجدا بمنزلة قولنا ان على كل شيء يصدق اما لا يجب
 او السلب فاما الامر في السالبة مخفي جدا فهو يفيدنا في اعتبارها اذا كانت
 ذات واسط قانونا به يتم لنا اعتبارها والقانون هو ان يتامها فان
 وحيدنا احد حديها او حديها جميعا يحمل عليه او عليهما شئ ما في ذات
 وسط ولما كان العلم بالمتضادان واحدا او كان ضد العلم البرهاني هو
 الجمل البرهاني فواجب على المبرهن ان يتعلم او يعلم البرهان لكيما يستعمل
 والجمل البرهاني لكيما ينبغي فان الاطباء قد جرت عادتهم يتصفح
 الاشياء النافعة والضارة واما النافعة فلكيما يستعملونها واما الضارة
 فممتلئة السموم لكيما ينجبونها فالعلم البرهاني هو الذي يعلم به الشئ
 على التحقيق والجمل البرهاني هو الذي يغلط من اجله غلط على غاية
 الشهرة ومن قبل ان يعلم ارسطوطاليس عن الجمل البرهاني رقي يقسم
 الجمل ويقول الجمل منها بمعنى السلب بمنزلة جمل الصبي بان زوايا المثلث

يعادله قاضين ومعنى قولنا جهل على طريق السلب هو افلا يكون في
 نفس الانسان صورة للشيء الذي يحمله الى الجهل المحقق وهذا ينقسم
 الى البسيط مترلة تقوم الانسان ان زوايا المثلث فعادله اربع قوائم
 على طريق التقليد لا على طريق التحقيق والى المركب وهذا هو الجهل الذي
 يكون بقبيل وهو اكد اصناف الجهل لان الذي يجهله بجهله على
 طريق العلم فيجهل المطلوب ويظويه قد علمه على طريق البرهان وهذا
 الجهل هو الذي كلام ارسطو طاليس فيه لان عرضه الكلام في الجهل
 المحقق والمضرون جميعا يستمون هذا لجهل عارضا قويا يعرض للنفس
 وهو شديد التقنن لانه قد يكون في الشكل الاول وفي الشكل الثاني
 ويكون وكلتا مقدمتي كاذبتان واحدها والمحمولة ليس بخيل
 من ان يكون اما من المقدمات ذوات الاوساط او غير ذوات الاو
 وكل واحد من هذه اما ان يكون سلبا كليا لان لا يجب الجزئي والسلب
 الجزئي لا يقع به لا علم برهاني ولا جهل برهاني فليكن المحمولة سلبا كليا
 غير ذي وسط معتزلة قولنا الجوهر ولا على شيء من الكمية يعتقد الجاهل^{يا}

المقابل لما هو بسبيله من العلم
 وما هو بسبيله هو العلم المحقق
 وكل اذن في الجهل

القياس^٤

كلياً ويكون اعتقاده لذلك بطريقه العلم بان يقيس عليه في الضرب^{الاول}
 من الشكل الاول وقد يقاس عليه قيلس وكلتا المقدمتين كاذبتان او
 الصغرى حسب والكبرى صادقة بمثله الجوهر على كل كيفية وكيفيه
 على كل كمية وينتج فالجوهري على كل كمية وهذا بخلاف العزو بمثله قولنا
 الجوهر على كل حاس والحساس على كل كمية فالجوهري على كل كمية وهذا ايضا
 بخلاف الحق وان كانت المقدمة ايجاباً كلياً بمثله قولنا الجوهر على كل
 جسم فان الذي يحكمها ينتج الجوهر ولا على شئ من الجسم وهذا يتم له
 في الشكل الاول او في الشكل الثاني وفي الشكل الاول اما بان يكون المقدمتان
 كاذبتين مثلاً ان ياخذ الجوهر ولا على شئ من غير الجسم وغير الجسم على
 كل جسم فالجوهري ولا على شئ هو الجسم واما بان يكون الصغرى صادقة
 والكبرى كاذبة بمثله قولنا الجوهر ولا على شئ من الجسم واما بان يكون
 الصغرى كاذبة والكبرى كاذبة بمثله قولنا الجوهر ولا على شئ من
 الجسم والجسم على كل حي فالجوهري ولا على شئ من الحي وهذا بمثله
 مقدمة غير ذات وسط وان كان ذات وسط واما بان يكون الصغرى

والجسم على كل حي فالجوهري على كل
 شئ من الحي وهذه مثلها مقدمة
 مقدمة غير ذات وسط وان كان
 ذات وسط صادقة

كاذبة

كاذبة والصغرى صادقة بمنزلة قولنا الجوهر ولا على شيء من الكيفية ^{الكبرى}
والكيفية على كل جسم فالجوهر ولا على شيء من الجسم وفي الشكل الثاني
اما من كاذبتين في الكل فلا يتم واما من كاذبتين في البعض فيتم اوبان
يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة وهذه اما الصغرى ^{الكبرى} واما
امانه لا يتم من كاذبتين فمن قبل ان في الشكل الثاني يحتاج ان يوافق
الحد الاوسط عند احد الحدين بالايجاب وعند الاخر بالسلب وليس
يوجد شيء محمول على الجنس ويكون مبانيا للنوع ولا بالعكس
واذا كان الامر على هذا فاحد المقدمتين صادقة لا محالة فاما انه يكون
من كاذبتين في البعض فبمنزلة قولنا ذوالنفس على كل جوهر وذو
النفس ولا على شيء من الجسم فالحي ولا على شيء من الجسم فهاتان و
المقدمتان كاذبتان في البعض واما انه يكون والصغرى صادقة
والكبرى كاذبة فعلى هذه الصفة الجوهر ولا على شيء من الجسم والجوهر
على كل حي فالجوهر ولا على شيء من الحي واما انه يكون والصغرى كاذبة
الكبرى صادقة فبمنزلة قولنا الجوهر على كل جسم والجوهر ولا على شيء من

للجسم والجوهر على كل شيء فالجوهر ولا شيء من المحي وأما أنه يكون التصريح
 كاذبة والكبرى صادقة فبمنزلة قولنا الجوهر على كل جسم والجوهر ولا
 شيء من المحي والجسم ولا شيء من المحي فعل هذا فيلجج الأمر إذا كانت
 المقدمات غير ذوات اوساط وأما ان كانت ذوات اوساط فليس
 يخلو من ان يكون المقدمات غير ذوات اوساط

الجوهر ولا شيء من الكمية هذه	الجوهر على كل جسم
في نفس الحق صادقة وهي سالبة غير	هذه الوجبة صادقة في نفس
ذات وسط يعتقدها المعتقد	الحق يعتقدها المعتقد سالبة
وجبة بغير من كاذبتين ومن	ويعبر عليها في الشكل الاول
كبرى صادقة صغرى كاذبة	الامرقتين كاذبتين ومن
ولا يمكن عكس ذلك	كاذبة وصادقة والكاذبة

ذوات الاوساط

السؤال	اما ان يكون الكبرى والصغرى في الشكل الثاني
التي كانت في الاصل موجبا	من كاذبتين في الشكل الاول لا يكون من كاذبتين

الشكل الاول في البعض يجوز وبأن يكون الواحدة صادقة

سالبة وسلمها مناسب والاخرى كاذبة

من كاذبتين لا يمكن من

قياس صغراء كاذبة لا يمكن سالبة وسطها مرتب

فبقي ان يكون الكبرى كاذبة من المناسب

سالبة وسطها غير مناسب

من كاذبتين هم ومن الواحدة الصورة فيها وفيما تقدم واحدا

كاذبة والاخرى صادقة

انهم كانت الشكل الثاني

ثلثا من كاذبتين في الكل لا يتم ومن كاذبتين في البعض يتم ومن الواحدة كاذبة

الموجبات والاخرى صادقة

التي كانت في الاصل سوا

الوسط للناسب

والقريبة غير المناسب

غير المناسب

من كاذبتين لا يكون من احدهما كاذبة
وهي الكبرى يكون كاذبة والاخرى صادقة

الاولى من كاذبتين لا يمكن الا اذا كانت الصغرى كاذبة حسب

كلية فالسوالب الكلية التي الوسط فيها مناسب اما في الشكل

او هي كلية

فبقي ان يكون اذا كانت الكبرى كاذبة واما في الشكل الثاني فانه

من كاذبتين في الكل لا يتم بل من كاذبتين في البعض ومن مقدمتين

احدهما كاذبة انهما كانت وصورة السالبة التي الوسط فيها خاصي

مثل الصورة في التي تقدمت واما التي الوسط فيها عرضي فقد يكون

القياس في الشكل الاول من كاذبتين ومن مقدمتين احدهما

كاذبة والاخرى صادقة احدهما كانت واما في الشكل الثاني فعلى

ما مضى في السالبة التي هي ذات وسط مناسب للموجبة الكلية

التي وهي ذات وسط مناسب او خاصي اما من كاذبتين فلا

يكون

يكون بل من مقدمتين احدهما كاذبة والاخرى صادقة ولكن الكاذبة
هي الكبرى حسب فاما التة الوسط فيها عرضي وغير مناسب فيكون
من كاذبتين ومن مقدمتين احدهما كاذبة والاخرى صادقة انهما
كانت وهما يقطع ارسطو طاليس الكلام في الجهل البهائي وياخذ
بعده في النظر في تعليلها وانفاضا انه عند فقدانها من جوا^{سنا}
نفقد بفقد علماء من علومنا وتبين ذلك على هذا الوجه يقول
ان الاشياء التي يدركها الانسان اما ان يدركها بقوة الحس او القوة
العقل والاشياء المدركة بالحس هي هذه الامور الشخصية المحسوسة
المشار اليها الاشياء المدركة بالعقل هي الامور الكلية والامور الكلية انما
تحصل العقول من المشابهات التي يجدها في الامور الشخصية والشخصية
انما يحصلها عند الحس فاذا نبدا ما يدركه العقل انما هو الحس فيلزم
فيلزم من ذلك ان يكون منه فقداننا حسا من الحواس فقداننا بفقد
علمنا من العلوم عتزلنا ما يدرك العلم ان اللون الابيض مفرق للبصر
وانما ~~يظهر~~ العقل في حاله اللون الابيض بعد ان ينطبع فيه صورة اللون

ذال

الابيض صورة اللون الابيض يحصلها من اللون التخصيص البيض ^{هذه}
انما يدركها الحس ويوصلها من بعد كرك الى العقل فاذا لم يدرك الحس ^{الحس}

اللون البيض لم يوصلها الى العقل واذا لم يوصلها ما ينطبع في العقل

صورها واذا لم ينطبع لم يجز ان ينظر في امرها بل هي مصرفه للبصر

لا ومن بعد هذا ياخذ ارسطو طالس في ان يبين ان مبادئ البرهان

اعني مقدامة واوساطه يقف وينقطع عند مبادئ اوله ^{اوله} لا مبادئ

لها اعني عند ما نفذت غير ذات اوساط حلية ظاهرة ^{للعقل} ^{للعقل} ^{للعقل}

ان ياخذ في الكلام في هذا المطلوب يتبدى بتجليل القيلس و

قسمته فهو يحمله الى المقدمات والاوساط ويقسمه الى البرهان ^{الحجج}

ويبين في مباديها ان يقف وينقطع من قبل الموضوع ^{والمحمول}

والوسط اما في الوسط فيجري البيان على هذه الصفة ان كانت ^{الوسط}

لا يقف عند محمول قبله وعند موضوع لا موضوع بعد ام ^{من}

ذلك ان لا تدرك طرفا المطلوب الا ان طرفي كل مطلوب يدرك ^ن

فليس يمكن في الاوساط ان يمضي بلا نهاية بل يقف عند محمول ^{للمحمول}

قبله

قبله وموضوع الموضوع بعدة وبالجملة ينتهي البرهان الى مقدمتنا
 غير ذات اوساط حلية عند العقل ظاهرة فليكن المطلوب بمثابة قولنا
 ان الانسان جوهر ولنجعل وهو المتنفس وقيل المتنفس الجسم
 لا شئ متوسط بين الجسم والجوهر فاذن الاوساط يقف عند
 الموضوع تحصل العقل عند مقدمات غير ذوات اوساط فعلى هذا
 فيلحق البيان في مناهي الاوساط فاما تناهي الموضوعات والمحمولات
 فيجري البناء فيه على هذه الصفة ان كان اى موضوع احدا يوجد
 موضوع بعدة واى محمول احدا يوجد محمول قبله فانه يلزم
 من ذلك شاعتان احدهما عدم الوقوف عند حد المطلق
 مع انها طرفان ومحصولان والاخرى ان يكون اى مقدمة اخذت
 للبرهان احتاجت لبيانها الى مقدمة قبلها وهذا شنيع وذلك
 انه اما ان يقع الشعر الى مالا نهاية ومالا نهاية لا يدرك او يقف
 عند مقدمة مجهولة والمجهول لا يتبين به شئ فعلى هذا يبين ^{طاليس} ^{سطو}
 ان مبادي القيل يقف وينقطع فاما بناذلك في القيل الحد

الوسط الناطق بهذا الوسط
 يعد وسطا مثله وهو المحمول
 ووسطا قبل الجبراه

من ناحية فوق عند المحمول
 وعند ما يبدو من فوق
 من الجسم مثلا فقف

والبرهاني فعلى هذا لا يجوز جعل معلوم البرهان لا يستعمل الا لاشياء
الذاتية والاشياء الذاتية محصورة وذلك لما لو لم يكن محصورا
لا يمكن تجديده من الاشياء واذا كانت الاشياء الذاتية محصورة
وهي مبادى البرهان فمبادى البرهان اذن محصورة متناهية و
كذلك ان استعملت المحمولات من الاشياء الذاتية بما حوزة
موضوعاتها في حدودها فانها ان لم يكن متناهية لفران يوجد
في الشئ الواحد موضوعات بلا نهاية اعني في حد فاصل القيلس
الحبل وبيان يجري على هذه الصفة المحمول في المقدمات الجدلية
اما ان يكون ذاتيا او عرضيا والاشياء الذاتية محصورة من قبل ان
منها املت ذات الشئ والاشياء العرضية معلومة وذاك ان
مقولات الاعراض تسعة لازدية ولا ناقصة واذا كانت مبادى
المقائيس الجدلية اعني موضوعاتها وهي الجوهر ومحمولاتها و
الاشياء الذاتية والاعراض محصورة فلا محالة ان مبادى القيلس
الحبل متناهية فسد بين ان المبادى القيلس على الاطلاق والقياس

البرهاني

البرهاني والجدي متناهية فان العقل يقف عند مقدّمات غير ذات
اوساط اعني انه يشاهد وجود مجموعها الموصوعها بغير توسط الجدة^{لي}
هنا قائمة مقام سائر انواع المقائيس وهنا يقسم ارسطو طاليس
المحمولات ويعلمنا انها ينبغي ان يستعمل وانها يطرح ويقول ان المحمولات^ت
ينقسم ارسطو طاليس المحمولات الى المحققة والى غير المحققة وغير المحققة
الى حمل عرض على عرض بمنزلة الابيض على الحار والى حمل جوهر على عرض
بمنزلة الثوب على الابيض^{بح} وهذان امارا غير محققين من قبل ان
المحمول فيها يبعد الى الجوهر فان العرض لا يثبت حتى يحمل عليه شئ
والمحققة ينقسم الى جوهر على جوهر بمنزلة حمل الحيوان على الانسان
وهذا الحمل يدعى حمل على والى حمل عرضي على جوهر وهذا هو حمل
في منزلة حمل الابيض على الانسان وهذان هما المستعملان في المقائيس^{تيس}
والبرهان فاما الصور التي يدعى فلا ظن وجودها فلا يدخل بها^{فيها}
نحن بسبيله اذ كانت تلك لا يحمل لا يحمل في ولا حمل على وذلك
انها ليست مما امت⁺ منها ذوات الامور ولا من الاشياء العارضية

فيها وارسطوطاليس يتبين ببيان منطقى اعني جدليا ان مبادى
البرهان والقياس يقف وينقطع عند مقدمات غير ذاتها واساط
والبيان يجري على هذه الصفة القيل والبرهان لها مباد وكل ماله
مباد فانما يعلم اذا علمت مبادية فان كانت مبادية غير متناهية لم
يعلم واذا لم يعلم لم يتبين به شئ ^{علا} فلا يجد طريقا الى تبين شئ
بالقياس والبرهان وهما ينقطع الكلام في مبادى البرهان وتناهيها
ولما كان ارسطوطاليس قد زعم ان مباد البرهان هي مقدمات غير
ذوات واساط ⁺ مرصا متى يكون المقدمة غير ذات واساط فيقول
ان المقدمة غير ذات واساط هي التي محمولها لا انفصال له من موضوعها
وهي ذاتي للموضوع وغير منطوية الطبيعة التي هو فيها وبعد هذا ^{يتبين}
ارسطوطاليس القايل وهو متى يكون المقدمة ذات واساط فيقول
ان المقدمة التي هي ذات واساط هي الوجودية بين حديها واساط به ^{تط}
المحمول بالموضوع ويصير حلقة للعقل وكما تبين اعرض ارسطوطاليس
ببيان اخر يتبين به ان القيل والبرهان ينبغي ان ينهنا الى مباد اول

لامبادئها ويجعل البيان من هذا المناسبت بينهما وبين الامور ويزعم
انه كما ان سائر الامور للركبة طبيعة كانت او وهمية اذ حلت ينتهي
فحليلها الى مبداء واحد بسيط ولا يمضي التحليل الى ما لا نهاية وكذلك
القياس والبرهان ينبغي ان ينتهينا الى مبادئ اولها لا ينادى لها غنى
مقدمات غير ذوات واساط وارسطو طالس من بعد هذا ياخذ
في تفصيل المقائيس بعضها على بعض هو يسوق الامر الى ان ينتج ان
البرهان على الايجاب الكلي افضل من غيره وان البرهان المستقيم افضل
من السابق الى الحلف يتبدى اولاً فيقسم القياس من جهة كميته الى
الكلي والجزئ ومن جهة كيفيته الى الايجاب والسلب ومن جهة صورته
الى المستقيم والسابق الى الحلف واولاً يتبين ان القياس الكلي اشرف من
من الجزئ ومن قبل اورد سكين في هذا المعنى الاول في منها صورته
هذه الصورة القياس الجزئ يعلمنا عن شئ موجود موجود في نفسه
بمثل ما يعلمنا ان فالتس عوى والكلي فلما يعلمنا شيئاً موجود في
نفسه لكن من حيث هو شئ اخر وذلك اذا علمنا ان فالتس ناطق

له

انما يعلمنا ان ذلك بما هو انسان وكل الشئ يعلم الشئ بما هو الشئ اولا ما يعلمنا
الشئ بالليس هو ذلك الشئ فالبرهان الجزئي افضل من الكل وبطلان هذا
الشك يجري على هذه الصفة قد بان ان البرهان لا يكون على الشخص
وايضاً هذا المحمول الكلي انما يبين وجوده اولا للطبيعة الكلية ^{الشخصية} لا
ومن اجلها يوجد للاشخاص التي تحتها فالبرهان اذن انما هو اولا على
الكلي وثانيا للشخص ومن اجلها والثاني يجري على هذه الصفة الكلي
توهنا اسمه انه دال على شئ مفرد قائم بنفسه على الاشياء الجزئية مثل
الانسان فان هذا الاسم توهم دلالة اعنى على شئ غير الاشياء الجزئية
والجزئي فلا يقع فيه مثل هذا القوم والاشكال وما لا يقع فيه اشكال
هو اشرف ما يقع فيه فالجزئي اذن افضل من الكلي حول هذا
الشك يجري على هذه الصفة ليس الجزئي نقص من الكلي في الوجود

افضل

وذلك انهما كلاهما موجودان سوى ان الكلي سرمدى والجزئي فاسد

وايضاً ان كان اسم الكلي كلاً فاما هو موجود ترفع الاضطراب بسبب انه قويم
الدلالة على شئ مفرد من الجوهر وليس الامر على هذا فان اذ قلنا بياض

عن الانحاء فيجب هذا ان يكون
اسما الاعراض باسمها توهم
الملازمة

يتم

لم يحصل في اذهاننا من دلالة هذا الاسم شئ مفرد في الوجود بنفسه
لكن في الجوهر وكذلك اسم الكل ليس توهماً دلالة لها على شئ مفرد
عن الأشخاص ومن بعد ايراد هذين السكبن وحلهما يورد عدة
بيانات على ان البرهان الكل افضل من الجزئ الاول منها ان البرهان
انما يكون بالعلة وعلة الشئ هي كلية فالبرهان الكل اشرف من البرهان
بالجزئ والثاني ان البرهان لا يقطع والسوال فيه لم حتى يقع الجواب
بالعلة القريبة وهذه كلية فالبرهان بالكل افضل من البرهان بالجزئ
والثالث ان الاشياء الشخصية غير متناهية والكلية متناهية وغير
المتناهية غير معلوم والمتناهية معلوم فيصير الامور على كلية العلم
بها تعد واحداً حكم فالبرهان اذن على الكل افضل من البرهان على الجزئ
والرابع الشئ الذي يتبين به شئان اشرف من الذي يتبين
به واحد والبرهان على الكلي تبين به الكل والجزئ فاما البرهان على
الجزئ فلا يتبين الكل والخامس هو احق ابينات عمدة القياس
البرهان على المقدمة الكلية وذلك انه اذا حضرت الكلية والجزئية اعني

الصغرى والنتيجة منطويتان فيها فالبرهان اذن با كلى افضل من البرهان
 بالجزئ والتساؤل ان الكلى معقولة وهذا ما هو منحصر بالجزئ محسوس
 وهذا ما هو منتشر للنفيط⁺ اشرف من المنتشر فالبرهان على الكلى
 اشرف من البرهان على الجزئ فاما ان البرهان على الايجاب افضل
 من البرهان على السلب فيتصم على هذه الجملة تقدم ارسطو طاليس لا
 اصلا ينتفع به في ذلك الطريق التي تسلك فيها للوقوف على الاشياء
 الخفية اذا كانت منحصرة ومقدما لها حلية عند العقل كانت او صح
 واذا كانت مطولة كانت دون تلك وهذا الاصل فلا يحتاج بيان ان
 كان الامر على هذا فلنشرع فيما نحن بسبيله وبين ان البرهان على
 الايجاب افضل من البرهان على السلب بعدة بيانات الاول منها
 البرهان للوجبة فيه معنى الايجاب حسب والسلب ففيه معنى^{يجب} الا
 والسلب بحسب الاصل موضوع يجب ان يكون البرهان للوجب افضل
 من السلب ففيه معنى^{يجب} الايجاب والثاني البرهان للموجب غير محتاج
 الى السالب والتساؤل محتاج الى الموجبة فللوجبة اذن افضل من

والثاني البرهان

السالب

والتالي

التالي لمبدأ البرهان للوجوب افضل من السالب من قبل ان المبدأ
الوجوب موجبة ومبدأ السالب سالبة والموجبة اشرف من
كما ان الموجود اشرف من غير الموجود والاشياء التي مبادئها اشرف
هي اشرف فالبرهان الموجب افضل من السالب فاما ان البرهان
المستقيم افضل من السابق الى الخلف فتبين على هذا البرهان المستقيم
يتبين مطلوبه على الفصل الاول والسابق الى الخلف يرجع الى وراثة
ويضع نقيض مطلوبه وتبين كذبه ويتبين كذلك من يتبين صدق
مطلوبه لانه اذا كذب اهل النقيضين فالآخر صادق وايضا فان
السابق الى الخلف مركب من المستقيم ومن الشرط فالمستقيم
اذن اشرف منه من قبل ان البسيط اشرف من المركب من حيث
هو مبدأ له وهما يقطع ارسطو طاليس الكلام فيما هو النسبة ومن
بعد ذلك يتبين اي العلوم افضل من انها ويرغم ان العلم الذي يكون
بالبرهان افضل من سائر العلوم من قبل ان يعلم به الشيء بالسبب
الموجب له وبغير السبب فاما البرهان فيراعي فيه ان يكون الوسط اسببا

فاما ما باقى العلوم فليست هذه
صورتها وذلك انها قد تبين ما
بيننا بسبب وبغير السبب

للنتيجة وسائر سبب الامر وايضا فان العلم الذي يكون عام موضوع
 مجرد عن المادة التقن وافضل من العلم الذي يكون عام موضوع ^{صل} موا
 ومواصل للمادة ومعتبر علم الاعداد وعلم تاليف الحروف فان الموضوع
 العدي مجرد من المادة وموضوع الموسيقى قار مع المادة اعني مع الصوت
 وايضا فان العلم الذي موضوعه البسط ^{الذي} اشرف من العلم موضوعه
 اقل في بلب البسط بميزة علي العدي والهندسة فان موضوع المهندس
 الخط وسائر ذوات الابعاد مبداء النقط وموضوع العدي العدي
 ومبداء الوحدة والنقطة هي ماله وضع والوحدة هي مالا وضع له و
 يكون الوحدة البسط من النقطة ما يجب ان يكون موضوع العدي
 البسط من موضوع المهندس ولهذا ما صار علم علم العدي اشرف من
 العلم الهندسة فيتحصل من ذلك ان العلم الذي موضوعه البسط
 اشرف وارسطو طاليس فيفيدنا بعد هذا متى يكون العلم واحدا فهو
 يقوله ان العلم يكون واحدا اذا كان الموضوع فيه طبيعة واحدة و
 البرهان يتبين من الاعراض الذاتية الازمنة لذلك الموضوع

يتوسط

يتوسط الاشياء الذاتية ويكون غير منطوق لتلك الطبيعة بمنزلة علم
الهند فان مصنوعة الخط والسطح وبالجملة العظم المجرد وغايه
ان يبين الاشياء الذاتية الموجودة لهذه الطبيعة يتوسط الاشياء
الذاتية فاما العلوم المختلفة وهي التي مصنوعات مختلفة وهذا يصح
عند ما يقصد الى البراهين الكائنه عليها فيجملها فنجد المقدمات
التي ينتهي اليها المختلفة والامور التي براهينها مختلفة طبائعها مختلفة
لان البرهان انما يكون من الاشياء الذاتية والمطلوب الواحد قد ^{تبين}
بقائس كثيرة فاما براهين كثيرة فلا يمكن وذلك ان البرهان انما
يكون بالعلّة وعلّة كل واحد من الامور واحدة فاما القياس فقد
يكون الوسط فيه جنسا وفصلا ودوعا وخاصة من الامور ^{حدة}
فاما القيلس فقد يكون الوسط فيه جنسا وفصلا ودوعا و
خاصة وعرضا والاشياء التي يحدث بالايقان بمنزلة كون البرد في
الصيف والحرف الشافلا يكون علمها برهان ولا يقيلس من قبل
البرهان انما يكون بالاشياء الضرورية وعلى الاشياء ضرورية الاشياء

التي يجتهد من الايقان وكونها على الاقل فلا في ضرورة ولا قرينة من

الضرورة فلا برهان عليها ولا لها وما بين ارسطو طالس ان العلم

بالكل اشرف من العلم بالجزئ سعري قابل يقوله له فالحسن ما ذا صوت

فهو يقوله ان العلم انما يكون بلا شياء الكلية والمتولى له من قوى النفس

انما هو قوة العقلية واما الحسن فاما ذلك الاشياء الشخصية وادركه

لها هو بان ينطبع بظهورها فيتصح من ذلك ان قوة الحسن غير قوة العلم

وفعلها غير فعلها وذاك ان فعل القوة الحسية ادرك الاشياء الشخصية

وليس ينبغي لك ان يفهم ويعتقد بسبب قولنا ان القوة الحسية غير

القوة العلمية ان البرهان والعلم لا يتعلق له بالحسن اصد كيف وعن قبل

بين ان مبادئ العلوم الحسنة في قوله ان قوة الحسن ان لم يكن من القوى

التي يدرك بها المعلومات فانها قد يتفجع بها في ادراك المعلومات وذاك

انها تجري مجرى المبادئ لها لان العقول الهيولى لا يتزلفا كانت متعلقة

بهويولي ومنصة عن التصرف في معقولاتها احتاجت الى ما يعينها على

تحصيلها لمعقولاتها التي هي الامور ولما كانت الامور لا خارج بينها ^{حاجز}

بينها

وَبَرَسَطُ الْأَشْيَاءِ
الْكَلِّيَّةِ

بينها وبين الحواس صارت الحواس يديرها اولاً وعند ادراكها بابطناً ^{عنها}
 تصورها ^{استشرح} توصله صورها الى العقل فاذا حصلت صورها في العقل ^{استشرح}
 منها العقل الامور الكلية وهذه الكلية يقع العلم وعليها يكون ^{بها}
 وقوة الحس غير قوة العلم الا ان الانتفاع بها ضروري في العلم ولما
 بين ارسطو طالعيس متى يكون العلم واحداً وهو اذا كان لموضوع
 واحداً ومبادئه مبادىء واحدة ومتى يكون العلوم كثيرة وهو اذا كانت
 موضوعاتها كثيرة ومبادئها مختلفة وكأنه سلم تسليم ان مبادىء العلوم
 المختلفة مختلفة احذ في بيان ذلك وهو يبينه اولاً بالامر المشهور ^{قوة}
 ويقول ان المقائيس منها صواب ومنها كاذب ومبادئ الصا ^{قوة}
 صادقة ومبادئ الكاذبة كاذبة فاذا كان الامر على هذا فعلوم ^{قوة}
 العلوم المختلفة مختلفة وايضاً فان مبادئ العلوم اما ان يكون ^{قوة}
 او عامة والخاصية هي التي لا يتعدى الموضوع الذي هي فيه ^{قوة}
 بمنزلة قوانين ان على شئ يصدق اما لا يجب واما السلب فليس ^{قوة}
 يستعمل في العلوم على انتشارها لكن صاحب كل صناعة يدبرها من ^{قوة}

الى

كل

موضوعه الخاص به وذلك ان الطبيب يقول ان الامراض اما يشفى
وتزال بلا شياء الضادة لها ولا يزال بذلك والطبيعي يزعم ان الا^{سطقسا}
اما ان يكون اربعة اولا يكون اذا كانت الامر على هذا وكانت المقد^ت
الخاصة لا يتعدى الطبيعة والعامية يزال من انتشارها^{نخص}
بالطبيعة التي هي فيها وكان البرهان لا يتقل من طبيعة الى طبيعة
فواجب ان يكون مبادئ العلوم مختلفة وغير مستعمل بعضها مكا^ن
بعض ويظهر ذلك من الاستقراء فان الوحدة في مبدء العدد
غير النقطة التي هي مبدء الخط وسائر ذوات الابعاد ومن بعد
ذلك خلد ارسطو طاليس في الفرق بين العلم والمعلوم والظن والمظنون
وهو يعرف بينهما على وجهين من الامور ومن القيلس علت والفرق
من الامور يجري على هذه الصفة الامور المعلومه هي كلية وضروية
والعلم بها ضروري صادق دائما والامور المظنونة ممكنة والظن بها^{ليس}
يصادق دائما بمنزلة ما يظن الانسان ان الغيم يتبعه المطر وهذا لا^{يصح}
ان يسمى علما والاصار^ت اشياء ممكنة ان يكون بخلاف ما هي عليه غير ممكن

ان يكون

ان يكون بخلاف ما هي عليه لان العلم لا يقع ولا يكون الا في الاشياء
 الضرورية ومن قبل القيلس يجري على هذا العلم هو طريق مسلك
 توقف به على الاشياء الخفية وقوعا متقيا بتوسط الاشياء ظاهرة
 اى ذاتية وضرورية ومناسبة والظن هو طريق مسلك توقف به على
 الاشياء الممكنة بتوسط اشياء بينة ممكنة مشتهرة الصدف لاضرورية ولما
 بين ارسطوطاليس امر العلم والظن وفرق بينها وكانت هاتان من
 قوى النفس شعريا بل يقول له فيا ترى النفس ما السبب في اعضائها
 عن الكلام فهنا فهو يقوله ان الذي يحتاج اليه من قوى النفس بحسب
 ما نحن بسببه هاتان القوتان اما العلم فان القوة التي يعلم بها الشيء ما
 بسبب الموجب له فاما الظن فانه لما كان مشتبها بطريق العلم لذلك
 يختدع بسببه عرفناه فاما العلم والصناعة والفهم والحكمة فبعضها
 قوى يختص بالفلسفة النظرية وبعضها في الفلسفة الخلقية فاما الذي
 هو المتنازعة الى تناول الوسط ويقيمك وربط الحدين الاكبر والاصغر
 احدهما بالاخر وهما يقطع ارسطوطاليس الكلام في المقابلة الاولى من

الفلسفة

المقالة

هذا الكتاب وياخذ في الكلام في المقالة الثانية وغرضه فيها باسرها
 ان يعلمنا على الطريق التي يسلكها يستخرج به الحد لكل واحد من
 الامور التي لها حدود ومن قبل عدد سائر المطالب التي يقع البحث
 عليها ويقول المطالب بعبارة اثبات منها بسيطان واثبات مركبان
 اما البسيطان فبمثلة قولنا هل الشئ اعني ما الا له لوالانسان ^{جود}
 ان وماها والمركبان فبمثلة قولنا ما الانسان ولم هو حيوان و
 السبب الذي من اجله عدد المطالب في اقل هذه المقالة
 هو انه لما كانت المطالب منها مركبة ومنها بسيطة وكان قد علمنا على
 الطريق التي يتوقف بها على المطالب المركبة وهي طريقة البرهان ٤٠
 ان يعلمنا على الطريق التي يتوقف بها على الاشياء المركبة المفردة وهي
 طريق ^١ يتوقف بتوسطها على سايرها ومعنى قولنا مطلوب بسيط ليس
 هو ان يكون طبيعة بسيطة لكن ان يكون شيئا واحدا ومعنى قولنا ^{مطلوب}
 مركب هو ان يكون المطلوب مركبا من مجموع او موضوع فيلتمس العقل
 فيه هل المحمول موجود للموضوع او غير موجود له بتوسط السبب والعلة

استخرج الحد فابتدأ اوله
 يقسم سائر المطالب لدينا
 انه قد فهم لنا طريقا

و الوسط يحتاج ايضا ان يبحث من امرة بل هو موجود وما هو
لانا ان لم يقف على وجوده لم يكن ان يبين بتوسط وجود
شيء لشيء وان لم يقف على هيئة لم نعلم بل هو علة ام ليس
بعلة فطلبنا ما هو ولم هو مفصليا الى مطلب واحد ذلك
ان غرضنا كليهما ان ينظر ويبحثا عن الاشياء التي اثبتت منها
ذات الشيء اما المحدد فيقف بتوسطها على طبيعة الشيء واما
المبرهن فيجعلها وسطا بين به وجود المحمول للموضوع بمثلية
قولنا حتى ناطق ما انت الذي هو الحد الانسان اما المحدد فيقف
من هذا على ان طبيعة الانسان واما المبرهن فليس ^{سط} وهو يتو
ان الانسان جسم جسم فيتجصل من جميع ذلك ان المطالب
اثان ان الشيء هو وهذا ان يستعملها البرهان في مطالبة الكثرة
والمحدد في المطالب البسيطة ومن قبل ان يعطنا ارسطو ^{ليس} طوطا
طريقة استخراج الحد غير طريقة البرهان وهو يبين ان الحد غير
البرهان بعد ميات الاول منها يجري على هذه الصفة الحد توقف منه

على الأشياء التي أثبتت منها طبيعة الشيء وهذه موجودة على طريق
الاجتناب وعلى طريق الكل والاحتياج والقياس منه سالب ومنه
جزئي فالقياس اذن والبرهان غير الحد وليس ينبغي ان يظن
به ان الضرب الاول من الشكل الاول لانه ينتج الاحتياج الكل
من قبل ان الشيء الذي يعلم بالبرهان لهذا الضرب من القياس
جهة ما هو معلوم بالبرهان غير ممكن ان يعلم بالحد والاصول
بعينه من جهة واحدة بعينها معلوما بالبرهان والحد فيكون معلوما
بالبرهان وليس معلوما بالبرهان على انه قد يمكن ان يعلم الشيء بالبرهان
والحد ولكن ليس على جهة واحدة فانا لا قد نعلم ان الانسان جسم
بالبرهان وانه حي ناطق مايت بالحد والبيان الثاني صورته
هذه الصورة المستقرة يظهر ان الحد غير البرهان وذلك ان اذا
الامور التي وقفنا على حدوها علمنا ان طريقة الحد غير طريقة البرهان
وذلك ان الحد انما ابنا ناعن ذوات الامور عن الأشياء التي اثبتت
منها طبائعا فاما البرهان فاما ابنا ناعن الأشياء موجودة لها بسط

هذه الأمور الذاتية والبيان الثالث يجري على هذه الصفة مبادئ
البرهان التي هي المقدمات غير الذوات اوسط يتضح ولا يبين با
لبرهان وكان لاوسط لها والبيان الرابع صورة هذه الصورة البرهان
منه موجب ومنه سالب والحد ابد على طريق الايجاب وهذا ^{يقطع}
ارسطو ليس النظر في ان طريقة الحد غير طريقة البرهان ومبدأ
تعليمنا الطريق التي بها يستخرج الحد ولا يبين ان الحد لا يستخرج ^{بقية}
البرهان على هذه الصفة البرهان بتوسط الحرفان رام انسان ان ^{يتبين}
ان الحد المحدود بالبرهان احتاج ان نصت اولاً ان الحد موجب
المحدود فيجعله وسطاً في بناء ذلك وهذا شنيع ممثلة ما يأخذ ان
الحق الناطق المأيت موجود الانسان متوسط الحق الناطق المأيت
وايضاً الحد الاوسط بينه وبين المحدود والبرهان انما يتم بالوسط
ومن بعد تبين انه ولا طريقة القسمة ايضا يستخرج الحد ومن قبل
يرد على القايلين بان طريقة القسمة هي طريقة القيلس ويقول ^{القيلس}
بوجه نحن مطلوب منه بوسط فاما القسمة في غير نتيجة لمطلب من

المطالب يقف العقل عليه على التخصيص والتحقيق او كان ما ينتج عنها
يتحصل بسببها سيكون مقتضيا اقتضايًا وذلك ان الامر فيها يجري على
طريق السؤال وما يتحصل منها انما يفرضه العقل فرضا معتبره القول
اي الانسان حيوان لم ليس بحيوان فاذا سلم انه حيوان يكون حد
اقتضت هذا اقتضايًا لا بطريق القيل لكن من التسليم والافراد
ثم يقسم الحيوان الى المساو وغير المساو ويقنف اقتضايًا ان الانسان
مساو لجميع الحولية فيجعلها على الانسان ويحكم بانها حدة فيكون على
هذا الوجه مقتضية غير مثبتة للقيل من هذا ينضم ان القسمة
ليست القيل وهي وان كانت ليست بقيل فان منفعتها في
القيل ليست بالحقير وذاك انما ياخذ ما يفرغه القسم من الفصول
والانواع فيجعلها اوساطا في المقائيس لهذا قدر الانتفاع بها في القيا
س والحد فقد تحصل بالقسمة سوى انه كثير اما يقع في تحصيله بالقسمة
غلط كثير من قبل اهلنا فصولا وتجاوزنا عنها بمنزلة ما بعد الى الحيوان
فيقسم الى ذى الرجلين والذى اربع ارجل فيكون قد اطلنا بالقسمة

له

اما اولاً فلا غنا قسمة وبلشاً والطائر وهو ترك من اعاشا قسمة
 المشأ الى رجلين والذئ رجل كثيرة ومتى اخل القاسم بشئ في
 الوسط من حنبر وفصل فتره يضطرب عليه تجديد بان يكون
 الفصل الذي به يتم تجديد قد افاه الا انه اذا استوفى القسمة بان
 من حنبر الشئ وتقسيه بالفصول من غير ان يحل عن شئ في
 الوسط جرى في التحديد على الصواب سوى ان هذه الطريقة ليست
 الطريقة المثلى في استخراج الحد الكثير الاغلاط التي تعبرها وسوف
 يعلمنا ارسطو طاليس طريقة الوثيقه في استخراج وطاعلنا ارسطو
 ان الحد لا يوقف عليه لا بجهان ولا يقسمه احسن بقابل بقوله
 فلعله تبين بطريق عن هذين الطريقين وهو ان يضع رسم الحد
 في القيلس يتبين به الحد ويضاف الى ذلك ومقدمة اخرى ينتج
 منها حد الشئ ممثلة ما يقال ان الحد قول وجزئتين عن ذات
 الشئ ومعناه وهذا القول الدال على هذا الشئ هو هذه الصفة فهذا
 هو ضد هذا وارسطو طاليس تبين ان هذه ليست طريقة مستقيمة

انك

في استخراج الحدود واذ كان يلزم منها اقتضاب المطو ذلك اذا اخذت

في القيل ان هذا القول يدل على هذا الشيء هذه الدلالة فقد اخذت

انه حله وكما ان رسمي القيل والاستقراء لا يوجد ان للقيل والاستقراء

كذلك رسم الحد لا يوجد عند استعمال الحد واسطوطاليس يقول

انه ولا بالقيل الشرطي ايضا يمكن بيان منزلة ما بين الحد ضد

ما بان يقوله ان كان حد هذا ضد كذا ضد صلا اما اولاً فيلزم هذا

في هذا اقتضاب المطو ذلك ان عرضه تبيين الحد على الاطلاق

فاحد ان حد موجود للحدود وايضا فان الاشياء التي لا ضد لها

يتبين صدورها ولا خزانه يحتاج الى استعمال برهان الدور وهو انه كما بين

هذا بهذا كذا يتبين هذا به فقد ظهر ان الحد لا يمكن بيانه بطريق

ولا بالاستقراء ولا بطريق القسمة التي كانت يدعى طريقا قياسيا ولا بالقيل

الشرطي ولا بالقيل الذي يوضع فيه رسم الحد ولا مؤمن الاشياء

التي يظهر للحس فليت شعري باي طريقة يوقف عليه وسوف يعلم ما

ارسطوطاليس ومن قيل يوجد معارضة عارض بها ويجعلها والمعارضه

عنه

الانسان

على هذه الصفة كيف يقول ارسطو طاليس ان الحد لا يبين بالبرهان
وها نحن اوارضنا يتبين امر من الامور يضطر في ذلك ويلزمنا ان يكون
في ذلك الشيء بل يثبت ان يكون في ذلك الشيء موجودا من قبل ان ما
بوجود لا يمكن تحديده بمثلثة غرايد فانه ليس قولنا في انه حيوان
مركب من غير و ايد حباله لكنه شرح اسمه وذلك ان الحد و اما
يكون لذوات معينة و اذا كان على هذا فانه يلزمنا ان يعلم في الذات
التي مجرد هاهنا موجودة وان الشيء موجودا كما يتبين بالبرهان
فقد تبين الحد بالبرهان و ارسطو طاليس يفرق بين الوقوف على
حد الشيء البين على انه موجود للضر ان يعلم امران مختلفان يعلم
واحد معا وهذا حاله و اظهر الفرق بينهما ايضا من قبل العلوم البرهان
فانها يقتضت الحد مقاضيا و ياخذ تسليما و ثقليدا فاما ان الشيء
موجودا و غير موجود و ذلك ان دلالة انما هي على طبيعة الشيء غير
دلالة حي ناطق مايت على طبيعة الانسان ~~بجملته~~ دلالة فاما الانسان
موجود فان البرهان يتولى القيام به سوى ان الانسان ان يتشكل

الامر

ذات
و يتبين يتبين وجودها بقول
لو كان يتضمن الوقوف على
حد الشيء

على التائيرات الامم من اللازمة
لموضوعها فتبينه بيان وايضا
فان الحد لا يدل على ان الشيء
موجودا

ويقول اذا كان انسان على الحد لا يتضمن الانسان على ان الشيء موجود
 للحدود يلزم من هذا ان لا يكون الحد مبنا عن ذات الشيء ^{موجود} للحدود
 يلزم من هذا لكن يكون دلالة الاسم وهذا مستبعد ^{الاولى} وامّا الشاعرة
 في كون الحد ليس بوجوده وانما في يكون الكلام بلمرة حدوده ان
 كل كلام معنوم هو ما يقوم اسم غير دغا او امر او نهيا واستغفار اسوي
 ان البرهان لا يقوم على الاسماء لانها دلالة على هذا قوله على الاقواله ^ح الشارح
 ايضا للاسماء لانها مساوية للاسماء ايضا بالقوة فان سلم ان الحد مجرى
 مجرى الاسم هو يتواطى وما يتواطى لا يقوم عليه برهان فيلزم من
 ذلك الحد لا يقوم عليه برهان فيلزم من ذلك من الحد لا يقوم عليه برهان ^{هان}
 وهنا يقطع ارسطو طاليس الكلام في ما هو بسبيله وهو مفسح ^{مضى} ما
 على طريق الاجبار ويتبين ان الحد لا يتبين بالبرهان ويستخرج من
 ضمن ما مضى له ان الحد يمكن استخراجه من البرهان وان يتبين ^س بها
 مطلقا عن جدي ويقول مطلب ما هو ولم هو واحد بعينه ذاك
 انها يلتمسان الاشياء التي منها اثبت ذات الشيء والسبب التي
 عنها

من

عنها كان وجوده والسبب فلا يخلو ان يكون ذاتية او عرضة فان كانت
ذاتية لم يكن بتوسطها ان يقوم على الحد برهان والا حصلت في ^{انضاف}
المطوائن كان عرضه امكن ان يبين بتوسطها ان الحد للحدود ^{لن} معتبر
قولنا الى الناطق المات على كل ضحك والضحك على كل انسان فالحي
الناطق المات على كل انسان على انه حد له وايضا لما كان مطلب ^{هو}
ولم هو على مضى في صدور هذه المقالة يتقدمها النظر في وجود ^{الشيء}
وبيت ان الشيء موجود ليس يخلو ان يكون اما بالسبب الموجب
لوجوده او يعرض لاخر له فان كان توسط هو عرض لم يكن استخراج ^{الحد}
منه وان كان ذاتيا امكن ذلك من قبل ان الوسط هو حد الشيء ^{مميز}
قولنا الانسان حي ناطق مات وكل حي ناطق مات موجود ^{لنسان} فالانسان
موجود فمن هذا البرهان يمكن استخراج حد الانسان فاما ان كان ^{وسط}
عرضي بمنزلة قولنا الانسان ماش وكل ماش موجود فالانسان اوله
موجود لم يتمكن من استخراج الحد من هذا القيل فقد اضم على ^{حي}
يقوم على الحد قياس على اي حية لا ومن اي المقائيس يستخرج ^{الحد} هو

من البرهاني والبرهاني لا وهو من المنطقي وارسطوطاليس ياخذ من بعد ذلك
في تعليمنا عن الطريق التي بها يستخرج حد كل محدود ومن قبيل يرسم الحد
وتقسيمه الى المعاني التي ينقسم اليها ويقول ان الحد هو قوله منه غير ذات
الشيء ومعناه اعني انه دال على الاشياء التي منها تقوم طبيعة كل

يُقَال واحد من الامور وهو يقوله على ضرب كثير الاول منها يقوله الشارح

الاسم والثابت عنه بمنزلة اعتاضا عن اسم الجوهر بان لا في موضوع
وعن الكل بانه المحمول على موضوع ويقال على الاشياء التي منها اثبتت

الشيء وعلى البرهان المتغير في وضعه فان البرهان اذا غبرت اوضاع
حدوده اسلف منه حد بمنزلة قولنا الانسان ناطق مائت والنا

المائت حيوان فالانسان حيوان فان هذا البرهان اذا غبرت اوضاع
حدوده بان يبدى من الحيوان ويتلوه بالناطق المائت قل

لك منه حالا انسان ويقال على نتايج البرهان وذلك ان البرهان

قد ينتج حد للمادة بتوسط حد للصورة بمنزلة قولنا الانسان ناطق

وكل ناطق جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة ويقال على مبادي

العلوم

العلوم التي يفرضها أصحاب الصنائع بمنزلة حد النقطة والوحدة وأجرى
 مجازها وهما يقطع ارسطو طالس الكلام في اللغة وما ذكر ارسطو طالس
 البرهاني هو سبب وجود الشيء عليه الصورات وكانت العلل اربعة
 وكلها يصلح ان يجعل وسطا في البراهن فهو ياخذ في تقديرها ويرغم
 انها اربعة هيول وصور وفاعل وغاية اما الهيولي فيجعل وسطا على
 هذه الصفة السبيل بمنزلة ما بين ان الزاوية التي في نصف الدائرة
 قائمة بوسط مساواتها لنصف قائمتين وهما الزاويتان فوق القاعدة
 فان الزاوية التي في نصف الدائرة قائمة بوسط مساواتها للثان
 فوق القاعدة فان الزاوية التي في نصف الدائرة مساوية لنصف
 قائمتين لانها مساوية للزاويتين اللتين فوق القاعدة واذا كانت
 مساوية لنصف قائمتين فهي قائمة فلزاوية التي في نصف الدائرة
 قائمة والوسط كالمادة لانه كالاجزاء التي انبثت منه كاذان الشيء
 وذلك ان نصفى القائمتين اذا كان منها قائمة صار نصف القائمتين
 كالاجزاء لها ومنزلة ما بين ان ابدانا يقيد لانها مركبة من اضداد

الثنان

لنصف قائمتين وهما
الزاويتان اللتان

وأما السبب الصوري كالحار والبارد والرطب واليابس فقد مضى منذ
 أول الكتاب إلى الآن تما في إعادة ذكره فائدة وأما السبب الفاعل
 فمتممة ما تعطي العلة التي من أجلها حارت أمل السمر بطلين حار
 يوم وهو كسهم ساروس المدنية ومتممة ما تعطي العلة التي من أجلها
 صار العام احسن الأشياء كلها فيقولون لأن الله توصفه خلقه ولم يصا
 الكون سرمد من قبل أن حركة السماء سرمدية وأما السبب الغائي
 فمتممة قولنا لما يعيش زيد بعد العشا فيجب لكنا يصح ولم يثبت
 موجود فيقولون لكنا يحفظ الاثبات ولم يحدث الله العالم فيقال لأنه
 جواد وقد تبين المطلوب الواحد يستين متممة الصنوع في الصباح
 وذلك انه قد تبين هذا المطلوب بعلة هيولانية وقد تبين بعلة
 غائية أما الهيولانية فلطاقة اجرائه وقودها في متباينة الدفاق
 وأما الغاية فليكن لا يتغير وتبين ان السماء حركتها دوريا لان حركتها
 لا تخفيف ولا ثقيل وللتقيل بالله جل اسمه وتبين ان اسنان المظلم
 يقطع من قبل ان مادتها فلاجل انطفاء النار في السحاب ومن قبل

٧
 دقيقة ولأن الطبيعة قلقتها
 ليقطع ويبين ان صوائ
 الرعد اما من قبل المادة

الغاية

اغاية فلهذا راعى الحكماء لما كان ارسطو طاليس لىمى الهيولى من الاضطراب
 لانها يتبع من الاضطراب فهو تقسيم الضرورى الى الذي بالطبع يحسب
 صورة الشئ او كما لى بالقصر والهيولى هي بالطبع لانها يتبع الصق
 على ان فيها سوا لقبولها ومجبة لمقارنتها ومطبوعة بها عورتها والمطالب
 الصناعة صورة او ساطها كصورة اوسط المطالب الطبيعة الا يمكن
 ان يكون للمطلوب الواحد فيها ووسطان فاما الاشياء التى يحدث
 فى الاتفاق والتحت فلا برهان عليها ولا يقبل والطبيعة والصناعة
 كلاهما يتبدلان ويقصدان غاية فاما البحث والاتفاق فيكونان
 بغير قصد بمتلة وجود الكبر والصديق وعلة الاشياء الكائنة
 فى الزمان الماضى التى هي موجودة والى لى تانف مناسبة لها فى انها
 موجودة مثلاً فى الزمان بمتلة علة الكسوف الماضى والكسوف المتوا
 والكسوف السانف والعلة والمعلولة على ضربين وذلك ان العلة و
 المعلولة اما ان يعكس بعضا على بعض او لا يعكس لكن متى كان الاخير
 كان الاول وليس متى كان الاول كان الاخير والقسم الثانى معلق بهما

الصورة م

ان

الكاينة الطبيعة والصناعية وذلك انه متى كان الاول كان الاخير والقسم
 الثاني معلق بالامور الكاينة الطبيعة والصناعة وذلك انه متى كان
 زيد لم يلزم وجود عموايه ومتى وجد عمولزم وجود زيد من الاضطرار
 ومتى كان الاجرم يلزم وجود السبب ومتى كان البيت لزم الاجر
 من الاضطرار هذا هكذا سوى ذلك متعلقا بالزمان الحاضري
 الما أو المستانف وفي هذا الموضع شك صفة هذه الصفة ان لم
 يكن وجود الاول يتبعه وجود الاخير لا محالة فيما لعلة في اتصال الكون
 فيقول ان اتصال الكون انما صار من قبل اتصال الزمان والآفاق
 الكائن يقضي تحدا لفرغ من كونه وكان النقطة التي ينتهي عندها
 يجري مجرى نهاية الخط فاما العلة والمعلول المنعكس بعضها على
 بعض فانها يكون في الامور التي يجري دوراء ذلك انه متى كان الغيم
 موجودا متبع وجود الندى ومتى كان الندى موجودا كان الغيم
 موجودا ومتى كان الصنف موجودا كان الحريف موجودا ومتى كان
 الحريف موجودا كان الصنف قد تقدم وبالعجلة فالامور السميكة

من كان الأول منها موجودا كان الثاني موجودا ومضى كان الثاني كما
 الأول فاما الاشياء الكائنة فليست هذه الصفة وذلك ان الاشياء
 من كان موجب لا فان الأول يلزمه ان يكون وامضى كان الأول موجب
 فليس يلزم من وجوده وجود الثاني ومن الآن يبتدىء^٧ اولاً يتعلنا
 كيف يستخرج حد نوع من الانواع من قبل ذلك ينبغي لنا ان نعد
 الشروط التي بها يتم تفهيد الحد فيقول ان هذه الشروط وهي خمسة
 الأول منها ان يكون كل جزء من أجزاء الحد اعم من المحرود والثاني ان يكون
 حملها مساوية والثالث ان يكون محموله عليه من طريق ما هو و
 الرابع ان يكون ضرورية وكلية معنى هذا ان يكون اولاً للموضوع^٨ والثاني
 ان يكون تحت جنسه لا خارجة عنه وحد نوع الانواع بمصدر على
 هذا الوجه وذلك بان ينظر في سائر المحمولات التي يجمل على اشياء^٩
 ويستوفى فيها الشروط المنقذة فاوجد فيها وتلك الشروط يوافقها
 حصل واحمل وحمل في الحد بمثلثة الثلثة فان هذه يلزمها الأول على
 ضربته وهو انه ليس مركباً من الاعداد ولا بعدد عدد والعدد والفرد

٧ ارسلوطا ليس يعلمنا الوجه الذي
 مصدر حد كل محدود وما
 كان الحد اما ان يكون لنوع مجزئ
 او لجنس متوسط او كان للجنس
 لا حد لهما فهو يبتدىء

فالعدد يجري مجرى الجنس وهو للثلاثة وغيرها والفرد يشترك فيه الثلاثة
 فان هذه يلزمها الاول على ضربته وهو انه ليس مركبا من الاعداد ^{بعده} ولا
 عدد والعدد والفرد فالعدد الحماسية مثلا سوى انها تفصل به من ^{الثانية}
 والاو على ضربته وان كانت يشترك الثانية فانها تفصل به من باب
 العدد وحمله هذه مساوية للثلاثة وذلك انه ان لم يكن هذا حدا للثلاثة
 فليكن جنسا لا البس لشيء سواها فهاذن عدلها فاما استخراج
 حدود الاجناس المتوسطة فيجري على هذه الوجه وذلك بان تقسمها
 اولاً الى انواعها ويناوله الاشياء التي تشك حرها انواعها مع الجنس ^{في} الذ
 هو فيه محلها يكون حدا للجنس المتوسط اذ كانت مساوية له بمثل ما ^{تقسم}
 الحيوان الى الناطق وغير الناطق ومحداهما جميعا يشتركان في انها جسم
 ذو نفس حساس يتحرك بالارادة فيصنف الى ذلك الجوهر من الجملة
 يقوم حد الجنس المتوسط ومن بعد يأخذ بسطوط ليس في تفصيل
 طريقة في استخراج الحد على طريقة فلاظن وطريقة هي طريقة التركيب
 وطريقة فلاظن هي طريقة القسمة ولا يفيدنا طريق استخراج الحد

من القسمة ويقطع ان الحد ثم استخراج من القسمة بان تعهد الانسان
الى جنس الشئ المحدود فبعضه ثم تقسمه بفصلين جوهر من ثم بقصت
احدهما وهو الوجود والمحدد وتضيفه الى الجنس وتحصيل من الجميع جنبا
قريبا ويفعل ثابتا هكذا ~~ان~~ حتى ينتهي في القسمة الفصل الشئ الخاص
به فيضيفه الى الجنس القريب وجميع من الجميع هذا المحدود ونقص هذه
الطريقة من قبل ان الحد ان يقيصت فيها اقتضايها وما ينبغي
ان يحذر في هذه الطريقة ان يقدم الاخص من الفصول على الاعم
كتقديم الناطق على الحيوان فانه ان قدم اضطراب الحد وسقط منه
فانه يكون تامه وههنا سرار سطوطا ليس شكاً على الحد ويجله والشك
لهذه الصفة الحد يوالف من جنس وفصل والمحدد بفصله يتقرر
من جميع الموجودات وانما يعلم ان هذا فصل له خاص به قد مره من
جميع الموجودات اذا تصفحت الموجودات وعلمت وفصولها كلها والعلم
ففصوله كل واحد من الاشياء لا يمكن علمه دون العلم لكل واحد من
الاشياء
فاذا علمت ففصوله الاشياء كلها ولم يكن هذا الفصل لواحد منها علم انه

فصله لموارسطا ليس يقول ليس ذلك من الاضطراب ذلك ان الذ

يرون علم فصله امر من الامور المقوم له لا يلزمه العلم بفصوله سائر الا

خاصة العرضية لان تلك لا تحدث ابر ولا يختلف في الامور

في نفس الجوهر كلامه في الفصول التي يقوم وجودها جوهرا اخر ولا

يلزمه ايضا علم الفصول اشخاص النوع او كانت لا يختلف في نوعها

واذا كان الامر على هذا بطل القول بان من اراد ان يعلم فصله امر ^{حله}

من الاضطراب يحتاج ان يعلم سائر الفصول وهذه موجبة كلية واذا

كانت كاذبة فيقتضيها صادق وهو انه ليس من الاضطراب ان يعلم سائر

الفصول ومن بعد هذا يعرفنا على اي وجه يعرف فصله امر ^{احتاج}

الى علم علم سائر فصول الامور فهو يقول انا اذا قصدنا الى العلم فصله ^{لسان}

المقوم له والقاسم كجنسه فينبغي ان يقسم الحيوان على طريق التقابل

وتحصل الانسان المقوم والقاسم في احد الفصلين بعد ان يعلم انه ^{فيه}

ضرورة ويولف من الجنس والفصل الذي يحصل حصلناه فيه ^{عنبرة}

ما يحصل في الناطق في المايت من الاضطراب ويجمع حد وهو انه

و^٧ يستغنى بعد ذلك ان ينظر
في الفصل المقابل كفيما ان العلم
انه ليس موفيه

حتى ناطق مايت ويكون هذا مالا ويا له ويستغنى عن انتظار في تلك للقاء
وفي فصولها او كنا قد ظفرنا بالشئ وبجدة الشرط التي ينبغي ان يرا^ى
عند استخراج الحد من القسمة احدها ان يكون الاشياء المأخوذة من
القسمة محمولة على المحدود من طريق ما هو والثاني ان يكون الفصو^ل
مرتبة على واجباتها الاعم والاهم الاخص والثالث ان يكون حد ما يوجد
مساوية للمحدود ومن بعد هذا الحد ~~ط~~ ارسطو طاليس من كون ما
يقصد الى الحد يدعى اسما مشتركا ويقول ان الحد ينبغي ان يكون لذات
معنيتة وطبيعة واحدة وسبب شبهه لنا هو انه لما كان الحد ^{يكون} انما
اسما مشتركا ويظن انه يدل على طبيعة واحدة هو يدعى عما طبائع كثيرة
ما منها هذه النبتة وهو يفيدنا القانون في اعتبار ذلك ويقول
ينبغي ان يقصد الى الشخص تلك الطبيعة قطعة قطعة فان وجد^{نا}
ذلك المعنى واحدا فيها علميا فيها انها طبيعة واحدة وان لم يكن الامر
على هذا علمنا ان اسم مشترك فكفنا عن تحريدها وكان الحد انما يكون
لذات معنيتة لا الاسم والحد يكون لطبيعة كلية لا لشخصية او كان الشخص

لا تقوم عليه برهان على ما تقدم وارسطو طالس بعد هذا يفيدنا للقسمة
 منفعة اخرى والتحليل ايضا ويقول انها نافقان في الاجابة عند السوال
 بلم وذلك ان الانسان اذا كان خبير بطريق القسمة والتحليل حلل
 المصنوع وقسم المحمول فوجد الشئ الذي وهو وسط وعليه فاجاب
 عند السوال بلم وذلك انه اذا سئل الانسان حسل قسم الحاصل الى الحيوان
 وجعل الحيوان وسطا فاجاب فيه بلم واذا سئل الانسان ما بين ~~هنا~~ الانسان
 الى الاسطقات الاربعة وقال اركان من اصداد ومتمثلة القول لم صا
 الداء منفرج الجناح فقال في جواب ذلك لانه طائر ولم الشوط لانها
 فيقال انها سماكة فاذا كنا حصيل بطريق القسمة والتحليل يوصلنا بها الى
 الاقدار على الاصابه بلم وتوفيه العلة ابدا والبراهين يكون واحدا ^{عيانها}
 متى كان الوسط فيها واحدا واما المحبس واما في النوع واما في الجنس
 فتمثلت الانعكاس الذي يكون سببا في حدوث الضد او في حدوث
 القوس فان الاول يحدث بانعكاس الهواء الثاني بانعكاس البصر
 واما في النوع انتقال الهواء كما ترى فلا ظن فانه يجعل انتقال الهواء علة

ثم

فحدث المقناطيس والكهرباء والعلّة والمعلول يتعكس بعضها على بعض مثلاً
قيام الأرض في الوسط في كسوف القمر وكسوف القمر على قيام الأرض
في الوسط وكل واحد منهما يتبين من كل واحد منهما سوى أن البرهان هو
الذي يكون الوسط فيه العلة فاما الذي الوسط فيه المعلول فهو
قياس لا برهان والبرهان لا يمكن ان يكون فيه أكثر من وسط واحد
لان الوسط فيه علة وعلة الشيء واحدة وهما يقطعان ^{ليس} اسطوطان
الكلام في القياس والبرهان وشرع في تعليلهما عن مبادي البرهان
وهي المقدمات غير ذات الاوساط وكيف تحصلها العقل والى القوّة
يستنبطها وبل القوّة المستنبط لها هي في الانسان صبدأ اول امرام
يجد فيه بعد ذلك وجوده فيقول ان هذه المقدمات ليست ^{حالة} حالة
في العقل متداولة وهله فان العقل الانساني ليس فيه صورة مسند
اول امر بل يجد فيه عند الزرع الرنظ واقله فان العقل الانساني
ليس فيه صورة مسند اول امر تحصيله عند الزرع ونزواله الذي وان
قوة كقوة الاثا يحصل ما يحصل بعقل ما بعقل والحس فقد يشرك

فيه الانسان باقى الحيوانات والحيوان الذى يحس منه ما ثبت في تحيله
ما يدرك الحس منه لا يثبت فيه والعقل لا يوجد سوى الانسان حسب
وفعله تحصيل الصور العامة وتحصيلها من الطبيعة والبطناء بها
هذا يتلوه على هذه التبديل اذا ذكر الحس الشخصيات او صلها الى العقل
وكرر ما عليه واذا تكررت عليه خللها وحصل منها الصور العامة
وفعل فيها فعله وهوان يحصلها معنى العموم ومن هذا يولف
المقدمات الاولى من هذا تبين ان مبادئ البرهان لا^{تبين}

• بالبرهان والمستنبط لها هو العقل وانها ليست فيها •

• متدولة وله لكنها يحصل عند التعرعر وزواله •

• كدورات ونفرا غنا من ذلك يكون •

• قد اتينا على مطلبنا و •

• فرغنا من كناه •

• وعدة •

• تمت الكتاب المعروف بالبرهان •

